

عبد الرزاق علي اللباني

النظام الفضائي في بغداد

في العصر العباسي

١٤٥ - ٦٥٦ هـ

رسالة دكتوراه من جامعة بغداد

باشراف الاستاذ
الدكتور فيصل السامر

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

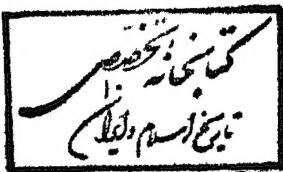
٨١٠٠٢
بمكة
١٢٨٥

عبدالله بن عبد الوهاب بن علي
الاصمعي

الاصمعي

— 1 —

النظام الفضائي في بغداد
في العصر العباسي
١٤٥ - ٦٥٦ م



٦

النظام الفضائي في بغداد

في العصر العباسي

١٤٥ - ٦٥٦ هـ

رسالة تقدم بها
عبد الرزاق علي اللباني

المجلس كلية الآداب في جامعة بغداد وهي جزء من
متطلبات درجة دكتوراه آداب في التاريخ الإسلامي

أيلول ١٩٧٥ م

رمضان ١٣٩٥ هـ

١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

شكر وتقدير

يطيب لي ان اقدم عظيم الشكر وخالص الامتنان الى استاذي الكريم الدكتور فيصل السامر الذي تفضل بالاشراف على اعداد واكمال هذه الرسالة . ولا يعني إلا ان اعترف بما اسداه لي من ملاحظات وتوجيهات قيمة كان لها اكبر الاثر في انجاز الرسالة ، حيث تابع مشكلاتها طيلة سنتين كان خلالها نعم الاستاذ والمشرف ، الذي كرس وقته وفكره لمسيرة دراسي هذه .

واري لزاماً عليّ ان اشكر اساتذتي الافاضل مدرسي في السنة التحضيرية للدكتوراه وهم : الاستاذ ناجي معروف والدكتور الاستاذ صالح احمد العلي والدكتور محمد الهاشمي والاستاذ الدكتور جواد علي . ان الامانة العلمية تفرض عليّ ان اعترف ان اختياري لموضوع هذه الرسالة مدين الى استاذي الدكتور العلي الذي اهتديت بالكثير من آراءه وتوجيهاته القيمة كما اشكر الدكتور الاستاذ صلاح الدين الناهي في متابعته لدراسي هذه وملاحظاته القيمة عن بعض الجوانب القانونية للدراسة القضائية في الاسلام وختاماً اشكر صاحب مطبعة النعمان الحاج حسن محمد ابراهيم الكتبي لما بذله من جهد مشكور لطبع هذه الرسالة .

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر

هذه الرسالة محاولة لدراسة النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي للفترة (١٤٥ - ٦٥٦ هـ) وهي تتكون من اربعة فصول تناولت في الفصل الاول : نشأه النظام القضائي في الاسلام وتطوره حتى بناء بغداد . أن تتبع تطور النظام القضائي في بغداد يتعذر دون الرجوع الى نظام القضاء في العهود السابقة . واستعرض المبادئ الاساسية للشريعة الاسلامية ، كما تناول هذا الفصل العدل في الشريعة الاسلامية لما لهذا الموضوع من اهمية في الدراسات القضائية ، فقد كان العدل من مرتكزات الشريعة والحضارة في الاسلام . ولأجل تطبيقه انبثقت المؤسسات العدلية ، ومنها القضاء . كما ظهر القانون الجنائي في الاسلام بالمصطلح الحديث ليساير هذا الاتجاه .

كما يستعرض هذا الفصل بايجاز عقوبات حد السرقة ، وحد القذف ، وحد الحمر وحد قطع الطريق ، هذه الجرائم التي حددت الشريعة عقوباتها كما وردت في القرآن الكريم . كما درست عقوبات القصاص المتعلقة بجرائم الاعتداء على النفس ، وجرائم الاعتداء على ما دون النفس . وتناولت في هذا الفصل كذلك بحث الوظيفة القضائية في الاسلام ، فاشرت

الى ظهور وظيفة القاضي في الاسلام وممارسته سلطته القضائية ، كما
بدت واضحة في الامصار الثلاثة (المدينة ، البصرة ، الكوفة) . لقد
درست ملامح النظام القضائي في الاسلام لهذه الامصار في محاولة لتبيان
اصالة النظم الاسلامية في الادارة القضائية ولتكوين صورة واضحة عن
قضاء المدن في الاسلام قبل بناء بغداد .

في الفصل الثاني : بحثت في الادارة القضائية في بغداد ، فدرست
سياسة العباسيين الدينية واثرها في الادارة القضائية هذا الاثر الذي
ظهر واضحاً في موقف العباسيين من سلطة تعيين القضاة ، والنظر في
المظالم ، ومحاولة تقنين التشريع ، وعدم اتخاذهم مذهباً فقهياً معيناً كمذهب
رسمي للدولة . كذلك تناولت في هذا الفصل دراسة المناطق القضائية
في بغداد ، بحسب ظهورها التاريخي ، فاشرت الى منطقة مدينة المنصور
والشرقية ، وعسكر المهدي ، وباب الطاق ، وباب الازج ، وحريم دار
الخليفة ، وباب النوبي ، ونهر المعلى . كما درست بايجاز الارباع القضائية
في بغداد ، هذا التنظيم الاداري الذي ادخله عضد الدولة على الادارة
القضائية في بغداد سنة ٣٦٩ هـ . كما اشرت الى المراكز القضائية الثلاثة
في بغداد : مركز بغداد باسرها ، ومركز الجانب الغربي والجانب
الشرقي .

وفي هذا الفصل درست ظاهرة امتداد سلطة القاضي خارج الحاضرة
بغداد وتعيينه النواب والخلفاء الذين مارسوا سلطة قضائية بتحويل من
القاضي الاصيل ، وقد وضحت الفارق في السلطة القضائية للنائب والخليفة معا .
وفي الفصل الثالث : حاولت ان اعطي صورة شاملة ومفصلة
لمجلس القضاء في بغداد ، فدرست تقليد القضاة ، والعهود التي اعطيت

لهم ، والتي مارس القضاة في بغداد سلطتهم في الحكم بموجبها . ان ممارسة القاضي لسلطته كانت تستوجب تسلم ديوان القضاء ، وتفقد احوال المحبوسين ، والنظر في امور الاوصياء وامناء القضاء ، والاشراف على الوقوف . لقد درست هذه الامور بايجاز لا يخل به هدف الرسالة في اعطاء صورة واضحة لحقيقة سلطة القاضي في بغداد . وقد اوضحت في هذا الفصل تكوين واعضاء هيئة مجلس القضاء وهم : القاضي ، والمشاورون ، وكاتب الاحكام ، والوكلاء (المحامون) ، والحاجب والفارض وخازن ديوان الحكم ، والمدير ، والاعوان . كما استعرض هذا الفصل هيئة جلوس القاضي للنظر في دعاوى الخصوم ، وسير الدعوى في مجلسه ابتداء من رفعها اليه في (رقعة) الى اصدار الحكم فيها ، وتسجيله في محضر خاص . وقد انتقيت بعض الدعاوى التي نظر فيها قضاة بغداد ، والتي تدخل اليوم في نطاق القانون المدني والتجاري ، فثبتها كما وردت في مصادرها ، لاعطاء صورة للمرافعات التي جرت آنذاك . لقد عكست هذه الدعاوى ظاهرة استقلال القضاء ونزاهته ، كما عكست ظاهرة استقرار الاحكام وابتعادها عن النقض او التبديل .

ان اقتصار بغداد باسرها على اربعة قضاة (وهو اقصى عدد ، بلغه قضاة بغداد) حفزني على دراسة هذه الظاهرة الغريبة . فاشرت في هذا الفصل الى جهات عدلية اخرى ، مارست بعض السلطة القضائية المحدودة مثل صاحب المظالم ، وصاحب الشرطة ، والمحتسب ، والمفتي ، ونقيب الطالبين ، وبعض الرؤساء الروحانيين لأهل الذمة في بغداد (النصاري واليهود) كما بينت في هذا الفصل صلاحية القاضي في الحبس ، فيما يتعلق بدعاوى الديون .

وكرست الفصل الرابع لدراسة الشهود العدول . والعدول طبقة من الشهود المعينين والمعروفين مسبقا لقضاة بغداد واستكمال دراستهم لاتنضح بدون دراسة الشهود ومركزهم في النظام القضائي الاسلامي . وهذا ما بحثته في اول الفصل ، بتعريف موجز للشهادة والشهود ، والشروط التي يتحلى بها الشاهد ، والفئات التي لا تقبل شهادتهم ، كما درست ظاهرة تحري القضاة وسؤالهم عن الشهود للتثبت من عدالتهم ، العدالة التي اعتبرت في هذا العهد صفة لازمة من صفات الشاهد . وفي الجزء الثاني من الفصل درست طبقة العدول فوضحت المعنى الجديد للعدالة كوظيفة قضائية ، والشروط التي يتحلى بها الشاهد ليكون اهلا للعدالة ، كما اشرت الى وظيفة (صاحب المسائل) الذي عهدت اليه وظيفة التحري عن عدالة الشهود وتزكيتهم سرأ وعلنا . واوضحت في هذا الفصل ايضا التطور الجديد في نظام الشهود العدول ، المتمثل بتعيين العدول وتمييزهم في بغداد واختيارهم من وسط اجتماعي معين ، هو الوسط الذي ينتمي اليه القضاة ، الوسط الديني في بغداد كما اني وجهت اهتماماً الى واجبات العدول في الشهادة في مجلس القضاء ، بالاضافة الى تزكيتهم للشهود المرشحين للعدالة ووظيفتهم في الشهادة على الصكوك والوثائق المتعلقة بمعاملات الناس .

لا يوجد مصدر شامل عن المعلومات التي تناولتها هذه الدراسة فكان لابد من الرجوع الى مصادر كثيرة ومتنوعة ، تاريخية وغير تاريخية ، في محاولة لتكوين وحدة متكاملة ومتماسكة لموضوع الرسالة .

ومن المعلوم ان الكتب التاريخية اهتمت بالقضاة ، فاوردت اسماءهم ضمن اسماء كبار موظفي كل خليفة ، او ضمن الاحداث السياسية التي تناولتها ، ومن فعل ذلك اليعقوبي (ت ٢٨٤ هـ) في تاريخه ، والطبري

(ت ٣١٠ هـ) في (تاريخ الرسل والملوك) ، والصولي (ت ٣٣٥ هـ)
في (اخبار الرازي بالله والمتقي لله) ، والمسعودي (ت ٣٤٦ هـ) في
(مروج الذهب ومعادن الجوهر) ، وعريب (ت ٣٦٩ هـ) في (صلة
تاريخ الطبري) ، ومسكويه (ت ٤٢١ هـ) في (تجارب الامم)
والروذراوري (ت ٤٨٨ هـ) في (ذيل تجارب الامم) ، والهمذاني
(ت ٥٢١ هـ) في (تكملة تاريخ الطبري) وابن الاثير (ت ٦٣٠ هـ)
في (الكامل في التاريخ) ، والكازروني (ت ٦٩٧ هـ) في (مختصر
التاريخ) ، وابن الفوطي (ت ٧٢٣ هـ) في (تلخيص مجمع الآداب في
معجم الالقاب) والمؤلف المجهول لكتاب (الحوادث الجامعة) .

وثمة كتب تاريخية ، قدمت معلومات جيدة عن قضاء بغداد ، مثل
ما اورده ابن سعد (ت ٢٧٠ هـ) في طبقاته ، والتنوكي (ت ٢٨٤ هـ)
في (نشوار المحاضرة) ، والصابي (ت ٤٤٨ هـ) في (رسوم دار الخلافة)
والمزدي (ت ٦٥٦ هـ) في (التكملة لوفيات النقلة) ، وابن خلكان
(ت ٦٨١ هـ) في (وفيات الاعيان) ، والاربلي (ت ٧١٧ هـ) في
في (خلاصة الذهب المسبوك المختصر من سير الملوك) ، والذهبي
(ت ٧٤٨ هـ) في (تاريخ الاسلام) ، و (العبر في خبر من غير) .
غير ان هؤلاء المؤرخين لا يعطون صورة واضحة عن النظام القضائي
في بغداد موضوع البحث ، كما لم يقدموا قائمة متكاملة عن قضاء بغداد
في الفترة التي تناولتها كتبهم ، وكل ما اوردوه اسماء بعض قضاة بغداد دون
ان يشاروا في اغلب الاحوال الى الفترة الزمنية التي عملوا فيها واما اكر عملهم .
واغلب قضاة بغداد كانوا من فقهاء المدارس الفقهية ، ولهذا اوردت
كتب طبقات الفقهاء المصنفة لتراجم اصحاب مذهب فقهي معين ، معلومات

جيدة عن اتباعها عن ولوا القضاء في بغداد . فقدم القرشي (ت ٥٧٥ هـ)
في (الجواهر الخفية في الطبقات الخفية) (١) معلومات وافية عن
القضاة الخفية في بغداد . كذلك ابن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ) في (تاج
التراجم) ، ومثله السبكي (ت ٧٧١ هـ) في (طبقات الشافعية) .
والقاضي عياض المالكي (ت ٥٤٤ هـ) في (ترتيب المدارك وتقريب
المسالك) ، وابن فرحون (ت ٧٩٩ هـ) في (الديباج المذهب) ، وابن
ابي يعلى (ت ٥٢٦ هـ) في (طبقات الخنابلة) وابن رجب (ت ٧٩٥ هـ) في
(الذيل على طبقات الخنابلة) .

وفي كتب ادب القضاء ، معلومات غزيرة عن دائرة القاضي ، ذكرت
فيها مكانة القضاء في الدولة العربية الاسلامية ، وشروط تولي وظيفته ،
وتقلده . كما قدمت معلومات جيدة عن اختصاصات القاضي ، وكيفية
ممارسته سلطته ، وتثبيت احكامه ، نذكر منها (روضة القضاء وطريق
النجاة) للسمناني (ت ٤٩٩ هـ) و (ادب القاضي) للمعاوردي
(ت ٤٥٠ هـ) و (ادب القاضي) للخصاف (ت ٢٦١ هـ) وتعد
المعلومات التي دونها الخصاف اوسع وادق ما كتب عن دائرة القاضي
واختصاصه ، قام بشرحها ابن مازة (ت ٦١٦ هـ) في مخطوطة (شرح
ادب القاضي للخصاف) . كما نذكر (قبصرة الحكم) لابن فرحون
ومعين الحكم للطرابلسي (ت ٨٤٤) و (لسان الحكم) لابن المشنة
(ت ٨٨٢ هـ) و (مجالس القضاء والحكام) للمكناسي (ت ١٩٧ هـ) .

(١) وقد ذيل عليه ابو الخير محمد بن محمد الجزري في (الدرجات
العلية في طبقات العلماء الخفية) ، مصورة في معهد المخطوطات في
جامعة الدول العربية برقم ٢٣٨ تاريخ .

ومع أهمية المعلومات التي قدمتها كتب ادب القضاء ، إلا أنها اغفلت الإشارة الى الاوضاع القضائية السائدة في زمنها مقارنة بما نقلته عن ادب القضاء من المصادر التي سبقتها . يستثنى من ذلك ما ذكره السمناني من اشارات رائعة عن الاوضاع القضائية السائدة في بغداد في عصره ، والتي وجدناها على النقيض تماماً مما كتبه الفقهاء في ادب القضاء .

وفي كتب الادب بعض المعلومات النادرة عن القضاء ، لا نجدوها في الكتب التاريخية أو الفقهية ، نذكر مثلاً على ذلك ما كتبه الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) في (البيان والتبيين) و (الحيوان) و (رسائل الجاحظ) وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) في (عيون الاخبار) والاضفهانى (ت ٣٥٦ هـ) في كتابه (الاغانى) ، والبيهقى (ت ٤٧٠ هـ) في (المحاسن والمساوى) . لم يصلنا كتاب جامع مكرس لدراسة قضاة بغداد ، يمكن ان يعطي صورة واضحة عن النظام القضائي فيها في العصر العباسي ، وخير معلومات وصلتنا في هذا الموضوع ، وجدناها في (اخبار القضاة) لوكيع (ت ١٣٠ هـ) الذي خصص ما يزيد على الخمسين صفحة لـ « ذكر قضاة بغداد واخبارهم » في الجزء الثالث من كتابه حيث اورد معلومات دقيقة ، لم يذكرها من سبقه من المؤرخين اشار فيها الى مذاهبهم الفقهية ، وثقافتهم القضائية ، وما روى عنهم من احاديث ، كما ذكر سني عملهم ، والمناطق التي عينوا فيها ، وصلتهم بالخلفاء والوزراء وعامة الناس . وقد اعجبنا شاخت بهذا المصدر ، فعلمه ثالث مصدر رئيس لدراسة الشريعة الاسلامية في ذلك العصر « فهو جامع لاخبار قضاة الامصار الكبرى في الدولة العربية الاسلامية على الترتيب الزمني ، من الابتداء الى عصر المؤلف ، مبينا ظروف توليتهم ، وعزلهم مفصلاً الحوادث التي وقعت طوال ولايتهم ، مورداً

قضاياهم الهامة » (١) . ان القيمة العظمى لكتاب وكيح ما يقدمه من دلائل تطور الشرع بالعمل القضائي ، في الامصار الاسلامية ، مثل المدينة والبصرة ، والكوفة . ثم بغداد .

لقد خص وكيح اخبار قضاء الجانب الشرقي ، وقضاة القضاء باهتمام واضح . ثم ذكر بعد ذلك ، اخبار قضاة الجانب الغربي من مدينة السلام ثم قضاة الشرقية . وقد انتهت معلوماته عند سنة ٣٠١ هـ (٢) .

ويعد (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) اوسع مصدر لهذه الرسالة . فقد اورد الخطيب تراجم غنية جداً لمن ولي قضاء بغداد في مناطقها المختلفة ، زاخرة بمعلومات مفصلة عن اصولهم ، وثقافتهم ، وتدرجهم في وظائف القضاء . وسفي تقلدهم وعزلهم . كما قدم نماذج للدعاوى قضائية رفعت لهم ، اوضح من خلالها ، سير القضاء وسلوكهم في تطبيق العدالة .

ولم تقتصر معلوماته على قضاء بغداد حسب ، بل اشار الى طائفة من وكلاء القضاء ، كما ترجم لعدد كبير من الشهود العدول ، مع ذكر الوظائف القضائية التي شغلوها في بغداد . والمكانة العلمية التي احتلوها في المجتمع البغدادي .

لقد اعتمد الخطيب في نقولاته عن قضاة بغداد بالدرجة الاولى على علي بن المحسن ، واعتمد علي بن المحسن بدوره ، على طلحة بن محمد بن جعفر (ت ٢٨٠ هـ) يذكر الخطيب في رواياته : « اخبرني علي بن

(١) المنتقى من دراسات المستشرقين ، ج ٢ ، (القاهرة - ١٩٥٥ م)

ص ٩٧ .

(٢) اخبار القضاء ، ج ٣ ، ص ٢٩٤ .

المحسن ، اخبرنا طلحة بن محمد بن جعفر « (١) . وكانت آخر روايات الخطيب عن علي بن المحسن ما تعلق بولاية عمر بن اكنم لقضاء القضاة في الفترة (٣٥٢ - ٣٥٦ هـ) . كما تعد روايته التي ترجم فيها لقاضي القضاة ابو عبدالله الدامغاني (تقلد المنصب سنة ٤٤٧ هـ) آخر نص عن قضاة بغداد .

والظاهر ان طلحة بن محمد قد الف كتابا عن قضاة بغداد ، كما يبدو لي مما ذكره علي بن المحسن ، بقوله : « حدثنا طلحة بن محمد بن جعفر في تسمية قضاة بغداد (٢) . يلاحظ ان معلومات طلحة بن محمد عن قضاة بغداد الى سنة ٣٠١ هـ ، تشبه ما اورده عنهم وكيع في (اخبار القضاة) ، ومع ذلك فلم يشر طلحة الى انه استقى معلوماته عن وكيع كما لم يشر الخطيب بدوره الى انه استقى اية معلومات عن قضاة بغداد من وكيع ، على الرغم من اشارته في ترجمته لو كيع ان له « تصانيف كثيرة في اخبار القضاة » (٣) .

وقد اعتمد ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في كتابه (المنتظم في تاريخ الملوك والامم) اعتماداً كلياً على روايات الخطيب ، فنقلها حرفياً الى سنة ٤٤٧ هـ ، اما بعد هذا التاريخ ، فلا يذكر ابن الجوزي مصدر نقولاته .

(١) يراجع : تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ ، ٢٠٤ . ج ٤ ، ص ٢٣١ . ج ٧ ، ص ١٦ ، ١٦١ ، ٣٥٧ . ج ١٠ ، ص ٣٠٦ ، ٣١٩ . ج ١٢ ، ص ٥٩ ، ٣٢٠ .

(٢) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٣١ ، ٩٠ . ج ٩ ، ص ٣٥٢ . انظر كذلك : معجم الادباء ، ج ٢ ، ص ١٣٨ .

(٣) ن . م ، ج ٥ ، ص ٢٣٦ - ٧٠ .

ويختلف ابن الجوزي في سرد معلوماته عن الخطيب ، فهو يذكر الاحداث التي جرت في كل سنة ، ثم يورد تراجم من توفي في تلك السنة . وبطريقته هذه قدم لنا معلومات اكثر دقة وتحديداً في ضبط تواريخها ، عما اورده الخطيب خاصة فيما يتعلق بتاريخ تزكية العدول ، ووظائفهم .

ومن المصادر المهمة لهذه الرسالة ، المعلومات التي اوردها احمد بن بختيار ابن علي المندائي (ت ٥٥٢ هـ) في كتابه (الحكم وولاية الاحكام بمدينة السلام) والذي يكاد يقتصر في معلوماته على بيان وظائف عدول بغداد ، وسنن تعديلهم ، ومن زكاهم عند قضاة بغداد . ولا نعلم عن مصير هذا الكتاب شيئاً ، ان ما نقل عنه من روايات اوردها ابن الديبشي (ت ٦٣٧ هـ) في كتابه (ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد) ، نقلاً عن محمد بن احمد بن هبة بن تغلب الفزرائي (ت ٦٠٣ هـ) . قال ابن الديبشي : « اخبرنا ابو عبدالله الفزرائي هذا بجميع كتاب الحكم وولاية الاحكام بمدينة السلام تصنيف القاضي ابي العباس احمد بن بختيار ابن المندائي بسماعه له منه ، وفيه الى آخر ولاية قاضي القضاة ابي القاسم علي بن الحسين الزينبي » (١) والتي انتهت سنة ٥٤٣ هـ (٢) .

وفي تاريخ ابن الديبشي مادة غنية لدراسة النظام القضائي في بغداد في عصورها المتأخرة ، فقد عني المؤلف عناية خاصة بالقضاة ، فذكر سني

(١) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ص ١٤١ . تحقيق

السيد بشار عواد معروف .

(٢) المنتظم ج ٩ ، ص ٢٠٤ . ج ١٠ ، ص ١٣٦ .

عملهم ومراكزها في بغداد وبعض مدن العراق ، كما اهتم بالشهود العدول في بغداد ، فذكر تواريخ تصديلمهم وتزكيتهم ، والوظائف التي انيطت بهم ، و اشار الى اسباب سقوط عدالة بعضهم .

ولا بد من الاشارة هنا الى المختصر الذي انتقاه الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) من كتاب ابن الديبشي ، واسماه (المختصر المحتاج اليه من تاريخ الحفاظ ابي عبدالله محمد ابن سعيد بن محمد ابن الديبشي . وقد استدرك تحقيق الكتاب الدكتور مصطفى جواد عليه ببعض التراجم التي اهملها الذهبي في مختصره .

وقد كان ابن الديبشي من المصادر الرئيسة للمنذري (ت ٦٥٦ هـ) في كتابه (التكملة لوفيات النقلة) ، فقد اخذ معظم تراجم البغداديين الواقعين في نطاق كتابه من ابن الديبشي وادخلهم في كتابه ، ولم يشر الى ذلك اية اشارة . كما نقل عنه ابن الساعي (ت ٦٧٤ هـ) في كتابه (الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير) بعض الروايات المتعلقة بقضاة وعدول بغداد . واخذ عنه ابن الفوطي (ت ٧٢٣ هـ) في كتابه (تلخيص مجمع الاداب في معجم الالقب) (١)

ومن المصادر الحديثة التي اعتمدت عليها في هذا البحث ما كتبه ماسنيون عن « قضاة بغداد في عهد الخلافة العباسية » سنة ١٩٤٨ م

بعنوان : Cadis et Naqibs Baghdadiens

(١) تراجع المقدمة التي كتبها السيد بشار معروف للذيل تاريخ

مدينة السلام بغداد ج ١ ، ص ١٤٥ .

وقد أعيد نشر قائمته سنة ١٩٦٣ في مجموعة كتاباته

Opera Minora

وقد اقتصر بحث ماسنيون على نشر قائمة باسماء قضاء بغداد وتحديد سني ومناطق استقصائهم ، وقائمة اسمائه مقتضبة ، ناقصة ، تفتقر الى ذكر المصادر التي استقى منها معلوماته عن سني عمل القضاء ومراكزهم . ومن المصادر المهمة لهذه الرسالة ما كتبه اميل تيان عن القضاء في كتابه (تاريخ التنظيم القضائي في البلاد الاسلامية) والذي طبع في لندن سنة ١٩٦٠ م

Historre De L . organisation Judiciaire En pays D . Islam .

والكتاب المذكور من اوسع ما كتب عن النظام القضائي الاسلامي ، غير ان معلوماته عن الادارة القضائية في بغداد تكاد تكون معدومة ، سوى ما كتبه عن منصب قاضي القضاء ، واكبر مأخذ عليه ، اغفاله الاعتماد على (اخبار القضاء) لوكيع ، هذا المصدر الذي يعد اساسا لأية دراسة علمية عن النظام القضائي الاسلامي .

ويعد شاخ خير من كتب من المستشرقين عن القانون (الشريعة) في الاسلام . وقد استفدت من كتابه (مقدمة عن القانون الاسلامي) والذي طبع في لندن سنة ١٩٢٤ م An Introduction To Islamic Law فيما يتعلق بالقانون الجنائي الاسلامي . بالاضافة الى بحث (القانون) الذي نشر مع مجموعة بحوث المستشرقين في كتاب (الوحدة والتنوع في الحضارة الاسلامية) ومحاضراته الثلاث في تاريخ الفقه الاسلامي ، والتي نشرها الدكتور عبد السلام هارون في كتاب (المنتقى من دراسات

المستشرقين) . وفي كتاب اغناس غولد تسيهر (دراسات اسلامية) (١) معلومات نادرة وجيدة عن سياسة العباسيين الدينية ودوافعها ، ونتائجها مقارنة بسياسة الامويين . مع الاشارة الى تأثير هذه السياسة على القضاء والدراسات الفقهية .

ولم يكتب في اللغة العربية بحث شامل عن النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي سوى البحث الذي نشره استاذنا الدكتور العلي في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثامن عشر ، سنة ١٩٦٩ بعنوان (قضاء بغداد في العصر العباسي) وقد تضمن البحث المذكور قائمة شاملة باسماء القضاة في بغداد وسني ومراكز عملهم . وقد اعتمدت على هذا البحث في المواضيع التي اشرت اليها . كما نشر استاذنا الدكتور جعفر خصباك بحثاً في مجلة الجمعية التاريخية العراقية ، العدد الثالث ، سنة ١٩٧٤ بعنوان (القضاء في العراق في العهد السلجوقي) ، وهو من البحوث القيمة في هذا المجال .

لقد واجهت هذه الدراسة صعوبات ، منها صعوبة تحديد سني عمل بعض القضاة ، وندرة المعلومات وتضاربها احياناً ، خاصة في القرون المتأخرة ، لهذا فهي لا تخلو من بعض الثغرات القليلة ، والتي أمل ان لا تؤثر على القيمة العلمية لها . ختاماً ارجو ان تكون هذه الدراسة فاتحة لدراسات اخرى في هذا الميدان والتي تفتقر اليها المكتبة العربية المعاصرة .

(١) والكتاب المذكور قيد الترجمة من قبل استاذنا الفاضل الدكتور فيصل جرى السامر والدكتور عبد الامير دكسن والدكتور عناد غزوان .

الفصل الأول

النظام القضائي في الاسلام

نشأته وتطوره حتى بناء بغداد

في

الفصل الثاني

النظام القضائي في الاسلام

نشأته وتطوره حتى بناء بغداد

اولا - العدل في الشريعة الاسلاميه

العدل قاعدة من قواعد الشريعة الاسلامية ، وهدف من اهدافها
حث الله تعالى على تحقيقه بين الناس في ثمانين وعشرين آية (١) . عدا
الآيات التي ورد فيها ذكر « القسط » الذي يرادف العدل وهي خمس
وعشرين آية (٢) .

ان الشريعة الاسلامية ، تعد تجسيدا للعدالة الالهية ، وكل ما خرج
عن العدل الى الجور فليس من الشريعة ، فكل ما شرعه الله انما المقصود
به اقامة العدل وبسطه بين عباده (٣) . حتى صارت العدالة لقب للمتمسك
بالشريعة (٤) الشريعة الداعية للعدالة الكلية (٥)

ان الامر بالعدل من فرائض الاسلام : « ان الله يأمر بالعدل

(١) يراجع في ذلك : عبد الباقي ، المعجم المفهرس لالفاظ القرآن
الكريم (القاهرة ١٣٦٤ هـ) ، ص ٤٤٨ - ٩ الدكتور معروف اصالة
الحضارة العربية ، ص ٢٨٥ .

(٢) ن . م ، ص ٥٥٤ - ٥ .

(٣) ابن قيم الجوزية ، الطريق الحكيمية في السياسة الشرعية ،
(القاهرة - ١٩١ م) ، ص ١٦ - ٧ . اصالة الحضارة العربية ، ص ٢٨٦
وما بعدها .

(٤ ، ٥) مسكويه ، احمد بن محمد ، تهذيب الاخلاق (بيروت ،

١٩٦٦ م) ص ١٣١ ، تحقيق قسطنطين زريق .

والاحسان (٦) « كما قال الله في كتابه : « واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » (٧) .

وفي الحديث الشريف : « ان اشد الناس عذابا يوم القيامة رجل اشركه الله في حكمه فأدخل عليه الجور في عدله » (٨) . فكل تجاوز للسلطة وتعسف في استعمالها هو في لغة هذا الحديث جور ، يفسد الرعية والرعية « لا يصلحها الا العدل » (٩)

لقد تعمق ابن الجوزية في فهم جوهر العدالة في التشريع الاسلامي ، فاشار الى ان الاصل في السياسة والولاية الصالحة انما هو التزام العدل بل جعل السياسة العادلة جزءاً من الشريعة وفرعاً من فروعها ، فلا يمكن ان تكون هناك سياسة غير عادلة وهي في الوقت نفسه مطابقة للشريعة ، فمن له ذوق في الشريعة ، واطلاع على اصولها يدرك تماماً « ان السياسة العادلة جزء من اجزائها وفرع من فروعها » (١٠) ، فالسياسة عنده سياسة

(٦) النحل : ٩ : ١٦

(٧) النساء : ٥٨ : ٤ .

(٨) راجع عن هذه الاحاديث : ونسبك . أ . ي . ر منسج ، المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي ، ج ٤ ، (ليدن ، ١٩٦٢) ، ص ١٥١ مادة عدل .

(٩) الخطيب البغدادي ، احمد بن علي ، تاريخ بغداد ، ج ١٠ (بيروت لا . ت) ، ص ٥٦ .

(١٠) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، ص ٥ .

ظالمة تحرمها الشريعة ، وسياسة عادلة تقرها (١١) .

لا ريب ان تطبيق العدالة في المجتمع ، والحكم في منازعات الناس بموجبها يستدعيان قيام نظام قضائي تناط به هذه المهمة ، والنظام القضائي في الدولة الاسلامية العربية ، اولته الشريعة كل عناية واهتمام ، فرفع الاسلام من شأن القضاء ووضعه في اعلى مرتبة ، حتى ان الله تعالى اضاف القضاء اليه (١٢) ، وامر رسوله (ص) ان يقضي بما انزل اليه : « انما انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله » (١٣) . وقد اهتم الرسول (ص) بتنظيم القضاء واستند هذا التنظيم الى الآية الكريمة : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » (١٤)

فالرجوع الى الرسول (ص) في القضاء والتسليم بحكمه ، وتنفيذه

(١١) ن . م ، ص ٥٠ .

(١٢) قال الله تعالى : « وقضى ربك ان لا تعبدوا إلا اياه » (الاسراء ٢٣ : ١٧) وعن مكانة القضاء في الشريعة الاسلامية ، يراجع : الطرابلسي علاء الدين ابي الحسن ، كتاب معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام (القاهرة - ١٣٠٦ هـ) ص ٥٠ . كما يراجع :

Tyne, Emile' Historie De L. organisation Judiciaire

En Pays D. Islam. P. 64 -- 5 .

(١٣) النساء ، ١٠٥ : ٤ .

(١٤) النساء ، ٦٥ : ٤ . وعن الخصومة التي نزلت بسببها هذه الآية

راجع تفاصيلها في : الزنجشيري ، جاد الله محمود ، الكشف عن حقائق —

اصبح جزءاً من الايمان (١٥) . وقد ارسى الرسول (ص) اسس العدالة واجراءات المحاكمة فجعل البينة على من ادعى واليمين على من انكر (١٦) وقد تابع الخلفاء الراشدون العناية بالقضاء ، وتطبيق العدالة في احكامه وفق الاسس التي وضعها الرسول الكريم (ص) ، ومن ثم فقد اصبح من اهم خصائص الشرع الاسلامي شدة الحرص على بناء الاحكام على العدل . والنصوص القرآنية والاحاديث النبوية متظافرة على التأكيد بان « العدل قوام الشرع الاسلامي والقضاء الاسلامي جملة وتفصيلا » (١٧) . ان تطبيق العدالة في التشريع والقضاء الاسلاميين ، يوجب وجود قانون جنائي يحدد الجرائم المعاقب عليها ، اذ لا عقوبة بغير نص ، كما يحدد قدر العقوبة في كل جريمة « فهو يحدد علاقة الفرد بالدولة من ناحية الافعال المنهى عنها ، والتي اذا ارتكبها الفرد اعتبر خارجا على المجتمع واستحق العقاب » (١٨) .

— غوامض التنزيل ، ج ١ (بيروت - لا . ت) ، ص ٥٢٥ . ابن آدم ، يحيى ، كتاب الخراج (القاهرة - لا . ت) ص ١٠٣ - ٤ .

(١٥) Tyne, P; 66 .

(١٦) Hami dullah; Muhammad, Administrati on of Juitice

In Early Islam, Islamic Cultture; (April - 1937), 198 .

وعن موضع هذا الحديث في كتاب الصحاح يراجع : فنسك ، ج ١ ص ٢٥٨ .

(١٧) الناهي ، الدكتور صلاح الدين ، النظرية العامة في القانون

الموازن وعلم الخلاف (بغداد - ١٩٦٨ م) ، ص ٣١٠ .

(١٨) السنهوري ، الدكتور عبد الرزاق ، بالاشتراك مع ابو ستيت ،

الدكتور حشمت ، اصول القانون ، (القاهرة - ١٩٥٠ م) ص ٢٧١ .

ثانيا - الجرائم والعقوبات في الشريعة الاسلامية « القانون الجنائي »

إذا كانت القاعدة في القانون الجنائي ان « لا عقوبة بغير نص » فإن للشريعة الاسلامية في تقسيم الجرائم والعقوبات مسلكا فريدا ، فقد نص فيها على عدد من الجرائم فرضت عليها عقوبات محددة ، وسميت هذه العقوبات في بعض منها بالحدود ، وسميت في البعض الاخر بالقصاص ، أما باقي الجرائم فلم تفرض عليها عقوبات محددة بل ترك شأنها لولاة الامر يفرضون في كل حالة ما يناسبها من عقوبات تسمى بالتعزيرات (١٩) .
تحل محل الحد في الحالات التي لا يتوفر فيها شرط الحد تماما (٢٠) .
لا ريب ان المقاصد الضرورية في الشريعة الاسلامية هي المحافظة على الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال . فللمحافظة على النفس شرع الشارع القصاص والديات ، وللمحافظة على العقل شرع الحد على شارب الخمر ، وللمحافظة على المال شرع عقوبة السارقين والغاصبين وقاطعى الطريق بالحد وغيره (٢١)

(١٩) عامر ، الدكتور عبد العزيز ، التعزير في الشريعة الاسلامية (القاهرة - ١٩٥٧ م) ، ص ٤ .

Schaeht; Joseph, An Introductitn To Islamic Law; (٢٠)
P . 195 .

(٢١) معين الحكام ، ص ٢٠٧ - ٨ .

آ - الحدود « حقوق الله »

الحد في اللغة هو المنع ، فسميت العقوبات حدوداً لكونها مانعة من ارتكاب اسبابها . وفي الشرع : الحد اسم لعقوبة مقدرة تجب حقاً لله تعالى ولهذا لا يسمى به التمهيز لانه غير مقدر ولا يسمى به القصاص لانه حق العباد (٢٢) .

فحق الله هو ما يتعلق بالنظام والنفع العامين من غير اختصاص بأحد ، وإنما نسب الى الله لعظم خطره وشمول نفعه ، تمييزاً له عما يتعلق به نفع خاص لواحد معين من الناس ، وهو ما نسميه بحقوق العباد ، اذيف الى العبد لظهور اختصاصه فيه . قال ابن الملك : « المراد من حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا فان نفعه عام ، وهو سلامة انسابهم ... وحقوق العباد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير ، ولهذا يباح ماله باباحه المالك ولا يباح الزنا باباحه المرأة » (٢٣) . ويذكر السمناني ، انما سميت حدود الله لانها زواجر بين العبد ، وبين ما حرمه

(٢٢) السرخسي ، شمس الدين ، المبسوط ، ج ٩ (القاهرة - لا . ت) ص ٣٦ ط ١ . الباجي ، سليمان بن خلف ، كتاب الحدود (بيروت - ١٩٧٣ م) ص ٢٢٧ . عالميكر ، ابو المظفر عى الدين ، الفتاوى الهندية ، ج ٢ ، (القاهرة - لا . ت) ، ص ١١٢ .
(٢٣) ابن الملك ، عبد اللطيف ، شرح منار الانوار في اصول الفقه (اسطنبول لا . ت) ، ص ٣١٣ - ٤ .

الله (٢٤) .

والحدود المشروعة في كتاب الله تعالى أربعة : ١ - حد الزنا ٢ - حد القذف ٣ - حد السرقة ٤ - حد الطريق (٢٥) . بينما جعلها الكاساني خمسة أنواع هي : حد السرقة ، وحد الشرب ، وحد السكر ، وحد القذف ، وحد الزنا (٢٦) . في حين جعلها ابن عابدين ستة أنواع هي : حد الزنا ، وحد شرب الخمر خاصة ، وحد السكر من غيرها ، وحد القذف وحد السرقة ، وحد قطع الطريق (٢٧) . والشعراني يجعلها سبعة أنواع وهي : الردة والبنفي والزنا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر (٢٨) . ويتميز الماوردي من بين هؤلاء الفقهاء ، فيذهب الى ان الحد هو العقوبة المقدرة شرعا ، ولا يقيد بها بكونها حقا لله تعالى فيسمي القصاص لهذا الاعتبار حداً وان كان من حقوق العباد ، اما حقوق الله

(٢٤) السمناني ، علي بن محمد ، روضة القضاة وطريق النجاة ، ج ٣ (بغداد - ١٩٧٣ م) ، ص ١٢٩٠ ، تحقيق الدكتور صلاح الدين الناهي .
(٢٥) روضة القضاة ، ج ٣ ، ص ١٢٨٨ . النخفاف ، أحمد بن عمرو شرح ادب القاضى ، ورقة ١٨ أ ، مخطوطة في مكتبة الاوقاف العامة في بغداد برقم ٣٥٠٥ .

(٢٦) الكاساني ، علاء الدين ابى بكر بن مسعود ، كتاب بدائع الصنائع ج ٧ ، (القاهرة - ١٩١٠ م) ، ص ٢٢ - ٣ ، ط ١ .
(٢٧) ابن عابدين ، محمد أمين ، حاشية رد المختار ج ٤ ، (القاهرة - ١٩٦٦ م) ، ص ٣ وما بعدها « كتاب الحدود » .
(٢٨) الشعراني ، عبد الوهاب بن احمد ، الميزان الكبرى ، ج ٢ (القاهرة - لا . ت) ص ١٥٢ .

فهي عنده أربعة : حد الزنا وحد الخمر ، وحد السرقة ، وحد المحاربة (٢٩) .

١ - حد الزنا

عرف الزنا بأنه : الوطء الحرام الخالي عن حقيقة الملك وحقيقة النكاح ، وعن شبهة الملك ، وعن شبهة النكاح ، وعن شبهة الاشتباه ايضا (٣٠) ولا يكون الجماع إلا في الفرج (٣١) ، لأنه مختص بالقبل دون الدبر (٣٢) وهذا ما ذهب اليه ابو حنيفة (٣٣) ويجعل فريق من الفقهاء الزنا « الاتيان في الدبر » ومن هؤلاء ابو يوسف والشيباني والشافعي ، فذلك عندهم

(٢٩) الماوردي ، علي بن محمد ، الاحكام السلطانية ، (القاهرة - ١٩٦٦)

ص ٢٢١ - ٢ ، ط ٢ .

(٣٠) السمرقندي ، نصر بن محمد بن احمد ، خزائن الفقهاء وعيون

المسائل ، ج ١ ، (بغداد - ١٩٦٥ م) ، ص ٣٤١ ، تحقيق الدكتور

صلاح الدين الناهي انظر كذلك :

Schacht; Introduction, P . 173 .

(٣١) المبسوط ، ج ٩ ، ص ٣٨ . الاحكام السلطانية ، ص ٢٢٣ .

(٣٢) الاحكام السلطانية ، ص ٢٢٣ .

(٣٣) المبسوط ، ج ٩ ، ص ٣٨ - ٩ . الفتاوى الهندية ، ج ٢ ،

ص ١١٢ . الطحاوي ، احمد بن محمد ، مختصر الطحاوي (القاهرة -

١٣٧٠ هـ) ، ص ٢٦٠ .

بمنزلة الزنا (٣٤) .

أما حد الزنا فقد فرقت الشريعة فيه بين الذي تزوج والذي لم يتزوج فشددت العقوبة على الاول وجعلت جزاءه الرجم حتى الموت (٣٥) . لقد اتفق ائمة الفقه على ان من كملت فيه شرائط الاحصان (الحرية والبلوغ ، والعقل ، وان يكون قد تزوج تزوجا صحيحا ودخل بالزوجة) ثم زنا بامرأة قد كملت فيها شرائط الاحصان فهما زانيان محصنان عليهما الرجم حتى يموتا (٣٦) .

أما غير المتزوج فقد قدرت الشريعة عقوبته بمائة جلدة ، لانه لم يعرف معنى الغيرة على الزوجة ، فكان له حق التخفيف . قال الله تعالى :

(٣٤) الطحاوي ، اختلاف الفقهاء ، ج ١ ، (اسلام آباد - لا . ت)

ص ١٥٨ ، تحقيق الدكتور محمد صغير حسن .

(٣٥) Introduction; P . ١٧٨ .

(٣٦) الشعراني ، الميزان الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٥٤ . مختصر الطحاوي

ص ٢٦٢ . روضة القضاة ، ج ٣ ، ص ١٢٩١ ، واختلف الفقهاء في شرط الاسلام في الاحصان فقال ابو حنيفة ومالك ، ان الاسلام من شروط الاحصان ، لان الاحصان فضيلة ولا فضيلة مع فقدان الاسلام ، اما الشافعية والحنابلة ، فقالوا ان الاسلام ليس بشرط في الاحصان (الدمشقي ، رحمة الامة في اختلاف الائمة ، ج ٢ ، ص ١٣١) . الطحاوي ، اختلاف الفقهاء ، ص ١٣٩ . المبسوط ، ج ٩ ، ص ٣٩) .

انظر كذلك :

Introduction, P . ١٧٨ .

« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » (٣٧)
ولا يقام هذا الحد إلا بعد يقين ثبوته عند القاضي ، ويشبث بالبينة
والاقرار ، والبينة ، ان يشهد اربعة على رجل وامرأة بالزنا ، فاذا شهدوا
ينبغي له ان يسألهم عن الزنا . ما هو ، وكيف هو ، ومتى زنا ، واين
زنا ؟ » (٣٨) . فاذا بينوا ذلك ، وذكروا انها محرمة عليه من كل وجه
وعدلوا في السر والعلانية حكم باقامة الحد « فان كان محصنا رجعة وان
كان غير محصن جلده » (٣٩) . اما الاقرار ، فاذا اقر البالغ العاقل بالزنا
مرة واحدة طوعا اقيم عليه الحد (٤٠) . وقال ابو حنيفة : لا أخذه حق

(٣٧) النور ، ٢٤ : ٢ .

(٣٨) السرخسي ، ج ٩ ، ص ٣٨ . روضة القضاة ، ج ٣ ص ١٢٩٣
محمد بن احمد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد . ج ٢ (القاهرة - لا ت)
ص ٢٢٣ - ٤ . مختصر الطحاوي ، ص ٢٦٣ . العاملي ، محمد بن الحسين ،
وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة ، ج ١٨ (طهران - ١٣٨٨ هـ)
ص ١٧٣ . الفتاوى الهندية ، ج ٢ ، ص ١١١ . انظر كذلك :

Introduction; P. 178 .

(٣٩) المبسوط ، ج ٩ ، ص ٣٩ . روضة القضاة ، ج ٣ ، ص ١٢٩١ .
الاحكام السلطانية ص ٢٢٤ . الشافعي ، محمد بن ادريس الام ، ج ٦
(القاهرة - ١٩٦١ م) ص ١٣٧ . بداية المجتهد ، ج ٢ ص ٤٢٧ الطحاوي
اختلاف الفقهاء ، ص ١٤٣ .

(٤٠) ابن أنس ، الامام مالك ، الموطأ (القاهرة - لا ت) ،
رواية محمد بن الحسن الشيباني ، الام ، ج ٦ ، ص ١٣٣ . الاحكام
السلطانية ، ٢٢٤ . روضة القضاة ، ج ٣ ص ١٢٩٧ . السرخسي ، ج ٩ ص ٩١ .

يقر اربع مرات (٤١) وفي مجالس متفرقة (٤٢) ان الشهود يلعبون دوراً كبيراً في تطبيق حد الزنا حتى انهم ان لم يكونوا حاضرين عند تطبيق العقوبة فانها لا تنفذ (٤٣) .

والاتجاه السائد في الاوساط الفقهية ان القاضي مندوب الى الاحتيال لدرء مثل هذه الحدود لقوله (ص) : « ادرءوا الحدود بالشبهات » وقول عمر (رض) : « اطرءوا المستترفين » ، يعني الذين يقرون على انفسهم بالسبب الموجب للحد (٤٤) . فالاتجاه في الشريعة قوي نحو تضييق تطبيق هذا الحد (٤٥) ومع ذلك فالفقهاء يسهبون في ايراد تفاصيل كثيرة عن كيفية الرجم ، ومن يحضره ومن يبدأ به ، وهل يجمع بين الرجم والجلد ؟ وهذه المسألة اساسية ، فكلتا العقوبتين وضعتا لهذا الحد ، فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي ، بعدم وجوب الجمع بينهما ، انما الواجب الرجم فقط (٤٦) . ويدعم رأيهم هذا ، حديث الرسول (ص) الذي يشير الى انه رجم ماعزا ولم يجلده (٤٧) .

(٤١ ، ٤٢) الطحاوي ، اختلاف الفقهاء ، ص ١٤٣ . الفتاوى الهندية

ج ٢ ، ص ١١١ . الموطأ ، ص ٢٤٥ .

(٤٣) Introduction; p. 178 .

(٤٤) المبسوط ، ج ٩ ص ٣٨ . الموطأ ، ص ٢٤٤ - ٥ .

(٤٥) Introduction, P. 178 .

(٤٦) رحمة الامة في اختلاف الأئمة ، ج ٢ ، ص ١٣١ . اختلاف

الفقهاء ، ص ١٣٧ .

(٤٧) روضة القضاء ، ج ٣ ، ١٢٩٣ . الموطأ ، ص ٢٤٣ . المبسوط

ج ٩ ص ٣٨ . اختلاف الفقهاء ، ص ١٣٨ .

اما ابعاده ونفيه عن الوسط الذي ارتكبت فيه الجريمة ، بالاضافة الى عقوبة الجلد ، فموضع خلاف ايضا ، فاشار ابو حنيفة الى عدم وجوبه لاستيفاء العقوبة بالجلد ، بينما ذهب الشافعي ، وابن حنبل ، بوجوب الجمع بينهما ، اما مالك فيذهب الى تغريب الرجل دون المرأة لأن في نفيها تعريضا لها لمثل ما ابتليت به (٤٨) .

٢ - حد السرقة

حد السرقة من الحدود الثابتة بالكتاب والسنة واجماع الامة (٤٩) . وقد بينه الله تعالى في كتابه العزيز فقال : « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (٥٠) . وظاهر الآية يوجب القطع على كل سارق كثرت سرقة او قلت ، إلا ان السنة دلت على ان المراد به من بلغت سرقة النصاب ، واما من لم تبلغ قيمة سرقة النصاب فلا قطع فيه (٥١) . اما النصاب فهو عشرة دراهم عند اصحاب

(٤٨) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٢٧ . السرخسي ، ج ٩ ، ص ٤٥

الام ، ج ٦ ص ١٣٤ . الرسالة ، (القاهرة - ١٩٦٩ م) ص ١١٦ .
معين الحكم ، ص ٢٠٨ . اختلاف الفقهاء ، ص ١٣٧ . روضة القضاة ج ٣
ص ١٢٩٥ .

(٤٩) المذهب ، ج ٢ ص ٢٧٦ . الميزان الكبرى ، ج ٢ ص ١٦١ .

(٥٠) المائدة ٣٨ : ٥ .

(٥١) الخطيب البغدادي كتاب الكفاية في علم الرواية (حيدرآباد

الدكن ١٣٥٧ هـ) ص ١٤ .

أبي حنيفة ، وثلاثون درهما عند مالك ، وربيع دينار عند الشافعي (٥٢) .
والسرقة ، عرفها الفقهاء بأنها « أخذ المال على سبيل الاستغناء من
غير شبهة له في أخذه » (٥٣) . أما الماوردي فأكثر تدقيقا في تعريفه
لجريمة السرقة ، فهي عنده ، أخذ مال « محرز بلغت قيمته نصابا ، إذا
سرقه بالغ عاقل لا شبهة له في المال ولا في حرزه » (٥٤)
ولا تنفذ عقوبة القطع إلا بتوفر شروطها الأربعة : العقل ، والبلوغ ،
والدعوى والحرز (٥٥)

وقد أشارت المصادر إلى أن تنفيذ عقوبة قطع اليد وقع في عهد الرسول
(ص) ، فقد سُرقت امرأة من قريش ما يوجب عليها القطع ، وقد عزم
الرسول (ص) على تنفيذه واستنكر شفاعته أسامة لها ، وقال : « والذي
نفسى بيده لو كانت فاطمة بنت محمد نزلت بمثل الذي نزلت به لقطع
محمد يدها . . . يا أسامة لا تشفع في حد » (٥٦)

(٥٢) مختصر الطحاوي ، ص ٢٦٩ . الام ، ج ٦ ص ١٣٠ . الموطأ ،
ص ٢٣٦ . روضة القضاة ج ٣ ص ١٣١١ .
(٥٣) روضة القضاة ج ٣ ص ١١١٠ . انظر كذلك :

Introdnction, P. 179 .

(٥٤) الاحكام السلطانية ، ص ٢٢٦ . الميزان الكبرى ج ١ ص ١٦١
المهذب ج ٢ ص ٢٧٦ - ٧ .
(٥٥) خزائن الفقه ص ٣٥٠ . انظر كذلك :

Introductron, p. 180 .

(٥٦) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم كتاب الخراج (القاهرة - ١٣٨٢هـ)
ص ١٥٣ العسكري الحسن بن عبد الله الأوائل (طنجه لا . ت) ص ٣١٧ .

والمقصود بقطع اليد هو قطع اليد اليمنى من الرسغ وهذا ما اجمع عليه الفقهاء « لأن هذا القدر متيقن به ، وفي العقوبات انما يؤخذ بالمتيقن » (٥٧)

٣ - حد القذف

بين الله تعالى في كتابه الكريم حد القذف بقوله : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وأولئك هم الفاسقون » (٥٨)

فمن قذف امرأة حرة مسلمة بالقة « بزنا ولم يأت بأربعة شهود يشهدون بما قال فعليه الحد ثمانون جلدة ، وتسقط شهادته ، ولا تقبل له بعد ذلك ابداً (٥٩) . ولا خلاف بين الفقهاء ان القذف الذي يستوجب اقامة الحد هو القذف بالزنا (٦٠) . اما القذف بنفي النسب ، ففيه خلاف

(٥٧) السرخسي ج ١ ص ١٣٣ . الاحكام السلطانية ص ٢٢٦ وما بعدها . روضة القضاة ج ٣ ص ١٣١٣ الشافعي الأم ج ٦ ص ١٣٠ بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٤٣ . انظر كذلك : ديموبين النظم الاسلامية (بغداد - ١٩٥٢) ص ٢١١ نقله عن الفرنسية الدكتور فيصل السامر وصالح الشماع (٥٨) النور ٤ : ٢٤ .

(٥٩) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٤٣ . الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٢٥ . الميزان الكبرى ج ٢ ص ١٦٠ .

(٦٠) رحمة الأمة ج ٢ ص ١٣٩ انظر كذلك :

بين العلماء (٦١) .

ان الفقهاء الذين عدوا القذف من حقوق الله ، رفضوا منسح العفو
عن القاذف ، سواء رفع الامر للامام او لم يرفع (٦٢) ، لان القذف من
حقوق الله ، فليس للمقذوف ان يسقطه ، وهذا ما ذهب اليه ابو حنيفة
اما الشافعي فقال : هو حق للمقذوف فلا يستوفى اذا عفى عنه ، فهو
يستحق بالطلب ويسقط بالعفو (٦٣) .

٤ - حد الخمر

انعقد الاجماع على ان الخمر هي : عصير العنب الذي اذا غلى بنفسه
اشتد وقذف بالزبد وان ما هذا صفته فهو الخمر التي حرمها الله في كتابه (٦٤)
واشار لها الرسول (ص) في حديثه (٦٥) ، وانعقد الاجماع على تحريمها

(٦١) راجع عن هذا الخلاف : الطحاوي ، اختلاف الفقهاء ص ١٧٤ - ٥
الشيرازي ، ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٦٢) اختلاف الفقهاء ، ص ١٧٠ . رحمة الأمة ، ج ٢ ص ١٤٠ .

(٦٣) رحمة الأمة ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .

انظر كذلك : Introduction, P . 179 .

(٦٤) قال الله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب
والالزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون (المائدة:٩٠) »
وانظر كذلك : الكشف ج ١ ص ٦٧٤ .

(٦٥) عن الاحاديث النبوية الشريفة فيما يتعلق بالخمر ، وتحريمها ،
يراجع : فنسك ، ج ٣ ، ص ٧٩ ، مادة (خمر) .

وان قليلها وكثيرها في التحريم سواء يفسق شاربها ويكفر مستحلها (٦٦)
فاذا انخرم من الاوصاف التي ذكرناها ، وصف واحد ، دخل الخلاف
في آراء الفقهاء (٦٧) .

ولم يرد بشأن عقوبة جريمة شرب الخمر تقدير في القرآن الكريم ،
وقد روى عن النبي (ص) انه لم يحد في الخمر حدا ، ولكنه كان يضرب
فيها بين يديه ضربا غير محدود (٦٨) . كما روى ان عمر (رض) باستشارة
من علي (رض) جلد في الخمر ثمانين (٦٩) وهذا الحد ذهب اليه ابو حنيفة (٧٠)
ولكنه ذهب الى القول ان هذا الحد لا يقام في السكر إلا في الشارب

(٦٦) روضة القضاة ، ج ٣ ، ص ١٣٣١ . الاحكام السلطانية ،
ص ٢٢٨ . تحفة الفقهاء ، ص ١١٤ .

(٦٧) يراجع عن هذا الخلاف : المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ . الميزان
الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٧٠ . روضة القضاة ، ج ٣ ، ص ١٣٣٨ . بداية
المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ . الوطأ ، ص ٢٤٨ - ٩ .

(٦٨) روضة القضاة ، ج ٣ ، ص ١٣٣١ . كما روى ان الرسول (ص)
حد في الخمر اربعين ، وابو بكر (رض) اربعين ، وعمر (رض) ثمانين
(المذهب ، ج ٢ ، ص ٧٨٧) انظر كذلك : محمد سلام ، المدخل للفقهِ
الاسلامي (القاهرة - ١٩٦٣) ص ٧٣٨ . ط ٢ .

(٦٩) الموطأ ، ص ٢٤٧ . الاحكام السلطانية ، ص ٢٨١ . المذهب .

ج ٢ ، ص ٢٨٧ - ٨ . انظر كذلك : Introduction, p. ١٧٩ .

(٧٠) الموطأ ، ص ٢٤٧ . روضة القضاة ، ج ٣ ، ص ١٣٣٦ . رحمة

الامة ، ج ٢ ، ص ١٥٥ .

الذي لا يعرف الرجل من المرأة ، ولا الارض من السماء (٧١) . إما الشافعي فقد ذهب الى ان حد الخمر اربعون جلدة وتجاوز الزيادة الى ثمانين على سبيل التعزير (٧٢) . وقد اشار اصحابه الى حد الشارب اذا تكلم بلسان منكسر وبلفه غير منتظمة وتغبط في تصرفاته وتمايل في مشيه وحركاته (٧٣) .

وسواء كان الحد اربعين او ثمانين جلدة فان الفقهاء انفقوا على ثبوته بالاقرار وبشهادة عدلين ، واختلفوا في ثبوته بالرائحة فقال مالك بوجوب الحد بالرائحة اذا اقترنت بشهادة عدلين ، وعارضه الشافعي وابو حنيفة وجهور اهل العراق فقالوا : لا يثبت الحد بالرائحة (٧٤)

٥ - قطع الطريق (المحاربة)

اتفقت آراء ائمة الفقه على ان من خرج في الطريق العام ، واشهر السلاح خفيفا لعابر السبيل خارج المصر عد محاربا قاطعا للطريق تجري

(٧١) روضة القضاة ، ج ٣ ، ص ١٣٣٩ . رحمة الامة ، ج ٢ ، ص

١٥٥ . انظر كذلك : ديمويين النظم الاسلامية ، ص ٢١٣ .

(٧٢) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ . المهذب ، ج ٢ ص ٢٨٧٢ .

(٧٣) الاحكام السلطانية ، ص ٢٢٩ . رحمة الامة ، ج ٢ ، ص ١٥٥ .

(٧٤) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ . روضة القضاة ، ص ١٣٣٧

رحمة الامة ، ج ٢ ، ص ١٥٥ .

عليه احكام المحاربين ولو كان فرداً واحداً (٧٥) . لأنه اذا ترك قويت شوكته وكثر الفساد به ، في قتل النفوس واخذ اموال الناس محاربة (٢) والاصل في عقوبة هذه الجريمة قوله تعالى : « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض » (٣) . وتشير هذه الآية الى المحاربة (٤) اي اشهار السلاح وقطع السبيل خارج المهر (البلد العظيم) اما اذا كان قطع الطريق في المهر نفسه فقد اشار ابوحنيفة الى انها ليست محاربة تستوجب الحد ، ففي المهر يمكن ان يلحق الفرد الغوث من السلطة والناس ، فلا يقام الحد على قاطع الطريق (٥) وانما

(٧٥) قال الشعراني : انفق الائمة على ان من برز وشهر السلاح خيفاً للسبيل خارج المهر بحيث لا يدركه الغوث فانه محارب قاطع للطريق جار عليه احكام المحاربين (الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٨ . السرخسي ج ٩ ص ١٩٥) .

(٧٦) المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ . وقد ذكر الطبري ان الله حرم اخذ مال امرئ مسلم او معاهد بغير حق ، فان اخذه مكابرة من صاحبه في صحراء فانه يسمى محارباً (اختلاف الفقهاء ، ص ١٤٦) .

(٧٧) المائدة ٣٣ : ٥ ، وقد ذكر بعض العلماء ان الآية المذكورة نزلت في المشركين ، وحكمها اليوم زائل عن المسلمين ، وانها منسوخة وشرطها غير موجود وهو محاربة الرسول (ص) (روضة القضاة ج ٣ ص ١٣٢٧ - ٨) .

ج ١ ، (بيروت ، لا . ت) ص ٦٢٧ - ٨ .

(٧٨) راجع : الزخشري ، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٧٩) السرخسي ج ٩ ص ٢٠١ . بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٤٥ .

يكون حكمه حكم الغاصب (٨٠)

بينما قال بعض الفقهاء بوجوب الحد ، لأن السبب قد تقرر وهو أخذ المال والقتل على وجه المحاربة ، أما مباشرتهم ذلك داخل المصر فهذا ما يشدد عندهم في العقوبة ، لأن العمران داخل المصر يوجب الطمأنينة ، التي كدرها هؤلاء بجراتهم واستهانتهم بالنظام العام داخل البلد نفسه وهذا ما يمثل وجهة نظر مالك والشافعي وأبي يوسف (٨١) .
أما نوع العقوبة التي توقع على المحارب ، فقد ذهب أبو حنيفة والشافعي الى ان هذه العقوبة مرتبة على الجنایات ، فلا يقتل من المحاربين إلا من قتل ولا يقطع إلا من أخذ المال ، والامام مخير فيهم على الإطلاق أما مالك فقد نفى صلاحية الامام في التخيير بين العفو أو عدمه « وانما التخيير في قتله أو صلبه » (٨٢) . أما اذا عفى من سرق ماله ، أو عفى أولياء من قتل ، فلا يرفع ذلك الحد عن قاطع الطريق ، بل « وجب إقامة الحد عليه فان عفى ولي المقتول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في إسقاط

(٨٠) روضة القضاة ، ج ٣ ص ١٣٢٨ .

(٨١) السرخسي ، ج ٩ ، ص ٢٠١ .

(٨٢) بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ - ٦ . السرخسي ، ج ٩ ،

ص ١٩٦ . روضة القضاة ، ج ٣ ، ص ١٣٢٧ - ٨ الميزان ج ٢ ص ١٦٨ .
وللماوردي ايضاحات دقيقة جداً في الاركان والشروط التي يجب ان تتوافر في اعمال قطاع الطريق حتى تندمج بالتجريم ، وكيفية ايقاع العقوبة وتنفيذها بهم (الاحكام السلطانية ص ٦٢ - ٤) . انظر كذلك :

الحد عنه « (٨٣). لأن الحد هو حق الله ، لذلك لا يكمن التسامح فيه (٨٤)

(ب) القصاص (حقوق العباد)

عنيت الشريعة الاسلامية بالمحافظة على ارواح الناس ودمائهم عناية كاملة ، فهددت الذين يعتدون على ارواح الناس ، ودمائهم تهديداً شديداً ربما يردعهم عن التفكير او الاقدام على مثل هذه الجرائم قال تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ، وغضب الله عليه ، ولعنه ، واعد له عذاباً عظيماً » (٨٥) . وهذا عقاب الآخرة اما في الدنيا فقد وجب عليه القصاص ، « يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاني بالاني » (٨٦) . والقصاص ، كما يعرفه الفقهاء ، عقوبة مقدرة تجب حقاً للفرد ، وتقدير العقوبة يعني انها محدودة معينة ، اما معنى ان القصاص يجب حقاً للأفراد ، فللمجني عليه او لولي دمه الحق في العفو ، فبالعفو تسقط هذه العقوبة . لأن كل حق من حقوق العباد يستحق بالطلب ويسقط بالعفو (٨٧) .

(٨٣) الميزان الكبير ، ج ٢ ، ص ١٦٨ . رحمة الامة ، ج ٢ ،

ص ١٥٢ . المهذب ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٨٤) الفتاوى الهندية ، ج ٢ ، ص ١١١ .

(٨٥) النساء ، ٤ : ٩٣ .

(٨٦) البقرة ، ١٧٨ : ٢ .

(٨٧) الاحكام السلطانية ، ص ٢٢٩ .

اما الجرائم الموجبة للقصاص فهي : ١ - جرائم الاعتداء على النفس (القتل) .

٢ - جرائم الاعتداء على ما دون النفس .

١ - جرائم الاعتداء على النفس (القتل) :

ان القتل محظور جملة في الشريعة الاسلامية ، إلا ان يأذن الشرع به وهو من الكبائر ، وقد شددت عقوبته في الدنيا والآخرة (٨٨) ، ويمكن تقسيم جريمته الى ثلاثة اضرب (٨٩) :

١ - القتل العمد : وهو ان يعتمد الجاني قتل ضحيته ، مستخدماً السلاح المتخذ للقتل والجراح ، وهو الحديد المحدد كالسيف والسكين والخنجر أو ما يقتل غالباً بثقله كالخجاجة ، أو ما يمرور في اللحم وله بعد غور كالنشاب (٩٠) . فاذا ثبت وقوع جريمة القتل العمد هذه ، فإن الفقهاء مجمعون على وجوب القصاص من القاتل اذا اجتمعت شروطه (٩١)

(٨٨) المذهب ، ج ٢ ، ص ١٧٢ . روضة القضاة ، ج ٣ ص ١٣٥ .

(٨٩) روضة القضاة ، ج ٣ ص ١١٣٤ . ويذكر الماوردي ان الجنائيات

على النفوس ثلاثة عمد ، وخطأ ، وعمد شبه الخطأ (الاحكام السلطانية ص ٢٣١) ابن جزى ، القوانين الفقهية ، ص ٣٤٤ . المقدسي ، بهاء الدين العدة ، شرح العمد في فقه امام السنة احمد بن حنبل ، ص ٤٩١ .

(٩٠) المذهب ، ج ٢ ص ١٨٢ . الام ج ٦ ص ٦ . الاحكام السلطانية ص ٢٣١ .

(٩١) لوجوب القصاص شروط منها : ان يكون القتل عمداً عدواناً

(بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦٠) وان يكون القتل معصوم الدم مطلقاً الكاساني بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٣٦) وان يكون مكافئاً للقاتل (المذهب ج ٢ ص ١٧٣) وهذا عند جمهور الفقهاء خلافاً لابن حنيفة واصحابه فعندهم يقتل الحر بالعبد (روضة القضاة ج ٣ ص ١١٢٤ الام ج ٦ ص ٢٤)

ولم يعف ولي الدم عن القصاص (٩٢) وقال مالك والشافعي ولي المقتول بالخيار ان شاء قتل وان شاء اخذ دية المقتول (٩٣) وجواز اخذ الدية من العاقلة واراد شرعا (٩٤) .

٢ - القتل شبه العمد : القتل شبه العمد ، هو الذي يتوسط بين العمد والخطأ ، وهذا ما ذهب اليه ابو حنيفة والشافعي (٩٥) وانكره مالك « لا اعرف شبه العمد والقتل على ضربين عمد وخطأ » (٩٦) ومن (٩٢) يسقط القصاص بعفو ولي الدم عن القاتل ، انظر تفاصيل ذلك في : الام ج ٩ ، ص ١٢ . بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦٥ .

(٩٣) اتفق الائمة على ان دية المسلم الحر الذكر مائة من الابل في مال القاتل العمد اذا عدل الى الدية (الميزان الكبرى ج ٢ ص ١٤٤) انظر كذلك : Introduction, P. 181 .

(٩٤) روضة القضاة ج ٣ ص ١١٦٧ . وكان عمر (رض) يقول : الدية العاقلة (الشافعي ، الرسالة ص ١٨٥) . والعاقلة هم اهل الديوان (الجرجاني التعريفات ص ١٥٠) ان كان القاتل منهم (تحفة الفقهاء ص ٣٦٨) . وجمهور علماء الحجاز قالوا : هي القرابة من قبل الاباء وهم العصبة دون اهل الديوان (بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٠٥) ويذكر شاخت ان العاقلة تتكون : من اولئك المحاربين المسلمين المدونة اسماءهم في الديوان واصل نظام العاقلة جاهلي ، لكن الديوان حل محل القبيلة انظر : Introduction, P. 186 .

(٩٥) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٩٠ الأحكام السلطانية ص ٢٣٠ تحفة الفقهاء ص ٣٥٤ .

(٩٦) روضة القضاة ج ٣ ص ١١٤٠ .

اثبتته استند الى ان الصحابة اقروه بلا خلاف (٩٧) ، إلا انهم اختلفوا في معناه ، فابو حنيفة يذهب الى ان كل ما عدا الحديد من القضيب او النار وما يشبه ذلك فهو شبه العمد اما تلميذاه ابو يوسف والشيباني فقالا : شبه العمد ما لا يقتل مثله . اما الشافعي فقال : هو ما كان عمداً في الضرب خطأ في القتل ، اي ما كان ضرباً لم يقصد به القتل فتولد منه القتل (٩٨)

وحكم شبه العمد ، الدية مغلظة (٩٩) والحرمان من الميراث والكفارة (١٠٠)
ج - القتل الخطأ : قد يقدم الانسان على عمل مباح شرعاً ، دون

(٩٧) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٩٠ .

(٩٨) ن . م ج ٢ ص ٣٩٠ انظر كذلك : Introduction, p . 182

(٩٩) الدية شرعاً اسم للمال الذي هو بدل النفس ، وتختلف باختلاف

المال الذي تجب فيه ، يراجع تفاصيل ذلك في : بداية المجتهد ج ٢

ص ٤٠١ - ٢ بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٩٧ . الشيباني ، الجامع الكبير

ص ٣٥٩ تحفة الفقهاء ص ٣٥٧ .

انظر كذلك : Introduction; p . 185 .

وتغليظ الدية ، في الذهب والفضة ان يزداد عليها ثلثها وفي الابل

ان تكون اثلاثاً (الاحكام السلطانية ص ٢٣٣) انظر كذلك :

Introduction, P . 185 .

(١٠٠) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥١ . والكفارة : عتق رقبة مؤمنة

او صيام شهرين متتابعين ، عند عدم القدرة على العتق ، وهي تجب في

القتل الخطأ باجماع العلماء ، كما تجب في شبه العمد عند الاحناف

والشافعية والحنابلة (المغني ج ٩ ص ٦٥١ . بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥١) .

ان يتخذ الحيطة والحذر ، فيترك التحرز فيقتل شخصا دون قصد منه قتله ، فهو يتسبب اليه في القتل من غير قصد ، كرجل رمى هدفاً فامات انساناً او حفر بئراً فوقع فيه انسان « فهذا وما اشبه اذا حدث عنه الموت قتل خطأ محظ » (١٠١) يمكن ان يكون خطأ في القصد . او خطأ في الفعل (١٠٢) ففي الخطأ يميز بين القصد ، مثل ان يصوب شخص على انسان على انه حيوان فيقتله ، وفي الفعل مثل ان يصوب على حيوان فعلا لكنه يقتل انساناً (١٠٣)

والقتل الخطأ يوجب الدية دون القود ، وتكون الدية على عاقلة الجاني لا في ماله مؤجلة في ثلاث سنوات من حيث وفاة القتل (١٠٤) ويدخل ضمن ذلك ما يجري مجرى الخطأ ، فهو ايضا يستدعي دفع الدية المحقة من قبل العاقلة بدون كفارة (١٠٥) ومن المهم ان يلاحظ الفرق بين

(١٠١) الاحكام السلطانية ، ص ٢٣٢ . انظر كذلك : العاقل الفصول المبعة ص ٣٩ .

(١٠٢) تحفة الفقهاء ص ٣٥٧ . بدائع الصنائع ، ج ٧ ص ٢٥٢ .
روضة القضاء ج ٣ ص ١١٦٩ . انظر كذلك :

Introduction, P. 182 .

Introduction, P. 181 . (١٠٣)

(١٠٤) الاحكام السلطانية ص ٢٣٢ وانظر عن دية القتل الخطأ (روضة

القضاء ج ٣ ص ١١٧١ رحمة الامة ج ٢ ص ١١٦) .

Introduction, P. 181 . (١٠٥)

وهناك حالات من القتل العمد لا يعرض فيها الجاني للقصاص بل دفع دية مغالطة وذلك في حالة القرابة
Intaoduction, P. 182 .

الاسلام والجاهلية في عقوبة القصاص ، فالاسلام عكس الجاهلية ، لا يعرض القتل إلا القاتل اذا ثبتت مسؤوليته في القيام بالقتل عمداً ثبوتاً تاماً ، بينما كان الامر في الجاهلية جواز قتل اي فرد من قبيلة القاتل (١٠٦)

(٢) جرائم الاعتداء على ما دون النفس

جرائم الاعتداء على ما دون النفس تعني الاعتداء على جسم الانسان دون ان يترتب عليه القضاء على حياته . ويجب فيها القصاص . والدليل عليه قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص (١٠٧) . ولما كان القصاص فيما دون النفس كالقصاص في النفس يجب فيه التساوي بين الجناية وبين القصاص ، كانت الشروط التي يجب توفرها للقصاص في النفس في الجملة واجبة في القصاص على ما دون النفس (١٠٨) بالاضافة الى ذلك شرطي المماثلة (١٠٩) وان يكون المثل ممكن الاستيفاء (١١٠)

Introdution, P . 185 .

(١٠٦)

(١٠٧) المائة ، ٤٥ : ٥ انظر كذلك : المذهب ج ٢ ص ١٧٧ .

(١٠٨) ان شرائط وجوب القصاص في النفس هي كون الجاني عاقلاً بالغاً متمعداً مختاراً وكون المجني عليه معصوماً مطلقاً ، وكون الجناية حاصلة على طريق المباشرة (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٧) .

(١٠٩ ، ١١٠) ان الشرائط التي تخص الجناية فيما دون النفس، منها «المماثلة» بين المحليين في المنافع والفعلين وبين الارشين (والارش : هو المال الواجب على ما دون النفس) لأن المماثلة فيما دون النفس معتبرة بالقدر الممكن =

فاذا لم تتوفر المماثلة وامكانية استيفاء المثل فان القصاص يسقط (١١١)
وبحكم فيها بالارش (١١٢) .

(ج) التعزير

بينت فيما سبق الجرائم ذات العقوبات المقدرة مقدما من الشارع ،
اما ما عدا هذه الجرائم فليست لها عقوبات محددة ومقدرة مسبقا ، وانما
يطبق في شأنها عقوبات تسمى بالتعزيرات (١١٣) ومن هنا جاء تعريف
الفقهاء للجرائم بكونها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير (١١٤)
فالتعزير : تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود (١١٥) فهو تأديب دون
الحد (١١٦) او عقوبة لم يحدد الشارع مقدارها (١١٧)

= فانعدامها يمنع وجوب القصاص (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٧) . اما
ان يكون المثل ممكن الاستيفاء فيعني امكانية اجراء القصاص بالجاني
مثل ما فعله بالمجنني عليه تماما (المذهب ج ٢ ص ١٧٨) .

(١١١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٧ . المذهب ج ٧ ص ١٨٧ .
(١١٢) الطوسي ، النهاية في مجرد الفقه والفتاوي ص ٧٧٢ . والارش
هو المال الواجب على ما دون النفس (الجرجاني ، التعريفات ص ١٦)
(١١٣) راجع عن ذلك بتفاصيل وافية ، عامر ، الدكتور عبد العزيز
التعزير في الشريعة الاسلامية ص ٣٦ ، ٦٣ .

(١١٤) الاحكام السلطانية ص ٢١٩ . الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٣٠ .
(١١٥) ن م ص ٢٣٦ . ن م ج ٢ ص ١٣٠ .
(١١٦) التعريفات ص ٦٥ .

(١١٧) زيدان الدكتور عبد الكريم احكام الذميين والمستأمنين في دار الاسلام ص ٢١٦

اما سبب وجوبه ، فهو ارتكاب جنائية ليس لها حد مقدر في الشرع سواء كانت الجنائية على حق الله تعالى ، او على حق العبد (١١٨)
فجرائم التعزيرات ، هي المحظورات التي ليس لها عقوبة مقدرة في الشرع ، مثل اكل الربا ، والقذف بغير الزنا (١١٩) فهذه الذنوب معاص لا حد فيها ولا كفارة انما يوجب عليها التعزير (١٢٠) فكل من اتى معصية لا حد فيها ولا كفارة ، كسرقة ما دون النصاب او القذف بغير زنا وما اشبه ذلك من المعاصي عزر (١٢١)

واذا استعرضنا اقوال الفقهاء الكثيرة في التعزير نجدهم يتفقون انه موكل الى اجتهاد الامام ، فله ان يخفف في تطبيقه ، كما له ان يتشدد حسب اجتهاده (١٢٢) فالامام فيه بالخيار ، ان شاء عزره بالضرب وان وان شاء بالحبس (١٢٣) .

والتعزير من صلاحيات القاضي ، فله ان يعاقب على اي فعل يرى انه يستدعي العقوبة ، سواء كان يمس حقوق الله ، ام حقوق الآدميين (١٢٤)

(١١٨) بدائع الصنائع ، ج ٧ ص ٦٣ الطوسي ، ص ٧٢٨ .

(١١٩) تبصرة الحكماء ، ج ٢ ص ٢٥٩ .

(١٢٠) المبسوط ج ٩ ، ص ٣٦ . الطرق الحكمية في السياسة الشرعية

ص ١١٩ - ٢٠ .

(١٢١) المذهب ، ج ٢ ص ٢٨٨ . انظر كذلك:

Introduction, p . 170 .

(١٢٢) الطحاوي ، اختلاف الفقهاء ص ١٥٩ .

(١٢٣) بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ٦٤ .

(١٢٤) معين الحكماء ، ص ٢٣٠ - ١ .

والقاضي يقوم به حسب اجتهاده ابتداء من التوبيخ الى الجلد (١٢٥) .
يتضح مما سبق ان الشريعة لم تترك جريمة بلا عقوبة ، سواء كانت
هذه العقوبة محددة او غير محددة . ولا ريب ان غرض الشريعة من هذا
ان تسود العدالة بين الناس ، والعدالة لا تسود إلا اذا وجدت المؤسسات
التي ينافي بها العمل على تطبيق العدالة ، والقضاء وفصل الحكم بين
الناس هو القاعدة الاساس في ذلك . والسؤال هنا ، من هو الذي يتولى
السلطة القضائية في الاسلام فيحكم بين الناس بما توجبه الشريعة من
قواعد العدل ؟

ثالثا - الوظيفة القضائية في الدولة العربية الاسلامية

القضاء في اللغة على وجوه مرجعها الى انقطاع الشيء وتماحه (١٢٦) .
وقيل القضاء في اللغة عبارة عن اللزوم ولهذا سمي القاضي قاضيا لأنه
يلزم الناس (١٢٧) وقوله تعالى : « فاقض ما انت قاض » (١٢٨) اي

(١٢٥) القوانين الفقهية ، ص ١٨٠ .

(١٢٦) ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١١٥ (بيروت - ١٩٦٥ م) ،

ص ١٨٦ ، مادة قضى . الزبيدي ، تاج العروس ، ج ١٠ (بيروت -

ت) ص ٢٩٦ مادة قضى .

(١٢٧) ابن الشحنة ، ابراهيم بن ابي اليمن ، لسان الحكم في معرفة

الاحكام . وهو بهامش معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام ،

(القاهرة - ١٣٠٦) ص ٣ .

(١٢٨)

الزم بما شئت واصنع ما بدا لك (١٢٩) .

ويقتصر معنى القضاء في الاصطلاح والشرع على « فصل الخصومات وقطع المنازعات » (١٣٠) فهو قول ملزم يصدر عن ولاية عامة (١٣١) وحقيقته الاخبار عن حكم شرعي على سبيل الازام ، وقبل تضي القاضي اي الزم الحق اهله (١٣٢) . فالقضاء اذن هو الاتقان والاحكام في اللغة وفصل الخصومات في الشرع والاصطلاح (١٣٣) . اخذت الدولة العربية الاسلامية منذ عهد الرسول (ص) على عاتقها مهمة الفصل في المنازعات وقطع الخصومات وبذلك وضعت خاتمة للتحكيم الجاهلي (١٣٤) . وكان

(١٢٩) معين الحكم ، ص ٦ . التهانوي ، محمد اعلى بن علي ، موسوعة اصطلاحات العلوم الاسلامية ، ج ٥ (بيروت - لا ت) ص ١٢٣٤ .

(١٣٠) لسان الحكم ص ٢ . شرح ادب القاضي للخصاف ، ورقة ٣ ب . م .

(١٣١) التهانوي ، ج ٥ . ص ١٢٣٤ .

(١٣٢) ابن فرحون ، برهان الدين ابي الوفاء المالكي ، تبصره الحكم في اصول الاقضية ومناهج الاحكام ، ج ١ (القاهرة - ١٣٠٢ هـ) ، ص ٧ - ٨ .

(١٣٣) شرح ادب القاضي للخصاف ، ورقة ٣ ب . م .

(١٣٤) عن التحكيم في العصر الجاهلي يراجع :

Hamidallah, p . 164 .

Tyan, P . 43 -- 41 .

وفقائض جرير والفرزدق ج ١ (ليدن - ١٩٥٥ م) ص ١٣٦ ، ١٤٠ ، =

الرسول (ص) اول من اهتم بالقضاء من المسلمين ، فمارسه قاضيا ومشرعا ، فكان يقضي بين المتنازعين ويحكم بين المتشاجرين (١٣٥) وتولييه مهمة القضاء بأمر من الله ، يقول تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا فيما قضيت ويسلموا تسليما » (١٣٦) وفسرت هذه الآية بأن المؤمنين لا يعلمون بما يوجبه الايمان حتى يرجعوا الى حكم الرسول (ص) فيما تنازعوا عليه ويسلموا بحكمه وامره (١٣٧) . فمن لا يقبل بحكمه لا يكون مؤمناً ، لأن رجوع المسلمين الى الرسول (ص) في منازعاتهم اصبح من مقومات الايمان وهكذا دخلت فكرة القانون عن طريق الدين الى العرب ، واصبحت جزءاً من تراثهم الفكري الاصيل . فالقانون الواجب التطبيق هو ما جاء به الاسلام : « فاحكم بينهم بما انزل الله » (١٣٨) . إلا ان حكمه وقضاه كانا اجتهداً لا وحياً (١٣٩) . قال الرسول (ص) : « انما انا بشر وانه يأتيني

= ٢٢٤ ، ٤٣٧ . الجاحظ ، عمرو بن بحر ، رسائل الجاحظ ، ج ١ ، (القاهرة ،

١٩٦٤ م) ص ٣٠٠ ، تحقيق عبد السلام هارون .

(١٣٥) الماوردي ، علي بن محمد ، أدب القاضي ، ج ١ (بغداد -

١٩٧٠ م) ، ص ١٣ . تحقيق محي هلال السرحان .

(١٣٦) النساء ٦٥ : ٤ . انظر كذلك : الزخشري ، تفسير الكشاف ،

ج ١ ، ص ٥٢٩ . المكناسي ، ابو عبد الله محمد بن عبد الله ، مجالس القضاة

والحكام ، ورقة ١٥ ب . مخطوطة في مكتبة جامعة محمد الخامس (الرباط) .

(١٣٧) الماوردي ، ادب القاضي ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(١٣٨) المائدة ٤٨ : ٥ .

(١٣٩) مذكور ، محمد سلام ، المدخل للفقهاء الاسلامي ، ص ٣٣٢ .

الحصم فلعل بعضكم ان يكون ابلخ من بعض فاحسب انه صادق فاقضي له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فانما هي قطعة من النار فليأخذها او ليركها » (١٤٠) .

ونجد في كتاب الرسول (ص) بين المهاجرين والانصار اهتماماً واضحاً بتنظيم القضاء في المجتمع الجديد في المدينة ، فبموجب ذلك « الكتاب » صار لازماً على قبائل المدينة ان تتنازل عن حق اخذ الثأر فيما بينهم ، فاذا قام نزاع وجب ان يعرض على القضاء ، قضاء الرسول (ص) : « وانكم مهما اختلفتم فيه من شيء فان مرده الى الله والى محمد » (١٤١) . كما ورد فيه : « وانه ما كان بين اهل هذه الصحيفة من حدث لو اشتجار يخاف فساده فان مرده الى الله والى محمد رسول الله » (١٤٢) .

ان تمتع كل قبيلة بحرية التصرف في معالجة ما يغشب من منازعات بينها ، اصبح امراً مرفوضاً بموجب هذا الكتاب ، الذي نظم القضاء بحيث

(١٤٠) البخاري ، محمد بن اسماعيل ، كتاب الجامع الصحيح ، ج ٤ ، (ليدن - ١٩٠٧ م) ص ٣٩٦ - ٧ . وراجع عن موضع هذا الحديث في كتب الصحاح الاخرى فنسبك ، ج ٥ ، ص ٤٠٥ وما بعدها . وذكر الشافعي ان في هذا الحديث دلالة على ان الائمة انما كلفوا القضاء على الظاهر (الام ، ج ٦ ، ص ١٩٩) .

(١٤١، ١٤٢) حميد الله ، محمد ، مجموعة الوثائق السياسية ، (بيروت - ١٩٦٩ م) ، ص ٤١ - ٦ . الفقرة ٢٣ ، ٤٢ . راجع ايضا لنفس المؤلف .

Administration Of Justice In Early Islam , p . ١65 .

انظر كذلك ، واط ، مونتجمري ، محمد في المدينة (بيروت - لا . ت)

ص ٣٤٧ - ٨ . تعريب شعبان بركات .

يشمل اهم الجماعات التي يتكون منها المجتمع الجديد في المدينة ، هذه الجماعات التي وجدت في الرسول (ص) مرجعها يحكم بينها قاضيا ومشرعاً . ان المجتمع الجديد في المدينة يتطلب تنظيماً قانونياً جديداً ، عمل الرسول (ص) على ابرازه في ممارسته لوظيفة القضاء ، والزامه القبائل الرجوع اليه وجعل ذلك من مستلزمات الايمان ، وبهذا اضفى على المبادئ الدينية الصفة القانونية ، وظهر الكيان الرسمي للقضاء في التعبير الحديث . رفعت للرسول (ص) بعض الخصومات فقضى فيها بنفسه (١٤٣) . واحال بعضها الى بعض الصحابة ليحكموا فيها بحضوره (١٤٤) . وتوسع الدولة توسع اختصاص الفصل في المنازعات فكان لبعض العمال الذين بعثهم الرسول (ص) صفته الحكم والقضاء ، فولى مثلاً معاذ بن جبل على اليمن واوكل له مهمة القضاء ، بعد أن سألته : « بم تقضي ان عرض لك القضاء » (١٤٥) . يروى معاذ هذا الحديث : « فقلت : اقضي بما في كتاب الله . قال : فان لم يكن في كتاب الله . قلت : اقضي بما قضى به الرسول . قال : فان لم يكن فيما قضى به الرسول ، فقلت : اجتهد رأي ولا آلو . . . قال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول

(١٤٣) الام ، ج ٦ ، ص ٢٠٠ . موطأ الامام مالك ، ص ١٩٩ .

(١٤٤) ابن قدامة ، عبد الله بن احمد المغني ، ج ٩ ، القاهرة -

١٩٦٧ م) ص ٣٤ . ابن عبد الحكم ، فتوح مصر واخبارها (ليدن -

١٣٢٢ هـ) ص ١٠٧ . الرسالة ، ص ٢١٥ . وعن موضع هذا الحديث في

كتب الصحاح يراجع : فنسنتك ، ج ٥ ص ٤٠٥ .

(١٤٥) ابن سعد ، الطبقات الكبير ، ج ٢ ، القسم الثاني ، (ليدن

- ١٣٢٢ هـ) ص ١٠٧ .

الله (١٤٦) . واسند الرسول (ص) الى علي مهمة القضاء في اليمن وقال له : اذا حضر الخصمان اليك فلا تقض لاحدهما حتى تسمع من الآخر (١٤٧) . يتبين مما سبق اهتمام الرسول (ص) بالقضاء واحكامه ، غير انه لم يؤثر عنه ان عين في بلد من البلدان رجلا اختص بالقضاء بين المسلمين (٢٤٨) وتولية معاذ وعلي القضاء باليمن كانت تدخل في الولاية العامة دون ان تنفصل عنها (١٤٩) . اما في المدينة فما اتخذ رسول الله (ص) قاضيا (١٥٠) . وفي سنة ١١ هـ ، تولى ابو بكر الخلافة وانشغل في قتال المرتدين فقال له عمر (رض) انا اكفيك القضاء ، فمكث سنة لا يختلف اليه

(١٤٦) ابن سعد ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ١٠٧ . وكيع ، محمد بن خلف ، اخبار القضاء ، ج ١ ، (القاهرة - ١٩٤٧ م) ، ص ٩٨ . السمناني ، روضة القضاء وطريق النجاة ، ص ٥٦ - ٧ . معين الحكام ، ص ٨ . الزخشري ، كتاب خصائص العشرة الكرام البررة ، ص ٥٦ (بغداد - لا . ت) ، تحرير الدكتور باقر الحسني .

(١٤٧) الماوردي ، ادب القاضي ، ج ١ ، ص ١٢١ . معين الحكام ، ص ٨ . المجلسي ، محمد باقر ، بحار الانوار ، ج ٤٠ ، ص ٢٤٤ . (١٤٨) اخبار القضاء ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

(١٤٩) اشار البلاذري ان رسول (ص) ولي « معاذ بن جبل الجند وصير له القضاء وقبض جميع الصدقات باليمن » (فتوح البلدان ، ج ، القاهرة - ١٩٦٥ م ، ص ٨) . ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله . الاستيعاب في معرفة اسماء الاصحاب ، ج ٣ ، (القاهرة - ١٩٣٩ م) ، ص ٣٣٦ .

(١٥٠) اخبار القضاء ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

أحد (١٥١) ، ولعل ذلك بسبب انتصاف الناس بينهم (١٥٢) . وبقي عمر على القضاء أيام أبي بكر كلها وإن لم يتسم بالقاضي (١٥٣) . وقد تخاصم اثنان فجرح أحدهما الثاني في أذنه فترافعا إلى أبي بكر فقال : « اذهبوا بهما إلى عمر فليمنظر فإن كان الجراح قد بلغ فليقتل منه » (١٥٤) .

وفي عهد خلافة عمر اتسعت رقعة الدولة العربية نتيجة حركات الفتوح التي فرضت سيادة الإسلام على الأمصار ، المحررة ، فأصبح من المتعسر على الخليفة أو من ينوبه من العمال أن يجمع بين النظر في الأمور العامة والفصل في الخصومات ، فانفصلت وظيفة القضاء واستقلت بأمر الفصل في المنازعات ، وأسندت المولاية إلى قاض يصدر أمر تعيينه من الخليفة مباشرة ، فكان عمر (رض) أول من استقضى القضاء في الأمصار (١٥٥) ولأنه أول من استقضى القضاء . فهو أول من فرض

(١٥٢) المسعودي ، علي بن الحسين ، التنبيه والإشراف ، (القاهرة

- ١٩٣٨ م) ، ص ٢٥٤ . الزحشرى ، خصائص العشرة ، ص ٥٤ .

(١٥٢) تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٢٠٦ .

(١٥٣) الطبري ، محمد بن جرير ، تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ،

(لبن ، ١٨٧٩ - ٨٣) ص ١٥ ، ٢ ، ٢١٣٥ . الكازروني ، علي بن محمد ،

مختصر التاريخ ، (بغداد - ١٩٧٠) ، ص ٦٤ ، تحقيق الدكتور مصطفى

جواد ويذكر العسكري ، الحسن بن عبد الله : أن أول قاض في الإسلام

عمر لما ولي أبو بكر (الأوائل ، طنجة ، لا . ت) ، ص ٢٨٥ .

(١٥٤) الطبري ، ج ٤ ، ص ٢٠٧٧ حوادث سنة ١٢ هـ .

(١٥٥) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٢٠٢ . ابن الجوزي ،

تاريخ عمر بن الخطاب ص ٥٩ . ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ،

ج ٢ (القاهرة - ١٩٦١) ص ١٧ .

لهم الارزاق (١٥٦) .

لقد ظهر منصب القاضي في خلافة عمر مؤسسة عربية نتاج الظروف التي رافقت عملية التحرير وتمصير الامصار ، وكان اول قاض في الكوفة سلمان بن ربيعة الباهلي فهو اول من عرف بهذا اللقب ، واول قاض بالكوفة استقضاه عمر (١٥٧) . كما عين كعب بن سور قاضيا على البصرة (١٥٨) وابا هريرة على الصلاة والقضاء في البحرين (١٥٩) وابا الدرداء قاضيا على دمشق (١٦٠) . وقيس بن ابي العاص على قضاء

(١٥٦) الصنعاني ، عبد الرزاق ، المصنف ، ج ٨ ، (بيروت - ١٩٧٢)

ص ٢٩٧ .

(١٥٧) ابن الاثير ، اللباب في تهذيب الانساب ، ج ٢ ، (القاهرة

- ١٣٥٦ هـ) ص ٢٣٦ .

ابن رسته ، احمد بن علي ، الاغلاق النفيسة ، ج ٩ ، (ليدن -

- ١٨٩١ م) ص ١٩٥ .

ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ١١١ . النووي يحي الدين بن

شرف ، تهذيب الاسماء واللغات ، ج ١ ، (القاهرة - لا . ت) ،

ص ٢٢٨ .

(١٥٨) ابن سعد ، ج ٧ ، ق ١ ، ص ٦٥ - ٦٠ . الطبري ، ق ١ ،

ج ٥ ، ص ٢٥٧٨ . اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٠٨ العلي ، الدكتور

صالح ، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة (بيروت - ١٩٥٣ م) ،

ص ٣٢٧ .

(١٥٩) البلاذري ، فتوح البلدان ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(١٦٠) ن ٠ م ، ج ١ ص ١٦٧ . ابن سعد ، ج ٧ ، ق ٢ ص ١١٧ =

مصر (١٦١) .

ولم يكتف الخليفة بتميين القضاة ، وتخصيص الارزاق لهم حسب ، بل اهتم باختيارهم وتبوع اخبارهم ، كما كان يكتب لهم في اصول القضاة ومنهجه (١٦٢) . فكتب الى شريح : « اذا جاءك امر فاقض فيه بما في كتاب الله ، فان جاءك ما ليس في كتاب الله فاقض بما سن رسول الله ، فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يسنه رسول الله ولم يتكلم به احد فاختر اى الامرين شئت ، فان شئت ، فتقدم واجتهد رأيك وان شئت فآخره ولا ارى التأخير الى خير لك » (١٦٣) . وتعد رسالته الى قاضيه ابي موسى الاشعري منهاجا شاملا في شروط القضاة واحكام التقليد فيه (١٦٤) وقد عرفت برسالة القضاة ومعاني الاحكام ، كان عليها احتذاء

= ابو زرعة ، عبد الرحمن بن عمر ، تاريخ ابي زرعة الدمشقي ، ص ١٥١ . رسالة ماجستير تحقيق شكر الله نعمت الله ، بغداد ١٩٧١ . المقدسي ، عبد الله بن قدامة بن قدامة ، الاستبصار في نسب الصحابة من الانصار ، ص ٦٥ ، تحقيق علي نويهض .

(١٦١) الكندي ، محمد بن يوسف ، كتاب الولاة وكتاب القضاة (بيروت - ١٩٠٨) ص ٣٠١ تحقيق ، رفن كست . مشرفة ، الدكتور عطية ، القضاة في الاسلام ، (القاهرة - ١٩٦٦) ، ص ١٨٧ . (١٦٢) رسائل الجاحظ ، ج ١ ، ص ٢٦٥ .

(١٦٣) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٩٠ .

(١٦٤) مصادر هذه الرسالة كثيرة وقد وردت بروايات فيها اختلاف بسيط في بعض الالفاظ نذكر من هذه المصادر : اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٧٠ . البيان والتبيين ، ج ٢ ، ص ٤٨ . ابن قتيبة ، عيون الاخبار ، =

قضاة الاسلام (١٦٥) .

وفي خلافة عثمان (رض) ، كان زيد بن ثابت على قضاائه (١٦٦) ،
كما مارس الخليفة القضاء بنفسه ، يجلس في المسجد للحكم بين الناس ،
فاذ قضى بين اثنين قال لهما : « اقضي بينكما بقضاء النبي » (١٦٧) .
وقد استأذن قضاة عثمان الامام علي لما تولى الخلافة ، في القضاء لهم :
« اقضوا كما كنتم تقضون حتى تكون للناس جماعة » (١٦٨) . واشتهر
من قضااته ابو الاسود الدؤلي في البصرة (١٦٩) . وشريح بالكوفة (١٧٠) .
وعلى الرغم من ان عليا (رض) كان « مشغلا ايامه كلها بالحرب (١٧١) ،
فقد جلس للقضاء بين الناس بالكوفة ، وكان يجلسه في وسط المسجد

= ج ١ ص ٦٦ . الاحكام السلطانية ، ص ٧١ . النويري ، نهاية الارب ،
ج ٦ ، ص ٢٥٧ . الشميني ، عبد العزيز الورد البسام في رياض الاحكام ،
(تونس ١٣٤٥ هـ) ص ٩ .

(١٦٥) معين الحكام ، ص ١٦ .

(١٦٦) المسعودي ، التنبيه والاشراف ، ص ٢٥٤ . المصنف ، ج ٨ ،
ص ٣٠٤ .

(١٦٧) البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ٢ ، ق ٦ ص ٢٨٧ .

(١٦٨) شرح نهج البلاغة ، ج ١٤ ، ص ٢٩ . اخبار القضاة ، ج ٢ ،
ص ٣٩٩ .

(١٦٩) الاصفهاني ، ابو الفرج ، الاغانى ، ج ١٢ ، ص ٣٠١ .
الطبري ، ج ٢ ص ٣٣٩٠ .

(١٧٠) العاملي . وسائل الشيعة ، ج ١٩ ، ص ٦ .

(١٧١) اليعقوبي ، مشاكلة الناس لزمانهم ، ص ١٥ .

الجامع (١٧٢) . وقد اشتهر في الجراة على القضاء (١٧٣) . والاصابة في اصدار الاحكام ، قبل الخلافة واثناها واطرى مقدرته هذه عمر (رض) فقال : « اقضانا علي » (١٧٤) .

لقد ظهر منصب القاضي في الاسلام نتيجة طبيعية لاستقرار السلطة المركزية للدولة العربية . وقد تنامت اهمية هذا المنصب فتوسع الفقهاء في تدوين آداب القضاء واحكامه ، وان دراسة ما كتبه الفقهاء تعكس بوضوح الاهتمام المتزايد للارسطاف الفقهية لهذه الوظيفة والتي اشترطوا فيمن يتولاها ان يكون رجلا مسلما ، عاقلا ، حرا ، عدلا ، عالما بالاحكام الشرعية ، كاملا في خلقه (١٧٥) .

ثالثا - السلطة القضائية في الاسلام :

يشير القرآن الكريم بوضوح الى ان السلطة العليا في الاسلام هي لله وحده ، وانه مصدر جميع الاحكام الشرعية ، قال الله تعالى : « ان الحكم الا لله » (١٧٦) . فالله يمثل السلطة العامة في حقل المصلحة العامة ، وعلى

(١٧٢) مقاتل الطالبين ، ج ٣ ، ص ٥٠٥ .

(١٧٣) رسائل الجاحظ ، ج ٢ ص ١٩٢ .

(١٧٤) اخبار القضاة ، ج ١ ص ٨٨ .

(١٧٥) يراجع عن هذه الصفات : الاحكام السلطانية ص ٦٥ . روضة

القضاة ، ج ١ ، ص ٥٢ . معين الحكم ، ص ١٥ . ابن حزم ، المحلى ،

ج ٩ ، ص ٣٦٣ . مجالس القضاة والحكام ، ورقة ١٥٣ « م » .

(١٧٦) الانعام ، ٥٧ : ٦ . انظر كذلك : دى بور ، تاريخ الفلسفة =

هذا الاساس يكون بيت المال ، هو بيت مال الله (١٧٧) . والجند هم « جنود الله » (١٧٨) حتى الموظفون العموميون هم عمال الله ، (١٧٩) . وقد اودع الله السلطة في الامور الدنيوية لرسول الله (ص) (١٨٠) . وخليفة رسول الله من بعده ، فالخليفة يجمع بين يديه السلطتين الدينية والدنيوية (١٨١) .

وكان للخليفة سلطات واسعة في تطبيق التشريعات وبخاصة القانون الاداري ، كما انه يستطيع ان يصدر قرارات تتعلق او تؤثر في القانون الخاص (١٨٢) وهو يصدر هذه القرارات بنفسه ، كما يقر احيانا قرارات الامراء وتطبيقاتها في الامصار (١٨٣) .

وسلطات الامراء في الامصار، سلطات واسعة ، لا يشاركون فيها احد

= في الاسلام (القاهرة - ١٩٥٧ م) ، ص ٨٢ . ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريده .

(١٧٧) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٢٨٤ . انساب الاشراف ،

ج ٥ ، ص ٥٣ . الطبري ، ج ٥ ، ص ٢٧٥٥ .

(١٧٨) الطبري ، ج ٥ ، ص ٢٦٧٠ .

(١٧٩) دى سانتلانا القانون والمجتمع ، ص ٥ . (تراث الاسلام ،

بيروت ، ١٩٧٢) .

(١٨٠) السنهوري ، اصول القانون ، ص ٣٠ .

(١٨١) وسلطة الخليفة في الارض انما تمثل « سلطان الله في الارض »

(الطبري ، ج ٥ ، ص ٢٧٥٤) .

(١٨٢، ١٨٣) الدكتور العلي ، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في

البصرة ، ص ١٠٧ - ٨ .

سوى القاضي ، فللقاضي سلطة القضاء والحكم بين الناس ، كما يشارك الخليفة والامير معا في سلطة الحكم في الخلافات التي تظهر حول القوانين ولكن الخلفاء والامراء كانوا ينظرون غالبا فيما يتعلق بالقانون العام (١٨٤) اما القضاء فكانوا ينظرون في القضايا المتعلقة بالاحوال الشخصية ، من مواريث (١٨٥) ، وزواج (١٨٦) ، او طلاق (١٨٧) . او شؤون اليتامى والارامل (١٨٨) ، او المعاملات في الاسواق (١٨٩) .

ان روايات المصادر تشير بوضوح الى انه ليس ثمة فصل دقيق في الاختصاصات القضائية لكل من الخلفاء والامراء والقضاة ، اذ كثيرا ما كان الخلفاء والولاة ينظرون في الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية والتي

(١٨٤) القانون العام : هو مجموعة القواعد التي تنظم الروابط التي تكون الدولة طرفا فيها ، فهو ينظم من جملة ما ينظم علاقة الدولة بالافراد من حيث تحديد نظام الدولة ، وسلطاتها ، ومن حيث ادارة المرافق العامة في الدولة ، واستقرار الامن (السنهوري ، اصول القانون ، ص ٢٥٨) .
(١٨٥) اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٥٠ ، ٢٧١ .

(١٨٦) ن ٠ م ، ج ١ ، ص ١٧٤ ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ ، ٣٨٠ .

(١٨٧) ن ٠ م ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ .

(١٨٨) الولاة والقضاة ، ص ٣٢٥ . وكان عبد الرحمن بن معاوية

قاضي مصر سنة ٨٦ هـ . اول قاض كشف اموال اليتامى وجعلها على ايدي عرفاء القبائل ، وشهرها ، واشهد فيها فجرى الامر على ذلك (الولاة والقضاة ، ص ٣٢٥) .

(١٨٩) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، ٢٦٩ ، ٢٩٢ ، ٣٢٤ .

هي من اختصاص القاضي (١٩٠) . كما كان القضاء ينظرون احيانا في القانون العام ، وفي الحدود ، وفي الجراح التي هي من اختصاصات الوالي (١٩١) .

فالسلطة القضائية يمارسها في الاسلام من يتولى الخلافة « واهلية القضاء جزء من اجزائها » (١٩٢) . لان القضاء « من الوظائف الداخلة تحت الخلافة لانه منصب الفصل بين الناس في الخصومات ... فكان لذلك من وظائف الخلافة ومندرجا في عمومها » (١٩٣) . وقد مارس الخلفاء هذه السلطة بأنفسهم في مراكز الدولة المختلفة (المدينة ، الكوفة ، دمشق) ، كما كتبوا الى قضاة الامصار ، احكاما قضائية معينة ، كان على القضاء تنفيذها والالتزام بها (١٩٤) .

كانت السلطة القضائية في الامصار بين قطبين : الامير والقاضي . ولا ننسى ان سلطة الامير في مصر تفوق سلطة القاضي ، فهو يمثل الخليفة ، ومنفذ القوانين التي تصدرها الدولة ، والمسؤول المباشر عن حفظ الامن والنظام في مصر ، فسيادة الدولة في مصر انما تتمثل به . وبما زاد في صلاحياته ونفوذه ان تعيين القاضي وعزله كانا من اختصاصاته (١٩٥) .

(١٩٠) الولاية والقضاة ، ص ٣٧٦ . اخبار القضاة ، ج ١ ، ص

١٧٣ - ٤ .

(١٩١) ن ٠ م ، ص ٣٠٩ . اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ .

(١٩٢) ابن فرحون ، تبصرة الحكم ، ج ١ ، ص ١٤ .

(١٩٣) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٣٩٠ .

(١٩٤) الولاية والقضاة ، ص ١١ .

(١٩٥) قال الزبيرى : « كان الامراء هم الذين يولون القضاة » =

فالامير لم يكن مجرد حكم بين الناس ، بل كانت له سلطة عليا ، فكان « السلطان لا يعدى عليه » (١٩٦) وبعبارة « كان للامير سلطان ليس للقاضي ولا غيره » (١٩٧) . وقد عبر شريح القاضي عن هذه السلطة عندما ذكر : ان الامير في المصر يأمر فيطاع (١٩٨) .

ولم تكن دائرة القاضي وحدها تتبع الامير (١٩٩) . فهناك من يتولون وظيفة : الشرط (٢٠٠) ، والحرس ، والعرفاء (٣٠١) ، وعامل

= (نسب قریش ، ص ٨٤) . ويذكر الخطيب : « ان ولاية الامصار كانوا يستقضون القضاة ويولونهم دون الخلفاء حتى استخاف ابو جعفر المنصور » (تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٥٠٣ .

(١٩٦) البلاذري ، انساب الاشراف ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ٢٩

(١٩٧) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٤٠١ . النجم ، عبد الرحمن ،

البحرين ، ص ١١٩ .

(١٩٨) ن ٠ م ، ج ٢ ص ٣٠٨ .

(١٩٩) لاحظ أن المؤرخين يطلقون على القاضي في هذه الفترة « قاضي

الامير » (الطبري ، ج ٧ ، ص ١٥٩) لان الامراء هم الذين « يختارون

القضاة ويولوهم » (ابن سعد ، ج ٥ ، ص ١١) .

(٢٠٠) ورد ذكر الشرط في عهد علي (رض) في الكوفة (الطبري ،

ج ٥ ، ص ٤٨) . (اليعقوبي ، ج ٢ ، ص ٢١٣ . تهذيب التهذيب ،

ص ٢٨٢) . وصلاحيات صاحب الشرط تراجع عند (ابن قتيبة ، عبد الله

ابن مسلم ، عيون الاخبار ، ج ٦ ، ص ١٦) انظر كذلك :

Tritton , A. S. Islam Belief .

And practices (London , P . ١٩٦٢) p . ١١٤ .

(٢٠١) كان العرفاء من اهم الموظفين الذين اعتمد عليهم الامير في =

السجن (٢٠٢) ، والاحداث (٢٠٣) ، وصاحب السوق (٢٠٤) . ان كون تثبيت سلطانه وفي إدارة المصر وتوزيع العطاء والروايات تشير إلى وجودهم منذ عهد عمر بما يرجح أن وظيفة العرافة وجدت منذ عهده ، ولكن أعيد تنظيمها في زمن زياد بشكل جديد ، مما جعل المؤرخون يشيرون ان زياداً أول من عرف العرفاء (العهد الفريد ، ج ٥ ، ص ٢٥١ . الاوائل ، ص ٢٤٣) وراجع أيضاً : الدكتور العلي ، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ، ص ١١٤ - ٥ .

(٢٠٢) أول إشارة إلى السجن ترجع إلى عهد علي (رض) (الزيلعي ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ج ٤ ، ص ١٨٠) . وعامل السجن من موظفي الامير (أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٠٨) .

(٢٠٣) صاحب الاحداث : مهمته نصفها حربي ونصفها أمني ، لأن عليه حفظ القانون والنظام العام في المصر بالإضافة إلى القضاء على الفتن ومنع الجرائم وقد ضمت هذه الوظيفة إلى القضاء سنة ١٢٧ هـ (أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٤٤) . وفي عهد المنصور ولي سوار بن عبد الله العنبري الاحداث والصلاة والقضاء في البصرة (وكيع ، ٢ / ٨٠)

Cahen , E . I . Vol . 1 , p . 256 , Ahdath .

(٢٠٤) كانت الاسواق تحت إشراف موظف يدعى « العامل على السوق » في العاصمة يعينه الخليفة (الام ، ج ٤ ، ص ٤٠٥) أما الامصار فكان يعين من قبل الامير (أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٣٥٣) . وأول إشارة لمثل هذه الوظيفة ترجع إلى عهد عمر (رض) فقد كان السائب بن زيد عاملاً على سوق المدينة في عهده (الاصابة في معرفة الصحابة ، ج ٢ ، ص ٢٣٤) .

هذا الجهاز القوى يتبع الامير ، بالاضافة إلى نفوذه الرسمي والعشائري ، جعلت سلطة القاضي لا يمكن ان تقارن بالأمير ؛ والروايات في هذه الفترة تشير وتؤكد تبعية وارتباط القاضي بالامير « كانت ولاية البلدان إليهم القضاء يولون من أرادوا وكان لا يركب القاضي مركباً ولا يذهب حاجة إلا استأذن أمير البلد ، لأنه يطيب له الرزق » (٢٠٥) .

ان تداخل سلطة الامير مع القاضي في اختصاصاته ربما أربك المؤسسة الادارية في مصر بما دعا القائمين بالامور على تلافي هذا الامر في الادارة العربية فكانوا أن عهدوا للأمير بالقضاء ، أو للقاضي بالامارة ، فتوحدت المؤسسة القضائية في مصر ، واكتسبت قوة ومقدرة على التنفيذ في كثير من الاوقات (٢٠٦) . كما أنيطت أحياناً بشخص واحد مسؤولية القضاء والأمر والاحداث والشرطة ، مما أكسبه مركزاً قوياً في إدارة شؤون مصر وتصريف أموره ، ففي سنة ١١٠ هـ ولي خالد بن عبد الله على العراق بعد عزل ابن هبيرة ، فجمع الصلاة بالبصرة مع الشرطة والاحداث والقضاء إلى بلال بن أبي بردة (٢٠٧) .

والشرط ضمت في عهد مبكر من الادارة العربية إلى ولاية القضاء ، في ظروف اقتضت الشدة والاضطراب لأمور مصر ، ففي سنة ٥٣ هـ استقضى

(٢٠٥) أخبار القضاء ، ج ١ ، ص ١٤١ .

(٢٠٦) ن . م ، ج ٢ ، ص ٣٧ . قال الجاحظ : « ولي منبر البصرة

أربعة من القضاء فكانوا قضاء امراء ، بلاد بن أبي بردة ، وسوار ، وعبيد الله ، وأحمد بن أبي رياح » .

(البيان والتبيين ، ج ١ ، ص ٢٩٤) .

(٢٠٧) الطبري ، ج ٩ ، ص ٥٥٢٦ .

مصعب بن عبد الرحمن ابن عوف في المدينة « وضم إليه الشرط مع القضاء » (٢٠٨) . ولما ولي الشرط أخذ الناس بالشدة فاستقر إلامن وساد الاستقرار واطمأن الناس « وكانوا قبل ذلك يقتل بعضهم بعضاً » (٢٠٩) . والظاهر أن مصعب احتاج إلى قوة أمن ضاربه لضبط شؤون مصر ، بما دعاه إلى أن يقول لوالي المدينة مروان بن الحكم : « اني لا اضبط المدينة بحرس المدينة فأعني رجالاً من غيرها ، فأعانه بمائتي رجل من أهل ايلة (٢١٠) فضبطها ضبطاً شديداً » (٢١١) . واستقر في منصبه حتى وفاة معاوية (٢١٢) .

وفي سنة ٦٠ هـ ولي عابس بن سعيد قضاء مصر « فجمع له القضاء والشرط » (٢١٣) فلما عزل والي مصر أقره الوالي الجديد « على القضاء والشرط جميعاً » (٢١٤) واستمر في هذه الوظيفة حتى سنة ٦٨ هـ . وكانت ظاهرة ضم الشرط إلى القضاء بارزة في مصر تكررت سنة ٨٤ هـ عند

(٢٠٨) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١١٨ .

(٢٠٩) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١١٨ .

(٢١٠) ايلة : مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام (معجم البلدان ، ١ / ٢٩٢) .

(٢١١) الاغانى ، ج ١٢ ، ص ٤٠ . ابن بكار ، جمهرة نسب قریش وأخبارها ، ص ٥١٧ .

(٢١٢) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٢١٣) الولاة والقضاة ، ص ٣١١ .

(٢١٤) ن . م ، ص ٣١٣ .

ولاية يونس بن عطية الحضرمي ، فقد (٢١٥) جمع له القضاء والشرط (٢١٦) « وفي سنة ٨٦ هـ ولي عبد الرحمن بن معاوية قضاء مصر ، وكان قبل ذلك على الشرط فجمعاً له معاً » (٢١٧) .

لا ريب أن وظيفة القاضي تغدو أكثر قوة ومقدرة على ضبط الامور وتنفيذ الاحكام باضافة الشرط إليه إلا أن هذا لا يعني ان له السلطة الكاملة في مصر ، فالأمير يبقى صاحب الكلمة الأخيرة ، ففي سنة ٨٩ هـ عين والي مصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان ، عمران بن عبد الرحمن الحسني ، وجمع له القضاء والشرط معاً (٢١٨) . فلما ثبت على كاتب الأمير وبشهادة الشهود ، إنه سكر أراد القاضي تنفيذ حد السكر عليه فمنعه منه الأمير فقال القاضي « لا اقضي أو أقيم عليه الحد . فلم يصل إلى ذلك فأنصرف عن الحكم » (٢١٩) . وعزل عن القضاء والشرط سنة ٨٩ هـ (٢٢٠) .

لا شك أن تعدد الجهات التي تمارس المسؤوليات القضائية في الامصار وبخاصة الحدود والقصاص ، ساعد على خلاف الفقهاء في سلطة القضاء في اقامة الحدود والقصاص بين الناس . فالقرطبي مثلاً يؤكد « أن القاضي يحكم في كل شيء من الحقوق ، كان حقاً لله أو حقاً للأدمين ، وإنه

(٢١٥) ن . م ، ص ٣٢٢ .

(٢١٦) ن . م ، ص ٣٢٤ .

(٢١٧) ن . م ، ص ٣٢٧ - ٨ .

(٢١٨) ن . م ، ص ٣٢٧ - ٨ .

(٢١٩) الولاة والقضاة ، ص ٣٢٧ - ٨ .

(٢٢٠) الولاة والقضاة ، ص ٣٢٧ - ٨ .

نائب عن الامام الأعظم في هذا المعنى» (٢٢١) . كما يشير الماوردي إلى أن الولاية العامة للقاضي تؤهله للنظر في « إقامة الحدود على مستحقيها فيما تعلق بحقوق الأدميين من إقامة حد القذف ، والزنا ، والقصاص في الجنايات على النفوس والاطراف » (٢٢٢) . أما ما تعلق منها بحقوق الله ، فإن تعلقت باجتهاد كان القاضي أحق بها ، ويأمر ولاية المعاون باستيفائها وإن كان الأولى مباشرتها بنفسه ، وإن لم يتعلق باجتهاد « كان الامير أحق بها لتعلقها بتقويم السلطة » (٢٢٣) .

وقد أنكر بعض الفقهاء أن يكون للقضاة حق في إقامة الحدود (٢٢٤) . وقد ناقش الطرابلسي موقفهم هذا منتصراً للرأي القائل بحق القضاة في ذلك ، معززاً رأيه في التأكيد على أن المنقول من المذهب المالكي « أن له إقامة الحدود إذ هو الأصل لأنه للخلفاء والقضاة » (٢٢٥) . وقد ذكر الطحاوي هذه المسألة الخلافية في بحثه (من إليه إقامة الحدود) فذكر أن أصحاب أبي حنيفة ذهبوا إلى أن الحدود لا يقيمها « إلا امرأ الامصار وحكامها ولا يقيمها عامل السواد ونحوه » (٢٢٦) بينما قال مالك « الشرط والحرس عندي بمنزلة الامام في إقامة الحدود » (٢٢٧) والاتجاه

(٢٢١) بداية المتجهد ، ج ٢ ، ص ٤٥٠ .

(٢٢٢) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٢٢٣) ن . م ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٢٢٤) معين الحكم ، ص ١١ .

(٢٢٥) ن . م ، ص ١١ . انظر كذلك : تبصرة الحكم : ج ١

ص ١٢ - ١٣ .

(٢٢٦ ، ٢٢٧) اختلاف الفقهاء ، ص ١٦٢ .

عند الشيعة ان اقامة الحدود هي من صلاحية « من اليه الحكم » (٢٢٨).
والظاهر أن إنعدام الفصل الدقيق في السلطة القضائية بين الامير
والقاضي جعل الامور تختلف باختلاف الامصار ، واختلاف الامراء
والقضاة أنفسهم ، طالما كان ذلك من صلاحياتهما معاً ، أما إذا أوكل
الخليفة لأي منهما هذه السلطة ، كان تحديداً رسمياً عليه ان يباشره
بنفسه . فمعاوية بن أبي سفيان كتب إلى قاضي مصر سليم بن عتر
« يأمره بالنظر في الجراح وإن يرفع ذلك إلى صاحب الديوان ، وكان
سليم أول قاض نظر في الجراح وحكم فيها » (٢٢٩) . فكان الرجل إذا
أصيب بجرح أتى إلى هذا القاضي وأحضر بينته على الذي جرحه فيكتب
القاضي بذلك الجرح « قصته على عاقلة الجراح ويرفعها إلى صاحب
الديوان فإذا حضر العطاء اقتصر من اعطيات عشيرة الجراح ما وجب
للمجروح وينجم ذلك في ثلاثة سنين فكان الأمر على ذلك » (٢٣٠) .
وكان لهذا القاضي رجل خبير في الجراح ، فإذا جرح الرجل بعث به
القاضي إلى المجروح فيقول الخبير : « هذه موضحة وهذه منقلة ، وهذه
كذا ، وهذه كذا ، فيكتب القاضي بدية ذلك الجرح إلى صاحب
الخراج » (٢٣١) .

(٢٢٨) العاملي ، وسائل الشيعة إلى معرفة الشريعة ، ج ١٨ ، ص ٢٢٠ .
(٢٢٩ ، ٢٣٠) الولاة والقضاة ، ص ٣٠٩ . وكانت ولاية سليم بن عتر
على قضاء مصر (سنة ٤٠ - ٦٠ هـ) الولاة والقضاة ، ص ٣٠٩ . والموضحة
والمنقلة من جروح الوجه والرأس . يراجع عنها : (الاحكام السلطانية
ص ١٣٥) .

(٢٣١) الولاة والقضاة ، ص ٣٠٩ .

أما في الكوفة فقد كان شريح ينظر في القصاص ، وقد نظر في جريمة قتل كان القاتل فيها مجمولاً ، فاستشار عمر فكتب إليه : « بتطبيق العرف القديم للقسامة » (٢٣٢) . كما نظر شريح في الجراح (٢٣٣) ، ونظر الشعبي في قضايا تتعلق بحقوق الله ، فقد حضر عنده « نصراني قذف مسلماً ، وقذف المسلم النصراني ، فجلد النصراني للمسلم مائتين ، ولم يجلد المسلم للنصراني شيئاً ، وقال له : فيك أعظم من ذلك ، الشرك » (٢٣٤) . وقد أقام الشعبي الحد في المسجد « فأحضر النصراني فجلد على ثيابه الحد في المسجد » (٢٣٥) .

والظاهر من الروايات المختلفة ، ان سلطة ممارسة مثل هذه العقوبات إنما تتبع الأوامر الصادرة من مركز الدولة والاعراف والعادات السائدة في المصر نفسه (٢٣٦) . فيستفاد من ولاية القضاء في كل مصر ما جرت به العادة واقتضاء العرف (٢٣٧) . أضف إلى ذلك حقيقة مهمة تتعلق بطبيعة وظيفة القاضي ، وطبيعة القضايا المرفوعة إليه ، فالقاضي إنما يحكم بما يحضره من البيئة وهذه البيئة لا تحتاج إلى إجراءات معقدة وتحقيقات مطولة للوصول إليها ، في بعض القضايا كالأحوال الشخصية

(٢٣٢) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٩٤ . والقسامة : هي أن يقول خمسون من أهل المحلة إذا وجد قتيل فيها بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً فإذا حلفوا يغرمون الدية (بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ٢٨٦) .

(٢٣٣) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٤٠ .

(٢٣٤) ن . م ، ج ٢ ، ص ٤١٥ .

(٢٣٥) ن . م ، ج ٢ ، ص ٤٢٨ .

(٢٣٦) الطرق الحكمية ، ص ٢٧٩ .

(٢٣٧) معين الأحكام ، ص ١٢ .

والديون أما في الجرائم الجنائية فالقضية تغدو أكثر تعقيداً « فالقراءد الشككية للبيئة جعلت من المتهمر على القاضي ان يقوم بتجري جنائي ، فاصبحت عدم قدرته على ممارسة القضايا الجنائية واضحة تماماً (٢٣٨) ، أضف إلى ذلك أن منصب القاضي إنما يمثل سلطة الشريعة ، وعلى القاضي أن لا يحدد عما رسمته الشريعة فيما يتعلق باجراءات الدعوى التي تحرر منها صاحب الشرط (٢٣٩) . فلصاحب الشرط أن يسلك كل السبل للحصول على أقرار المتهم ، فله أن يلوح بالتعذيب أو السجن حتى ولو كانت جريمته مجرد تهمة لم تكشف بينها بعد فله « مع هذا المتهم من أسباب الكشف والاستبراء ما ليس للقضاء والحكام » (٢٤٠) . ان امراء الامصار يختلفون عن القضاء فيما يتعلق بالكشف عن الجرائم اختلافاً أساسياً في تسعة أوجه ميزها الماوردي بدقة (٢٤١) .

وبلاحظ مما أورده الماوردي من صلاحيات الامراء وأصحاب الشرط في التحقيق عن الجرائم ، ان القضاء لا يقضون إلا بما ثبت عندهم في مجلس القضاء ، والاثبات هذا يقع عبئه على المدعي الذي عليه أن يقدم بينته التي تدعم صحة دعواه . وقد تكون البيئة هذه شاهدين عدلين ، أو قد تكون اقرار المتهم نفسه ، اقراراً يقر به امام القاضي وبمحض اختياره من دون أكرهه ، فاذا انتفى الاقرار فلصاحب الدعوى الحق في

Introduction , P . 50 . (٢٣٨)

Tritton , P . III . (٢٣٩)

(٢٤٠) الاحكام السلطانية ، ص ١١٩ وما بعدها .

(١٤١) للتمييز بين سلطات القاضي والامير وصاحب الاحداث يراجع :

الاحكام السلطانية ، ص ١١٩ - ١٢١ .

توجيه اليمين عليه ، فإن نكل عد ذلك بينة على صحة دعوى المدعي (٢٤٢) .
أما الأمراء ومن يتبعهم من موظفين فلهم من الصلاحيات الشيء
الكثير للحصول على الاقرار ، حتى ولو كان هذا الاقرار قد تم بالتهديد ،
أو الضرب ، أو السجن أو بهم جميعاً . فالتحالف إذا هو في الطريقة التي
يمكن الكشف فيها عن البينة لأدانة المتهم فيما اتهم به ، أما بعد
الكشف عنها وثبوت الجريمة عليه « فيستوى في إقامة الحدود عليهم أحوال
الامراء والقضاة » (٢٤٣) .

لا ريب ان الصورة الحقيقية لسلطة القاضي والأمير معاً إنما تتجلى
أكثر واقعية في الامصار نفسها ، وليس في كتب الفقهاء ، وقد اخترت من
هذه الامصار (المدينة ، البصرة ، الكوفة) لما لها من دور كبير في
النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي ، ففي هذه الامصار ظهر كبار
الفقهاء الذين أسهموا في وضع أسس المذاهب الفقهية المشهورة ، ومن
هذه الامصار ورد أكثر قضاة بغداد .

(٢٤٢) ن . م ، ص ١٢١ .

(٢٤٣) الاحكام السلطانية ، ص ٢٢١ . راجع أيضاً ما كتبه استاذنا
الدكتور الناهي عن القضاء وتوزيع السلط (نصوص قانونية وشرعية) ،
ص ٢٤٨ - ٥٠ ط ٢ .

ثالثاً - القضاء في الامصار (المدينة ، البصرة ، الكوفة) حتى بناء بغداد :

أ - المدينة : بقيت المدينة مركز الدولة الإسلامية إلى أن انتقل علي (رض) إلى الكوفة ، وفي العهد الأموي صارت دمشق مركز الدولة الجديد ، مقر الخليفة ، ومنها تدار شؤون بقية الامصار بما فيها المدينة . ان أول قاضٍ عين في المدينة هو عبد الله بن الحارث بن نوفل ، استقضاه مروان بن الحكم في خلافة معاوية ، فهو أول من أقضاها (٢٤٤) .

(٢٤٤) أخبار القضاء ، ج ١ ، ص ١١٣ - ٤ . العسكري ، الاوائل ، ص ٢٨٥ . وفي بعض الروايات إشارة صريحة إلى وجود قضاة في المدينة في العهد الراشدي فقد ذكر أن عمر قال ليزيد ابن أخت النمر « اكفني صفار الامور ، فكان يقضي في الدرهم ونحوه » (اخبار القضاء ، ج ١ ، ص ١٠٦) كما ان عمر استعمل زيد بن ثابت على القضاء وفرض له رزقاً (أخبار القضاء ، ج ١ ، ص ١٠٨) غير أن الزهري ينفي هذه الروايات « ان أبا بكر وعمر لم يكن لهما قاضٍ حتى كانت الفتنة فاستقضى معاوية » (أخبار القضاء ، ج ١ ، ص ١٠٥) ويؤكد مالك ابن أنس ما ذهب إليه الزهري « أول من اتخذ قاضياً معاوية بن أبي سفيان ، كان الخلفاء قبل ذلك يباشرون كل شيء من أمور الناس بأنفسهم » (أخبار القضاء ، ج ١ ، ص ١١١) والظاهر ان ديموبين تأثر بروايه مالك هذه ، فأشار إلى أن الامويين هم الذين أوجدوا منصب القاضي في الاسلام . (النظم الاسلامية ، ص ٢٠٢) .

واستمر تعيين القضاة في المدينة من قبل الولاة في أغلب الأحيان ، مما عرض دائرة القاضي ومركزه إلى الاضطراب ، فظاهرة عزل القاضي من منصبه تكررت بتغير الولاة ، فكان أول عمل يقوم به الأمير الجديد عزل القاضي السابق وتولية قاضٍ جديد بدلاً عنه فلما عزل معاوية مروان بن الحكم عن المدينة ، عين الوالي الجديد قاضياً آخر فلما أعيد مروان استنقضى قاضياً غيره ، وهو مصعب بن عبد الرحمن بن عوف وضم إليه الشرط مع القضاء كما أسلفنا ، فكان أول قاضٍ في الاسلام ضمت إليه ولاية الشرط (٢٤٥) .

ان ضم الشرط إلى دائرة القاضي في هذا العهد المبكر لا تفسره إلا كثرة الاضطرابات التي شهدتها المدينة بعد وفاة معاوية ، فقد سيطر عليها في عهد يزيد عبد الله بن الزبير ، والذي اضطر ان يجلس بنفسه للقضاء بين الناس ، فقد رفض القاضي الأموي ان يقضي بين الناس لأنه لا يحكم في الفتنة (٢٤٦) . وقد حاول أمير المدينة الجديد بعد القضاء على الحركة الزبيرية أن يعيد النظر في احكام ابن الزبير ، ينقض بعضها ويشبث البعض الآخر ، ولخطورة هذا الاجراء استشار الخليفة عبد الملك بن

(٢٤٥) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١١٨ . وعن عزل معاوية لمروان

راجع الطبري ، ج ٧ ، ص ١٦٤ . وعن ولاية المدينة في هذا العهد يمكن مراجعة زامباور ، ص ٣٥ .

(٢٤٦) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٢٣ - ٤ . وشريح أعتزل القضاء

في الكوفة ابان حركة ابن الزبير ثلاث سنين ، لأنه امتنع عن القضاء في الفتنة (ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج ٢ ، ص ١٦٧) فكان على قضائها سعيد بن نمران (الطبري ، ج ٧ ، ص ٥٣٧) .

مروان وكتب إليه : « إن عبد الله بن الزبير قضى بين الناس بأقضية
فما يرى أمير المؤمنين فيها ؟ أقضيها أم أردھا ؟ » (٢٤٧) . فرد عليه
عبد الملك : « أنا والله ما عينا على ابن الزبير اقصيته ، ولكن عينا عليه
ما تناول من الأمر ، فاذا أتاك كتابي هذا فانفذ اقصيته ، فان ترداد
الاقضية عندنا يتعسر » (٢٤٨) . فدل عبد الملك بكتابہ هذا على بعد
نظر وإدارة حازمة للمؤسسة القضائية ، فقد أغلق باباً كاد أن يعرض
احكام القضاة إلى النقص المستمر لو فتح (٢٤٩) .

وعلى الرغم من تبعية القاضي إلى أمير المدينة ، فقد كان أكثر القضاة
ينزهون أنفسهم وأحكامهم من أن تتأثر برغباته ، بل أن بعضهم أصدر
أحكاماً أغضبت الامراء أنفسهم ، وأضرت بمصالحهم ، كما أغضبت في
أحيان أخرى خلفاء دمشق (٢٥٠) .

فأمير المدينة عبد الواحد بن عبد الله النظري (١٠٤ - ٦ هـ) (٢٥١)
أغتصب مالاً تقوم في المدينة ، فرفعوا دعواهم إلى قاضي المدينة سعيد بن
سليمان بن زيد ابن ثابت . فكان ان قضى به لهم ، على والي المدينة ،
فأراد الوالي عزله ، فما استطاع ، وعزل الوالي من أجله (٢٥٢) .

(٢٤٧ ، ٢٤٨) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٢٤٩) عن نقض الاحكام وردھا والظعن بها يمكن ان يراجع :

(الام ، ج ٦ ، ص ٢٠٤ . الماوردي ، أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٦٢ .
معين الحكم ، ص ٣٣ . مذكور المدخل للفقہ الاسلامي ، ص ٣٦٧ .

(٢٥٠) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٦٨ .

(٢٥١) زامباور ، ص ٣٦ .

(٢٥٢) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٦٧ - ٨ .

ويقف الوالي إلى جانب قاضيه أحياناً ، فيستمد القاضي من اسناده القوة على تنفيذ الاحكام ، والحفاظ على هيبة القضاء ، فقد قضى عبيد الله بن صفوان الجمحي على أيوب بن سلمة المخزومي (خال هشام بن عبد الملك) فأثار قضاؤه هذا المخزومي ، فتناول على القاضي وعرض به ، فخاف الجمحي ان يرد عليه لخزولته لهشام . فأرسل إليه الامير « ان أضربه عليك لعنة الله » (٢٥٣) فضرب سبعين صوتاً (٢٥٤) . مما استفز هشام بن عبد الملك ، فأرسل كتاباً يندد بالقاضي والامير معاً ، كما نقض الحكم الصادر في هذه القضية (٢٥٥) .

وبلاحظ في احكام قضاء المدينة أخذهم في كثير من الحالات بالعرف السائد عندهم ، فتكون احكامهم مبنية على هدى هذا العرف ، الذي

(٢٥٣ ، ٢٥٤) ن . م ، ج ١ ، ص ١٧٣ - ٤ .

(٢٥٥) والقضية موضوع الخلاف مهمة جداً من حيث المبدأ لأنها توس احكام القضاء الاسلامي في الاحوال الشخصية ، وهي زواج اعتبره القاضي غير متكافئ ففسخه ، مما أثار الخليفة الذي أقر الزواج . والكفاءة في الزواج حق الزوجة وحق أولياتها « فاذا كان الولي غائباً فولت المرأة رجلاً من قومها فزوجها ثم جاء الولي فأنكر ذلك ، فأراد أن يرد سأل الامام أو القاضي عن الرجل فان كان كفواً أمر الوالي أن يجيز ، وإن أبا أن يجيز فهو مضار ، وأجاز ذلك الامام أو القاضي » (الشيباني كتاب الحجة على أهل المدينة ، ج ٣ ، الدكن - ١٩٦٥ م ، ص ٢٣) والشيباني يسهب في كتابه هذا في مناقشة هذه المسألة موازناً ومقارناً بين آراء أهل المدينة والفقهاء الحنفي . وقد ذكر وكيع ان أحد قضاة المدينة رد « نكاح أعرابي تزوج مهاجرة » (أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٠) .

أجمع عليه أهل المدينة فكان الاجماع عندهم « ما اجتمع عليه في المدينة » (٢٥٦) .

يعد محمد بن عمران التيمي آخر قضاة بني أمية في المدينة (٢٥٧) . فلما بويع السفاح بالخلافة ، لم يستقضي أحداً فيها ، إلى أن ولي زياد بن عبد الله الحارثي سنة ١٢٣ هـ ، فاستقضي ابن أبي سبرة العامري ، الذي أقره المنصور في خلافته ، ثم ما لبث أن عزله سنة ١٤١ هـ ، واستقضي عبد العزيز بن المطلب المخزومي ، وهو من جلمة قريش وذوي أقدارهم (٢٥٨) .

وقد أدرك العباسيون أهمية وخطورة مكانة قضاة المدينة وعلمائها ، فعملوا على التقرب إليهم ، فعينوا عدداً منهم قضاة ببغداد ، كما كانوا يصدرون أوامر تعيين قضاة المدينة من بغداد مباشرة ، ومن قبل الخليفة

(٢٥٦) أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الاسلامية ، ج ٢ ، ص ٧٠-١ . ويذكر شاخت ان معنى السنة في كتاب الموطأ هو العرف والعادة المسنونة في المدينة ، لاسنة رسول الله فقط (المنتقى من دراسات المستشرقين ، ج ١ ، ص ٩٧ . ثلاث محاضرات في تاريخ الفقه الاسلامي) وقد ذهب الامام مالك على أن الحجة في اجماع أهل المدينة فقط (الغزالي ، المستصفى ، ج ١ ، ص ٧٨٧) وعن موقف قاضي المدينة من الاجماع والسنة وأثرهما في أحكامه ، يراجع ما ذكر الشافعي في (الرسالة ، ص ٩٣ - ٤) (أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٧٦) .

(٢٥٧) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٨٢ .

(٢٥٨) ن . م ، ج ١ ، ص ٢٠٠ . التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة

الشريفة ، ج ١ ، ص ٧٥ .

العباسي نفسه ، فصار القضاة قضاة أمير المؤمنين (٢٥٩). بعد أن كانوا قضاة
الامير ، وقد عبر قاضي المدينة عبد العزيز المخزومي عن طبيعة هذا
التطور الجديد عندما أراد أن يعزز حسين بن زيد بن علي الذي عرض
بالقاضي المخزومي وأغلظ له القول ، قال القاضي : « لقد أغلظ لي ،
وما أرادني ، ما أراد ألا أمير المؤمنين : أنا قاضية وقضائي قضاؤه » (٢٦٠)
واستجابة لهذا التطور الجديد صار قضاة المدينة يتسلمون « كتاب القضاء
من أمير المؤمنين » (٢٦١) .

ب - البصرة :

عين اياس بن صبيح المعروف بأبي مريم الحنفي قاضياً للبصرة منذ
خلافة عمر (رض) وكان الأمير آنذاك عتبة بن غزوان (سنة ١٤ هـ)
وهو الذي استقضى أبا مريم الحنفي ، فلم يزل قاضياً حتى توفي عتبة بن
غزوان ، وولي المغيرة بن شعبة فأقر أبا مريم على القضاء ، غير أن عمر
أمر بعزله (٢٦٢) ، لأنه أصلح بين متخاصمين في دينار غرمه هو من
ماله . ولم يكتف الخليفة بعزله بل أمر أبا موسى الأشعري أن يعيد

(٢٥٩) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٥

(٢٦٠) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(٢٦١) ن . م ، ج ١ ، ص ٢٣٨ .

(٢٦٢) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٧٠ . الأوائيل ، ص ٢٨٥ .

الطبري ، ج ٥ ، ص ٢٥٧٠ .

النظر في أحكامه ، فكتب إليه الوالي : « اني لا اهتم أبا مريم » (٢٦٣) .
ولفترة مارس أمير البصرة المغيرة بن شعبة القضاء في البصرة ، إلى
أن اختار عمر (رض) كعب بن سور الأسدي فكان أول قاضٍ على
البصرة استقضاء خليفة (٢٦٤) واستمر قاضياً على البصرة حتى قتل يوم
الجمل (٢٦٥) .

وفي ولاية كعب بن سور على قضاء البصرة ، يلاحظ ما أوردته المصادر
عن لجوء أهل الذمة إليه لفصل الحكم بينهم ، فكانوا يترافعون في قضاياهم
إليه ، فإذا أراد أن يستخلف النصراني فإن « كعب بن سور كان يأتي
به المذبح ، ويضع على رأسه الانجيل ويستحلفه بالله » (٢٦٦) . كما كان

(٢٦٣) ن . م ، ج ١ ، ص ٢٧٠ . وقد عزل عمر بن عبد العزيز
قاضي المدينة عبد الرحمن بن يزيد الانصاري لنفس السبب ، فقد كان
يصلح بين الخصوم من ماله فعزله واستقضى غيره (أخبار القضاة ، ج
١ ، ص ١٣٤) والمأثور عن عمر (رض) غير ما ذكر وكيع ، فقد
ذكر عنه إنه قال : « ردوا الخصوم حتى يسطلحوا فإن فصل القضاء يحدث
بينهم الضغائن . ولكن هذا قبل أن يستبين وجه القضاء ، فأما بعد ما
استبان ذلك فلا يفعله إلا برضا الخصمين » (المبسوط ، ج ٢ ، ص ١٣٦) .
(٢٦٤) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٧٤ - ٥ . ابن سعد ، ج ٧ ،
ق ١ ، ص ٢٢١ . العلاقات النفسية ، ص ١٩٥ . الأوائل ، ص ٢٨٥ .
ابن دريد ، الاشتقاق ، ص ٢٩٣ .

(٢٦٥) ن . م ، ج ١ ، ص ٢٧٠ .

(٢٦٦) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٧٨ . ويراجع عن قضاء أهل
الذمة في دار الاسلام الدكتور عبد الكريم زيدان ، أحكام الذميين
والمستأمنين في دار الاسلام ، ص ٥٦٩ . وانظر كذلك : Tritton , P. III

أحياناً يطلب من أعوانه بأخذ الذمي معهم ليستحلفوه « إذهبوا به إلى البيعة ، واجهوا التوراة في حجره والانجيل على رأسه واستحلفوه بالله » (٢٦٧) . أما إذا أراد أن يستحلف يهودياً قال لأعوانه : « أدخلوه الكنيسة وضهوا التوراة على رأسه واستحلفوه بالله الذي أنزل التوراة على موسى » (٢٦٨) .

ان هذه النصوص ذات قيمة كبيرة ، فهي تؤكد أن القاضي المسلم كان ينتظر في قضايا أهل الذمة في عهد مبكر سواء كان ذلك في البصرة ، أو الكوفة أو مصر (٢٦٩) وهي تؤكد أيضاً عدالة القضاء الاسلامي واحكام شريعته : وألا لما اختاروا ان يحاكموا امام القضاة المسلمين ووفق أحكام الشريعة الاسلامية (٢٧٠) .

(٢٦٧، ٢٦٨) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٧٨ . ويراجع عن قضاء أهل الذمة في دار الاسلام الدكتور عبد الكريم زيدان ، أحكام الذميين والمستأمنين في داد الاسلام ، ص ٥٦٩ .

وانظر كذلك : Tritton , p . III .

(٢٦٩) وفي مصر كان اول ذكر للقضاء بين أهل الذمة في ولاية خير بن نعيم للقضاء سنة (١٢٠ - ٧ هـ) . فقد كان هذا القاضي « يقضي في المسجد بين المسلمين ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر على المعارج فيقضي بين النصارى » . (الولاية والقضاة ، ص ٣٥١) . مشرفة . الدكتور عطية ، القضاء في الاسلام ، ص ١٣٧ .

(٢٧٠) متز ، آدم ، في القرن الهجري الرابع ، ١ / ٧٥ . وهذه النصوص توضح غير ما ذهب إليه الدكتور فيليب حتى من أن القضاة الأوليين كانوا يتولون القضاء في أمور المسلمين ليس إلا ، أما غير =

ويبدو لي ان قضاء كعب بن سور بين أهل الذمة في البصرة لم يكن موضع رضى بعض السكان فكان أن اتهموه « أنت نصراني صاحب ناقوس وصليب » (٢٧١) .

وكان ابن عباس في خلافة علي (رض) يتولى عامة الاحكام في البصرة ، فهو الامير والقاضي معاً فاذا غاب استخلف أبا الاسود الدؤلي ، الذي وصف بأنه من قضاة علي في البصرة (٢٨٢) .

وقد شهدت البصرة منذ ولاية يزيد بن أبيه عليها (سياسة ارامية أسفر عنها في خطبته البتراء ، والتي أعلن فيها انه لم يكتف بالعقوبات الشرعية ، بل استحدث عقوبات جديدة ، طبقها على سكان البصرة ، ضبط فيها أمر المصير . فقد هددهم قائلا : « من غرق قوما غرقناه ، ومن حرق على قوم حرقناه ، ومن نكب بيتنا نقبت عليه ، ومن نبش قبراً دفنته حياً . . » (٢٧٣) .

وعلى الرغم من ان زرارة ابن أوفى الجرشي كان قاضياً على البصرة آنذاك فان زياد كان لا يزال يقدم بشريح البصرة فيقضي بها وزارة على حاله (٢٧٤) .

المسلمين فقد كانوا يتقاضون إلى رؤوسائهم الروحانيين (تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، ج ٢ ، ص ٤٦) (بيروت - ١٩٥٩ م) ترجمة الدكتور كمال اليازجي .

(٢٧١) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٨٢ .

(٢٧٢) اليغموري ، يوسف بن احمد ، نور القبس ، ص ٧ ، تحقيق رودلف زلهاميم .

(٢٧٣) الطبري ، ج ٧ ، ص ١٤٣ .

(٢٧٤) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٩٧ .

والظاهرة البارزة في قضاة البصرة مشاورتهم لقاضي الكوفة فيما يحيط ببعض القضايا والخصومات . غموض (٢٧٥) . كما كانوا أحياناً يرتضون للخصوم في التحكيم خارج مجلس القضاة ، فإذا أبى الخصوم الانصياع لقرار التحكيم كتب القاضي الى صاحب الشرط لينفذ قرار التحكيم ، وقد حدث مثل هذا في عهد القاضي موسى بن أنس الذي كتب الى صاحب الشرط عمر بن عمير سنة ١٠٢ هـ : اما بعد فان آل القاسم بن سليمان وخالد بن صفوان رضوا بالحسن في خصومتهم فحكم بينهم ، فأبوا ان يرضوا ، فأنفذ ما قضى به الحسن عليهم ، وخذهم به حتى يرضوا (٢٧٦) .

واشتهر من قضاة البصرة أياس بن معاوية بن قرعة المزني ، تولى قضاءها في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وقد شغلت احكامه وفراسته في القضاء جانباً كبيراً من كتاب (اخبار القضاة) وصارت احكامه دلائل لتثبيت كثير من آراء الفقهاء واحكامهم الشرعية حتى يمكن ان نعهده هو وشريح قاضي الكوفة ، من أبرز من ساهموا في اغناء التشريع الاسلامي بالاحكام القضائية والتي امتازت عن غيرها من احكام الفقهاء ، بالتطبيق العملي في ميدان القضاء الفعلي (٢٧٧) .

ومن أشهر احكامه ، الحكم الذي أصدره وفرق بموجبه بين زوجين

(٢٧٥) أخبار القضاة ج ١ ، ص ٣٠٩ .

(٢٧٦) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٣٠٩ .

(٢٧٧) عن أثر القضاء الاسلامي بالتشريع الاسلامي في هذا العهد يمكن

ان يراجع السنهوري ، أصول القانون ، ص ١٢٢ وما بعدها .

بناء على طلب الزوجة ، فقد كان بعلمها « يشرب فيطالقتها ثم يجحد » (٢٨٨) وقد عرضه هذا القرار الى القتل لمكانة الرجل في المجتمع البصري ، ومساندة الامير عدي بن اوطاة له ، فخرج أياس من البصرة هارباً الى عمر بن عبد العزيز ، واعقبه كتاب الامير الى الخليفة : « ان أياساً هرب اليك من أمر لزمه وأني وليت الحسن بن أبي الحسن القضاء » (٢٧٩) فكتب اليه عمر : « الحسن أهل لما رأيتك ولكن ما انت والقضاء ، فرق ما بينهما فرق الله بين اعضاءك » (٢٨٠) . وقد حكم أياس في قضايا تتعلق بالحدود (٢٨١) ، وأخرى تتعلق بالقصاص (٢٨٢) وكان يجلس قضائه في المسجد الجامع في البصرة (٢٨٣) كما قضى في السوق (٢٨٤) . أما طريقته للنظر في الدعاوي ، فقد نظمها حسب حضور الخصوم من سبق الى مكان فهو أحق به ، ما جلس عليه ، فاذا قام فجلس عليه آخر فهو أحق به (٢٨٥) . وكان رزقه مائة درهم في الشهر (٢٨٦) .

وفي مطلع القرن الثاني الهجري ، شهدت البصرة تطوراً جديداً في

(٢٧٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠) اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٣١٤ - ٦ . وعن

احكام أياس يمكن ان يراجع عدا اخبار القضاة ، خليفة بن خياط ،

ج ١ ، ص ٢١٢ . الذهبي ، تجريد اسماء الصحابة ، ج ١ ، ص ٤٠ . الطبري ،

ج ٩ ، ص ١٣٤٧ . مرآة الجنان ج ١ ، ص ٢٨٥ .

(٢٨١) اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٣٢٩ .

(٢٨٢) ن . م . ج ١ ، ص ٣٣٣ .

(٢٨٣ ، ٢٨٤) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٣٣٩ .

(٢٨٥) ن . م . ج ١ ، ص ٣٢٣ .

(٢٨٦) ن . م . ج ١ ، ص ٣٤٢ .

النظام القضائي ، فقد أسندت أغلب وظائف المصير المهمة ، لشخص واحد
ففي سنة ١٠٥ هـ ، تولى خالد بن عبدالله القسري أمر العراق بعد عزل
ابن هبيرة فولى خالد « الصلاة بالبصرة مع الشرطة ، والأحداث ،
والقضاء الى بلال ، فجمع ذلك كله له » (٢٨٧) .

والظاهر أن تركيز كل هذه السلطات بيد بلال ، وإن أدى إلى ضبط
الامور فقد أشاع الظلم والجور في البصرة حتى قيل : « أن أول من
أظهر الجور من القضاء في الحكم بلال بن أبي بردة ، وكان أمير البصرة
وقاضياها » (٢٨٨) وتشير الروايات إلى أن بلالاً كان ظلوماً ، ما يبالي
ما صنع في القضاء ، حتى أن الناس كانوا يجتمعون على بابهِ ليقضي بينهم
فيتركهم في الشمس دون أن يأذن لهم ولما تذر أحدهم من هذا التعسف ،
أمر بلال بحجسه (٢٨٩) .

لقد شهدت البصرة في أواخر العهد الأموي اضطراباً في الإدارة
القضائية ، كان نتيجة طبيعية لأضطراب الأمور ، وعزل القضاء المستمر
من قبل الولاة ، وكان آخر قضاء بني أمية عليها عباد بن منصور الذي
جمعت له الصلاة ، والأحداث مع القضاء ، استمر على ذلك إلى

(٢٨٧) وبلال هذا هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري
(الطبري ، ج ٩ ، ص ١٥٢٦) وليس بلال بن أبي بكرة كما ظن
(زمباور ، ص ٦٣) .

(٢٨٨) المبرد ، الكامل ، ج ١ ، ص ٣٩٥ . الأوائل ، ص ٢٨٨ - ٩ .
(٢٨٩) أخبار القضاء ، ج ٢ ، ص ٣٧ - ٨ . وانظر عن تعسفه في
الأحكام الأوائل ، ص ٢٨٨ - ٩ .

سنة ١٢٧ هـ (٢٩٠).

كان عهد المنصور بداية تطور جديد وخطير في الادارة القضائية
للممصار فقد صار تعيين القضاة يصدر منه مباشرة ، فعين سنة ١٤٠ هـ
سوار بن عبد الله العنبري قاضياً على البصرة ، وكان تعيينه هذا فاتحة
تطور جديد يعكس طبيعة السياسة العباسية وما دلت عليه من اهتمام
بالشريعة والقضاء ، والقضاة الذين تناط اليهم مهمة تطبيق الاحكام (٢٩١) .
وقد انعكس تأثير هذا التطور على المؤسسة القضائية منذ تولية سوار ،
فقد كان « سوار أول من تشدد في القضاء ، وعظم أمره واتخذ الأئمة ،
وأجرى عليهم الارزاق ، وقدم على القرعة ، وقبض الوقوف ، وأدخل
على الأوصياء الأئمة ، وطول السجلات ، ودعا الناس باسمائهم لم يكنهم ،
فضم الاموال المجهولة أربابها وسماها الحشرية » (٢٩٢) .
بيدو أن أمر القضاء ظل بسيطاً حتى جاء سوار ، فلم يتشدد في
القضاء حسب بل تشدد في الاحكام ، فنهال رضا المنصور حتى ولاء
الصلاة والقضاء معاً (٢٩٣) . ولم يعزله حتى سنة ١٥٦ هـ (٢٩٤) .

(٢٩٠) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٤٤ .

(٢٩١) ن . م ، ج ٢ ، ص ٥٧ .

(٢٩٢) ن . م ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

(٢٩٣) الطبري ، ج ١٠ ، ص ٣٧٨ .

(٢٩٤) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٩١ . البستي ، محمد بن حبان ،

كتاب مشاهير علماء الامصار ، (القاهرة - ١٩٥٩) ص ١٥٨ . باعتناء

فلا يشهر .

ج - الكوفة :

كان أبو قرّة الكندي أول من عين على قضاء الكوفة ، بأمر من الخليفة عمر (رض) (٢٩٥) . الذي بعث بعدئذ عبد الله بن مسعود ، فكان « على بيت المال والقضاء » (٢٩٦) . وأعقب ابن مسعود ، شريح بن الحرث الكندي والمشهور بشريح العراقي (٢٩٧) .

ولشريح مكانة خاصة بين قضاة الكوفة ، فبالإضافة إلى طول فترة استقضائه ، والتي بلغت سبعاً وخمسين سنة ، فإن أحكامه وأقضيته أسهمت

(٢٩٥) وقد اختلف الرواة في أول قاضٍ على الكوفة ، فذكروا : عروة

ابن الجعد البارقى وقيل سلمان بن ربيعة الباهلي ، كما ذكروا عبد الله

ابن مسعود (أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٨٤ . تهذيب التهذيب ، ج ٤ ،

ص ١٣٦) . ويذكر الكنانى المغربى أن أول من قدم في دار الخلافة

قاضياً علي بن أبي طالب (رض) ولم يستقض أبو بكر ولا عمر ولا

عثمان ، وإنما كانوا يلون الحكم بأنفسهم ، ولما اشتغل علي بقتال الخوارج

ولى شريحاً القاضى (أبو القاسم ، سلمون بن علي بن سلمون الكنانى ،

العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام) ورقة

١١٨ ب . مخطوطة في مكتبة جامعة محمد الخامس في الرباط .

(٢٩٦) ن . م ، ج ٢ ، ص ١٨٨ . السخاوى ، التحفة اللطيفة ،

ج ٣ ، ص ٢٨ . خليفة ابن خياط ، الطبقات ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٢٩٧) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ . ابن سعد ، الطبقات ، ج ٦ ،

ص ٩٢ . شرح أدب القاضى ، ورقة ٢٢ آ (م) .

في تكوين وبلورة مدرسة العراق في الرأي ، والتي كان ابن مسعود أول من وضع أسسها (٢٩٨) .

عين شريح على قضاء الكوفة ومكث في هذه الوظيفة سنين طويلة ، امتدت إلى ولاية الحجاج على العراق . فقد أسن شريح وطلب من الحجاج اعفائه مشيراً بتولية أبي بردة ابن أبي موسى الاشعري ، فأعفا الحجاج وولى أبا بردة (٢٩٩) .

اتخذ شريح مجلس قضاؤه في مسجد الكوفة (٣٠٠) . فاذا كان يوم مطير جلس يقضي في داره (٣٠١) يجلس على طنفسة (٣٠٢) وعليه برنس خز (٣٠٣) . وقد أحاط مجلسه بهيبة الحكم وسطوته ، فكان اذا جلس للقضاء يجلس على رأسه سيفان وإلى جنبهما شرطي بيده سوط (٣٠٤) .

ولم ينفرد شريح في مجلس قضاؤه ، فقد عرف عنه مشاورته لمشايخ الكوفة الذين كانوا « يجالسونه على القضاء » (٣٠٥) . كما كان له جلواز (صاحب المجلس) يقف على رأسه فاذا تقدم اليه الخصمان قال الجلواز

(٢٩٨) Schacht , The Origins of Muhammadan Jurisprudence (Oxford -- 1950) , P . 231 .

(٢٩٩) الطبري ، ج ٩ ، ص ١٠٣٩ . ابن سعد ، ج ٦ ، ص ١٨٧ .

(٣٠٠) ، (٣٠١) : أخبار القضاء ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .

(٣٠٣) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

(٣٠٣) ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٩٦ . أخبار القضاء ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ .

(٣٠٤) أخبار القضاء ، ج ٢ ، ص ٣٢٠ .

(٣٠٥) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ .

لهم : « أيكم المدعي فليتكلم » (٣٠٦) . وكان اذا غضب او جاع أثناء انعقاد المجلس قام ولم يقض (٣٠٧) .

والخصومات التي نظر فيها شريح متنوعة وهي على تنوعها لا تعدى قضايا الاحوال الشخصية (٣٠٨) ، والحدود (٣٠٩) ، والقصاص (٣١٠) ، وقضايا السوق (٣١١) .

نوهت ان شريحاً استعفى الحجاج من مواصلة رحلته الطويلة في القضاء (وقد توفي سنة ٧٩ هـ) ، وان الحجاج استجاب للطلب ، وولى ابا بردة ابن ابي موسى الاشعري قضاء الكوفة ، واقعد معه سعيد بن

(٣٠٦) ن . م ، ج ٢ ، ص ٣٠٧ . ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٩٤ . ويذكر الخصاص انه كان على رأس شريح شرطياً بيده سوط ، والشرطي الذي يقال له صاحب المجلس والعريف والجلواز . والجلوزة : هي المنع ، فالقاضي يقوم على رأسه الجلواز ليمنع الناس من اساءة الادب والتقدم الى القاضي (شرح ادب القاضي ، ورقة ٣٧ آ) . انظر كذلك : التهانوري ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .

(٣٠٧) ابن حجر ، المطالب العالية ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ . ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٩٤ .

(٣٠٨) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٣٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ .

(٣٠٩) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٦ .

(٣١٠) ن . م ، ج ٢ ، ص ١٩٤ . وعن نظره في الجروح خاصة انظر ج ٢ ، ص ٢٧٣ ، ٢٩٨ .

(٣١١) ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٩٤ . أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٥١ ، ٣٧٢ .

جبير (٣١٢) واستقضاء سعيد بن جبير في هذه الفترة له دلالة في السياسة الأموية ، فقد كان الاتجاه العام لهم في تعيين القضاة انهم « لا يولون الا عربيا » (٣١٣) ، فلما ولي ابن جبير ، وهو من الموالي « فضج أهل الكوفة وقالوا : لا يصلح القضاء الا لعربي » (٣١٤) .

وفي ولاية يوسف بن عمر على الكوفة ، (١٢٠ - ١٢٦ هـ) (٣١٥) استقضى عبد الله بن شبرمة (توفي ١٤٥ هـ) ثم بعث ابن شبرمة الى سجستان فولى ابن أبي ليلى (٣١٦) ، وهما مع أبي حنيفة من ابرز فقهاء (٣١٢) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٤٠٦ - ٧ . الذهي ، العبر ، ج ١ ص ٢٢٨ . اختلاف الفقهاء ، ص ١١٨ .

(٣١٣) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٩ . تهذيب التهذيب ، ج ٩ ، ص ٣٠١ (٣١٤) ن . م ، ج ٢ ص ٤٠٧ . ويستدل من رواية المبرد لهذه الحادثة ان سعيد بن جبير كان على قضاء الكوفة قبل أبي بردة ابن ابي موسى الاشعري ، فلما ضج اهل الكوفة من هذا الاجراء استقضى الحجاج ابا بردة واجلس معه ابن جبير . قال الحجاج لابن جبير : « امرته ان لا يقطع امراً دونك » (الكامل ، ج ٢ ، ص ٤٢٩) . وانظر ترجمة سعيد بن جبير في ابن سعد ، ج ٦ ، ص ١٧٨ وشبيهاً من هذا ما ذكره الخشفي عن القاضي عمر بن عبد الله ، كان مولى وهو اول من ولي قضاء الجماعة للخلفاء في قرطبة من الموالي فشق ذلك على العرب وتكلموا فيه (قضاء قرطبة ، ص ٦٧ - ٨) .

(٣١٥) زامباور ، ص ٦٨ . ولاية الكوفة .

(٣١٦) الطبري ، ج ٩ ، ص ١٦٩٨ ، ١٧١٧ . انظر كذلك تهذيب

التهذيب ، ج ٩ ، ص ٣٠١ =

الكوفة وعلمائها الذين أغنوا الفقه الاسلامي بمناظراتهم في كثير من القضايا والاحكام ، فكانوا من جملة من ارسوا قواعد مدرسة الرأي في الفقه في هذا المصير (٣١٧) .

امتازت ولاية ابن شبرمة ، لقضاء الكوفة بأمر ذات قيمة كبيرة لا يمكن لباحث في هذا المجال أن يتخطاها لأهميتها واختلاف الفقهاء فيها . أولاً - ذكر عنه إنه كان « يختصم إليه النصارى في الخمر فيحكم بينهم » (٣١٨) .

ثانياً - كما وصف بأنه أول من عين موظفاً خاصاً يسأل عن الشهود في السر ، وهو « صاحب المسائل » (٣١٩) .

ثالثاً - كان من صلاحياته أن يعين قضاة على بعض الكور ، فقد ذكر وكيع ان ابن شبرمة كتب « عهداً لأبي سعد النعمان على قضاء بعض الكور » (٣٢٠) .

رابعاً - وهو أول من عمل على « اثبات الحجج » (٣٢١) الخاصة بالدعاوي .

= محمد كاي بن ابراهيم ، مهام الفقهاء ، ورقة ٥ مخطوطة في معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية ، القاهرة .

The origins, P. 291 - 4 (٣١٧)

(٣١٨) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٨٨ .

(٣١٩) ن . م ، ج ٣ ، ص ١٠٦ . ودراسة هذه الوظيفة في النظام

القضائي العباسي ستكون في الفصل الرابع (الشهود العدول) .

(٣٢٠) ن . م ، ج ٣ ، ص ٩٠ .

(٣٢١) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢١٠ .

خامساً - وهو أول قاضٍ يسمى بـ « قاضي العراق » (٣٢٢) .
وكان مجلس قضاائه في « المسجد الجامع » فاذا رفع خصم دعوى على
أحدهم أرسل بيده أحد أعوانه « الطينة » أي خاتم القاضي (٣٢٣) .
للتبليغ بالحضور ، ويعدرد الطينة استهانة بالقاضي يوجب التعزير . وقد
رد أحد الكوفيين الطينة مرتين فقال له ابن شبرمة : « رددت الطينة
مرتين ... لأضربنك ضرباً يكون السوط أحد أكفانك » (٣٢٤) .

وفي عهد يوسف بن عمر (١٢٠ - ١٢٢ هـ) استقضى على الكوفة
ابن أبي ليلى . استدعاه الى مجلسه وقلده قضاء الكوفة بطريقة تعطينا
صورة عن تقليد القضاة في العهد الاموي ، قال له : « وليتك القضاء بين
أهل الكوفة ، وأجريت عليك مائة درهم ، فاجلس لهم بالغداة والعشي
فإنما انت أجير للمسلمين » (٣٢٥) .

وجلس ابن أبي ليلى للمسلمين ، وهو أفتهم أهل الكوفة (٣٢٦) ، في
المسجد الجامع للنظر في دعاوي الخصوم ، وقد شوهد وهو يضرب الحدود
في المسجد مما أثار عليه فقهاء الكوفة ومنهم أبو حنيفة (٣٢٧) .

(٣٢٢) ن . م ، ج ٣ ، ص ٩٩ .

(٣٢٣) لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ١٦٢ . مادة ختم . تاريخ بغداد ،

ج ٩ ، ص ٢٩٠ .

(٣٢٤) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١٢٤ .

(٣٢٥) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٩ . انظر كذلك : البخاري ،

التاريخ الكبير ، ج ١ ، ق ١ ، ص ١٦٢ . تهذيب التهذيب ، ج ٩ ، ص ٣٠١ .

(٣٢٦) تاريخ الذهبي ، ج ٦ ، ص ١٢٣ - ٤ .

(٣٢٧) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١٣٥ . وعن إقامة الحدود في

واشتهر ابن أبي ليلى بأنه : اول من سأل البينة على كتاب القاضي
الموجه الى قاض آخر وقد اعجب هذا الاجراء سوار قاضي البصرة فأخذ
به وقال : كنت اذهب الى هذا فكرهت ان احدث شيئاً لم يكن (٣٢٨)
وفي العصر العباسي الاول اعيد استقضاء ابن أبي ليلى على الكوفة (٣٢٩)
وقد توفي سنة ١٥٣ هـ وهو قاض عليها (٣٣٠) . فاستقضى المنصور شريك
ابن عبد الله النخعي ، وقد اعتذر شريك عن المهمة بحجة قلّة علمه
بالقضاء فكان رد الخليفة : « اذهب فانفذ ما احسنت وتكتب الي فيما
لا تحسن » (٣٣١) . كما قال له : « قد بلغني عنك صرامة فازدد » (٣٣٢)
فقال له شريك : « فاعتمد عليك ؟ قال نعم » (٣٣٣) .

واعتمد شريك على الخليفة فلم يتردد من القضاء على كاتب امير الكوفة
محمد بن سليمان بن علي (١٤٧ - ١٥٥ هـ) ، والحكم عليه بالسجن .
ولما اطلق سراحه بأمر الامير قال شريك مخاطباً نفسه : فقلت هذه اول
المساجد يراجع : ادب القاضي ، ج ١ ، ص ٢١٠ . شرح ادب القاضي ،
ورقة ٢٢ (م) وقد بين شاخت مكانة ابن أبي ليلى وأبو حنيفة في بناء الهيكل
الفقهي لمدرسة الرأي ، فذهب الى ان أبا حنيفة لم يكن قاضياً : لهذا فقد
كان اقل تقيداً من ابن أبي ليلى من حيث اعتبارات التطبيق ومن ناحية
اخرى ، فهو اقل انقياداً للادارة القضائية التي فرضت في الغالب الطابع

العملي على آراء ابن أبي ليلى يراجع : Introduction . P. 300 .

(٣٢٨) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٦٧ . مهام الفقهاء . ورقة ٨ ب

(٣٣٠ ، ٣٢٩) الطبري ، ج ١٠ ، ص ٧٢ . اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١٤٨

(٣٣١) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١٥٠ .

(٣٣٢ ، ٣٣٣) ن . م ، ج ٣ ، ص ١٥٠ - ١ .

وهلة ، وان ضعفت فيها لم أزل ضعيفا ، فختمت قمطارى وقمت فدخلت عليه ، فقلت : ان امير المؤمنين امرني ان اعتمد عليك لتقوى بذلك أحكامي ، وانك اضعتها ، اخرجت رجلا من حبسي والله لئن لم تردده لا يكون وجهي الا الى امير المؤمنين من بساطك... فردّه الى الحبس (٣٣٤) ان هذه الرواية تعكس بوضوح الاتجاه الذي ساد في العصر العباسي الاول نحو استقلال وظيفة القاضي ودائرته عن الامير ، فلم يعد القاضي السكرتير القانوني للوالي بتعبير شاخت (٣٣٥) بل اصبح قاضي امير المؤمنين يقضي باسمه ، والحبس « حبس القاضي » (٣٣٦) وليس « حبس الامير » كما كان الامر في العهد الاموي .

(٣٣٤) ن . م ، ج ٣ ، ص ١٥١ - ٢ . تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٢٩١

(٣٣٥) Introduction , P . 50 .

(٣٣٦) التنبؤي ، نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ١١٧ . تحقيق عبود الشالحي

(٣٣٧) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ .

الفصل الثاني

الادارة القضائية في بغداد

اولا - سياسة العباسيين الدينية واثرها في الادارة القضائية :

أدرك الخلفاء العباسيون أهمية الدور الذي يستطيع أن يلعبه الفقهاء في مصائر الدولة ، فجعلوا التعاون بينهم وبين الفقهاء ركناً رئيساً في سياستهم (١) ، هذه السياسة التي كانت ممزوجة بـ « الدين والملك » (٢) والتي صار الخليفة العباسي بموجبها ممثلاً للسلطتين الروحية والزمنية معاً . وقد أكد العباسيون كثيراً على سلطتهم الدينية التي أستمدوها بأعتبارهم وريثة بيت النبوة ، كما عبر عن ذلك داود بن علي في خطبته بالكوفة ، فشكر الله الذي أعاد الملك للعباسيين « واصار الينا مهراثنا من نبينا محمد » (٣) . كما خطب في مكة في أول موسم للحج في ظل العباسيين فشكر الله الذي « أرجع الملك في نصابه في أهل بيت النبوة والرحمة » (٤) . ومع ان الشريعة الاسلامية قد اكتسبت ملامحها الاساسية ، بحيث (١) جب ، هاملتون ، دراسات في حضارة الإسلام ، (بيروت ، ١٩٦٤ م) ص ١٢ .

(٢) ابن الطقطقي ، محمد بن علي ، الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية ، (بيروت ، ١٩٦٦) ، ص ١٤٠ .

(٣) الطبري ، ج ١٠ ، ص ٣١ . حوادث سنة ١٣٢ . العيون والحدائق ،

ج ٣ ، ص ٢٠٠ .

(٤) المرصفي ، ابن علي ، كتاب رغبة الأمل من كتاب الكامل ،

ج ٨ ، (القاهرة ، ١٩٣٠) ص ٢٧٣ .

أشبهت حاجات المجتمع العربي الاسلامي لنظام تشريعي جديد منذ العهد الأموي ، فإن العباسيين الأوائل أكدوا في سياستهم تقوية الانجاء الاسلامي الذي أصبح ملحوظاً منذ أواخر العهد الأموي . ولكي يميز العباسيون أنفسهم عن الأسرة التي أطاحوا بها فإنهم غالوا في إبراز الفروق بينهم وبين الأمويين ، وزعموا أنهم يريدون إقامة حكم الله في الأرض . وكجزء من هذه السياسة اعترفوا بالشريعة الاسلامية بمثابة المقياس الوحيد الشرعي في الاسلام . وجذبوا الفقهاء إلى صفهم ، كما عمدوا إلى إستشارتهم في الامور الادارية (٥) .

لقد قوى الجانب الديني للخلافة العباسية كثيراً ، فكان الحكم العباسي منذ البداية يحمل طابع « المؤسسة الدينية » ، فالملك الأموي يقابله الخليفة العباسي ، بوصفه زعيماً دينياً ، ولم يكن حاكماً للدولة بل ممثلاً للشريعة ومطبقها مؤكداً ذلك بلقب الامام (٦) .

والمنصور الذي أصل الدولة وضبط المملكة ورتب القواعد فيها ، كان أول من أشار صراحة إلى السياسة الدينية الجديدة : « أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه أسوسكم بتوقيقه وتسديده وأنا خازنة على فيثه اعمل بحشيتته فأرغبوا إلى الله أيها الناس وسلوه ... ان يوفقني للصواب ويسددني للرشاد ويلهمني الرأفة بكم والاحسان بكم » (٧) .

ولما كان الخليفة العباسي سلطان الله في الارض وجدنا العباسيين

Introduction , P . 49 .

(٥)

Goldziher , Ignas , Muslim Studies (London -- (٦)

1971) , P . 59 .

(٧) الطبري ، ج ١٠ ، ص ٤٢٦ حوادث سنة ١٥٨ هـ .

يتعهدون بأنهم سيحكمون بما انزل الله ويعملون بما في كتابه وإن تكون سيرتهم في العامة والخاصة سيرة رسول الله (ص) (٨) . ولهذا اعترفوا بالقانون الديني جزءاً من سياستهم . وقد تأثرت المؤسسات القضائية أكثر من غيرها بهذا التطور الجديد (٩) ، وهذا أمر طبيعي فإذا كان العباسيون ورثة بيت النبوة الراغبين في أحياء السنة ، وإقامة العدل والقضاء هو الميدان العملي لتطبيق هذه السياسة ، وقد ظهر اهتمامهم وعنايةهم به منذ وقت مبكر . فقد عظم شأن القضاء وقوي مركزهم منذ عهد الخلفاء العباسيين الاول ، الذين ما ان ظفروا بالملك حتى اشتدوا في شأن القضاء وتخيروا للوظائف الشرعية صدور العلماء (١٠) .

وقد اعتبر المنصور القاضي أحد أربعة اركان لا يصلح الملك الأبهم : أما احدهم فقاض لا تأخذه في الله لومة لائم ، والآخر صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوى ، والثالث صاحب خراج . . . وصاحب بريد يكتب خبر هؤلاء على الصخرة (١١) .

(٨) شاخت ، القانون ، ص ١٠٧ .

(٩) يذهب الدكتور السامرائي ان العباسيين أكدوا على الجانب الديني وأعتمدوه أساساً لتقوية الخلافة ، وحاولوا تنظيم المؤسسة الدينية ، غير انهم لم ينجحوا إلا في تنظيم القضاء ، ولذلك بقيت المنظمات الدينية خارج نطاق سيطرتهم فلم تقف في اسنادهم (المؤسسات الادارية في الدولة العربية ، ص ٩) .

(١٠) النباهي ، تاريخ قضاة الاندلس ، ص ٢٤ .

(١١) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج ٥ ، ص ٤٦ . الطبري ،

ج ١٠ ، ص ٣٩٨ . الطرطوشي ، سراج الملوك ، ص ٦٢

كما قال مرة ان « الذي علي للرعية ان يختار قضاتهم واعزهم بالحق كي لا يصل ظلم بعضهم الى بعض وان ارفع اقدار فقائهم وعلمائهم » (١٢) وهكذا اعتبر المنصور اختيار القضاة هدفاً من اهداف سياسته الدينية . وسأحاول فيما يلي ايضاح مظاهر السياسة الدينية هذه على الادارة القضائية في ظل العباسيين .

آ - سلطة تعيين القضاة :

أشار المنصور الى ان الرعية لا يصلحها الا العدل (١٣) . اما الاسلوب الذي يطبق به هذا العدل كحقيقة واقعية يلتمسها الناس ، فقد ذكره المنصور ايضاً حين قال : « اقيم لهم من ينظر في احكامهم فينصف بعضهم من بعض (١٤) » .

لقد احاط العباسيون بمنصب القاضي باحترام كبير ، فهو « عمود السلطان وقولم الاديان » (١٥) . وكتطبيق عملي لهذا الاتجاه جعلوا سلطة تعيينه وعزله منوطة بالخليفة مباشرة ، وكان المنصور رائد هذه السياسة فهو اول من عزل دائرة القاضي عن الامير « لأن ولاية الامصار كانوا يستقصون القضاة ويولونهم دون الخلفاء حتى استخلف ابو جعفر المنصور » (١٦)

(١٢) القرطبي ، بهجة المجالس ، ق ١ ، ص ٣٣٥ .

(١٣) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٥٦ .

(١٤) الطبري ، ج ١٠ ، ص ٤٢٣ .

(١٥) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٤٥ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٩٧

(١٦) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ١٠٣ . ابن خلكان ، ج ٢ ، ص ٢٤٣ .

الذي وصف بأنه أول من ولي القضاء في الامصار من قبله (١٧) . واستكمالا لاستقلال القضاء عين المنصور لهم ارزاقاً حدد مبالغها بنفسه (١٨) ان القضاء من واجبات الخليفة وهو جزء من مسؤولياته الكبيرة « في حراسة الدين وسياسة الدنيا » (١٩) . الا ان تعقد سلطة الخلفاء ، وتوسع الدولة وكثرة رعاياها ، وتنوع المشاكل المستجدة في المجتمع الجديد . كل هذه العوامل دفعت الخليفة العباسي الى استقضاء القضاء لينوبوا عنه في مهمته ، فهم « قضاة الخليفة » تصدر اوامر تعيينهم وعزلهم منه مباشرة ، وحسبما تقتضيه الامور ومصلحة الدولة .

ويبدو هذا الاتجاه واضحاً من قول المنصور لاحد قضاته « انك حجاب بين الله وبينى ، وامانة مني على رعيتي » (٢٠) . كما خاطب الرشيد احد قضاته « قد رأيت ان اشركك في امانتي وصالح ما أدخل فيه من أمر هذه الامة (٢١) .

وقد ظل تقليد القضاء وعزلهم طيلة العهد العباسي من صلاحيات الخليفة ، فلا يجوز للقاضي الحكم الا بتفويض منه ، والا فسلطته واحكامه تغدو غير مشروعة « لان التقليد لا يصح الا من جهته » (٢٢) . وقد

(١٧) تاريخ اليعقوبي ، ج ٣ ، ص ١٢٧ .

(١٨) الولاة والقضاة ، ص ٣٦٩ .

(١٩) الاحكام السلطانية ، ص ٣ ، مقدمة ابن خلدون ، ص ١٠٨ .

خدا بنخش ، الحضارة الاسلامية ، (القاهرة ، ١٩١٠) ، ص ١٢٨ ، ١٤١ .

(٢٠) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٩١ .

(٢١) تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٤١٦ .

(٢٢) الماوردى ، أدب القاضي ، ج ١ ، ص ١٣٧ ، ١٣٩ .

شدد الغزالي على الترابط الوثيق بين القضاة والخلفاء فأكد ان توليتهم لا يكون الا من جهة الخليفة ، فاذا بطلت هذه التولية « انحلت ولاية القضاة . . . وانطوى بساط الشرع بالكلية (٢٣) . »

والظاهر ان الخلفاء العباسيين لم يظهروا تساهلا في استعمال هذا الحق (سلطة تعيين القضاة) حتى في اشد ادوار ضعفهم وتسلبت القوى الاجنبية عليهم ، ولم تذكر المصادر غير حادثة واحدة تم فيها تعيين احد قضاة القضاء في بغداد ، على الرغم من معارضة الخليفة في ذلك ، فقد ضمن ابو العباس بن ابي الشوارب هذا المنصب من ممر الدولة على ان يحمل الى خزانته في كل سنة مائتي الف درهم (٢٤) . ولم يجد الخليفة المطيع من سلطان سوى امتناعه عن استقباله في دار الخلافة ، او الخلع عليه ، كما أمر بعد سنتين ، بنقض جميع احكام ابن ابي الشوارب المشبهة في سجلاته (٢٥) .

لقد شدد الخلفاء في الفترة البويحية على سلطتهم الدينية ، فكان من الطبيعي قيام هذا الترابط الديني بينهم وبين القضاة ، ولهذا وجدنا القادر ، يعترض على تقليد ابي احمد الحسين بن موسى قضاء القضاة من قبل بهاء الدولة ومن شيراز مباشرة ، ولم « ينظر في قضاء القضاة لا امتناع القادر بالله من الاذن له فتوقف بسبب ذلك » (٢٦) .

(٢٣) فضائح الباطنية ، ص ٥٩ .

(٢٤) تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ١٨٩ . تاريخ بغداد ، ج ١١ ،

ص ٢٥٠ . المنتظم ج ٧ ، ص ٢٠ ، النجوم الزاهرة ، ج ٣ ، ص ٣٢٨ .

(٢٥) تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ١٩٦ .

(٢٦) الكامل ، ج ٧ ، ص ١٣٠ .

ان حصر سلطة تعيين القضاة بالخلفاء ، أوجد الحاجة الملحة لأخضاع الدائرة القضائية إلى الرقابة المستمرة فالقضاة يصدر عن أحكامهم بأسم الخليفة فكان لابد له أن يخضعهم لرقابته المستمرة ، وقد أدرك المنصور هذه الحاجة ، فاستعان بأصحاب الاخبار والبريد ليكتبوا له عن قضائه في الامصار وسيرتهم في الاحكام فكان ولاية البريد في الامصار كلها يكتبون له « بكل ما يقضي به القاضي في نواحيهم » (٢٧) . فان شك في شيء بما قضى به القاضي كتب إليه في ذلك وربما لامه أو وبخه ان أنكر شيئاً عمل به القاضي (٢٨) . وقد تابع الخلفاء العباسيون نهج المنصور هذا فكانوا يستعينون بصاحب الخبر ينقل أخبار القاضي ويتعرف على حاله وأحكامه وأمواله « في السر والعلانية » (٢٩) حتى لقد أثار ذلك بعض القضاة بحيث طرد قاضي مصر صاحب البريد من مجلسه قائلاً له : « هذا مجلس أمير المؤمنين ليس يجلس فيه أحد إلا بأمره » (٣٠) ، وقد رفع الخبر إلى المأمون الذي عالج الأمر بذلك دفع القاضي إلى قبول حضور صاحب البريد مجلس قضائه (٣١) . وهكذا إذ عن ممثل سلطة الخلافة (٣٢) إلى حضور صاحب الخبر مجلسه . ان حضور هذا الموظف مجلس القضاء ينطوي على مغزى هام ، فصاحب هذا المنصب يشبه ما يعرف اليوم بدائرة

(٢٧، ٢٨) الطبري، ج ١٠ ، ص ٤٣٥ . الأغاني ، ج ٢٢ ، ص ٢٥٦ .

رسائل الجاحظ ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .

(٢٩) البیهقي ، محمد بن الحسين ، المحاسن والمساوي ، ج ٢ ،

(ليبسك ، ١٣١٩ هـ) ، ص ١٦٢ باعتناء فريدريك شوال .

(٣٠، ٣١) الولاة والقضاة ، ص ٤٤٥ .

(٣٢) ديموبين ، غودفروا ، النظم الاسلامية ، ص ٢٠٨ .

الاستخبارات وتقاريره ترفع إلى الخليفة مباشرة ، وهذا هو مفهوم الحكم المركزي الذي تشبث به العباسيون على عكس الأمويين (٣٢) .
ولم يكتف الخلفاء برقابة صاحب الخبر ، التي ربما أثارت القضاة أنفسهم فأوجدوا منصباً إدارياً للأشراف على المؤسسة القضائية في الدولة وسمي صاحب هذا المنصب بقاضي القضاة (٣٤) الذي كان عليه « ان يتفقد قضائه ونوابه فيتصفح أ قضيتهم ويرعى أمورهم وسيرتهم في الناس » (٣٥) ويذهب شاخت إلى ان النزعة المركزية عند العباسيين الأول ، والتي كانت مسؤولة عن تعيين القضاة من قبل الحكومة المركزية ، أدت أيضاً إلى ظهور منصب قاضي القضاة ، وخلق مكانة رفيعة له في الادارة القضائية (٣٦) .

ب - النظر في المظالم (٣٧) :

أقيمت هذه المؤسسة للنظر في شكاوي الشعب ضد رجال الحكم والموظفين ، وترجع أولياتها إلى عهد عمر (رض) فقد نظر فيها كما

(٣٣) عن جلوس صاحب الخبر مجلس القضاء في العراق يراجع :

(أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٩٤) .

(٣٤) عن مكانة قاضي القضاة في الادارة القضائية تراجع : رسالتي للماجستير (منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية) ، ص ٢٥٤ .

(٣٥) معين الحكام ، ص ٣٦ .

(٣٦) منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية ، ص ١٢٠ .

(٣٧) ذكر الماوردي ان نظر المظالم هو قود المتظالمين إلى التناصف فيما بينهم بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة ، فكان من شروط

• • • • •
= الناظر فيها » ان يكون جليل القدر نافذ الأمر عظيم الهيبة ، ظاهر العفة ، قليل الطمع ، كثير الورع لأنه يحتاج في نظرة إلى سطوة الحماية وثبت القضاة » (الأحكام السلطانية ، ص ٧٧) . ولادارة هذه المؤسسة وجد إلى جانبها ديوان المظالم ، قال عنه قدامة « هذا الديوان سبيله أن يتقلده رجل له دين وأمانة في خلقه عدل ورأفة ليكون ذلك منه نافعا للمعتظمين » (صنعة الكتابة ، ورقة ٢٤ أ ، مخطوطة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة بغداد برقم ١٦) . ومن مهمات صاحب هذا الديوان عرض القصص على الخليفة في كل جمعة ليوقع عليها بما يوجبه الحكم « حتى إذا انقض المجلس الذي يجلسه الخليفة أو من يقوم مقامه أخذ جميع القصص ، مجموعها ، واثبت المجموعات في الديوان وذكر اسماء الرافعين وأثبت التوقيعات على قصصهم ثم رفعت القصص بعد ذلك إليه لئلا يجري في الرقايع حيلة أو تزوير » . (قدامة ، ورقة ٢٤ أ) . وذكر من موظفي هذا الديوان ناسخ ينسخ مجموعات القصص حرفاً حرفاً ومنشء يأخذ هذه المجموعات ، ويحرر ما في القصص ويكتب بها إلى أصحاب الدواوين أو القضاة وما يجري مجراهم » (قدامة ، ورقة ٢٤ أ) . راجع عن هذا الديوان ايضاً : (الدكتور السامرائي ، المؤسسات الادارية في الدولة العربية ، ص ٢٦٤ - ٧) . وكتب الدكتور خدوري مع بعض المؤلفين فصلاً عن المظالم في كتابه :

law in Middle East . Vol . ١ . Origin And Development of Islamic Law (Washicgton - ١٩٥٥) P 263 - 266 .

كما كتب الدكتور صلاح الدين الناهي في كتابه (نصوص قانونية

وشرعية) ص ٢٥٢ .

جعلها إلى قاضيه أبي أدريس الخولاني (٣٨) . كما نظر فيها الامام علي (رض) (٣٩) . والظاهر إنها تبلورت أكثر في العصر الاموي ، فكان عبد الملك بن مروان أول من أفرد لها يوماً للنظر في شكاوي المتظلمين (٤٠) . كذلك وصف عمر بن عبد العزيز انه « أول من ندب نفسه للمظالم ورد مظالم بني أمية عن أهلها » (٤١) . وقد أفرد للمظالم ديوان خاص باسم « ديوان المظالم » ، ذكر قدامه بأن « سبيل هذا الديوان ان يتقلده رجل له دين وأمانة ، وفي خليقته عدل ورأفة ، ليكن ذلك منه نافعا للمتظلمين (٤٢) »

وفي العصر العباسي ، نالت هذه المؤسسة اهتماماً ادارياً كبيراً من قبل الخلفاء أنفسهم ، مارسوا من خلالها سلطة قضائية واسعة ، وكان جلوسهم لها نهجاً ينسجم مع سياستهم الدينية ، ويساير احكام الشريعة التي دعوا الى تطبيقها ، الشريعة الداعية للعدل، والحكم بين الناس بموجبها اُضيف الى ذلك الدوافع السياسية فان من طبيعة الامور ان يؤدي النهج

(٣٨) مقدمة ابن خلدون ، ص ١٠٨ . المقرئزي ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٠٧

(٣٩) الاحكام السلطانية ، ص ٧٨ . الخطط ، ج ٢ ص ٢٥٧ . تاريخ

بغداد ، ج ٩ ، ص ٣٠٩ .

(٤٠) ويذكر القرافي ان عبد الملك اول من احدث المظالم في الاسلام فكان يجلس لها يوماً يخصه ويرد مشكلاتها لادريس الاودي (الاحكام في تمييز الفتاوي عن الاحكام وتصرفات القاضي والامام) ، (القاهرة ١٩٣٨) ، ص ٤٥ .

(٤١) النويري ، نهاية الارب ، ج ٦ ، ص ٢٦٩ . الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٠٧

(٤٢) قدامة ، ورقة ٢٤ آ م .

السياسي لهم الى النظر في المظالم (٤٣) .

كان المنصور اول من عين موظفاً لهذه المؤسسة ، وهو الحسن بن
عمارة ، ولا تذكر المصادر ان كان ابن عمارة ينظر في المظالم بنفسه ،
ام كان يرفعها للمنصور للبت فيها (٤٤) . ولم يسم ابن عمارة بـ « قاضي
المظالم » (٤٥) .

وقد اودع المنصور اموال من صادرهم من الموظفين في « بيت مال المظالم » (٤٦)
وامر ابنه المهدي بردنا عليهم . فكان طبيعياً ان يبدأ المهدي عهده بالنظر
في المظالم (٢٧) . وقد ولى لهذا الغرض ابن ثوبان ، فكان هذا الموظف
يجلس للناس بالرصافة ، فاذا ملأ كساءه رقاعاً رفعها للمهدي لينظر فيها (٤٨)

introduction , P . 54 .

(٤٣)

(٤٤) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ١٠٢ . ج ١٠ ، ص ٣٠٦ .

(٤٥) يذكر الماوردي عشرة فروق بين ناظر المظالم والقاضي (الاحكام

السلطانية ، ص ٧٧) ولم اجد ما يشير الى من يسمى بقاضي المظالم
الذي ذكره الدكتور خدوري . يراجع :

Origin And Development of islamic law , Vol 1 ,

(Washington - 1955) , P . 263 .

(٤٦) الطبري ، ج ١٠ ، ص ٤١٥ . انظر كذلك : المقدسي ، البدء

والتاريخ ، ج ٦ (باريس ، ١٩١٦) ، ص ٩٥ .

(٤٧) المسعودي ، مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٣٣٢ . الاغانى .

ج ٢٢ ، ص ٢٥٨ .

(٤٨) الطبري ، ق ٣ ، ج ١٠ ، ص ٤٠٨ . مروج الذهب ، ص ٣٢٢ .

المحاسن والمساوىء ، ص ٣٧١ . وقد كتب البيهقي فصلاً عن « محاسن =

وكان نظره بحضوره القضاة ، فكان اذا جلس للنظر في رقاع المتظلمين يقول : « ادخلوا على القضاة فلو لم يكن ردى للمظالم الا للحياء منهم لكفى » (٤٩) . وقد ذكر ان سلاماً كان « صاحب المظالم » في عهده (٥٠) مثلت مؤسسة المظالم ، ما يشبه القضاة المستعجل ، الذي تجاوز اشكالات التنفيذ ، واجراءات الدعوى التي ترافق القضاء الاعتيادي ، بما دفع الناس الى اللجوء الى هذه المؤسسة لحسم الكثير من قضاياهم (٥١) ومن ثم فقد راعى الخلفاء العباسيون هذه الحاجة الملحة والمؤثرة عند العامة ، ونشطوا في الاستجابة لها بأنفسهم . يشخص الطبري ما ذكرناه بوضوح عندما يذكر ان الخليفة الهادي جفا المظالم ثلاثة ايام ، فدخل عليه احد اصحابه فقال له : « يا أمير المؤمنين ان العامة لاتنقاد على ما أنت عليه لم تنظر في المظالم منذ ثلاثة ايام ، فالتفت الي وقال

= النظر في المظالم » استعرض فيه هذه الولاية منذ عهد المأمون (المحاسن والمساوىء ، ص ٥٢٥ - ٣٥) .

(٤٩) الطبري ، ج ١٠ ، ص ٥٢٧ .

(٥٠) الطبري ، ج ١٠ ص ٥٢٩ . وقد رفعت للمهدي ظلامة ضده ، فقد اتهم وكيله باغتصاب ضيعة قال المتظلم « ظلمي وكيل المهدي ، وغصبي ضيعة لي ، فأتيت سلاماً صاحب المظالم ، فظلمت منه ، واعطيته رقعة مكتوبة ، فأوصل الرقعة الى المهدي » (الطبري ، ج ١٠ ، ص ٥٢٩) ولم ينظر المهدي في هذه الشكوى بنفسه ، بل احالها الى قاضيه الاودي ، فحضى للمتظلم على وكيل الخليفة (ن . م ، ١٠ / ٥٢٩) .

اُذن للناس علي « (٥٢) . وبعد ان أمره المهدي بالسماح للناس في رفع ظلاماتهم » فأمرت بالاستور فرفعت ، والابواب فتحت فدخل الناس على بكرة ابيهم فلم يزل ينظر في المظالم الى الليل « (٥٣) .

وفي عهد الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ) كان للبرامكة دور فعال في المظالم والظاهر ان الخليفة استغنى عن الجلوس لها اعتماداً عليهم ، فكان يحيى البرمكي ينظر في ظلمات الناس ، بشكل اعجب الرشيد ، فبارك نهجه « بارك الله عليه . . . فقد خفف عني ، وحمل الثقل دوني ، وناب منابي » (٥٤) . كما نظر فيها جعفر البرمكي ، فكان الناس يزدهجون على بابه لعرض رقايعهم ، عن طريق يونس بن بكر الشيباني ، الذي تولى وظيفة رفع المظالم الى جعفر . وقد وقع ليلة بحضرة الرشيد ما يقارب الف توقيع (٥٥) .

ويبدو ان ركون الرشيد الى البرامكة في المظالم ، لم يكن موضع رضى القاضي ، أبي يوسف ، الذي حث الرشيد على النظر فيها بنفسه « فلو تقربت الى الله عز وجل يا أمير المؤمنين بالجلوس لمظالم رعيتك في الشهر او الشهرين مجلساً واحداً تسمع فيه من المظلوم وتشكر على الظالم » (٥٦)

(٥٢ ، ٥٣) الطبري ، ج ١٠ ، ص ٥٨٢ . حوادث سنة ١٧٠ . الكامل ج ٦ ، ص ٧٢ . الخطيب ، ج ٨ ، ص ٣٠ . الاربلي ، خلاصة الذهب المسبوك ، ص ١٠٤ .

(٥٤) الجهشياري ، الوزراء ، ص ١٢٨ .

(٥٥) الجهشياري ، الوزراء ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ . تاريخ بغداد ،

ج ٧ ، ص ١٥٢ .

(٥٦) كتاب الخراج ، ص ١١١ - ١٢ .

وقد استجاب الرشيد لنصيحة أبي يوسف فجلس للمظالم بنفسه (٥٧) كما ولى ابن عليّة ، الذي وصف بأنه سيد المحدثين ، (٥٨) وظيفة صاحب المظالم في بغداد (٥٩) .

ان المصادر تسهب في اهتمام المأمون بهذه المؤسسة ، التي خصص لها يومين في الاسبوع ، الجمعة والاحد (٦٠) . كما عين احمد بن خالد في وظيفة (صاحب الحوائج) (٦١) الذي يجمع -ح- قصص المتظلمين ويعرضها على الخليفة ليوقع فيها « اغدوا عليّ باكرا لاخذ القصص التي عندك فانها قد كثرت لتقطع أمور أصحابها فقد طال صبرهم على انتظارها ، فبكر وقعد له المأمون فجعل يعرضها عليه ويوقع فيها » (٦٢) . وكان بعض المتظلمين يقف بين يدي المأمون مباشرة يشكو اليه مظلمته فاذا مست هذه الشكوى أحد أفراد بيت الخلافة أحالها المأمون الى أحد القضاة (٦٣)

(٥٧) الاغانى ، ج ١٤ ، ص ١٦٦ .

(٥٨) الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ١ ، ص ٢١٦ - ٧ .

(٥٩) ابن سعد ، ج ٧ . ق ٢ ، ص ٧٠ . ابن أبي يعلى ، طبقات

الحنابلة ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٦٠) ابن طيفور ، تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٥٧ . الاحكام

السلطانية ، ص ٨٤ - ٥ .

(٦١) ن . م ، ج ٦ ، ص ١٠١ .

(٦٢) ن . م ، ج ٦ ، ص ٢١ . انظر كذلك : قطعة من تاريخ بني

العباس ، ورقة ٣٧ . « م » .

(٦٣) الاحكام السلطانية ، ص ٥٨٤ . البيان والتبيين ، ج ٣ ،

ص ٣٧٧ . المعاسن والمساوىء ، ج ١ ، ص ٥٣١ .

والمظالم المتعلقة بأفراد الاسرة الحاكمة تسمى « مظالم الخاصة » مقابل « مظالم العامة » التي تخص افراد الشعب (٦٤) .

ومنذ أن انتقل الخلفاء الى سامراء (٦٥) ، انقطع جلوسهم للمظالم ، وأنيطت وظيفتهما بأصحاب المظالم (٦٦) . يستثنى من ذلك الخليفة المهدي (٢٥٥ - ٢٥٦ هـ) الذي اشتهر بتدينه وورعة حتى واضب على الجلوس للنظر في المظالم في دار العامة (٦٧) تقرأ عليه قصص المتظلمين من أولها الى آخرها فيأمر في التوقيع فيها ثم تحرر وتختتم وتدفع الى أصحابها بين يديه (٦٨) . لقد سهل المهدي دخول المتظلمين عليه مباشرة (٦٩) فارتشى أصحابه على تقديم بعضهم على البعض « فأتخذ بيتاً له شباك حديد على الطريق وأمر فنودي بطرح القصص فيه ، فكان يدخله وحده فيأخذ ما يقع بيده أولاً فينظر فيه لا يقدم بعضها على بعض » (٧٠) .

(٦٤) الصابي ، الوزراء ، ص ٢٧ .

(٦٥) يذكر اليعقوبي ثمانية خلفاء سكنوا سامراء أولهم المعتصم وهو ابتدئها وانشأها وآخرهم المعتمد (البلدان ، ص ٢٥٥) .

(٦٦) تجارب الامم ، ج ٦ ، ص ٥٧٨ .

(٦٧) دار العامة : هي الدار التي يجلس فيها الخليفة لينظر في المظالم (بلدان الخلافة الشرقية) ص ٧٨ .

(٦٨) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٣٤٩ . انظر كذلك محاضرات الادباء ج ١ ، ص ١٩٤ . الكتبي ، فوات الوفيات ، ج ٢ ، ص ٥٣٥ .

(٦٩) مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ١٩٠ . المقدسي ، البدء والتاريخ ،

ج ٦ ، ص ٩٥ . دول الاسلام ، ج ١ ، ص ١١٣ .

(٧٠) العسكري ، الاوائل ، ١٦٧ .

ونتيجة لانقطاع الخلفاء عن النظر في المظالم ، مارس الوزراء ادارة شؤون هذه المؤسسة فانتظم جلوسهم للناس ، الذين وفدوا على بغداد من مناطق شتى بعضهم يشكوا الولاية (٧١) ، او عمال الخراج (٧٢) ، او جور القضاة (٧٣) . وقد أصبح في بداية القرن الرابع الهجري عرفا ساريا ان يتوكل الوزراء عن الخليفة في النظر في المظالم (٨٤) واشتهر من هؤلاء الوزراء علي بن عيسى ، الذي جلس للمظالم في كل يوم ثلاثاء (٧٥) ، وابن الزيات ، الذي جلس لها في أيام متفرقة (٧٦) .

ويعد ابن الفرات أنشط وزراء المقتدر وأكثرهم كفاءة في تسيير هذه المؤسسة ، وقد علل حرصه على النظر في المظالم لكثرة الناس الوافدين على بغداد من مدن وقرى بعيدة يتظلمون اليه « فهذا من أمير ، وهذا من عامل ، وهذا من قاض » (٧٧) . وكان جلوسه للمتظلمين في وقت

(٧١) عن المتظلم من الولاية يراجع ، الجشيارى ، ص ١٧٢ - ٣ .
عريب ، ص ٤٢ ، ٢٥٢ ، ٣٠١ . نشوار المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٥ .
(٧٢) تكملة تاريخ الطبري ، ص ١٢ . العيون والحديث ، ج ٤ ،
ق ٢ ، ص ٣٥٦

(٧٣) نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ٥٧ . ابن حجر ، رفع الاصر عن
قضاة مصر ١٨٢/١ .

(٧٤) الدكتور حسام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ص ٢٦ .
(٧٥) عريب ، ص ١٣٠ . الهمداني ، التكملة ، ص ٦٣ .
(٧٦) محاضرات الادباء ، ج ١ ، ص ١٩٦ .
(٧٧) نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ٥٧ . انظر كذلك : ابن خلكان
ج ٣ ، ص ٩٩ .

مبكر من النهار يبدأ « في قراءة رقاعهم واستماع ظلاماتهم » (٧٨) فإذا بقي منها شيء قال لاحد أعوانه « خذ قصص المتظلمين وأجمعها لتعرضها الليلة علي وأوقع فيها وتفرقها عليهم من غد » (٧٩) . ولكي ينسق هذا الوزير أعمال هذه المؤسسة امر أحمد بن عبيد الله بن رشيد « صاحب ديوان المظالم » (٨٠) يجلس ومعه أحد مساعدي الوزير فينظران في قصص المتظلمين ويوقعان فيها ، على ان يرفعا القصص المهمة اليه مباشرة « وتقردا ما لا بد من وقوفي علي وتحضرائه لاوقع فيه وينصرف ارباب الظلمات مسرورين » (٨١) . وقد وقعا مارفع اليهما من ظلمات الا عشرة رقاع تقتضي وقوف الوزير وتوقيعه عليها بخطه ، ومنها مظلمة من أهل رودمستان (٨٢) وهرمزجرد (٨٣) وجنبلاء (٨٤) ، يتظلمون من وكيل السيدة ام المقتدر ، فقد كانت هذه المناطق من اقطاعها (٨٥) .

والسيدة هذه ، أمرت قهرمانه لها تعرف ثمل ان تجلس بالرفافة

(٧٨، ٧٩) الصابي ، الوزراء ، ص ٦٠ .

(٨٠، ٨١) نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ٥٧ . ويذكر التنوخي عن ابن الفرات « كان يوم الأحد من رسمه ان يجلس للمظالم » (النشوار ، ج ٥ ، ص ٢٥٧) .

(٨٢، ٨٣) وهما ناحيتان من السيب الأسفل ، قال ياقوت : السيب ، كورة من سواد بغداد ، وهما سيبان الأعلى والأسفل من طسوج سورا عند قصر ابن هبيرة (معجم البلدان ، ج ٣ ، ص ٢١٣) .

(٨٤) جنبلاء : كورة وبليدة بين واسط والكوفة ، راجع : (معجم

البلدان ج ٢ ، ص ١٨٦) .

(٨٥) نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ٥٨ .

للمظالم وتنظر في كتب الناس في كل يوم جمعة ، فانكر الناس ذلك واستبشعوه وكثر عيبتهم والطعن فيه من اليوم الاول الذي جلست فيه ، وفي اليوم الثاني أحضرت القاضي ابا الحسن الاشثاني وبعض الفقهاء « فخرجت توقيعاتها على السداد فانتفع المتظلمون منها وسكن الناس الى ما كانوا نافروه من قهودها ونظرها » (٨٦) .

وفي عهد السيطرة الأجنبية الفعلية ، ابتداء من سيطرة امير الامراء على بغداد وحتى نهاية العصر السلجوقي ، خضعت هذه المؤسسة الى الظرف الجديد ، فكان هؤلاء الامراء ينظرون في مظالم الناس دون الخلفاء والوزراء فناصر الدولة بن حمدان الذي جعله المتقي أميراً للامراء سنة ٣٣٠ هـ ، كان ينظر في قصص الظلامات ، وتقام الحدود بين يديه ، ويفعل ما يفعل صاحب الشرطة (٨٧) .

وفي العصر البويهي كان عضد الدولة ينظر في مظالم الناس في بغداد لكنه أمر « بمنع قبول الظلامات في أسفار كردوية » (٨٨) أحد كبار قواده ، فلما نجح أحد المتظلمين من ايصال ظلامته الى عضد الدولة ، وكان أسفار قد اغتصب ضيعته رفض عضد الدولة قبولها ووقع على الرقعة ما يفيدان الدعوى باطله (٨٩) .

(٨٦) صلة تاريخ الطبري ، ص ٧١ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٤٨ .
شذرات الذهب ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ . دول الاسلام ، ج ١ ، ص ١٣١ ، ١٤٠ .
(٨٧) الكامل في التاريخ ، ج ٦ ، ص ٢٩٣ .

(٨٨ ، ٨٩) الروذراوري ، ص ٤٧ . وعن المظالم في هذا العهد يراجع :

Kabir , The Buwayhid Dynasty of Baghdad , (Calcutta

والظاهرة الملفتة للنظر في هذا العصر اسناد وظيفة النظر في المظالم إلى نقيب الطالبين ، ففي سنة ٣٨٠ هـ قلد أبو أحمد الحسين بن موسى الموسوي نقابة الطالبين والنظر في المظالم (٩٠) ، وقد صدر عهده في بغداد (٩١) . بينما صدر عهده سنة ٣٩٤ هـ من شيراز ، حيث قلد بهاء الدولة قضاء القضاة والحج والمظالم ونقابة الطالبين (٩٢) . يبدو أن تفسير هذه الظاهرة ، يغدو واضحاً مع ما أورده المقرئزي عن انتقال السلطة الفعلية في بغداد إلى بني بويه « فلم يبق بيد بني العباس من الخلافة إلا أسمها فقط من غير تصرف في ملك » (٩٣) . وكان يدفعهم في ذلك « أن الديلم كانوا يتشبهون ويغالون في التشيع ويعتقدون أن العباسيين قد غصبوا الخلافة وأخذوها من مستحقيها ، فلم يكن عندهم باعث ديني يحثهم على الطاعة » (٩٤) .

ومع أن السلاجقة كالبويهيين نظروا في المظالم (٩٥) ، إلا أن الخلفاء العباسيين عاودوا نشاطهم في هذه الفترة لأحياء هذه المؤسسة ، فكان القائم بأمر الله (٤٢٢ - ٤٦٧ هـ) يأمر أحد موظفي دار الخلافة بالخروج

(٩٠) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٥٣ .

(٩١) ن . م ، ج ٧ ، ص ٢٢٦ . ويحفظ القلقتشندي نسخة عهد عن

المطيع لله إلى الحسين ابن موسى العلوي بتقليده المظالم بمدينة السلام (ج ١٠ ، ص ٢٤٣ - ٤٧) .

(٩٢) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٢٦ .

(٩٣) المقرئزي ، التنازع والتخاصم فيما بين بني أمية وهاشم ، ص ٦٤ .

(٩٤) الكامل في التاريخ ، ج ٦ ، ص ٣١٥ . كلشن خلفا ، ص ٩٣ .

(٩٥) الحسيني ، أخبار الدولة السلجوقية ، ص ٧٤ .

للناس لأخذ ظلاماتهم فيخرج فتنهال عليه رفاع المتظلمين ليرفعها إلى الخليفة (٩٦) . كما قلد المقتدى محمد بن محمد بن الحسين وظيفة صاحب المظالم ، فخلع عليه وخرج التوقيع بتقليده ، واتخذ مجلسه في « باب النبوي » (٩٧) .

وقد حاول الراشد بالله (٥٢٩ - ٥٣٠ هـ) ان يقوي من مركزه ونفوذه اتجاه السلاجقة بالاستعانة بالعامه ، فأمر سنة ٥٢٩ هـ ان ينادي في بغداد « من كانت له مظلمة فليشكها إلى الديوان النبوي » (٩٨) . وقد أعقب هذا النداء نداء آخر من أصحاب الشحنة ، يدعو لرفع مظالم الناس إليهم مباشرة ، فأرتابت العامه (٩٩) وإنزعجت . أما المستنجد بالله (٥٥٥ - ٥٦٢ هـ) الذي هيمن على الخلافة أكثر ممن تقدمه ، فقد أمر وزيره بأن يرفع قصص المظالم إليه لينظر فيها بنفسه ويوقع عليها (١٠٠) . وفي عهد الناصر لدين الله نشط هذا الخليفة للنظر في المظالم فكان يدقق رفاعها بنفسه ، ويوقع عليها ، فلما ضعف بصره في أواخر خلافته وتوالت الأحزان على قلبه « عجز عن النظر في قصص المتظلمين فكانت امرأة تسمى نسيم خطها قريباً من خطه جعلها بين يديه تكتب الأجوبة في

(٩٦) المنتظم ، ج ٨ ، ص ٥٩ .

(٩٧) ن . م ، ج ٩ ، ص ٢٦ . ويمكن مراجعة نص العهد بالمظالم

في المنتظم ج ٩ ، ص ٢٦ .

(٨٨) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٥٠ .

(٩٩) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٥٠ .

(١٠٠) الكازروني ، مختصر التاريخ ، ص ٢٣٤ .

الرقاع » (١٠١) .

والسؤال المهم الذي يرد على الذهن هنا ، ما هو الدور الذي لعبته هذه المؤسسة في الإدارة القضائية ؟ لا ريب إنه دور خطير وحاسم فقد تصدت هذه المؤسسة إلى قضايا خطيرة جابهت الماكنة الإدارية للدولة ، واستطاعت بما تملك من قوة النفوذ والسلطة التصدي لها وعلاجها بسرعة خاصة فيما يتعلق بالخراج (١٠٢) . ومن أمثلة ذلك أسقاط المقتدر لخراج التكملة الذي فرض على أهل فارس ، فقد « ورد قوم من أجلاهم إلى بغداد لرفع ظلاماتهم ، فجمع المقتدر مجلساً من القضاة والفقهاء والكتاب والعمال والقواد فأفقى الفقهاء ببطلان التكملة ، وصدر كتاب الخليفة بذلك سنة ٣٠٣ » (١٠٣) .

وفيما يتعلق بسياسة الولاة وإدارتهم لشؤون ولاياتهم ، كما يبدو ذلك من الظلمات التي رفعها أهل مصر من واليهم موسى بن عيسى الهاشمي إلى هارون الرشيد ، الذي أرسل عمر بن مهران ليستجلي حقيقة الاوضاع ، يقول ابن مهران خرجت من بغداد « وحدي في زي متظلم ... فدخلت باب الامارة وديوان البلد وبيت المال وسألت وبحثت عن الاخبار . وجلست

(١٠١) الكتبي ، فوات الوفيات ، ص ٣٩٠ . انظر كذلك : ابن

الفوطي ، تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ٥٠١ .

(١٠٢) الاحكام السلطانية ، ص ٨٠ . راجع أيضاً : ما كتبه علي بن

عيسى الوزير إلى أحد عماله فيما يتعلق بالتظلم من الخراج (تكملة الطبري ، ص ١٢) .

(١٠٣) الصابي ، رسوم دار الخلافة ، ص ١٠٧ .

مع المتظلمين وغيرهم ، فمكثت ثلاثة أيام » (١٠٤) . وما فعله الرشيد مع عامل مصر فعله المتوكل مع عامله على الاهواز بعد أن رفع أهلها مظالمهم إليه (١٠٥) .

وقد تكون المظلمة من سياسة الخليفة نفسه ، ففي الشام تظالم المسلمون إلى المنصور فاجتمع جماعة منهم إلى شبيب بن أبي شيبة وسألوه مخاطبة المنصور أن يرفع عنهم المظالم ، فلا يمكن النصارى من ظلمهم وعسفهم في ضياعهم ، ويمنعهم من إنتهاك حرمااتهم ، لكونه أمرهم أن يقبضوا ما وجدوه لبني أمية (١٠٦) . يبدو مما سبق أن الخط العام لعمل المظالم يأتي مكتملاً للجهاز الاداري للدولة أكثر منه مجرد مؤسسة ملحقة بدائرة القاضي ، فلم يكن هناك قاض للمظالم بل صاحب المظالم الذي يرفع القضايا إلى الخليفة فإذا رغب الخليفة أن ينظر فيها أحد القضاة عهد له بها ، ولكن حتى نظره في مثل هذه القضايا إنما يكون على « طريق المظالم » (١٠٧) . فالمظالم إذن تختلف اختلافاً جوهرياً عما ينظر فيه القاضي (١٠٨) . وليس هناك ثمة اتفاق في الاختصاصيين كما ذهب إلى ذلك شاخت (١٠٩) .

(١٠٤) الجهمشيري ، ص ١٧٢ - ٣ . انظر كذلك مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٢٩٩ وما بعدها .

(١٠٥) نشوار المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٨ .

(١٠٦) ابن قيم الجوزية ، احكام أهل الذمة ، ج ١ ، ص ٢١٦ .

(١٠٧) نشوار المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٦٨ .

(١٠٨) أن الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة أوجه تراجع

تفاصيلها في (الاحكام السلطانية ، ص ٨٣) . نهاية الأرب ، ج ٦ ، ص ٢٧١ .

(١٠٩) القانون ، ص ١٠٨ .

ج - محاولة تقنين التشريع :

ان السياسة الدينية للعباسيين الأوائل ، بالإضافة الى نزعتهم المركزية كانت مسؤولة عن ربط منصب القاضي بالخلافة (السلطة المركزية) فالقاضي . . . يجب أن يصدر أمر تعيينه من الخليفة مباشرة ، كما يجب أن يكون في الوقت نفسه متضلعاً في الشريعة ، ويذهب شاخت الى أن هذا بدأه الأمويون ، لكن في ظل العباسيين أصبح قاعدة ثابتة وان « القاضي يجب أن يكون متضلعاً في الشريعة ، ومنذ تعيينه حتى اغفائه لم يكن يطبق سوى الشريعة دون تدخل من الحكومة » (١١٠) .

ان التدخل الفعال للعباسيين الأوائل ، إنما ظهر في تنظيم الشرطة ، والضرائب ، والقانون الجنائي ، وكان ذلك بسلسلة من تشريعات مستقلة (١١١) ولكن الشريعة لم تكن لتعترف لغير الله بحق التشريع « فوجد الحل عن طريق اعطاء الخليفة صفات فقيه وقانوني لربطه بالشريعة ، بنفس الطريقة التي ربط بها القضاة ، فأعطى نفس الحق في الاجتهاد بالرأي » (١١٢) .

فبموجب هذا المبدأ فان العباسيين الأوائل وان كانوا مطلقي السلطة ، لكنهم لم يدعوا حق التشريع « وانما مجرد وضع التعليمات الادارية ضمن ما جاءت به الشريعة » (١١٣) وهذا ما سلكوه في محاولتهم لتوحيد أحكام القضاة التي ظهرت عليها علامات الاضطراب والتناقض في هذا العصر لقد شهد العصر العباسي الاول ظهور المذاهب الفقهية ، وكان ظهورها

Introduction , P . 50 . (١١٠)

Introductson , P . 54 . (١١١)

Introduction , P . 54 . (١١٢ ، ٣١٣)

مرافقاً لظاهرة تدوين المدونات الفقهية التي سهلت للقضاة مهمة إصدار الأحكام وفق مقتضيات الشريعة (١١٤) ، فكان القاضي يتبع الفقيه فيما يدونه ، ففي هذا العهد ارتفع شأن الفقيه ارتفاعاً عظيماً وقل شأن القضاة ، يقول السنهوري وأصبح « رجل هذا العهد هو الفقيه ، ففيه تركزت حركه الاجتهاد وعنه صار المسلمون يأخذون شريعتهم . وساعد على ذلك ان تم تدوين الفقه في هذا العهد ، وان الدولة القائمة هي الدولة العباسية ، وهي الدولة التي أصطبغت بالصيغة الدينية ، وأخذت بيد الفقه ورفعته الى أعلى الدرجات » (١١٥) .

لقد رفع الفقهاء في هذا العصر أسس الفقه الاسلامي ، وقد انقسم هذا الفقه مدرستين ، أهل الحديث ، وقد تركز مذهبهم في مالک في المدينة ، ومدرسة أهل الرأي ، وقد تركز مذهبهم في أبي حنيفة في الكوفة وقد نشب الخلاف بين المذهبين واستمر حتى بلغ أشده (١١٦) . وقد انعكس هذا الخلاف بصورة أشد على أحكام القضاة فكان مدعاة لمحاولة المنصور لادخال فكرة « التقنين والتشريع » (١١٧) في الادارة القضائية انظر كذلك عمصاني ، الدكتور صبحي ، الأوضاع التشريعية في الدول العربية ، (بيروت ، ١٩٦٢) ، ص ٩٢ .

(١١٤) عن هذه المدونات الفقهية يراجع : الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ج ٢ ، ص ٤١ .

(١١٥) السنهوري ، اصول القانون ، ص ١٢٨ .

(١١٦) ن . م ، ص ١٢٨ . انظر كذلك : الاوضاع التشريعية في

الدول العربية ، ص ٩٢ .

للدولة العباسية .

كان ابن المقفع واضح أسس هذا التقنين في رسالته للخليفة المنصور (١١٨) أبدي فيها أسفه بسبب التباين بين المذاهب الفقهية وإدارة القضاء في شتى الامصار ومن ثم اقترح ان يراجع الخليفة مختلف المذاهب ويقنن ، ويصدر قراراته باتجاه التوحيد وإيجاد الانسجام ، ويجعل هذا التقنين ملزماً للقضاة (١١٩) .

يقول ابن المقفع للمنصور « وما ينظر أمير المؤمنين فيه من أمر هذين المصرين البصرة والكوفة وغيرهما من الامصار والنواحي اختلاف هذه الاحكام المتناقضة التي قد بلغ خلافاً عظيماً في الدماء والفروج والاموال ، فيستحل في ناحية منها ويحرم في ناحية أخرى . غير انه على كثرة ألوانه نافذاً على المسلمين في دمائهم وحرهم ، قضى به قضاة جائز أمرهم وحكمهم . مع أنه ليس من ينظر في ذلك من أهل العراق وأهل الحجاز ، فريق الا قد لج بهم العجب بما في أيديهم والاستخفاف بمن سواهم . . . اما من يدعي لزوم السنة منهم فيجعل ما ليس سنة ، سنة حتى يبلغ ذلك به الى أن يسفك الدم بغير بينة ولا حجة على الامر الذي يزعم انه سنة » (١٢٠) .

يتضح من رسالة ابن المقفع ان التناقض في أحكام القضاة قد بلغ

(١١٨) والرسالة عرفت برسالة الصحابة ، وقد طبعت مع كتابه

الادب الكبير والادب الصغير (بيروت ، ١٩٦١) ، ص ٦٧ - ٨ .

(١١٩) الدكتور الناهي ، نصوص قانونية وشرعية ، ص ٢١ - ٢٢ .

Introduction , P. 55 .

(١٢٠) ابن المقفع ، رسالة الصحابة ، ص ٦٧ - ٨ .

أشده ، وكان مصدره تباين المذاهب الفقهية ، هذا التباين الذي جعل
القضاة يحكمون بالقضية الواحدة بأحكام متباينة شديدة التناقض بحيث
شمل هذا التناقض أحكاماً قضائية في الدماء والأموال ، بل استفحل الى
درجة ان يسفك الدم بغير بينة ولا حجة على اعتبار ان ذلك سنة .

وأشار ابن المقفع الى ان الخليفة حر في ان يقرر ويقتن السنة في
مجموعة قوانين موحدة يلزم بها قضاء الدولة « فلو رأى أمير المؤمنين ان
يأمر بهذه الأقضية والسير المختلفة فترفع اليه في كتاب ، ويرفع منها
ما يحتاج به كل قوم من سنة او قياس ، ثم ينظر في ذلك أمير المؤمنين
في كل قضية رأيه الذي يلهمه الله ويعزم عليه عزمه وينهي عن القضاء
بخلافه ، وكتب بذلك كتاباً جامعاً رجونا ان يجعل الله هذه الاحكام
المختلطة الصواب بالخطأ ، حكماً واحداً صواباً ، لرجونا ان يكون اجتماع
السير قرينة لاجماع الامر برأي أمير المؤمنين وعلى لسانه ، ثم يكون
ذلك من امام آخر الدهر انشاء الله (١٢١) .

فابن المقفع يقترح على المنصور ان يمارس سلطة التشريع ضمن
حدود الشريعة ، فينتقي من أحكام الفقهاء وأقضية القضاة ما يجعله في
كتاب جامع (قانون) يعمل به قضاة الدولة دون سواه (١٢٢) . وقد
ربط ابن المقفع خطة عمله هذا بالهجوم على الفقهاء وأساليبهم في القياس
واستنباط الأحكام ، كما حمل على ما وقع فيه أصحاب المذاهب الفقهية
من ضيق أفق في تمسكهم بأدلة معينة دون مراعاة سائر الحقائق الاخرى (١٢٣)

(١٢١) ابن المقفع ، ص ٦٧ - ٨ .

(١٢٢ ، ١٢٣) الدكتور الناهي ، نصوص قانونية وشرعية ، ص ٢٢

وما بعدها . وقد قارن استاذنا الناهي بين خطة ابن المقفع وخطة السنهوري =

لقد جاءت رسالة ابن المقفع في وقت كانت فيه الدولة العباسية تحاول ان تجعل من الشريعة الاسلامية القانون الوحيد للدولة (١٢٤). وقد كانت محاولة المنصور مع الامام مالك بن أنس تساير هذا الاتجاه، فلما كان الفقه والقضاء مصدرين للشريعة فان تعدد مذاهب الفقهاء والقضاة، أوجب تنظيم حركة الفقه والقضاء، واستخلاص ما استقر عليه الرأي من أحكام تأخذ بها الدولة وتقرها قانوناً موحداً لجميع القضاة. كان اللقاء الاول بين منصور ومالك في سنة ١٤٨ هـ حين حج المنصور، يحدثنا مالك بن أنس عن هذا اللقاء: « قال أمير المؤمنين أبو جعفر: يا أبا عبد الله اجعل العلم علماً واحداً » (١٢٥)، واحمل « الناس على علمك وأعهد إلى أهل الامصار يوفدون إليك وفودهم ويرسلون إليك رسلم » (١٢٦) وقد برر المنصور موقفه هذا من مالك « إنما العلم علم أهل المدينة، وأنت أعلمهم » (١٢٧).

إلا أن مالك لم يكن مقتنعاً بفكرة المنصور فقد استقرت المذاهب في الامصار وتمسك أهل العراق بمذهبهم. فحث المنصور في « اقرارهم على حالهم » (١٢٨). ولكن المنصور لم يعجبه رأى مالك، خاصة وهو يضم = في الاستفادة من الفقه الاسلامي في التشريع. انظر كذلك: مختار القاضي، أصول القانون، ص ١٢٧.

Introductson , P . 55 .

(١٢٤)

- (١٢٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص ٣٢٤.
(١٢٦، ١٢٧) الدينوري، عبد الله بن مسلم، الأمامة والسياسة، ج ٢،
(القاهرة، ١٩٦٣) ص ١٧٠. ترتيب المسدرك، ج ١، ص ١٢٢.
الرازي، مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ص ٢٩.
(١٢٨) ن. م، ج ٢، ص ١٧٠. الرازي، ص ٢٩.

لأهل العراق ضغينة فقد كان « ذاماً لهم لميلهم إلى الطالبين وأرجافهم بالسلطان » (١٢٩) . ولهذا رفض المنصور رد مالك في إبقاء أهل العراق على حالهم « أما أهل العراق فلا يقبل أمير المؤمنين منهم صرفاً ولا عدلاً وإنما العلم علم أهل المدينة ، وقد علمنا أنك إنما أردت خلاص نفسك ونجاتها (١٣٠) . وتمسك مالك بموقفه ، وطلب من المنصور أن يعفيه من هذه المهمة ، ويرر موقفه بأن « أصحاب رسول الله تفرقوا في البلاد ، فأفنى كل في مصره بما رأى ، فلاهل المدينة قول ولأهل العراق قول تعدوا فيه طورهم » (١٣١) .

وعاود المنصور محاولته ثانية في سنة ١٦٣ هـ ، فاجتمع بمالك ورسم له خطة جديدة وسليمة لتدوين (الكتاب الجامع) ، يتوخى فيه مالك الشدائد والرخص والشواذ ويركن إلى أواسط الأمور وما أجمع عليه الصحابة « يا أبا عبد الله ضع هذا العلم ودونه ، ودون منه كتباً ، وتجنب شدائد عبد الله بن عمرو ورخص عبد الله بن عباس وشواذ ابن مسعود واقصد إلى أواسط الأمور ، وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة ، لنحمل الناس إنشاء الله على علمك وكتبك ، ونبشها في الأمصار ونعهد اليهم أن لا يخالفوها ولا يقضوا بسواها » (١٣٢) .

(١٢٩) البلاذري ، فتوح البلدان ، ج ٢ ، ص ٣٥٣ .

(١٣٠) الامامة والسياسة ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

(١٣١) ن . م ، ج ٢ ، ص ١٧٠ - ١ . ويروي أبو زرعة أن مالكا

قال للمنصور : « يا أمير المؤمنين ان أصحاب رسول الله (ص) نزلوا الأمصار فأفنى كل في مصره بما رأى » (تاريخ أبي زرعة ، ص ٣٢٤) .

(١٣٢) الامامة والسياسة ، ج ٢ ، ص ١٧٠ - ١ .

ولما رد مالك على المنصور أن « أهل العراق لا يرضون علمنا ولا يرون في علمهم رأينا » (١٣٣) . كان جواب الخليفة « يحملون عليه ، ونضرب عليه هاماتهم بالسيف ، ونقطع طي ظهورهم بالسياط » (١٣٤) . وفي هذه المرة اقتنع مالك ووضع بعد ذلك (كتاب الموطأ) (١٣٥) . إلا أن المحاولة لم تنجح فالمذاهب الفقهية تحتاج بيناتها المختلفة وظروفها المتباينة ، وحاجات المجتمع والوسط الذي تنامت فيه ، ولهذا عد السنهوري محاولة ابن المقفع إلى أن يدفع للمنصور « إلى تقنين أحكام الشريعة الإسلامية » (١٣٦) غير ناجحة . كما عدها شاخت فاشلة (١٣٧) .

د - هل تبني العباسيون مذهباً فقهياً رسمياً :

بعد أربعين سنة تقريباً من كتابة ابن المقفع رسالته للمنصور ، ألف أبو يوسف كتابه الذائع الصيت (الخراج) لهارون الرشيد ، وهو بحث عن المالية العامة ، والضرائب ، والعقوبات الجنائية ومواضيع أخرى

(١٣٣ ، ١٣٤) الامامة والسياسة ، ج ٢ ، ص ١٧٠ - ١ .

(١٣٥) يذكر الدكتور العلي أن المنصور لم ينفذ اقتراح ابن المقفع بحرفيته ، إلا أنه طلب من مالك أن يدون الموطأ ليكون كتاب الفقه الذي يتبعه المسلمون (أهمية كتب الفقه في دراسة التاريخ الإسلامي . مجلة القضاء ، العدد سنة ١٩٥٤) ص ٤٥ .

(١٣٦) أصل القانون ، ص ١٣٠ .

كثيرة من هذا النوع (١٣٨) . ان دوافع تأليف هذا الكتاب لا تختلف عن دوافع المنصور في طلبه لما لك أن يضع كتاب (الموطأ) ، فكلاهما يخدمان غرضاً واحداً هو : تنظيم الدولة على أسس دينية وإقامة مؤسساتها وفق الشريعة الاسلامية التي بشر بها العلماء والفقهاء . ولهذا بذل العباسيون جهوداً كبيرة لجلب الفقهاء المختصين بالشريعة الاسلامية للعمل معهم ، ولم تقتصر جهودهم هذه على فئة معينة من الفقهاء ، او على مذهب فقهي معين .

في السنوات الاول توجه العباسيون نحو المدينة ، وهذا أمر طبيعي فهم رغبوا - كما قالوا - في أحياء سنة رسول الله (ص) فكان لابد من الاهتمام بدار السنة ، مدينة الرسول ومركز أصحاب الحديث وعلى رأسهم مالك .

لقد كان غالبية القضاة في عهد المنصور من المدينة ، منهم يحيى بن سعيد الأنصاري « لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم منه » (١٣٩) كما استدعى المنصور ربيعة الرأي استاذ مالك لتولي القضاء (١٤٠) ، كان المنصور بالدرجة الأولى يريد توطيد سلطة العباسيين ، وتثبيت صيغتهم الشرعية الدينية ، فلجأ الى المدينة مركز أهل الحديث وعلى رأسهم مالك .

(١٣٨) راجع في هذا الخصوص ، الدوري ، النظم الاسلامية ، ص ١٦٤ والدكتور صلاح الدين الناهي (نصوص قانونية وشرعية) ص ٢٥٦ - ٨ (١٣٩) الرازي ، الجرح والتعديل ، ق ٢ ، مج ٤ ، ص ١٤٧ ، (١٤٠) ابن الصلاح ، مصطلح الحديث ، ص ٣٥٤ . مهام الفقهاء ، ورقة ٧ ب ، م .

لقد أشرت الى ان ذلك كان بسبب ميل أبي حنيفة ، وهو امام مدرسة اهل الرأي ، الى المعارضة العلوية (١٤١) . أضف الى ذلك ان الدولة في بدأ تأسيسها تحتاج الى الصرامة والمحافظة الدينية ، ومذهب مالك أقرب الى هذا الاتجاه من مذهب أهل الرأي ، الذي ما لبث ان توطد في الدولة العباسية بعد أن استقرت وتوطدت في ربوعها الثقافات والافكار والنزعات الحرة ، ذات الجذور القديمة في العراق . ففي هذه الفترة كان المذهب الحنفي أكثر مرونة وانسجاماً مع الوضع الجديد (١٤٢) ، فرسخ من نفوذه وكان ذلك على يد أبي يوسف تلميذ أبي حنيفة البارز والمؤسس الفعال للمذهب الحنفي (١٤٣) .

هناك رواية تذكرها مصادر كثيرة عن ظروف لقاء أبي يوسف مع الرشيد (١٤٤) ، ولكن الذي يهمنا ان أبا يوسف وضع كتاب (اخراج) في محاولة لتنظيم مالية الدولة على أسس دينية ، كما تولى منصب قاضي القضاة (١٤٥) .

(١٤١) تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ٣٢٩ .

Jatrobuction , pbo (١٤٢)

(١٤٣) وفيات الأعيان ، ج ٥ ، ص ٤٢٥ . ابن قطلوبغا ، تاج التراجم

ص ٨١ . محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر ، ص ٩٦ .

(١٤٤) انظر : نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ١٢٤ . وفيات الاعيان ،

ج ٥ ، ص ٤٢٤ .

(١٤٥) يقيم جب حقيقة السياسة الدينية للعباسيين ومركز أبي يوسف فيها فيقول : « اننا نجد ان الدولة العباسية كانت ابعد ما تكون عن ان تكيف أعمالها طبقاً لمبادئ الفكرة الاسلامية ، وبدلاً ان تفعل

إلا أن ذلك لا يعني أن الدولة العباسية ونتيجة لنفوذ أبي يوسف التزمت المذهب الحنفي وأعلنته مذهباً رسمياً كما ذهب إلى ذلك بروكلمان « التحق الحنفية بخدمة الحكومة المركزية وقد وفق أبو يوسف بوصفه قاضي القضاة في الإسلام أن يظفر بإقرار رسمي لمذهب أبي حنيفة » (١٤٦) ويبدو أن بعض الباحثين أخذوا بهذا الرأي ، فقد أشار الدكتور فاروق عمر إلى ما يشبهه : « حين عين الرشيد أبا يوسف قاضياً لقضاة بغداد ومحمد بن الحسن الشيباني للرقعة فإن مكانة المذهب الحنفي تأكدت بل وأصبح المذهب الرسمي للدولة » (١٤٧) . ويشير في مكان آخر إلى أن أصحاب الحديث أيدوا الدولة ومذهبها الرسمي ؟ (١٤٨) .

يبدو لي أن الاعتقاد باعتناق الدولة العباسية للمذهب الحنفي ، مذهباً فقهيّاً رسمياً ، اعتقاد لا يبتعد عن الحقيقة حسب ، بل يحمل معه سوء الفهم لسياسة الدولة العباسية الدينية ، هذه السياسة التي تتناقض بدورها مع الالتزام الرسمي لمذهب فقهي واحد دون سائر المذاهب .

ذلك فرضت على فقهاء الإسلام أن يكييفوا مبادئهم طبقاً لما تعمله وكان الصوت الوحيد الذي اعترض على هذا الاتجاه هو صوت قاضي القضاة الحنفي أبي يوسف الذي وجه خطابه للرشيد في مقدمة (كتاب الخراج) وبين له بصراحة المبادئ التي تقوم عليها حكومة إسلامية صحيحة تهتدي بسنة الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز ، وفي هذا مقاومة ضمنية للأخذ بالموروث الساساني . (دراسات في حضارة الإسلام ، ص ٥٩) (١٤٦) تاريخ الشعوب الإسلامية ، (بيروت ، لا . ت) ص ١٨١ . ط ٤ . (١٤٧) العباسيون الأوائل ، ج ٢ ، (بغداد ، ١٩٧٣) ، ص ١١٠ . (١٤٨) ن . م ، ج ١ ، ص ١٠٨ .

لقد كان توجه العباسيين توجهاً دينياً ، لا مذهبياً ، توضحه وصية المنصور لابنه المهدي « واطلب بجهدك رضا الرحمن ، وأهل الدين فليكونوا اعضاءك » (١٤٩) . هذه الوصية التي التزم الرشيد بها أكثر من غيره ، وروايات تدينه ، وورعه ، وحبه للعلماء ، تسهب في ذكرها المصادر لقد قرب العلماء ، وكان أبو يوسف من ضمنهم ، الا ان تقربه للرشيد وتقلده لمنصب قضاء القضاة ، لم يكن على أساس مذهبي ، بل أن مؤهلات أبي يوسف الشخصية ، ومقدرته الفقهية الفائقة هي التي رشحته للمكانة التي تبوأها بجدارة .

ومن الطبيعي أن يحرص أبو يوسف على نشر مذهبه ، بعد أن أصبح تعيين القضاة راجعاً إليه من خراسان إلى أفريقية ، وقد رصد ابن حزم ظاهرة هذا الانتشار فذكر شبيهاً له ، انتشار المذهب المالكي في المغرب ، فاصل ذلك « تغلب أبي يوسف على هارون الرشيد وتغلب يحيى بن يحيى علي عبد الرحمن بن الحكم ، فلم يقلد القضاء شرقاً وغرباً إلا من أشار به هذان الرجلان وأعتنيا به ، والناس حراس على الدنيا فتعلمذ لهما الجمهور ، لا تديننا لكن طلبساً للدنيا ، وولاية القضاء والفتيا . . واكتساب المال بالفقه . هذا أمر لا يقدر أحد على إنكاره . فأضطرت (١٤٩) تاريخ اليعقوبي ، ج ٣ ، ص ١٢٦ ، يذكر جب : لقد حاول

العباسيون خلق حماية . رسمية لمذهب سني « فأخذوا يؤكدون للناس ما للخلافة من منزلة دينية ومن مهمات دينية ، ويرعون الفقهاء رعاية يكفلون بها حماية رسمية لمذهب سني . . . ولكن منذ البداية نشأ تيار يعارض بعض مظاهر هذا المفهوم الرسمي ويعارض سيطرة الدولة على الامور الدينية . (جب ، ص ١٤) .

العامة إليهم في أحكامهم وفتياهم وعقودهم ففشا المذهبان فشوا طبق الدنيا ، وصار من خالفهم مقصوداً بالأذى مطلوباً في دمه ، أو مهجوراً ، مرفوضاً ان عجزوا عن أداء لمنزلة له عند السلطان أو كفه للسان وسده لبابه ، إذ وسعته التقية ، والصبر صبر » (١٥٠) .

ان انتشار المذهب الحنفي ، لا يرجع لكونه مذهباً رسمياً ، بقدر ما يرجع إلى جهود أبي يوسف ، في محاولة حصر تعيين القضاة باصحابه ، فلم « يقلد ببلاد العراق وخراسان والشام ومصر إلا من أشار به القاضي أبو يوسف » (١٥١) فكان نتيجة ذلك ان « فشا مذهب أبي حنيفة ببلاد المشرق » (١٥٢) .

فهل يعني نجاح أبي يوسف هذا اعترافاً رسمياً بالمذهب الحنفي ؟ لم أجد نصاً واحداً يثبت هذا الرأي ، بل على العكس فهناك من الدلائل ما تشير إلى تعيين قضاة من مذاهب شتى ، وفي عصر الرشيد نفسه . ان الذي حدث لم يكن إعلاناً رسمياً ، بل توجهاً ذكياً من الاحناف أنفسهم ، نحو المؤسسات القضائية . فقد وجدوا فيها ميداناً عملياً لنشر مذهبهم ، ووسيلة للحصول على وظائف رسمية تدر أرزاقاً ثابتة ، ولعل هذا النمط من التناسق بين الدراسات الفقهية النظرية وتطبيقاتها في المؤسسات القضائية هو الذي أكسب المذهب الحنفي مرونته ومقدرته في

(١٥٠) ابن حزم ، الاحكام في أصول الاحكام ، ج ١ ، (القاهرة ، ١٣٤٥ هـ) ص ٢٢٩ وما بعدها ، الفكر السامي في الفقه الاسلامي ، ج ٢ ، ص ٢٠٨ .

(١٥١ ، ١٥٢) الخطط ، ج ، ص ٢٣٣ .

الاستنباط والاجتهاد في الاحكام (١٥٣).

إن الدولة بحاجة إلى قضاء يتقنون الشريعة وينالون رضا الناس عن أحكامهم وقد سد الاحناف هذه الحاجة ومنحوا تأييدهم للسلطة العباسية ، وكان أبو يوسف على رأسهم حين أكد للرشد قديمة خلافته وإن الله اصطفاه لأمر هذه الأمة « يا أمير المؤمنين أن الله وله الحمد قد قلستك أمراً عظيماً ... أمر هذه الأمة فأصبحت وأمسيت وأنت تبني الخلق كثير قد أسترعاك الله وأتمنك عليهم ، وابتلاك بهم وولاك أمرهم » (١٥٤) .

ولم ينس أبو يوسف أن يؤكد أهمية الطاعة المطابقة من الرعية للخليفة ، فأورد الاحاديث المؤيدة لذلك ، فالخليفة يمثل سلطة الله في الارض بمشيئة الله ورحمته ، « وعفوه جعل ولاية الامر خلفاء في أرضه » (١٥٥) .

لقد وجد العباسيون في أصحاب أبي حنيفة خير من يكرس سياستهم الدينية فأناطوا بهم الوظائف القضائية فعرفوا واشتهروا بين الناس في طلب هذه الوظائف والجاحظ يروي : « نحن بالبصرة إذا رأينا الرجل يطلب الرأي ، ويركب بغلا ، ويردف خلفه غلاماً قضيماً بانه يطمع في القضاء » (١٥٦) .

وقد وجد طلاب العلم في التتلمذ عليهم خير وسيلة لأشغال هذه الوظائف ، وقد وصف الجاحظ هذه الظاهرة بدقة « قد تجد الرجل (١٥٣) الدكتور زيدان ، المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ،

ص ١٥٩ .

(١٥٤) الخراج ، ص ٤ .

(١٥٥) ن . م ، ص ٦ .

(١٥٦) رسائل الجاحظ ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

يطلب الآثار وتأويل القرآن ، ويجالس الفقهاء خمسين عاماً ، وهو لا يعد فقيهاً ولا يجعل قاضياً ، فما هو إلا أن ينظر في كتب أبي حنيفة في مقدار سنة أو سنتين ، حتى تمر ببابه فتظن إنه من بعض العمال ، وبالحرى أن لا يمر عليه من الأيام إلا يسيراً حتى يصير حاكماً على مصر من الأمصار أو بلد من البلدان (١٥٧) .

والطريف أن القرشي يذكر أثني عشر تلميذاً حنفياً تنبأ لهم أبو حنيفة بالقضاء فتولوه فعلاً في مناطق شتى من الدولة العباسية خاصة العراق حتى صار « الغالب على فقهاء هذا الأقليم وقضاته أصحاب أبي حنيفة » (١٥٨) . ومع هذا فلم يكن جميع القضاة في الدولة العباسية من الأحناف ، فمنذ أن تأسست بغداد وحتى سقوطها تبوأ الوظائف القضائية فيها قضاة ينتمون إلى مذاهب مختلفة فكان منهم الحنفيون ، والمالكيون ، والشافعيون (١٥٩) ، والحنابلة (١٦٠) ، وبعض

(١٥٧) الحيوان ، ج ١ ، (القاهرة ، ١٩٣٨) ص ٨٧ .

(١٥٨) المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص ١٢٧ .

(١٥٩) لقد تأخر أصحاب الشافعي كثيراً في استخدام القضاء كوسيلة لنشر مذهبهم حتى مطلع القرن الثالث عندما تولى ابن سريج القضاء فعاتبه ابن خيران الشافعي بقوله : « هذا الأمر لم يكن فينا وإنما كان في أصحاب أبي حنيفة » (السبكي ، طبقات الشافعية ، ج ٣ ، ص ٢٧٢) . (١٦٠) أما الحنابلة فكان دورهم بعد الحنفية والشافعية ، فلم يتقلدوا القضاء إلا في العصور العباسية المتأخرة . وقد عبر عن هذه الحقيقة بمرارة شيخ الحنابلة علي ابن عقيل حين قال : « هذا المذهب إنما ظلمه أصحابه ، لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا برع واحد منهم في العلم

الشيعة (١٦١). كما كان منهم من لم يكن له مذهب فقهي معين (١٦٢) .
ان الظاهرة الواضحة هي ان الدولة العباسية لم تعلن مذهباً رسمياً
واحداً تلزم القضاة السير بموجب احكامه ، بل هي لم تعترف بوجود
مذاهب تستلزم تعدد القضاة (١٦٣) . فلم يكن هناك قضاة يمثلون المذاهب
الاربعة في كل ولاية عباسية (١٦٤) . ولم تلزم الدولة القضاة في العراق
تولى القضاة وغيره من الولايات ، فكانت الولاية لتدريسه واشتغاله في
العلم . فاما اصحاب اُحمد فانه قل منهم من تعلق بطرف من العلم إلا
ويخرجه إلى التعبد والتزهد لغلبة الخير على القوم ، فينقطعون عن التشاغل
في العلم (ابن رجب ، ذيل طبقات الحنابلة ، ج ١ ، ص ١٨٩) .

(١٦١) لم يتقلد الشيعة القضاة في بغداد ، سوى ما ذكر عن نوح
ابن دراج قاضي الكرخ زمن الرشيد بانه كان من الشيعة ، وكان يخفي
امره (القمي ، الكنى والالقاب ، ج ١ ، ص ٥٧٩) . كما وصف الواقدي
قاضي المأمون في بغداد بأنه كان يتشيع حسن المذهب يلزم التقية (ابن
النديم ، الفهرست ، ص ١٥٠) . وفي عهد الناصر لدين الله تولى قضاة
القضاة في بغداد روح بن احمد الحديشي ، وقد وصفه ابن الجوزي انه
كان « ينبز بالرفض » (المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٢٥٥) . وقد عدّه الدكتور
العلي من جملة القضاة الشيعة (قضاة بغداد ، ص ٢٠) .

(١٦٢) قضاة بغداد ، ص ٢٠ .

(١٦٣) ن . م ، ص ١٠ .

(١٦٤) هذا الرأي ذهب إليه الدكتور حسن ابراهيم حسن ، راجع :
تاريخ الاسلام السياسي ، ج ٢ ، ص ٢٩٣ . وقد تبني هذا الرأي نقلاً
عنه حسن الباشا في الفنون والوظائف الاسلامية ، ج ٣ ، ص ٨٤٢ .

أن يحكموا وفق أحكام المذهب الحنفي (١٦٥) .

(ثانياً) المناطق القضائية في بغداد :

يتمثل تاريخ قيام الخلافة العباسية وسقوطها في تاريخ بغداد بالدرجة الأولى كونها عاصمة كبيرة وحاضرة امبراطورية واسعة عمرت قروناً طويلة ، زحرت خلالها بحركة عمران واسعة ، رافقتها نشاط سياسي وازدهار فكري وحضاري ندران شهد الشرق مثيلاً له ، فكانت بحق « احسن شيء للمسلمين وأجل بلد وفوق ما وصفنا » (١٦٦) .

وقد فكر المنصور في بنائها وهو في الهاشمية ، واستقر رأيه بعد طول تحري على اتخاذ قرية بغداد على ضفة دجلة الغربية والواقعة فوق مصب نهر الصرافة تماماً (١٦٧) . وقد عبر عن رضاه من هذا الموضع بقوله : « ما رأيت موضعاً أصلح لبناء مدينة من هذا الموضع » (١٦٨) . فوجه

(١٦٥) ذهب الدكتور فاروق عمران العباسيين الاوائل الزموا القضاء في العراق ان يحكموا وفق أحكام المذهب الحنفي ، وهذا ما لم أجد نصاً واحداً يدعّمه (العباسيون الاوائل ، ج ١ ، ص ١١٠) .

(١٦٦) احسن التقاسيم ، ص ١٢٠ . اليعقوبي ، البلدان ، ص ٢٣٣
معجم البلدان ، ج ، ص ٤٥٦ .

(١٦٧) لسترانج ، بغداد في عهد الخلافة العباسية ، ط ١ ، (بغداد ١٩٣٦ م) ص ١٦ - ٧ .

(١٦٨) اليعقوبي ، التاريخ ، ج ٢ ، ص ٤٤٩ . البلدان ، ص ٢٣٦ .
معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٤٥٨ .

في أحضار كل المهندسين واهل المعرفة والخبرة بالبناء وهندسته لاكمال
بناء مدينته « المعروفة بمدينة أبي جعفر » (١٦٩) .

وقد شرع في بناء بغداد او مدينة المنصور في سنة ١٤٥ هـ ، وما ان
حلت سنة ١٤٦ الا وكانت الأبنية فيها اكتملت الى حد ساعد الخليفة
على نقل بيت المال (١٧٠) والدواوين اليها . وفي سنة ١٤٩ هـ استتم بناء
سور خندق المدينة وجميع أمورها ، (١٧١) فسكنها ، بعد ان قسمها
أرباضاً بين اتباعه (١٧٢) . وقسم الارياض أربعة ارباع (١٧٣) .

ولم يكن الجانب الشرقي من دجلة قد ظهر فيه بناء ما حتى هذا
التاريخ ، ففي سنة ١٥١ هـ وضع المنصور أسس جامع وقصر في الجانب
الشرقي من النهر ، وقد سمي الربض الجديد بالرصافة (١٧٤) . وكان
بناء هذا الجانب بعد ان قدم ابنه المهدي من الري سنة ١٥١ هـ (١٧٥)

(١٦٩) البلدان ، ص ٢٣٨ . الدكتور معروف ، تخطيط بغداد ،

(بغداد ، ١٩٦٦) ص ٣ .

(١٧٠) الطبرى ، ج ١٠ ، ص ٢٧١ . معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٤٥٧

كما سماها مدينة السلام (تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٦٧) .

(١٧١) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٦٧ . احسن التقاسيم ، ص ١٢١

لسترانج ، ص ٤٥ .

(١٧٢) البلدان ، ص ٤٨ . الجهشايوي ، ص ٦٨ .

(١٧٣) البلدان ، ص ٢٤١ . ويذكر المقدسي ، ان المنصور بناها

اربع قطع : مدينة سلام وبادورية ، والرصافة وموضع دار الخليفة

(احسن التقاسيم ، ص ١٢٠) .

(١٧٤) لسترانج ، ص ٤٥ .

(١٧٥) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٨٢ .

وقد منح المهدي قواد عسكره القطائع في هذا الجانب الذي سمي فيما بعد بـ « عسكر المهدي » (١٧٦) . وتقاطر الناس على الرصافة لسعة هذا الجانب . فانتعشت فيه الأسواق وازدهرت التجارة (١٧٧) . وقد استتم بناء الرصافة سنة ١٥٩ (١٧٨) .

استهدف المنصور من بناء بغداد والتي سميت بالمدينة المدورة (١٧٩) ايجاد قاعدة له ولأتباعه وحرسه وموظفيه . اى انه ارادها ان تكون مركزاً ادارياً وعسكرياً لدولته . الا ان شدة تقاطر الناس عليها لسكنائها بالاضافة الى العدد الكبير من العمال الذين اشتغلوا في عمرانها ، ربما شوه الطابع الذي اراده المنصور من مدينة جديدة ، فكان ان عزم على اخراج الاسواق من المدينة الى الكرخ (١٨٠) . وقد اصدر اوامره بذلك وسميت المدينة الجديدة بالكرخ ، كما سميت بالشرقية ، لأنها شرقي نهر الصراة (١٨١) ، وقد تم بناؤها سنة ١٥٧ هـ (١٨٢) . وتقاطر الناس

(١٧٦) البلدان ، ص ٢٥١ . ابو الفداء ، عماد الدين اسماعيل ،

تقويم البلدان ، (ليدن - ١٨٤٠ م) ، ص ٢٥١ .

(١٧٧) البلدان ، ص ٢٥١ .

(١٧٨) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(١٧٩) البلدان ، ص ٢٣٨ .

(١٨٠) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(١٨١) ن . م ، ج ١ ، ص ٨١ . ويقول اليعقوبي : إنما سميت

بالشرقية لأنها قدرت مدينة للمهدي قبل ان يعزم على أن يكون نزول المهدي في الجانب الشرقي من دجلة ، فسميت الشرقية (البلدان ، ص ٢٤٥) .

(١٨٢) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٧٩ .

عليها فازداد الازدحام السكاني الذي ربما أثر في تخطيط الادارة القضائية للعاصمة وتوزيع وحداتها .

آ - مدينة المنصور :

ما أن استكمل المنصور بناء مدينته حق وضعت المؤسسات الادارية الخاصة بالعدالة ، والا من ، وتنظيم شؤون الأسواق ، الكفيلة بإدارة شؤون هذه المدينة . في وسط المدينة المدورة كان هناك قصر الخليفة مقر المنصور (١٨٣) . وإلى جانب القصر المسجد الجامع للمدينة المدورة يستعمل لصلاة الجمعة (١٨٤) . ويتخذ مقراً لمجلس القضاء ، حيث كان قاضي مدينة المنصور يعقد جلساته (١٨٥) . وقريباً من القصر كانت هناك سقيفة لحرس الخليفة (١٨٦) . تقوم إلى جانبها سقيفة كبيرة ممتدة على عمد مبنية بالآجر أو الجص يجلس في احدهما صاحب الشرطة (١٨٧) وفي الاخرى (١٨٣) ويسمى هذا القصر ، قصر القبة الخضراء يراجع عنه (تاريخ

بغداد ، ج ١ ، ص ١٠٧ . لتسترايج ، ص ٣٧) .

(١٨٤) ذكر الخطيب ، أن أبا جعفر المنصور جعل المسجد الجامع بالمدينة ملاصقاً قصره المعروف بقصر الذهب وبناه باللبن والطين (تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ١٠٧) . وجامع المنصور اول مسجد جامع شيده العباسيون في بغداد (الدكتور معروف ، تخطيط بغداد ، ص ٢٠) .

(١٨٥) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ .

(١٨٦) ليسترايج ، ص ٣٧ .

(١٨٧) البلدان ، ص ٢٤٠ . استرايج ، ص ٣٧ . الدكتور مصطفى

جواد واحمد سوسة دليل خارطة بغداد ، ص ٥٤ .

صاحب الحرس (١٨٨) . وإلى جانب القاضي وصاحب الشرطة كان هناك صاحب المظالم (١٨٩) والمحاسب الذي عهد اليه تنظيم شؤون الاسواق والاشراف عليها (١٩٠) هذه الاسواق التي كانت موضع تفكير وقلق المنصور، خاصة بعد محاولة وإلى الحسبة يحيى بن زكرياء ان يستهوي العامة ويزين لهم العصيان وتجميع الجموع ، فقتله المنصور (١٩١) ، وأمر باخراج الاسواق إلى الكرخ كما بينا . لقد حفظت المصادر لنا أسماء بعض من تولوا هذه المراكز فعلى القضاء كان الحسن بن عمارة (١٩٢) . وعلى الشرطة المسيب بن زهير الضبي (١٩٣) . وعلى المظالم سالم مولى المهدي (١٩٤) . وعلى الحسبة يحيى بن زكرياء (١٩٥) وإلى جنب هذه المراكز شيد المنصور سجنه الكبير المسمى المطبق في الربع الجنوبي من الفصيل حيث كانت الدور بين طريق باب البصرة وطريق باب الكوفة وبأسمه سمي الشارع الذي يقع هذا

-
- (١٨٨) البلدان ، ص ٢٤٠ . لسترايج ، ص ٣٧ . الدكتور مصطفى جواد واحمد سوسة دليل خارطة بغداد ، ص ٥٤ .
- (١٨٩) البلدان ، ص ٢٥٣ .
- (١٩٠) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٧٩ .
- (١٩١) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٧٩ - ٨٠ .
- (١٩٢) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٤١ . احسن التقاسيم ، ص ١٣١
- شذرات الذهب ، ج ١ ، ص ٢١٢ . الرازي ، الجرح والتعديل ، مج ٤ ق ٢ ، ص ١٤٧ .
- (١٩٣) البلدان ، ص ٢٤٣ .
- (١٩٤) ن . م ، ص ٢٥٣ .
- (١٩٥) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٧٩ .

السجن فيه (١٩٦) .

قدم المنصور بغداد ومعه الحسن بن عمارة على المظالم ، ويحيى بن سعيد الانصاري ، وكان يحيى قاضي أبي العباس فأقره أبو جعفر (١٩٧) إماماً حتى استقضى الحسن بن عمارة الذي عده وكيع أول قضاة مدينة المنصور (١٩٨) ، ولم يمكث ابن عمارة طويلاً حتى أعفي من منصبه وحل محله عبد الله بن محمد بن صفوان الجمحي الذي استدعاه المنصور من مكة (١٩٩) . ومكث الجمحي على قضاء مدينة المنصور حتى وفاة الخليفة سنة ١٥٨ هـ ، فقد عزله الخليفة المهدي وولاه المدينة : الحرب والصلاة معاً (٢٠٠) .

(١٩٦) لستراخ ، ص ٣٤ .

(١٩٧) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٤١ . الكازروني ، مختصر التاريخ ص ١١٧ . ويذكر ماسنيون أن يحيى بن سعيد الأنصاري كان قاضي المنصور في الهاشمية سنة ١٤٣ ، ثم في بغداد سنة ١٤٦ .

Masaignon , Cadis et Nagibs , Baghdatiene , P. 259 .

(١٩٨) ن . م ، ج ٣ ص ٢٨٣ .

(١٩٩ ، ٢٠٠) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ . ويذهب ماسنيون

أن الجمحي كان نائباً لقاضي الكوفة شريك النخعي ، على بغداد ، وهذا غير صحيح (أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١٥١ - ٢) . انظر كذلك الوافي بالوفيات ، ج ٨ ، ورقة ١٤٠ «م» .

ويلاحظ أن الإدارة العباسية ، كالأُموية . استمرت في تولية القضاة الصلاة والاحداث معاً ، فقد ذكر وكيع أن المهدي ولي شريكاً مع القضاء صلاة الكوفة وأحداثها (أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١٥٤) . مهام الفقهاء

ورقة ١٨ ، م .

وفي عهد المهدي نجد ظاهرة جديدة في الادارة القضائية ، فمجلس القضاء لا يديره الا قاض واحد ، إلا أن الخليفة عين قاضيين معاً : محمد ابن عبد الله ابن علاثة على قضاء عسكر المهدي ، وولى معه ، عافيه بن يزيد الأودي « فكانا يقضيان في المسجد الجامع بالرصافة هذا في أدناه وهذا في اقصاه » (٢٠١) . وقد استعان ابن علاثة بأخيه على قضاء عسكر المهدي ، كخليفة له . كما استعان بعمر بن حبيب العدوي ، ينظر في أمور الناس بالشرقية (٢٠٢) .

وطيلة عهد المهدي كانت الادارة القضائية للعاصمة ، موحدة في كلا الجانبين ، يتولاهما قاض واحد ، إلا أن جاء الهادي ، ففرق قضاء الجانبين فولى أبا يوسف على قضاء الجانب الغربي ، وولى سعيد بن عبد الرحمن الجمحي على الجانب الشرقي مكان عافية الاودي (٢٠٣) . وفي عهد الرشيد ، كان أبو يوسف أول قضاة مدينة المنصور ، استمر على وظيفته حتى وفاته سنة ١٨٢ هـ ، بالإضافة الى ذلك كان قضاء القضاة اليه (٢٠٤) .

وقد عهد الرشيد الى ولده يوسف ، بقضاء المدينة بعد أبيه ، فبقى فيها قاضيا حتى وفاته سنة ١٩٢ ، فولى مكانه محمد بن سماعة التميمي (٢٠٥)

(٢٠١) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٥١ . الطبري ، ج ١٠ ، ص ١٣٤

حسن التقاسيم ، ص ١٣١ . العيون والحدائق ، ج ٣ ، ص ٣٤٢ .

(٢٠٢) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٥٢ .

(٢٠٣) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ . أنظر كذلك ابن سعد ،

ج ٧ ، ق ٢ ، ص ٧٩ . ويحدد ماسنيون تاريخ تعيين أبي يوسف سنة ١٦٩

Massignon , P . 259 .

(٢٠٤ ، ٢٠٥) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٣٤١ . أخبار القضاة ، =

وكان ابن سماعة من كبار الحنفية ، تتلمذ على أبي يوسف والشيباني وكتب عنهما النوادر ، منها كتاب « نوادر المسائل عن محمد بن الحسن في ألوف أوراق » (٢٠٦) كما كتب في أصول الفقه ، وأدب القضاء ، والمحاضر والسجلات (٢٠٧) .

واستمر يزاول عمله الى ان عزله المأمون ، لضعف في بصره ، وضم عمله الى إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة ، الذي بقى في وظيفته حتى سنة ٢١٠ هـ لما ولي بشر بن الوليد مكانه (٣٠٨) . وكان بشر ، كبقية قضاة المدينة ، من أصحاب أبي يوسف ، استقضى قبل ذلك على عسكر المهدي ، ثم عزل ، وأعيد تهيئته على مدينة المنصور خلال الفترة (٢١٠ - ٢١٣ هـ) (٢٠٩) فقد عزل بعد ذلك بأمر من المأمون ، بعد ان شكاه قاضي القضاة (٢١٠) .

== ج ٣ ، ص ٢٥٦. الجواهر المضية ، ج ٢ ، ص ٥٩ . قضاة بغداد ، ص ٥١
انظر كذلك :
Massignon , p. 259 .

(٢٠٦) مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ٩٤ - ٥ .
(٢٠٧) الجواهر المضية ، ج ٢ ، ص ٥٩ . ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٠٣ .
(٢٠٨) تاريخ بغداد ، ج ٧ . ص ٨٠ . ج ١٢ ، ص ٢٦٤ . محاضرة الأبرار ، ج ١ ، ص ٧٧ . ويذكر وكيع ان بشر بن الوليد عزل في عهد الرشيد ، بناء على تقرير رفعه صاحب الخبر عنه الى الخليفة (أخبار القضاة ، ٢٦٧/١) . الذهبي ، دول الاسلام ، ج ١ ، ص ١٠٥ . مهام الفقهاء ، ورقة ١٢ أ « م » .

(٢٠٩) تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ٨١ . العبر في خبر من غير ، ج ١ ، ص ٤٢٧ .
(٢١٠) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٧٢ - ٣ . الجزري ، محمد بن ==

وبعد أن صرف بشر بن الوليد وحد المأمون قضاء الجانب الغربي بأسره ، وعهد بقضاء مدينة المنصور ، والشرقية ، الى عبد الرحمن بن إسحاق الضبي .

وكان الضبي قبل هذا التاريخ ، على قضاء الرقة ، ولم يكن له علم بشيء من الفقه آنذاك (٢١١) ولكن في بغداد ، واضب على دراسة كتب الرأي ، كما عني بحفظ الحديث فوصف بأنه حسن الفقه ، على مذهب أبي حنيفة (٢١٢) وقد عزله الواثق سنة ٢٢٨ هـ . وعين الحسن بن علي بن الجعد الجوهري ، أحد علماء مذهب أهل العراق (٢١٣) . يرى برأي جهم بن صفوان (٢١٤) . استمر على قضاء مدينة المنصور الى سنة ٢٤٢ (٢١٥) فقد عزله المتوكل واستقضى مكانه أحمد بن محمد بن سماعيل ، فلم يزل ابن سماعيل قاضياً على مدينة المنصور من سنة ٢٤٣ الى أن عزل سنة ٢٥٣ (٣١٦) بالقاضي ابراهيم ابن إسحاق ابن أبي العنيس الزهري الكوفي (٢١٧) .

= محمد ، الدرجات العلمية في طبقات العلماء الحنفية ، ورقة ١٦ أ ، مخطوطة مصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، رقم ٢٣٨ .

(٢١١) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ .

(٢١٢) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٢٦١ . ج ٧ ، ص ٣٦٤ .

(٢١٣) ن . م ، ج ٧ ، ص ٣٦٤ .

(٢١٤) وكيع ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ .

(٢١٥ ، ٢١٦) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٢١٠ . الجواهر المضئية ،

ج ١ ، ص ١٠١ . المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٠٥ .

(٢١٧) ن . م ، ج ٥ ، ص ١٠ . الدرجات العلمية في طبقات العلماء

الحنفية ، ورقة ٣ أ ، « م » .

وكان عزله ، بسبب ما اشيع من تدخل ولده في شؤون وظيفته ، كما عزل ، الزهري خليفته ، بعد سنة ، بسبب رفضه أن يدفع أموال الأيتام الى الموفق على سبيل القرض ، فقال : لا والله ولا حبة منها « فصرفه الموفق سنة ٢٥٤ هـ ورده على قضاء الكوفة (٣١٨) .

والزهري ، قطع سلسلة القضاة الحنفية مع مدينة المنصور ، فقد تعاقبوا عليها من عهد الهادي الى ان ولي هو ، الذي وصف بأنه من أصحاب الحديث (٢١٩) . وما أن صرف حتى ولي مكانه أحمد بن يحيى ابن أبي يوسف ، وهو على مذهب أهل العراق في الفقه ، ولم يلبث هذا في وظيفته طويلاً حتى عزل ، بسبب انحراف في خلقه وسلوكه (٣٢٠) وولي مكانه عمر بن عبد الرحمن العمرى ، وقتاً يسيراً ، أعيد بعده ابن أبي يوسف ، ثانية سنة ٢٥٨ هـ ، وبقي في وظيفته الى ان ولي اسماعيل إسحاق الجانبي الغربي بأسره سنة ٢٦٢ هـ (٢٢١) .

واسماعيل بن إسحاق الأزدي ، من أهل البصرة ، كان فقيهاً على مذهب مالك ابن أنس ، شرح مذهبه ولخصه ، واحتج له . كما جمع حديث مالك ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ونشره في بغداد كما نشر

(٢١٨) ن . م ، ج ٦ ، ص ١٠٥ .

(٢١٩) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٠٥ .

(٢٢٠) والظاهر أن سلوك القضاة في بغداد كان سليماً لحد هذا

التاريخ ، فوكيع يذكر أن هذا القاضي « كان على غير مذهب من تقدم من القضاة حكى عنه إنحراف في لذاته فصرف (اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٤) وكان صرفه سنة ٢٥٨ هـ (تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٨٨) .

(٢٢١) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ .

مذهب مالك وفضله في العراق ، بشكل واضح وبارز ، حتى صار منهجه وسياسته في ذلك ، مثلاً يحتذى لأصحاب هذا المذهب (٢٢٢) .

كان اسماعيل بن اسحاق ، من أصحاب الحديث ، وهذا شيء جديد فأهل الحديث كانوا على أشد حذر من تقليد القضاء ، حتى ان كثير من اهل الحديث عابوا أبا يوسف من أجل تولية القضاء ، يروى عن الطبري قوله : « إنه قد تحامي حديث أبي يوسف قوم من أهل الحديث . من أجل غلبة الرأي عليه ، وتفريعه الفروع والاحكام ، مع صحبة السلطان وتقلده القضاء » (٢٢٣) .

وقد بدأ اسماعيل بن اسحاق حياته القضائية في عهد المتوكل ، عندما تولى قضاء الجانب الشرقي سنة ٢٤٦ هـ ، ولم يصرف عنه حتى سنة ٢٥٥ هـ ، نتيجة لغضب المهدي على أخيه (حماد) ، فاستتر اسماعيل خوفاً على نفسه (٢٢٤) واستقضى المهدي على الجانب الشرقي القاسم بن منصور (٢٢٢) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٨٥ . الذهبي ، دول الاسلام ، ج ١ ، ص ١٢٤ .

(٢٢٣) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج ٥ ، ص ٤٢٢ . السمرقندي نصر بن محمد ، تنبيه الغافلين ، ص ١٨٩ ، وهذه المسألة ، قيل فيها الكثير ، فقد كان العلماء يعدون قبول الانقياء وأهل الحديث للقضاء كمن يبيع دينه بدنياه وسلطاناه (السبكي ، طبقات الشافعية ، ج ٢ ، ص ٢٤) أنظر تفاصيل ذلك في (معين الحكام ، ص ٧ . السمرقندي ، نصر بن محمد ، تنبيه الغافلين (القاهرة ، لا . ت) ص ١٩ . شرح أدب القاضي ورقة ٤ آ .

(٢٢٤) تاريخ بغداد ، ج ٦ ص ٢٨٧ .

التيمني نحو سبعة اشهر ، وكان قليل النفوذ والخبرة (٢٢٥) .
وفي بدء خلافة المهتمد ، بدأ اسماعيل يوطد مكانته في قضاء بغداد
معتمداً على قوة علاقته بالموفق ولي العهد (٢٢٦) فأعيد على الجانب الشرقي
سنة ٢٥٦ هـ ، وبقي على ذلك الى سنة ٢٥٨ ، عندما طلب من الموفق ان
يضم له الجانب الغربي ، فتم له ما أراد ، وتولى قضاء بغداد بأسرها
الجانب الشرقي والجانب الغربي فهو أول من جمع قضاء الجانبين ، وأول
من حصل لقب « مقدم القضاة » ، اللقب الجديد في الوظيفة القضائية (٢٢٧)
وقد توفي اسماعيل سنة ٢٨٢ هـ ، وهو قاضي على الجانبين جميعاً (٢٢٨) .
واضح جيداً ، ان جمع بغداد بأسرها لقاض واحد ، سبب أرباكاً
كبيراً للإدارة القضائية ، فلا يتهماً لقاض واحد الحكم في جميع القضايا
المرفوعة اليه ، وفي حالة استنابة بعض النواب عنه ، فهو لا يس لهم
اصدار الحكم قط ، بل يرفعون ما تبين لهم من بينة ومن حجج الى
القاضي الأصيل فيكون حكمه ، هو الحكم النافذ في القضية ، وليس
لنوابه (٢٢٩) ، أضف الى ذلك ان وفاته ، او عزله ، يعنيان تعطيل
الدوائر القضائية في العاصمة كلية ، وهذا ما حدث فعلاً بعد وفاة
اسماعيل بن إسحاق سنة ٢٨٢ هـ « مكثت بغداد بغير قاض ثلاثة اشهر
وسنة عشر يوماً » (٢٣٠) . وتكرر هذا ، كما سنذكر ، سنة ٢٨٦ هـ ،

(٢٢٥ ، ٢٢٦) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٨٧ .

(٢٢٧ ، ٢٢٨) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٩٠ . اخبار القضاة ، ج ٣

ص ١٨٤ . الكامل ، ج ٦ ، ص ١٣ . معجم الادباء ، ج ٦ ، ص ١٢٩ .

(٢٢٩) انظر : معين الحكم ، ص ٢٦ - ٧ .

(٢٣٠) تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ٦٠ . المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٦٤ .

فقد بقت بغداد « بغير قاض خمسة اشهر واربعة ايام » (٢٣١) .
اعيد تقسيم بغداد سنة ٢٨٣ هـ بعد وفاة اسماعيل بن إسحاق على
الشكل التالي :

١ - قلند يوسف بن يعقوب قضاء الجانب الشرقي من بغداد ،
وكلوازي (٢٣٢) . ونهرين (٢٣٣) والنهروانات (٢٣٤) وكور دجلة (٢٣٥)
وواسط ، مضافاً الى ما تولاه من القضاء بالكوفة وأعمالها (٢٣٦) .
٢ - قلند علي بن محمد بن أبي الشوارب قضاء مدينة المنصور ،
وقطربل (٢٣٧) ، مضافاً الى ما كان يتولاه من الحكم بسر من رأى ،
(٢٣١) الطبري ، ج ١٣ . ص ١٦١ .

(٢٣٢) كلوازي : وهو طسوج قرب مدينة السلام بغداد وناحية الجانب
الشرقي من بغداد (معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٤٧٧) .
(٢٣٣) نهرين : طسوج من سواد بغداد (معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٣١٨)
(٢٣٤) النهروانات : هي ثلاث نهروانات : الأعلى والأوسط والأسفل
وهي كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي (ن . م ، ج ٥
ص ٣٢٥) .

(٢٣٥) كور دجلة : قال الخطيب اذا أطلق هذا الاسم فانما يراد به
اعمال البصرة ما بين ميسان الى البحر كله يقال له كور دجلة (ن .
م ، ج ٤ ، ص ٤٨٩) .
(٢٣٦) المنتظم ، ج ٥ ص ١٦٢ .

(٢٣٧) قطربل ، اسم قرية بين بغداد وعكبرا . وقيل هو اسم طسوج
من طساسيج بغداد ، فما كان من شرقي الصراة فهو بادوريا ، وكان من
غربيها فهو قرطبل (معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٣٧١) . ابن خرداذبة
المسالك والممالك ، ص ٨ .

وتكريت (٢٣٨) وطريق الموصل (٣٣٩) .

٣ - قلند عبد الحميد بن عبد العزيز « أبو خازم القاضي » قضاء الشرقية وحدها (٢٤٠) .

٤ - خلع على الثلاثة خلع القضاء « وقعدت الجماعة في مساجد مدينة السلام بالرصافة والشرقية والغربية فقرأوا عهدهم » (٢٤١) .

ويلاحظ ان قضاء بغداد ، بعد ان جمع القاض واحد ، أعيد تقسيمه على ثلاثة قضاء ، ولم يكن اي منهم عدا قاضي الشرقية ، مقتصرأ على بغداد وحدها ، بل أضيفت إليه مناطق متعددة ، وهذه الظاهرة تكررت

بعد وفاة قاضي مدينة المنصور علي بين أبي الشوارب (قلند في ربيع الاول سنة ٢٨٣ هـ وتوفي في شوال من نفس السنة) فقد استقضى مكانه أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن اسماعيل بن حماد بن زيد (٢٤٢) ففي سنة ٢٨٤ هـ ولي أبو عمر قضاء مدينة المنصور والاعمال المتعلقة بها

(٢٣٨) تكريت ، بين بغداد والموصل ، وهي الى بغداد أقرب (ن . م ، ج ٤ ، ص ٣٨) .

(٢٣٩) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٦٢ . ويذكر الخطيب انه قلند قضاء مدينة المنصور مضافاً الى ما كان يتقلده من القضاء بسر من رأى واعمالها (تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ١٦٠) .

(٢٤٠) تاريخ بغداد ، ص ١٢ .

(٢٤١) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٦٢ .

(٢٤٢) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ . تاريخ بغداد ، ج ١٣ ،

ص ٦٠ . وعن ابن أبي الشوارب انظر : الطبري ، ج ١٣ ، ص ٢١٥٩ .

والقضاء بين اهل بزرج وسابور (٢٤٣) ، والرذائين (٢٤٤) ، وسكروود وقطربل ، وجلس في المسجد الجامع في المدينة (١٤٥) وكانت مدينة ابي جعفر منذ موت ابن ابي الشوارب الى ان وليها عمر بغير قاض خمسة اشهر واربعة ايام (٢٤٦) .

وابو عمر هذا في القضاة « لا نظير له عقلاً وحلماً وذكاء » (٢٤٧) اشتهر في بغداد بحسن النأني بالاحكام ، وحمل الناس عنه علماً واسعاً من الحديث والفقه على مذهب مالك الذي نبغ فيه فهد من اعلامه ، وكان يحضر مجلسه العلماء واصحاب الحديث في بغداد (٢٤٨) .

وقد نقل ابو عمر عن قضاء مدينة المنصور سنة ٢٩٢ هـ ، فحل محله عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن ابي الشوارب ، ولم يزل ابن ابي الشوارب على قضاء المدينة حتى نقله المقتدر منها الى الجانب الشرقي سنة ٢٩٦ هـ (٢٤٩) . وحل محله احمد بن اسحاق بن بهلول

(٢٤٣) بزرجسابور : من طساسيج بغداد ، وحده في اعلى بغداد العلى قرب حربي من شرقي دجلة (معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٤١) (٢٤٤) الرذائين : من بلدان فارس ، يراجع عنهما (معجم البلدان ج ٣ ، ص ٧٧) .

(٢٤٥) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٤٠٢ . نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ٢٠٨ - ٩ . الطبري ، ج ١٣ ، ص ٢١٦١ . (٢٤٦) الطبري ، ج ١٣ ، ص ٢١٦١ .

(٢٤٧ ، ٢٤٨) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٤٠٢ - ٣ .

(٢٤٩) ن . م ، ج ١٠ ، ص ١٠ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ١٢٥ .

الانباري ، الذي اضيف اليه مع مدينة المنصور طسوج مسكن (٢٥٠) ،
وقد مكث بالمدينة ما يقارب عشرين عاماً (٢٩٦ - ٣١٦ هـ) كان
خلالها ربما اعتل او انشغل فيخلفه ولده محمد (٢٥١) .

كان احمد هذا من أهل الانبار عظيم القدر في القضاء ، حسن المعرفة
بمذهب أهل العراق ، ثبتاً في الحديث ، متقناً لعلوم شتى ، شاعراً ، ذا
جودة واصالة في شعره ، حسن الفصاحة في اللغة ، اسنا (٢٥٢) .

وقبل تقلده قضاء مدينة المنصور ، كان قد شغل وظيفة القضاء في مناطق
متعددة ، حتى تجاوزت خدمته القضائية أربعين عاماً (٢٧٦ - ٣١٦ هـ) ،
كان خلالها مثال القاضي العدل ، رغم ما عرف عنه من خشونة الحكم ،
خشونة ممزوجة بورع وخوف من أن يجور (٢٥٣) .

صرفه المقتدر عن القضاء آخر أيام حياته ، واستقضى مسكانه مهر
ابن الحسن المعروف بأبن الاشناني ، ولم تتجاوز ولايته ثلاثة أيام ،
« كانت له أحاديث قبيحة » (٢٥٤) ، فأعيد العمل إلى احمد الانباري
(٢٥٠) مسكن : موضع قريب من اوانا على نهر دجيل (معجم

البلدان ، ج ٥ ، ص ١٢٧) .

(٢٥١) نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٥٧ . صلة تاريخ الطبري ،
ص ٧٦ . معجم الأدباء ، ج ٢ ، ص ١٣٨ .

(٢٥٢، ٢٥٣) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٣١ - ٢ . نشوار المحاضرة ،
ج ٤ ، ص ٢٤ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ١٤٦ . معجم البلدان ، ج ٢ ،
ص ١٣٨ - ٩ .

(٢٥٤) معجم الادباء ، ج ٢ ، ص ١٥٦ . ويذكر عريب ان الاشناني
اختلط عليه أمره ، ثم استعفى فأعفي (صلة تاريخ الطبري ، ص ١٣٩) .

فامتنع من قبوله وقال : « احب أن يكون بين الصرف والقبير فرجة ، ولا انزل من القلنسوة إلى الحفرة » (٢٥٥) . فولي عندئذ الحسن بن عبد الله بن علي بن أبي الشوارب ، رجل حسن السيرة ، سديد في الاحكام ما لبث ان عزله المقتدر بعد أربع سنوات من ولايته (٣١٦ - ٣٢٠ هـ) واستقضى يوسف ابن عمر بن محمد بن يوسف (أبو نصر) (٢٥٦) . وهو من عائلة مالكية عريقة في صنعة القضاء والحكم في بغداد . قال الخطيب عنه : « لا نعلم قاضياً تقلد هذا البلد اعرق في القضاء منه ، ومن أخيه الحسين » (٢٥٧) .

وسبق لأبي نصر ، ان خدم في القضاء على حداثة سنه (ولد سنة ٣٠٥ هـ) ففي سنة ٣٢٧ هـ خرج الراضي إلى الموصل ومعه والد أبي نصر ، قاضي القضاة عمر بن محمد بن يوسف ، فأمره الخليفة : « ان يستخلف على مدينة السلام بأسرها أبا نصر ، لما علم انه لا أحد بعد أبيه يجاريه ولا انسان يساويه » (٢٥٨) . فجلس أبو نصر في جامع الرصافة ، وقرأ عهده على الناس ، فتبين لهم من حكمه ما بهر عقولهم ، واستمر يخلف أباه حتى سنة ٣٢٨ هـ (٢٥٩) .

(٢٥٥) معجم الادباء ، ج ٢ ، ص ١٥٦ .

(٢٥٦) عريب ، ص ١٣٩ . تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ٣٤٠ . ج ١٤

ص ٣٢٣ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ١٦٦ . الصولي ، اخبار الراضي ، ص ٢٠٠ .

(٢٥٧) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ - ٣ .

(٢٥٨ ، ٢٥٩) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ - ٣ . العيون والحداثق ،

ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٢ .

والظاهر أن مقدرته على القضاء ، بالإضافة إلى مكانة عائلته في دار الخلافة ، دفعت الراضي إلى تقليده سنة ٣٢٨ هـ قضاء بغداد بأسرها : الجانب الشرقي ، والغربي ، والمدينة ، والكرخ ، وقطعة من أعمال السواد ، وخلع عليه وعلى أخيه الحسين لقضاء أكثر السواد والبصرة وواسط (٢٦٠) . واشترط أبو نصر عند تقلده : أن لا يقبل أصحاب السيوف ، ولا يقبل في حكم شفاعاة ولا يركب إلى دار الخليفة ودار الوزير (٣٦١) . واستمر قاضياً على بغداد بأسرها إلى صفر سنة ٣٢٩ هـ ، فان الراضي صرفه عن مدينة المنصور بأخيه الحسين ، وأقره على الجانب الشرقي والكرخ (٢٦٢) . والحسين كاخيه ، استقضي على حدائث سنه ، له معرفة متوسطة في الفقه المالكي ، اشتهر عنه تقربه للناس (٢٦٣) . وقد مكث على قضاء مدينة المنصور حتى وفاة الراضي سنة ٣٢٩ هـ ، فلما استخلف المتقي ، أقره على عمله إلى سنة ٣٢٩ هـ (٢٦٤) حين ولي مالكيّاً آخر هو محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي (٢٦٥) . ولم يستمر الذهلي طويلاً ، فقد استقضي سنة

(٢٦٠) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ - ٣ . العيون والحدائق ،

ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٢ .

(٢٦١) اخبار الراضي ، ص ٢٠٠ .

(٢٦٢) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ - ٣ . نشوار المحاضرة ،

ج ٥ ، ص ١٧٧ .

(٢٦٣ ، ٢٦٤) تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ٨١ - ٢ . المنتظم ، ج ٧ ،

ص ٦٢ .

(٢٦٥) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٣١٣ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ٩٠ .

٢٣٠ هـ احمد بن عبد الله بن اسحاق أبو الحسن الخرقى (٢٦٦) ، ولم تكن ولاية الخرقى على مدينة المنصور وحدها ، بل تقلد « قضاء الجانبين وخلع عليه فنزل في جامع الرصافة وقرأ عهده » (٢٦٧) .

والخرقى ، من وسط تجاري ، فهو وعائلته من وجوه التجار البزازين بباب الطاق (٢٦٨) وقد توثقت علاقة العائلة بدار الخلافة بواسطة زيدان قهرمانة المقتدر ، وقد توثقت علاقة الخرقى بالراضي منذ عهد ابيه المقتدر به فلما افضت الخلافة إليه ، نوه بأسمه فقلده القضاء ، ولم تكن له خدمة للعالم ، ولا مجالسة لأهله فمجب اهل بغداد لذلك (٢٦٩) . وقد ضمت للخرقى بالإضافة إلى بغداد باسرها وظيفته القضاء في واسطه والبصرة ، وكور دجلة ، وقطعة من أعمال السواد (٢٧٠) .

وعلى الرغم من ان الخرقى لم يكن أصلاً من اهل القضاء ، فقد استطاع ان يشبث جدارة في ادارته لشؤونه ، فقد ظهرت منه رحمة وكفاية ، وجرت احكامه وقضاياه على طريق صالحة ، وبان من عفقه ونزاهته ما (٢٦٦) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٣١ - ٢ . الوافي بالوفيات ، ج ١٦ ، ورقة ٦٢ « م » .

(٢٦٧) اخبار الراضي ، ص ٢٢٦ .

(٢٦٨) باب الطاق : محلة كبيرة ببغداد بالجانب الشرقي (معجم البلدان ،

ج ١ ، ص ٣٠٨) .

(٢٦٩) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٣١ . ابن تغري بردي ، النجوم

الزاهرة ، ج ٣ ، ص ٢٤٧ .

(٢٧٠) ن . م ، ج ٤ ، ص ٣٣١ - ٢ . الوافي بالوفيات ، ج ١٦ ،

ورقة ٦٢ « م » .

رفع مكانته في نفوس الناس ، ونال رضاهم (٢٧١) .

انتهت علاقة الخرقى بقضاء مدينة المنصور سنة ٢٢٣ هـ ، فقد جمع المستكفي في هذه السنة قضاء مدينة المنصور والشرقية الى محمد بن الحسن بن عبد الله بن علي ابن أبي الشوارب (٢٧٢) ، وكان ابن أبي الشوارب هذا ، خير صورة تعكس فساد الاوضاع آنذاك فيما يتعلق بالقضاء ، فقد كان قبيح الذكر فيما يتولاه من الاهمال ، كثير الاسترشاء في الاحكام ، والعمل فيها بما لا تجوزه الشريعة ، حتى شاع ذلك عنه ، وكثر حديث الناس فيه (٢٧٣) .

ومع ان فساد حال ابن أبي الشوارب ، جزء من تردي الاوضاع آنذاك ، فقد تردت بغداد « وتداعت للخراب من شدة القحط والفتن والجور » (٢٧٤) ، إلا انه تجاوز حدود السكوت ، مما دفع المستكفي إلى القبض عليه في صفر سنة ٢٢٤ هـ وتقليد مدينة المنصور إلى عتبة بن عبيد الله الهمداني (أبو السائب) (٢٧٥) . وقد نقل أبو السائب عن مدينة المنصور في شهر ربيع الآخر (سنة ٢٢٤ هـ) إلى قضاء الجانب الشرقي لمقتل قاضيه على يد اللصوص الذين عاثوا فساداً في بغداد بعد ان انحطت رتبة الخلافة

(٢٧١) ن . م ، ج ٤ ، ص ٢٢٢ .

(٢٧٢) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ . الهمداني ، التكملة ، ص ١٤٤ .

(٢٧٣) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٢٠١ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٨٩ .

البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ٢٣٣ .

(٢٧٤) الذهبي ، العبر ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٢٧٥) تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ٣٢٠ - ١ . الهمداني ، التكملة ،

ص ١٤٧ . مختصر التاريخ ص ١٩٠ .

جداً (٢٧٦) . فعين بدلاً عنه محمد بن صالح بن علي ، المعروف بأبن أم شيبان (٢٧٧) .

ويلاحظ على القاضيين اللذين خلفا ابن أبي الشوارب على مدينة المنصور (الهمداني وابن أم شيبان) اختلافاً نوعياً بارزاً عنه ، فالهمداني من رجال العلم ، غلب عليه التصوف والميل إلى الزهد ، وعندما استقر في بغداد ، قبل القضاة شهادته ، واستشاروه في كثير من الأمور ، فعلت رتبته إلى أن تقلد قضاء القضاة سنة ٣٣٨ هـ (٢٧٨) .

أما أبو السائب ، الكوفي المولد والمنشأ ، فمن رجال الحديث ، استوطن بغداد ، فعرف فيها بوفرة العقل وسعة العلم وطلب الحديث ، والمواظبة على التدريس في الفقه على مذهب مالك . اُضيف إلى ذلك فهو أول هاشمي يتقلد قضاء بغداد ، قال الخطيب : « لا أعلم قاضياً ، تقلد القضاء بمدينة السلام من بني هاشم غيره » (٢٧٩) . وقد عهد المطيع إليه بقضاء الشرقية مضافاً إلى مدينة المنصور ، وذلك في رجب سنة ٣٣٥ هـ فصار على قضاء الجانب الغربي بأسره ، إلى شهر ربيع الآخر سنة ٣٣٦ ، ففي هذا التاريخ جمعت بغداد بأسرها للقاضي الهمداني ، ونقل هو إلى قضاء مصر وأعمالها وقطع من أعمال الشام (٢٨٠) .

(٢٧٦) الذهبي ، دول الاسلام ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

(٢٧٧) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٣٦٤ . نشوار المحاضرة ، ج ٥ ،

ص ٨ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٤١ .

(٢٧٨) ن . م ، ج ٢ ، ص ٣٣٨ .

(٢٧٩) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٣٦٤ .

(٢٨٠) ن . م ، ج ٥ ، ص ٣٦٤ - ٥ . نشوار المحاضرة ، ج ٥ ،

ص ٨ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٠٢ .

ويلاحظ ان المصادر التي اهتمت بقضاة بغداد ، لم تذكر من تولوا قضاء مدينة المنصور في الفترة (٢٣٦ - ٣٥٠) . فهل ادبجت المدينة مع الشرقية تحت ادارة قاض واحد ؟ لا يبدو ذلك واضحاً على قضاة الشرقية في هذه الفترة . أم ان قضاة مدينة المنصور في هذه الفترة ، لم يكونوا من اهل الحديث أو الفقهاء المشهورين ، فأهمل الخطيب البغدادي الإشارة اليهم ، كما أهملها من دونوا طبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ؟ يبدو لي ان قاضي قضاة بغداد هو الذي تولى ادارة قضاء مدينة المنصور في هذه الفترة . سواء كان ذلك بنفسه مباشرة . أم بواسطة نوابه وقاضي القضاء هذا . هو الهمداني (ابن ام شيبان) فاعتبار من سنة ٣٣٦ هـ . تولى الهمداني « قضاء بغداد بأسرها » (٢٨١) . بالاضافة الى منصب قضاء القضاء . وقد فصل عنهما معاً سنة ٣٥٠ هـ (٢٨٢) . وعما يرجح هذا . ان قاضي القضاء الذي خلف الهمداني في منصبه سنة ٣٥٠ هـ ضمت الى ولايته مدينة المنصور (٢٨٢) .

شهدت الادارة القضائية لبغداد في العصر البويهي أسوأ أدوارها ، وهذا طبيعي ، فالادارة القضائية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالخليفة ، وتمكس أوضاعها ، أوضاع الخلافة نفسها ، فاذا كان الخليفة « لاهل له ولا ربط » (٢٨٤) انظر كذلك :
Massignon , P . 260 .

(٢٨١) ن . م . ج ٥ . ص ٣٦٤ .

(٢٨٢) المنتظم . ج ٧ . ص ١٠٢ .

(٢٨٣) وقاضي القضاء المذكور هو ابو العباس بن ابي الشوارب

الذي ضمن المنصب من معز الدولة كما سنوضحه بعد ذلك .

(٢٨٤) الذهبي ، دول الاسلام ، ج ١ ص ١٥٢ .

مع البويهيين ، انعكس ذلك بوضوح على القضاء ، وما زاد الامور سوء
ان قضاء القضاء في بغداد آنذاك صار يضمن بالمال ، ففي شعبان سنة
٣٥٠ هـ « تقلد ابو العباس عبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب القضاء
بالحضره ، من جانبي بغداد والمدينة ، وقضاء القضاء وخلج عليه من
دار السلطان . . . على ان يحمل الى خزانه معز الدولة كل سنة مائتي
ألف درهم » (٢٨٥) . وأعقب هذا الضمان ، ضمان الشرطة والحسبة
في بغداد ، (٢٨٦) فكان « العمل كله اخذ الاموال » (٢٨٧) .

لقب سلب البويهيون السلطة من الخلفاء وشاركوهم في كل شارات
الخلافة ومميزاتها ، ولم يبق لهم من النفوذ غير نفوذ الدين « لان الدولة
والملك قد انتقل من آخر أيام المتقي واول أيام المستكفي من آل العباس
الى آل بويه ، والذي بقي في أيدي العباسية هو أمر ديني اعتقادي لا
ملكي دنيائي » (٢٨٨) .

ومنذ تنحية ابن أبي الشوارب عن القضاء سنة ٣٥٢ هـ ، أدمجت
مدينة المنصور ، وغيرها من مناطق بغداد ، كوحدة قضائية تابعة لقاض
واحد ، وقد تناط أحياناً بقاضي القضاء . ففي سنة ٣٥٢ ، في جمادي
الآخرة قلد ابو بشر عمر بن اكثم القضاء بمدينة السلام بأسرها ، وفي
شعبان قلد قضاء القضاء (٢٨٩) .

(٢٨٥) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢ . الذهبي ، المعبر ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٢٨٦) تجارب الامم ، ج ٢ ، ص ١٨٩ . الكامل في التاريخ ،

ج ٧ ، ص ٢٦٠ .

(٢٨٧) تاريخ الصابي ، ج ٨ ، ص ٤١٣ . (ذيل الروذراوي) .

(٢٨٨) البيروني ، الآثار الباقية ، ص ١٣٢ .

(٢٨٩) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٦ .

ولعل هذا ، يفسر الاشارات القليلة ، والناقصة عن قضاء المدينة ،
التي لا يمكن أن توضح المركز القضائي لها .
لقد أديجت المدينة ، مع بقية مناطق بغداد ، ومسدن أخرى أحياناً
لقضاة متعددين نذكر منهم :

١ - ابن معروف ، عبيد الله بن احمد ، استقضي على الجانب الغربي
من بغداد ، ومدينة المنصور وحريم دار السلطان ، وخلع عليه في سنة
٣٥٨ هـ (٢٩٠) .

٢ - الضبي ، الحسين بن هارون . قلد القضاء بربع الكرخ من
مدينة السلام ، ثم أضيف اليه ، القضاء بمدينة المنصور ، وقضاء الكوفة
وسقي الفرات بأسره ، سنة ٣٩٠ هـ (٢٩١) .

٣ - ابن الاكفاني ، عبد الله بن محمد بن عبد الله . ولي على قضاء
مدينة المنصور ، ثم على قضاء باب الطاق ، وضم اليه سوق الثلاثاء (٢٩٢)
ثم جمع له قضاء جميع بغداد في سنة ٣٩٦ هـ (٢٩٣) .

٤ - اليبوردي ، ولي القضاء على الجانب الشرقي بأسره ، ومدينة
المنصور ، وهو من الفقهاء الشافعية ، كانت له حلقة للفتوى في جامع

(٢٩٠) ن . م ، ج ٧ ، ص ٣٨ .

(٢٩١) تاريخ الصابي ، ج ٨ ، ص ٨٩ . تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٤٦

الروذراوي ، ص ٣٧٢ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٠٧ .

(٢٩٢) سوق الثلاثاء ، احمد اسواق بغداد المشهورة ، انظر عن

موقعه وسبب تسميته : (معجم البلدان ، ج ٣ ، ص ٢٨٣) وقد أصبح
من اهم محلات بغداد الشرقية (دليل خارطة بغداد ، ص ١١٨) .

(٢٩٣) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٤٤١ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٧٣

المنصور ، تولى قضاء المدينة حوالي سنة ٤٠٠ هـ (٢٩٤) .

٥ - ابن الغريق ، محمد بن علي بن محمد ، ابو الحسين الهاشمي .
وهو اول من ذكرته المصادر من قضاء المدينة في القرن الخامس . قال
الخطيب انه كان قاضياً « على مدينة المنصور وما اتصل بها » (٢٩٥) .
سنة ٤٠٩ هـ (٢٩٦) .

٦ - أبو الحسن الهاشمي ، علي بن عبد الله بن ابراهيم . وهو الهاشمي
الثالث من قضاء مدينة المنصور ، مات سنة ٤١٥ هـ (٢٩٧) .
ويمكن اعتبار الغريق وابا الحسن الهاشمي . آخر من ذكرتهم المصادر
من قضاء مدينة المنصور في القرن الخامس (٢٩٨) . أما القرن السادس
فلم يذكر فيه اكثر من قاض واحد هو عبد الملك بن المبارك . الذي ولي

(٢٩٤) تاريخ بغداد . ج ٥ . ص ٥١ .

(٢٩٥) تاريخ بغداد . ج ٥ . ص ١٠٨ - ٩ .

(٢٩٦) المنتظم . ج ٨ . ص ٢٨٣ .

(٢٩٧) تاريخ بغداد . ج ١٢ . ص ٨ - ٩ . ولا يذكر الخطيب سنة
تولية ابو الحسن الهاشمي ولا ما اذا كان قد تولاه قبل ابن الغريق او
بعده . ومن المؤكد انه تولاه قبل سنة ٤١٥ هـ وهي سنة وفاته (قضاء
بغداد . ص ٢٩) . ويحدد ماسنيون فترة تولية القضاء بين سنة (٤٠٥ -
٤١٥ هـ) Massignon , P , - 200 ,

(٢٩٨) قضاء بغداد . ص ٢٩ . وقد وردت في المصادر المتأخرة بعض
الاشارات عن قضاء تولوا مدينة المنصور في اليهود العباسية المتأخرة .
الا انها اشارات غير وثيقة . وقد رجح الدكتور العلي عدم صحتها (قضاء
بغداد . ص ٣٠ - ١) .

قضا. مدينة المنصور والحريم الطاهري (٢٩٩) وما يلي ذلك ، وشهد سنة ٥٨٨ هـ (٣٠٠) .

لقد كانت مدينة المنصور المدورة المركز الاداري والسياسي للدولة العباسية ، لهذا أهتم الخلفاء العباسيون الأول بانتقاء قضاتها ومراقبتهم وعزلهم عند الضرورة ، وقد ظلت المدينة مركزاً لقاض واحد ، قد تربط به مناطق واسعة ، يديرها بواسطة نوابه . واستمر هذا الوضع إلى أواخر القرن الرابع الهجري ، وأوائل القرن الخامس ، أما بعد هذا التاريخ فقد قل ذكر قضاة مدينة المنصور ، مما يدل على ضعف مكانتها ، وتدهور عمارتها وذهاب أهمية مركزها . فقد تعرضت هذه المدينة ، إلى سلسلة من الاحداث أثرت في عمرانها ، وزادت من عوامل تدهورها ، حتى أدت إلى اختفائها وكان أول هذه العوامل الحصار الذي فرضه جيش المأمون على الأمين ، فأن هذا الحصار دمر المدينة المدورة بالمجانيق التي نصبها طاهر بن الحسين قائد جيش المأمون ، الذي « حاصر الأمين ، داخل أسوار المدينة المدورة فدمر وأحرق الكثير من الدور فيها والمحلات المجاورة لها » (٣٠١) .

(٢٩٩) الحريم الطاهري : بأعلى مدينة السلام بغداد في الجانب الغربي ، قال عنه ياقوت : كانت العمارات متصلة وهو في وسطها ، وأما الآن فقد خرب جميع ما حوله وبقي كالبليدة المفردة في وسط الخراب (معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٢٥١) .

(٣٠٠) ابن الديلمي ، ج ١ ، ورقة ١٣٩ ب « م » .

(٣٠١) لسترانج ، ص ١٢٨ .

أضف الى ذلك فيضانات دجلة والفرات (من نهر عيسى) (٣٠٢) ،
فقد زادت من عوامل التخريب في قسم من المدينة ، ففي سنة ٣٣٠ هـ
تهرضت المدينة الى غرق عظيم ، هدم طاقات المدينة المدورة القريبة من
باب الكوفة وكان سبب هذا الغرق انكسار السدود التي على الفرات ،
في الموضع الذي ينظم مياه نهر عيسى الفيضة (٣٠٣) .

يقول أحد من شاهد هذا الفيضان « انبثق البثق من قبتين وجاء الماء
الأسود فهدم طاقات باب الكوفة ، ودخل المدينة ، فهدم دورنا ، فخرجنا
الى الموصل ... سنين عديدة ثم عدنا الى بغداد » (٣٠٤) .

أضف الى ذلك ، ان مدينة المنصور تراجعت عمرانياً منذ بناء الكرخ ،
وغيره من ارباض بغداد الغربية ، وزاد هذا التراجع عمران المحلات
الجديدة على الجانب الشرقي الذي انتقل اليه مركز الخلافة ، بعد عودة
الخلفاء من سامراء سنة ٢٧٩ هـ ، حيث صار هذا الجانب المركز الرسمي
للدولة بدلاً من مدينة المنصور (٣٠٥) .

وفي أواخر القرن الرابع ، كان الانحلال العمراني ظاهرة بارزة ،
أثرت على المدينة بشكل واضح ، يقول المقدسي : « ان بغداد كانت
جليلة في القديم وقد تداعت الآن الى الخراب واختلت وذهب بهاؤها ولم

(٣٠٢) دليل خارطة بغداد ، ص ٧٣ .

(٣٠٣) لسترانج ، ص ٤٨ .

(٣٠٤) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(٣٠٥) لسترانج ، ص ٦٦ ، ١٤٧ . وخرج المعتمد الى سامراء سنة

٢٢٣ هـ . ومنذ ذلك الحين سكنها ثمانية خلفاء كان المعتمد آخرهم

(اليعقوبي ، البلدان ، ص ٢٥٤ - ٥) .

استطبعها ولا اعجبت بها « (٣٠٦) . ويقول الصابي : « لا جرم ان
البلد خرب ، وانتقل أكثر اهله عنه فممنهم من مضى الى البطيحة (٣٠٧) ،
وممنهم من اعتصب بباب الازج . ومنهم من بعد الى عكبرا والانبار « (٣٠٨) .
وقد استمر هذا الخراب العمراني في القرون التالية ، حتى وجدنا
ابن الجوزي يذكر ان « ما بين باب البصرة والعتابين والخلد وشارع
دار الرقيق من الجانب الغربي فقد اندرس إندراساً كلياً ، وصار الجامعان
بالمدينة والرصافة في الصحراء بعد ان كانا في وسط العمارة « (٣٠٩) .
ان المنطقة القضائية في بغداد تظهر وتختفي تبعاً لحركة العمران في
ذلك الموضع ، لذا فلا يستغرب ان اختلف اسم قاضي مدينة المنصور
تدريجياً ، تبعاً لأختفاء اسم هذه المدينة ، التي أصبحت تدعى بباب البصرة
بدلاً من مدينة المنصور (٣١٠) ، وصار قاضيها ينسب إلى باب البصرة (٣١١) .

ب - الشرقية « الكرخ » :

الشرقية ، المنطقة القضائية الثانية ، انفصلت عن مدينة المنصور بعد

(٣٠٦) احسن التقاسيم ، ص ٣٦ .

(٣٠٧) البطيحة . وجمعها بطائح : وهي أرض واسعة بين واسط

والبصرة (معجم البلدان ، ج ١ . ص ٤٥٠) .

(٣٠٨) تاريخ الصابي . ج ٨ . ص ٤١٢ .

(٣٠٩) مناقب بغداد ، ص ٣٣ . (المنسوب) .

(٣١٠) معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ١٢٣ . ج ٢ ، ص ١٧ .

(٣١١) الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج ٤ ، ص ٧٥ . انظر كذلك

قضاة بغداد ، ص ٣٠ - ١ .

وقت قصير (في عهد المهدي) (٣١٢) .

فبعد ان نقلت الاسواق من مدينة المنصور إلى الكرخ ، ازداد تقاطر
الناس اليها ، للسكن فيها ، فانتعشت عمارتها ومساكنها حتى امتدت
جنوباً إلى نهر عيسى ، وكونت مركزاً تجارياً عظيماً في بغداد الغربية (٣١٣) .
وقد نظمت أسواقها ، وتجاراتها ، ومهن سكانها تنظيمًا دقيقاً (٣١٤) .
وتطلب ازدهار السكان فيها ، وازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية
الى ان يعين لها قاض خاص ، منفصل عن مدينة المنصور « لحل المنازعات
التي تحصل بين أهل أسواق الكرخ » (٣١٥) .

ابن أول قاض على الشرقية هو عمر بن حبيب العدوي (٣١٦) .
استعان به خليفة القاضي ابن علاثة على عسكر المهدي ، لينظر في أمور
الناس وقضاياهم في الشرقية ، والظاهر ان النجاح حالفه فولاه المهدي
قضاء الشرقية رقاسة (٣١٧) ، وقد حدد ماسنيون فترة توليه القضاء لسنوات
(١٦١ - ١٧٠ هـ) (٣١٨) . ثم ان الرشيد نقله عن الشرقية الى قضاء

(٣١٢) Massignon , 5 200 .

(٣١٣) لسترانج ، ص ٦٥ . قضاء بغداد ، ص ٣١ .

(٣١٤) البلدان ، ص ٢٤٥ - ٦ . الدكتور معروف ، تخطيط بغداد ،

ص ٢٥ .

(٣١٥) لسترانج ، ص ٨٦ .

(٣١٦) أخبار القضاة . ج ٣ . ص ٢٨٥ . تاريخ بغداد . ج ١٢ .

ص ٣٠٨ . قضاء بغداد ، ص ١٥ .

(٣١٧) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ .

(٣١٨) Massignon , P . 260 .

البصرة ، واستقضى نوح بن دراج (٣١٩) (١٧٠ - ١٧٧) (٣٢٠) .
ثم عزل نوح بن دراج واستقضى حفص بن غياث (٣٢١) (١٧٧ -
١٨٤ هـ) (٣٢٢) . الذي عزله الرشيد واستقضى مكانه الحسين بن
حسن بن عطية (٣٢٣) سنة ١٨٤ هـ (٣٢٤) .

ولا نعلم فترة بقاء ابن عطية في قضاء الشرقية ، فقد عزله الرشيد
بأسد بن عمرو البجلي (٣٢٥) الذي قدم من الكوفة ، بعد ان تفقه على
ابي حنيفة ، فتولى قضاء الشرقية ، كما تولى قضاء واسط (٣٢٦) .
وعلى الرغم من انه كان صالح الحديث صدوقاً الا ان التهمة التي

(٣١٩) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ . ابن سعد ، ج ٦ ، ص
٢٧١ . تاريخ بغداد ، ج ١٣ ، ص ٣١٥ .

(٣٢٠) Massignon , P . 260 .

(٣٢١) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ . ويذكر الذهبي سبب عزله
فيقول : « حكم بين الناس ثلاثة أعوام ، وهو ضريب ، ثم ظهر أمره
فصرف (ميزان الاعتدال ، ج ٤ ، ص ٢٧٦) .

(٣٢٢) Massignon ; P . 260 .

(٣٢٣) ابن سعد ، ج ٧ ، ق ٢ ، ص ٧٤ . اخبار القضاة ، ج ٣ ،
ص ٢٨٥ . تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٨٩ .

(٣٢٤) Massignon , P . 260 .

(٣٢٥) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٥ . ميزان الاعتدال ، ج ١ ،
ص ٢٠٧ .

(٣٢٦) ابن سعد ، ج ٧ ، ق ٢ ، ص ٧٤ . الدرجات العلمية في
طبقات العلماء الحنفية ، ورقة ٢٠ ب .

الصقها ابن حنبل بأصحاب أبي حنيفة في أنه : « ينبغي ألا يروى عنهم شيء » شملته بدوره (٢٢٧) . وقد ضعف بصره ، كنوح بن دراج ، وهو على القضاء فاستنكر الناس ذلك « فرد عليهم القمطر ، واعتزل القضاء » (٢٢٨) . فولى الرشيد علي بن ضبيان العبسي (٢٢٩) . فلما توفي علي بن ضبيان (سنة ١٩٢ هـ) (٢٣٠) ، استقضى على الشرقية علي بن حرملة التيمي (٢٣١) . الذي رشحه الرشيد لقضاء القضاء ، فأعاد على الشرقية أول قاض لها : عمر بن حبيب العدوي (٢٣٢) .

ويلاحظ أن قضاء الشرقية في عهد الرشيد لم يستقروا طويلا في مركز عملهم ، على النقيض من مدينة المنصور ، فقد عزل الرشيد بعضهم ، ونقل البعض إلى مدن العراق الأخرى ، كما رشح اثنان منهما لقضاء القضاء (٢٣٣) . إلا أن جميعهم كانوا من أصحاب أبي حنيفة ، ينتمون إلى مدرسة الرأي (٢٣٤) .

(٢٢٧) تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ١٦ - ٧ .

(٢٢٨) تاريخ بغداد . ج ٧ . ص ١٦ - ٧ .

(٢٢٩) العبسي . كوفي . من أصحاب أبي حنيفة . تقلد بعد الشرقية

قضاء القضاء (أخبار القضاء . ج ٣ . ص ٢٨٦ . ابن سعد . ج ٦ .

ص ٢٨٠ . تاريخ بغداد ج ١١ . ص ٤٤٣) .

(٢٣٠) تاريخ بغداد . ج ١١ . ص ٤٤٦ .

(٢٣١ ، ٢٣٢) أخبار القضاء . ج ٣ . ص ٢٨٨ . تاريخ بغداد . ج ١١

ص ٤١٥ . الانساب المتفقة . ص ٢٦ .

(٢٣٣ ، ٢٣٤) تراجع قائمة وكيع عن : « قضاء الشرقية » (أخبار

القضاء . ج ٣ . ص ٢٨٥) وما بعدها .

ومنذ وفاة الرشيد سنة ١٩٣ هـ ، الى قدوم المأمون بغداد سنة ٢٠٤ هـ لم تذكر المصادر قاضيا للشرقية غير عبد الله بن محمد الخلمنجي ، في خلافة الأمين (٣٣٥) ومرد ذلك الى الظروف التي عاصرتها بغداد ابان النزاع بين الامين والمأمون .

عند قدوم المأمون بغداد ، استقضى على الشرقية محمد بن أبي رجاء الخراساني ، وهو من المتقدمين في مذهب ابي حنيفة ، فلما توفي سنة ١٠٧ هـ ضم عمله الى محمد بن سماعة قاضي مدينة المنصور (٣٣٦) . وقد استعفى محمد بن سماعة عن الاستمرار في منصبه فأعفاه المأمون واستقضى مكانه هكرمة بن طارق السرخسي (٣٣٧) على « الشرقية والكرخ » (٣٣٨) . وهو من أصحاب أبي يوسف المشهورين (٣٣٩) . فلما عزل السرخسي سنة ٢٢٤ هـ ، استقضى مكانه اسماعيل بن حماد بن ابي حنيفة (٢٤٠) وعزل اسماعيل واستقضى مكانه عبد الرحمن بن إسحاق بن ابراهيم (الضبي) (٣٤١) والضبي من اصحاب ابي يوسف . استدعي من قضاء

(٣٣٥) معجم الأدباء . ج ٢ . ص ٢٢١ .

(٣٣٦) اخبار القضاة . ج ٣ ص ٢٨٩ . تاريخ بغداد . ج ٥ . ص ٢٧٦

الجواهر المضية . ج ٢ . ص ٥٤ .

(٣٣٧) ن . م . ج ٣ . ص ٢٨٩ . تاريخ بغداد . ج ١٢ . ص ١٦٤

(٣٣٨) تاريخ بغداد . ج ١٢ . ص ٢٦٤ .

(٣٣٩) ن . م . ج ١٢ . ص ٢٦٣ .

(٣٤٠) اخبار القضاة . ج ٣ . ص ٢٩٠ . ويذكر الخطيب ان اسماعيل

ابن حماد بن ابي حنيفة كان على القضاء « بالشرقية والكرخ » (تاريخ بغداد . ج ١٢ . ص ٢٦٤) .

(٣٤١) تاريخ بغداد . ج ١٠ . ص ٢٦٠ - ١ .

الركة . وولي قضاء الشرقية مع مدينة المنصور ، فصار على حكم الجانب الغربي بأسره ، واستمر على ذلك في عهد المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧ هـ) الى أن عزله الواثق ٢٢٨ هـ (٣٤٢) واستنقضى مكانه عبد الله بن محمد بن ابي يزيد الخلعجي ، احد اصحاب الرأي (٣٤٣)

لم تذكر المصادر تاريخ سفي تولي قضاء الشرقية بدقة ، كما لم تذكر دوافع استعفاء بعض القضاة في هذه الفترة ، وعزل البعض الآخر عن وظائفهم بشكل مستمر . والظاهر ان محنة القول بخلق القرآن (٣٤٤) ، كانت وراء التغييرات المستمرة في قضاء بغداد آنذاك ، بعد ان امر المأمون بامتحان القضاة والشهود في القول بخلق القرآن (٣٤٥) . وعزل من لا يقر بهذا القول (٣٤٦) ، الذي أعلن مذهباً رسمياً للدولة من سنة ٢١٨ هـ حتى سنة ٢٣٢ هـ ، عندما تولى المتوكل الخلافة ونهى الناس عن الكلام بالقرآن (٣٤٧) .

(٣٤٢) ن . م . ج ١٠ . ص ٢٨٠ .

(٣٤٣) ن . م . ج ١٠ . ص ٧٣ .

(٣٤٤) عن محنة القول بخلق القرآن يراجع : الطبري . ج ١١ .

ص ١١١٢ . اليعقوبي . مشاكلة الناس لزمانهم . ص ٣٢ . باتون . احمد اين حنبل والمحنة . ص ١١٤ .

(٣٤٥ ، ٣٤٦) راجع نص كتاب المأمون الى اسحاق بن ابراهيم في

امتحان للقضاة والشهود في الطبري . ج ١١ ، ص ١١١٢ - ٦ .

(٣٤٧) اليعقوبي . التاريخ . ج ٣ . ص ٢١٧ - ٨ . الدوري .

دراسات في العصور العباسية المتأخرة . ص ٤٢ . ابن العبري . تاريخ

مختصر الدول . ص ١٤٣ .

وقد تحمس بعض قضاة الشرقية لمذهب الدولة الجديد ، منهم عبد الله بن محمد الخلنجي ، الذي كتب له المعتمد ، وهو على الشرقية ، في ان يمتحن الناس (٣٤٨) فتقدمت اليه امرأة ، تطلب قراراً بالتفريق بينها وبين زوجها ، لانه « لا يقول بقول امير المؤمنين في القرآن » (٣٤٩) ففرق بينهما (٣٥٠) .

وقد عزله المتوكل سنة ٢٣٧ هـ « وأمر ان يكشف ليفضحه بسبب ما امتحن الناس في القرآن » (٣٥١) . والكشف هذا يعني التدقيق والتحقيق فيما اذا كان القاضي قد ارتشى . قال الخطيب « كشف الخلنجي فما انكشف عليه انه اخذ حبة واحدة » (٣٥٢) . وكان المشرف على الكشف قاضي الشرقية الجديد ، حيان بشر الأمدى (ولى سنة ٢٣٧ هـ) ، امره المتوكل « ان يقيم الخلنجي للناس فأقامه في مسجد الشرقية فادعيت عليه دعاوي » (٣٥٣) وتوفى الأسدى سنة ٢٢٨ هـ وهو على قضاء الشرقية ، فاستقضى محمد بن عبد الله المؤذن ، من اهل السواد ، ومن اصحاب ابي حنيفة (٣٥٤) . كبقية قضاة الشرقية (٣٥٥) بقى على قضاء الشرقية

(٣٤٨ ، ٣٤٩) تاريخ بغداد . ج ١٠ ، ص ٧٣ - ٤ .

(٣٥٠) اخبار القضاة . ج ٣ . ص ٢٩٠ .

(٣٥١ ، ٣٥٢) تاريخ بغداد . ج ١٠ . ص ٧٤ . اخبار القضاة .

ج ٣ . ص ٢٩٠ - ١ .

(٣٥٣) اخبار القضاة . ج ٣ . ص ٢٩١ .

(٣٥٤) تاريخ بغداد . ج ٥ . ص ٤١٦ . اخبار القضاة . ج ٣ .

ص ٢٨١ .

(٣٥٥) استنتجت هذا من دراسة قائمة قضاة الشرقية عند وكيـع

(اخبار القضاة . ج ٣ . ص ٢٨٥ وما بعدها) .

حوالي ثلاث سنوات (٢٣٨ - ٢٤١ هـ) عندما عزله المتوكل وولى ابا حسان الزيادي (٣٥٦) .

وكان ابو حسان الزيادي دينيا فهما ، مؤلفا للكتب ، كتب الناس عنه علماً كثيراً (٣٥٧) توفي سنة ١٤٣ هـ وهو على قضاء الشرقية (٣٥٨) فاستقضى مكانه محمد بن زيد الرفاعي الكوفي (٣٥٩) الذي وصف بأنه من اهل القرآن والفقه والحديث ، والعلم بالاحكام (٣٦٠) . توفي سنة ٢٤٩ هـ وهو على القضاء فاستقضى مكانه احمد بن محمد بن عيسى البرتي (٣٦١) وهو من العلماء المشهورين بالصلاح والعبادة انذاك ، ومع عدة من اصحاب الحديث (٣٦٢) فقد وصف مذهبه في الفقه بأنه مذهب اهل العراق (٣٦٣) ويلاحظ على قضاء الشرقية في هذه الفترة استقرارهم في دوائرههم ، فلم يتعرض لهم المسؤولون بالعزل ، وقد مكث البرتي على قضاء الشرقية تسع سنوات (٢٤٩ - ٢٥٨ هـ) ولم ينقل الا بتأثير اسماعيل بن اسحاق على الموفق ، وكان نقله الى قضاء الجانب الشرقي ، فلم يزل بالجانب

(٣٥٦) اخبار القضاة . ج ٣ . ص ٢٩١ - ٢ . تاريخ بغداد ج ٧ . ص ٣٥٦ .

(٣٥٧) ن . م . ج ٣ . ص ٢٩٢ . تاريخ بغداد . ج ٧ . ص ٣٥٧

(٣٥٨) ن . م . ج ٣ ، ص ٢٩٢ . تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٣٧٥

(٣٥٩) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٣٧٥ .

(٣٦٠) ن . م . ج ٣ ، ص ٣٧٥ . اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ - ٣

(٣٦١) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٩٣ . تاريخ بغداد ، ج ٥ ص ٦٢

(٣٦٢ ، ٣٦٣) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٦١ - ٢ . طبقات الحنابلة

ج ١ ، ص ٦٦ . ابن ماكولا ، الاكمال ، ج ١ ، ص ٢٣٠ .

الهرقي ، واسماعيل بن اسحاق على الجانب الغربي الى سنة ٣٦٢ هـ ، حيث جمعت بغداد بأسرها لاسماعيل بن اسحاق (٣٦٤) . وقد هيمن اسماعيل بن اسحاق ، على الادارة القضائية في بغداد فترة جدد طويلة تقلد خلالها قضاء الشرقية عشرين سنة (٢٦٢ هـ - ٢٨٢ هـ) (٣٦٥) أعقبه ابو خازم القاضي فترة تقارب العشر سنوات (٢٨٣ - ٩٢٢ هـ) (٣٦٦) و ابو خازم البصري الأصل ، سكن بغداد ، وحدث بها ، عرف بالدين والورع ، والعلم بالفرائض والحساب ، والزرع والقسمة والجبر والمقابلة وحساب الدور ، وغامض الوصايا (٣٦٧) ، واشتهر في ميدان القضاء حق وصف : بأنه قدوة في العلم بصناعة الحكم ودعاوي الخصوم ، واحذق الناس بعمل المحاضر والسجلات والاقراءات . إضافة الى تضلعه بالفقه على مذهب اهل العراق (٣٦٨) .

ولما توفي ابو خازم (سنة ٢٩٢ هـ) نقل ابو عمر القاضي من مدينة المنصور إلى الشرقية ، فكان على ذلك الى سنة ٢٩٦ هـ حين عزل عن وظيفته بسبب اشتراكه في محاولة خلع المقتدر (٣٦٩) . فقلد عبد الله بن علي بن

(٣٦٤) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٨٨ . المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٤٥ .

اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ .

(٣٦٥) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٨٨ ، ٢٩٠ .

(٣٦٦) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٩٣ . تاريخ بغداد ، ج ١١ ،

ص ٦٣ .

(٣٦٧ ، ٣٦٨) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٦٣ . المنتظم ، ج ٦ ،

ص ٥٣ . اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٩٣ .

(٣٦٩) صلة تاريخ الطبري ، ص ٣٠ . يقول عريب في حوادث سنة =

محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، وكان تقليده (٣٧٠) على قضاء الشرقية ، والجانب الشرقي ، وطريق خراسان (٣٧١) ، والمدائن والنهروانات ، وما يسقى الفرات ، وقضاء سر من رأى ، وطريق الموصل . مكث على هذه النواحي (من شهر ربيع الاول سنة ٢٩٦ هـ الى النصف من جمادي الآخرة سنة ٢٩٨ هـ) (٣٧٢) . فقد اصابه الفالج ، فعجز عن القضاء ، واستخلف ابنه محمد على عمله كله ، ولم يكن الابن كأبيه في خشونة الحكم ، فاضطربت أموره وأحواله وكانت « أمور السلطان أيضاً كلها قد اضطربت » (٣٧٣) . فلم يزل على خلافة أبيه الى سنة ٣٠١ هـ ، ففي هذه السنة ، أعيد اعتبار أبو عمر القاضي ، بوساطة الوزير علي بن عيسى ، فقلده المقتدر قضاء الجانب الشرقي ، والشرقية (٣٧٤) .

٣٩٦ هـ : « في هذه السنة خلع المقتدر خلعة القواد والكتاب وقضاء بغداد » (الصلة ، ص ٣٦ - ٧) وقتل من القضاة في هذه المحاولة احمد بن يعقوب القاضي ، ذبح ذبحاً ، قالوا له تبائع للمقتدر ، فقال هو صبي ولا يجوز المبايعة له (الصلة ، ص ٢٨) .
(٣٧٠) راجع : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٩٣ .

(٣٧١) طريق خراسان : وهو الطريق الذي يبدأ من باب خراسان ، ومنه يتجه الى الشرق (لستانج ، بلدان الخلافة الشرقية ، ص ٢٣) .
(٣٧٣ ، ٣٧٢) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٩٧ . أخبار القضاة . ج ٣ ، ص ٩٣ .

(٣٧٤) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٤٧ . أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٩٣ .
ويقول عريب في حوادث سنة ٣٠١ هـ : « في هذه السنة رضي عن القاضي محمد بن يوسف وقلد الشرقية وعسكر المهدي وخلع عليه دراعة وطيلسان وعمامة سوداء وركب من دار الخليفة الى مسجد الرصافة فصلى ركعتين ثم قرأ عليه عهده بالولاية (الصلة ، ص ٤٢) .

وارتفعت مكانة أبي عمر فقلد سنة ٣١٧ هـ قضاء القضاة بالإضافة إلى ما كان إليه من ولايات ، فلما توفي سنة ٣٢٠ هـ ، استخلف ابنه عمر « أبو الحسين » في سائر أعماله سوى قضاء القضاة (٣٧٥) . واستمر عمر على ذلك إلى أن خرج مع الخليفة الراضي إلى الموصل سنة ٣١٧ هـ ، فأمره الخليفة « أن يستخلف على مدينة السلام بأسرها أبا نصر يوسف بن عمر » (٣٧٦) الولد يخلف أباه ، استمر ذلك إلى أن توفي عمر سنة ٣٢٨ هـ (٣٧٧) .

كادت هذه العائلة أن تتوارث قضاء بغداد بأسره ، فترة طويلة من الزمن ، فبعد اسبوع من وفاة عمر : « خلع الراضي على أبي نصر يوسف ابن عمر بن محمد بن يوسف وقلده قضاء الحاضرة بأسرها الجانب الشرقي والغربي المدينة والكرخ ، وقطعة من أعمال السواد ، كما خلع على أخيه أبي محمد الحسين بن عمر ، لتقلده قضاء أكثر السواد والبصرة وواسط » (٣٧٨) وما زال أبو نصر متولياً للقضاء على بغداد بأسرها إلى سنة ٣٢٩ هـ فأن الراضي صرفه عن مدينة المنصور بأخيه الحسين ، وأقره على الجانب الشرقي والكرخ (٣٧٩) ولم تكن هيمنة هذه العائلة على قضاء بغداد

(٣٧٥) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٤٠ - ١ . وقد قلد قضاء القضاة سنة

٣٢٥ هـ ولكن من قبل ابن رائق أمير الأمراء وليس من قبل الخليفة ،

انظر : (تجارب الأمم ، ج ١ ، ص ٣٦٥ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٩٦)

(٣٧٦) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٩٦

(٣٧٧) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ .

(٣٧٨ ، ٣٧٩) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٣ . المنتظم ، ج ٦ ،

ص ٣٠٠ . ويذكر الصولي أن الراضي جعل إلى أبي نصر قضاء بغداد

بأسرها الا نتيجة لقوة علاقتها بالراضي ، الذي حرص على رفع مكانتها في قضاء بغداد ، وكانت صلته بأبي الحسين وثيقة وحميمة حتى ان الصولي ، يذكر ان الراضي حزن حزنا عميقا على وفاته « حتى كاد يبكي عليه بحضرتنا » (٣٨٠) . وبعد وفاة الراضي وتقلد المتقي للخلافة (سنة ٣٢٩ هـ) صرف ابو نصر عن القضاء وقلد محمد بن عيسى المعروف بأبن موسى الضرير ، الجانب الشرقي من بغداد والكرخ ، في جمادى الآخرة سنة ٣٢٩ هـ (٣٨١) .

وقد وصف ابن ابي موسى الضرير ، بالتضلع في علم الفقه على مذهب العراقيين ، وقد دافع عن هذا المذهب ضد المخالفين له . ولم يطعن عليه فيما تولاه ، بل كان موضع ثقة الناس ، مشهوراً بالصدق والعفة مع فقر حاله (٣٨٢) .

ولم يستمر طويلاً في وظيفته ، فالحليفة المتقي قلد الخزي كما ذكرنا بغداد بأسرها وخلع عليه سنة ٣٣٠ هـ (٣٨٣) . وهذا يعني تنحية الضرير عن وظيفته ، التي أعيد اليها في خلافة المستكفي . ففي سنة ٣٣٣ هـ قسمت بغداد الى وحدتين ، الجانب الشرقي لأبن أبي موسى الضرير

= الى المدائن ، والى أخيه أبي محمد القضاء من المدائن الى البصرة (أخبار الراضي ، ص ١٤٢) .

(٣٨٠) أخبار الراضي ، ص ١٤٢ .

(٣٨١) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٤٠٤ . ج ١٤ ، ص ٣٢٣ .

(٣٨٢) ن . م ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ - ٤ .

(٣٨٣) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٣١ .

والجانب الغربي (الشرقية والمدينة) (٣٨٤) الى محمد ابن الحسن بن عبد الله بن أبي الشوارب ، المشهور بالاسترشاء . ثم قبض المستكفي سنة ٣٣٤ على ابن أبي الشوارب ، وقلد الشرقية لابي طاهر الذهلي (في صفر سنة ٣٣٤) (٣٨٥) .

ولم تدم ولاية الذهلي على الشرقية أكثر من أربعة شهور ، عاد بعدها ابن أبي الشوارب الى قضاء الشرقية (الراجع انه عاد بعد ان بذل المال في سبيل القضاء) مع مناطق قضائية أخرى ، لكن فسادته تجاوز الحدود ، فقد كان يأخذ الرشاوي حتى شاع ذلك بين الناس ، فاستنكروه وشهروا به مما دفع المطيع الى صرفه عن جميع ما يتولاه سنة ٣٥٥ هـ (٣٨٦) وولي في السنة نفسها (في أول رجب) محمد بن صالح بن أم شيبان تولى قضاء الجانب الغربي (الشرقية ومدينة المنصور) بالاضافة الى ما كان اليه من قضاء الجانب الشرقي (٣٨٧) .

ومكث ابن أم شيبان على قضاء الجانب الغربي بأسره الى سنة ٣٣٦ هـ حيث جمعت بغداد بأسرها الى أبي السائب (٣٨٨) . وقد شهدت الادارة القضائية استقراراً نسبياً أبان فترة أبي السائب لقضاء بغداد إلا أن هذا

(٣٨٤) ن . م ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٨٩ - ٩

العيون والحدائق ، ق ٢ ، ص ١٧٤ .

(٣٨٥) ن . م ، ج ١ ، ص ٣١٣ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٤ . العيون

والحدائق ، ق ٢ ، ص ١٧٥ .

(٣٨٦) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٥٠ .

(٣٨٧ ، ٣٨٨) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٣٦٤ . المنتظم ، ج ٤ ،

ص ٣٥٧ .

الاستقرار ما لبث ان تحول الى اضطراب أربك الادارة القضائية
سنتين على يد شواربي آخر ، هو أبو العباس الذي ضمن قضاء بغداد
بأسره من معز الدولة ، بعد وفاة أبي السائب سنة ٣٥٠ هـ (٣٨٩) .

ولم يعين قاض على الشرقية ، خلال ولاية أبي بشر عمر بن أكثم
لقضاء القضاة (٣٥٢ - ٣٥٦ هـ) مما يشير الى أنها أدمجت في ولايته
يديرها بواسطة نوابه ، فلما صرف ابن أكثم سنة ٣٥٦ هـ (٣٩٠) قلند
عبيد الله بن معروف « أبو محمد » القضاء بالجانب الغربي من بغداد
ومدينة المنصور وحريم دار السلطان (٣٩١) .

وأبتداء من هذا التاريخ (سنة ٣٥٦ هـ) قللت المصادر من ذكر
قضاة لمدينة الشرقية ، وأخذت تورد أسماء من ولوا قضاء « الكرخ »
أو « ربع الكرخ » أو « الجانب الغربي » . وتذكر المصادر من هؤلاء :
العماني: عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٨٥ هـ) ولي « القضاء بربع الكرخ » (٣٩٢)
الضبي : الحسين بن هارون (ت ٣٩٨ هـ) كان اليه القضاء بربع
الكرخ ، ثم صار اليه القضاء بالجانب الغربي جمعية ، والكوفة وسقي
الفرات (٣٩٣) . ثم عزل عن ذلك سنة ٣٧٧ هـ (٣٩٤) . ثم أعيد ثانية

(٣٨٩) تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ١٨٩ . تاريخ بغداد ، ج ١١ ،
ص ٢٥٠ .

(٣٩٠) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٢٥٠ . تلخيص مجمع الآداب ،
ج ٤ ، ق ٣ ، ص ٥٤٥ .

(٣٩١) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٣٠٠ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٨

(٣٩٢) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٣٠٠ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٨ .

(٣٩٣ ، ٣٩٤) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٤٠ .

سنة ٣٩٠ هـ على مدينة المنصور مضافاً الى الكرخ والكوفة وسفي الفرات (٣٩٥)
البيضاوي : محمد بن عبد الله (ت ٤٢٤ هـ) : كان اليه القضاء بربيع
الكرخ (٣٩٦) . وبالإضافة الى ذلك كان يدرس الفقه ويبقي على المذهب
الشافعي ، واشتهر بأنه كان ثقة صدوقاً ديناً سديداً في أحكامه (٣٩٧) .
الصيمري : الحسن بن علي (ت ٤٣٦ هـ) ، ولي القضاء بربيع الكرخ
وبقي في وظيفته الى حين وفاته (٣٩٨) . وهو شيخ أصحاب أبي حنيفة
في زمانه ، ومن الفقهاء العراقيين المشهورين ، كان إليه قضاء المدائن ثم
ربيع الكرخ (٣٩٩) .

أبو الطيب الطبري : طاهر بن عبد الله (ت ٤٥٠ هـ) تقلد القضاء
« بربيع الكرخ » سنة ٤٣٦ هـ وبقي على ذلك حتى سنة ٤٥٠ هـ (٤٠٠) .
وأبو الطيب فقيه شافعي أستوطن بغداد ، ودرس وافق بها ، واستقضى
بربيع الكرخ بعد موت الصيمري ، وكان ثقة صادقاً ، ديناً ، ورعاً ،
عارفاً بأصول الفقه وفروعه استمر يقضي ويبقي وقد بلغ من العمر سنتين
بعد المائة (٤٠١) .

(٣٩٥) ن . م ، ج ٧ ، ص ٢٠٨ .

(٣٩٦ ، ٣٩٧) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٤٧٦ .

(٣٩٨ ، ٣٩٩) المنتظم ، ج ٨ ، ص ١١٩ . انظر كذلك : الكامل في

التاريخ ، ج ٨ ، ص ٤١ . الجواهر المضية ، ج ١ ، ص ١٤ . تاريخ

بغداد ، ج ٨ ، ص ٧٨ . اللباب ، ج ٢ ، ص ٦٦ .

(٤٠٠) تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٣٦٠ . ابن خلكان ، ج ٢ ، ص

١٩٨ . شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ .

(٤٠١) المنتظم ، ج ٨ ، ص ١٩٨ .

البضاوي : محمد بن محمد بن عبد الله (ت ٤٦٨ هـ) ، ولي القضاء
« بربع الكرخ » وهو من الفقهاء على المذهب الشافعي (٤٠٢) .

الدامغاني : عبيد الله بن محمد بن طلحة ، شهد عند قاضي القضاء
أبي عبد الله الدامغاني ، فقبل شهادته ثم ولاء القضاء « بربع الكرخ »
في رجب سنة ٤٧٠ هـ (٤٠٣) .

ابن الصباغ : أحمد بن محمد بن عبد الواحد (ت ٤٩٤ هـ) ، كان
ينوب في القضاء بربع الكرخ عن القاضي أبي محمد الدامغاني (٤٠٤) .
أبو عبد الله الدامغاني : محمد بن علي بن محمد بن علي ، الملقب
« تاج القضاء » ، ولاء والده قاضي القضاء أبو الحسن الدامغاني : قضاء
الجانب الغربي من مدينة السلام سنة ٥٠٢ هـ (٤٠٥) .

أبو جعفر الدامغاني : عبد الله بن محمد بن علي (ت ٥١٨ هـ)
جعل قاضياً على ربع الكرخ من قبل أخيه قاضي القضاء أبي الحسن
الدامغاني (٤٠٦) .

ابن البضاوي : محمد بن عبد الله بن محمد (ت ٥٥٨ هـ) شهد عند
قاضي القضاء الزينبي سنة ٥١٩ هـ ، فقبل شهادته وولي القضاء بربع

(٤٠٢) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٢٣٩ . الانساب ، ج ٣ ، ص
٣٩٨ . اللباب ، ج ١ ، ص ١٦٢ . الوافي بالوفيات ، ج ١ ، ص ١٢١ .

(٤٠٣) الجواهر المضية ، ج ٢ ، ص ٣٤٠ .

(٤٠٤) المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٢٥ . ابن كثير ، ج ١٢ ، ص ١٦٠ .

(٣٠٥) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ٨٨ آ « م »
في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب ، جامعة بغداد ، برقم ٥٧٤ .

(٤٠٦) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢٥١ .

الكرخ في ١٨ رمضان سنة ٥١٩ هـ (٤٠٧) . والبيضاوي من عائلة عريقة في القضاء والعدالة ، كان من كبار شيوخ الحنفية في بغداد . بقي في القضاء والعدالة الى سنة ٥٤٦ هـ ، حين عزل عنهما معاً ، ولكنه ولي القضاء بربع سوق الثلاثاء سنة ٥٥٥ هـ ، بعد تزكية جديدة ، ولم يزل على ذلك الى حين وفاته (٤٠٨) .

ابن مبادر : علي بن عبد الرحمن (ت ٥٦٣ هـ) كان على قضاء ربع الكرخ (٤٠٩) .

البندنجي : أحمد بن عبد الله بن أحمد ، تولى قضاء الجانب الغربي من مدينة السلام سنة ٥٦٦ هـ (٤١٠) .

البندنجي (الابن) عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد . كان اليه القضاء بالجانب الغربي في الفترة (٥٧٣ - ٥٧٥ هـ) (٤١١) .

عبد الله بن عبد الواحد ، تولى القضاء والحسبة بالجانب الغربي من بغداد في الفترة (سنة ٥٧٦ - ٥٨٠) (٤١٢) .

العمرى : عبد الرحمن بن أحمد بن محمد . تولى القضاء بالجانب الغربي ثم عزل عنه سنة ٥٨٦ هـ (٣١٣) .

(٤٠٧ ، ٤٠٨) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ق ٢ ، ورقة ١٠٩ آ « م » .

(٤٠٩) الاسنوي ، طبقات الشافعية ، ص ١١٣ .

(٤١٠) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ١٩١ ب « م » .

(٤١١) الجواهر المضية ، ج ١ ، ص ٢٧٠ .

(٤١٢) ن . م ، ج ١ ، ص ٢٧٧ .

(٤١٣) الذهبي ، المختصر المحتاج اليه من تاريخ ابن الدبيشي ، =

ابن اللمغاني : أحمد بن محمود بن أحمد الشافعي . تولى القضاء
بالجانب الغربي من مدينة السلام سنة ٦١٤ هـ استمر على ذلك الى ان
توفي سنة ٦١٦ هـ (٤١٤) .

الهمذاني : علي بن عبد الرشيد . رتب سنة ٦١٨ هـ قاضياً بالجانب
الغربي (٤١٥) .

فخر الدين : نصر الله بن عبد الرشيد ، ولي قضاء الجانب الغربي ،
ونهر عيسى سنة ٦٤٣ هـ (٤١٦) .

ج ٢ ، ص ١٩١ - ٢ . تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب . ج ٤
ق ١ ، ص ١٩٥ .

(٤١٤) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ص ٢٢٦ ب « م »
وعن ابن اللمغاني يراجع أيضاً : الحوادث الجامعة ، ص ٧٢ .
(٤١٥) تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب ، ج ٤ ، ق ٣ ،
ص ٤٢٥ - ٦ .

(٤١٦) الحوادث الجامعة ، ص ٢٩٠ . معجم الألقاب ، ج ٤ ، ق ٣
ص ٢٤٦ . ومنطقة نهر عيسى ، قال عنها ياقوت : « هي كورة وقرى
كثيرة وعمل واسع في غربي بغداد » (معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٣٢٢)
وكان الحسن بن سلامة بن ساعد أول من ولي قضاؤها سنة ٥٠٥ هـ .
(الجواهر المضية ، ج ١ ، ص ١٩٤) كما تولى قضاؤها محمد ابن الفضل
الكوفي بن محمد بن أحمد بن الشقي . ذكره ابن الديبشي فقال : انه
قدم بغداد وتولى قضاء نهر عيسى بها ، بالجانب الغربي « (ذيل تاريخ
مدينة السلام ، بغداد ، ج ١ ، ورقة ١٦ آ) ومولده سنة ٥٦٢ هـ .
ويذكر ابن الديبشي ان محمد بن المبارك شهد عند قاضي القضاة علي بن =

الزنجاني : عز الدين أحمد بن محمود ، ولي قضاء الجانب الغربي
سنة ٦٥٥ هـ (٤١٧) .

وفي العصور العباسية المتأخرة هيمن قاضي قضاء بغداد على المؤسسة
القضائية في العاصمة ، وهذا طبيعي بعد ان انحصرت سلطته الفعلية في
بغداد وما جاورها من مدن العراق فكان ينبغي عنه بعض القضاء في
الجانبين ، مما جعل ذكر هؤلاء النواب في المصادر المتأخرة قليلة . كما
أدى الى صعوبة تكوين قائمة متكاملة لقضاة أية منطقة في بغداد خلال
هذه الفترة (٤١٨) .

يتبين مما ذكرنا ان أول قاض انيطت به مسؤوليات القضاء في الشرقية
هو عمر بن حبيب العدوي ، الذي ولي في عهد المهدي . لهذا يمكننا القول
ان القضاء بالشرقية ثبت رسمياً في عهد المهدي . وإن كان تقسيم الجانب
الغربي لغرض الادارة القضائية الى منطقتين : مدينة المنصور ، والشرقية
قد استقر نهائياً في عهد الرشيد (٤١٩) .

كما يتضح ان تعبير الشرقية كمنطقة قضائية مستقلة ورد في « اخبار
القضاة » وفي « اخبار الراضي والمتقي » وفي « تكملة تاريخ الطبري »
= علي بن البخاري سنة ٥٩٠ هـ « وتولى قضاء قرية عبد الله بواسط وقضاء
نهر عيسى » (ن . م ، ج ١ ، ورقة ١٢٦ آ « م ») . والظاهر ان
المنطقة كوحدة قضائية اختفت في النصف الثاني من القرن السابع الهجري
(٤١٧) الحوادث الجامعة ، ص ٣٢٣ ، ٢٤٣ .

(٤١٨) ابن الساعي ، علي بن أنجب ، الجامع المختصر ، ج ٩ ، (بغداد ،

١٩٣٤) ص ٢٣٧ ، تحقيق الدكتور مصطفى جواد .

(٤١٩) قضاء بغداد ، ص ٣٢ - ٣ .

وفي « تجارب الأمم » . والكتاب الاخير ينتهي في حوادث سنة ٣٧٠ هـ مما يدل على ان تعبير الشرقية ظل مستعملاً في المصادر إلى هذا التاريخ ، ثم أخذت المصادر التي ألفت بعد سنة ٣٧٠ هـ تستعمل تعبير الكرخ كمناطق قضائية لمن كان يلي الجانب الغربي (٤٢٠) .

ج - عسكر المهدي - الرصافة - « الجانب الشرقي » :

في سنة ١٥١ هـ قدم المهدي ، وكان ولياً للعهد ، مع جيشه من الري فأمر المنصور ببناء الرصافة لتكون مقاماً له واعسكره ، وقد عرفت بعسكر المهدي وقد تم بناؤها في ١٥٩ هـ (٤٢١) . أهتم المهدي بهذا الجانب فبنى فيه جامع الرصافة ، كما عين قاضيين هما محمد بن عبد الله بن علاثة ، وعافية بن يزيد الاودي « فكانا يقضيان في المسجد الجامع في الرصافة هذا في أدناه وهذا في أقصاه » (٤٢٢) .

(٤٢٠) ن . م ، ص ٣٤ . وبلاحظ ان الخطيب البغدادي ، وهو ينقل اخبار القضاة عن طلحة ابن محمد بن جعفر يستعمل تعبير الكرخ قبل سنة ٣٧٠ هـ « الامر الذي يرجح ان كلمة الكرخ استعملت في نصوص الخطيب تجوزاً ، وان الخطيب قد استعمل تعبيراً متأخراً وصفاً لمؤسسة قائمة كان يطلق عليها في التقديم اسم يختلف عن اسمها في العهد المتأخرة » (قضاة بغداد ، ص ٣٤) .

(٤٢١) معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ١٢٤ . تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(٤٢٢) ابن سعد ، ج ٧ ، ق ٢ ، ص ١٨ . اخبار القضاة ، ج ٣ ،

كان ابن علانة أول قاض على عسكر المهدي ، ثم استقضى المهدي على الجانب الشرقي سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ، وهو مدني من أهل الحديث (٤٢٣) . أعيد استقضاؤه في عسكر المهدي في عهد الرشيد ، مكث في ولايته سبع عشرة سنة (١٥٧ - ١٧٤ هـ) (٤٢٤) . وفي عهد الرشيد ولي عمر بن حبيب العدوي على قضاء الرصافة (٤٢٥) والعدوي من أهل البصرة ، حدث عن بعض رواة الحديث ، كما روى عنه ، ومع صدقه في روايته تركه أصحاب الحديث لأنه من أصحاب الرأي (٤٢٦) . وابعقه الحسين بن الحسن العوفي الذي وصف بأنه كثير الرواية عن أبي حنيفة ، وقد عزله الرشيد بعد أن رفع له صاحب الخبر : قصة تلك المرأة التي حضرت مجلس قضاء العوفي « فجعلت تدعي على خصمها ويستفهمها ، فلما أكثر قالت له يا شيخ . . . والله ما رأيت ميتاً يقضي بين الأحياء غيرك . فكتب بها صاحب الخبر إلى الرشيد فصرفه » (٤٢٧) . واستقضى عبد الملك بن محمد بن أبي بكر ، ذكره وكيع على عسكر المهدي بعد العوفي (٤٢٨) .

(٤٢٣) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٣٠٦ . ج ١٢ ، ص ٣٠٧ .

الانساب ، ج ٣ ، ص ٣٢٦ .

(٤٢٤) تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٦٩ . ابن القيسراني ، الانساب

المتفقة ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٤٢٥) ن . م ، ج ١١ ، ص ١٩٧ .

(٤٢٦) ابن سعد ، ج ٧ ، ق ٣ ، ص ٤٨٧ - ٨ . تاريخ بغداد ،

ج ١١ ، ص ١٩٧ .

(٤٢٧) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٦٧ .

(٤٢٨) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٦٧ - ٨ ، ويذكر ابن سعد بعد العوفي ، =

ثم عون بن عبد الله المسمودي الكوفي المحدث (٤٢٩) . وفي آخر خلافة الرشيد استقضى محمد بن عبد الله بن المثنى بن انس بن مالك الانصاري وهو أحد الفقهاء المشهورين في بغداد (٤٣٠) . عزله الأمين وولى مكانه اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة (٤٣١) . وفي أول عهد المأمون كان سعد بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم الزهري على قضاء الجانب الشرقي (٤٣٢) . كان الزهري على قضاء واسط في خلافة هارون ، وفي اثناء فتنة ابراهيم ابن المهدي عزل عن قضاء بغداد فلاحق بالحسن بن سهل وهو بقم الصلح ، فولاه قضاء عسكره (٤٣٣) . واستقضى بعد الزهري قتيبة بن زياد الخراساني (٤٣٤) .

ولما قدم المأمون من خراسان إلى بغداد سنة ٢٠٤ هـ ، استدعى محمد

= محمد بن عبد الله بن المثنى بن انس بن مالك (الطبقات ، ج ٧ ، ق ٢ ، ص ٤٨ - ٩) .

(٤٢٩) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٦٨ . ولا يذكر وكيع وهب بن وهب على قضاء عسكر المهدي في عهد الرشيد ، بينما يشير ابن سعد ان الرشيد ولاه قضاء عسكر المهدي (ج ٧ ، ق ٢ ، ص ٧٥) .

(٤٣٠) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٤٠٩ . ويذكره ابن سعد قاضياً على عسكر المهدي بعد العوفي (الطبقات ، ج ٧ ، ق ٢ ، ص ٤٨ - ٩) . (٤٣١) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٦٨ . مهام الفقهاء ، ورقة ١٥ آ « م » .

(٤٣٢) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٦٩ . تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ١٢٣ - ٤ . (٤٣٣) تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٢٤ .

(٤٣٤) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٦٩ . تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ٤٦٣ - ٤ .

بن عمر الواقدي فاستقضاء على الجانب الشرقي (٤٣٥) . فلم يزل قاضياً حتى وفاته سنة ٢٠٧ هـ (٤٣٦) . وبعد وفاة الواقدي استقضى سنة ٢٠٨ هـ محمد بن عبد الرحمن المخزومي ولاء المأمون قضاء عسكر المهدي أشهراً ثم صرفه (٤٣٧) . وكان المخزومي قبل ذلك على قضاء مكة ، وقيل إنه أعان بمكة على دماء اصحاب المأمون ، ذكر العلويون ذلك للمأمون وطلبوا عزله « فـدس إليه من يشير عليه ان يستعفى فاستعفى فأعفاه وخلع عليه » (٤٣٨) . فاستقضى المأمون سنة ٢٠٨ هـ بشر بن الوليد ، وهو من كبار اصحاب الرأي فأقام على ولايته سنتين (٢٠٨ - ٢١٠ هـ) عزل بعدهما بطلب من قاضي القضاة يحيى بن اكنثم الذي ضم إليه الجانب الشرقي بالاضافة إلى قضاء القضاة (٤٣٩) . فلما خرج ابن اكنثم مع المأمون لحرب الروم سنة

(٤٣٥) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٧٠ . تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٣ .
الفهرست ، ص ١٥٠ . ابن سعد ، ج ٧ ، ق ٢ ، ص ٧٧ . الدكتور
معروف ، أصالة الحضارة العربية ، ص ٤٦٢ .

(٤٣٦) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٧٠ . تاريخ بغداد ، ج ٣ ،
ص ٢٠٤ . ابن خلدون ، ج ٣ ، ص ٤٧٠ . ترتيب المدارك ، ج ٥ ،
ص ٢٠٦ .

(٤٣٧) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٧١ - ٢ . تاريخ بغداد ، ج ٣ ،
ص ٣٠٩ . نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ١٩٣ . الكامل في التاريخ ،
ج ٥ ، ص ٢٠٦ .

(٤٣٨) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ . وانظر رواية الخطيب عن بشر
بن الوليد في تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ٨٢ .

(٤٣٩) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٦٣ .

٢١٥ هـ ، استخلف على الجانب الشرقي جعفر بن عيسى البصري الحسيني .
ثم استدعى المأمون الحسيني اليه ، فاستخلف مكانه هارون بن عبد الله
الزهرى (٤٤٠) . والزهرى من أهل المدينة سمع مالك بن انس ، ونصر
مذهبه في بغداد . وقد تولى وظيفة القضاء في مناطق متعددة من العراق
وخارجه ، إلى ان استقر على قضاء عسكر المهدي ، أستمر على ذلك إلى
ان توفي سنة ٢١٩ هـ في خلافة المعتصم (٤٤١) . فاستقضى شعيب بن
سهل الرازي ، وقد جعل له المعتصم « الصلاة بالناس في مسجد
الرصافة » (٤٤٢) . وكان الرازي ، من المتحمسين لامتحان الناس في
خلق القرآن : كتب شعاراً على باب المسجد « القرآن مخلوق » فأثار
ذلك العامة في بغداد فهاجموا دار القاضي وحاولوا نحو الشعار ، وأحرقوا
باب المنزل وانتبهوه فهرب القاضي بعد أن هدد بالقتل . فكان الرازي
أول قاضي في الاسلام حرق بابه وانتهب منزله (٤٤٣) .

والظاهر ان هذه الحادثة كانت من عوامل عزله في أول عهد الواثق ،
سنة ٢٢٨ هـ ، الذي استقضى مكانه عبد الله بن أحمد بن غالب ، من
أصحاب الاعتزال المقربين الى ابن ابي دؤاد ، ناصر سياسة الدولة في
امتحان الناس ، فوصفه الخطيب انه « كان مذموم الولاية سيء السيرة ،

(٤٤٠) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ . تاريخ بغداد ، ج ٧ ،

ص ١٦١ .

(٤٤١) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٧٤ . ن . م ، ج ١٤ ، ص ١٤ .

(٤٤٢) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٧٧ . ن . م ، ج ٩ ، ص ٢٤٣ .

(٤٤٣) تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٢٤٣ .

قبیح الطريقة » (٤٤٤) . على مذهب أهل العراق في الفقه (٤٤٥) . وقد مكث على عسكر المهدي نحو ست سنوات (٢٢٨ - ٢٣٤ هـ) ثم عزل بأمر من المتوكل ، استجابة للرأي العام في بغداد ، الذين كانوا « قد ضجوا من أصحاب ابن أبي دؤاد وقالوا بعد أن عزل . . . لا يلي علينا إلا من نرضى به » (٤٤٦) . وقد أرسل المتوكل من سامراء عهداً مطلقاً ليس فيه اسم لقاض ، وأمر حامل العهد أن يقرأ كتاب الخليفة في مسجد الرصافة ، ليختار الناس قاضيه ، وبعد أن قرأ العهد استشير الحاضرون « فصاح الناس ما نريد غير الوابصي ، فوقع في الكتاب اسمه وحكم من وقته في الرصافة » (٤٤٧) .

وعلى الرغم من أن الخلفاء العباسيين راعوا آراء الناس في اختيار القضاة غير أن القرار النهائي للخليفة وحده ، وهذه هي المرة الأولى التي يتدخل فيها الرأي العام مباشرة في تقليد أحد القضاة . وقد تحمس الناس للقاضي الجديد « الوابصي » حتى أنهم تدافعوا للتصويت على تعيينه في جامع الرصافة ، فكانوا « يدخلون الجامع كدخولهم يوم الجمعة من كثرة الناس » (٤٤٨) .

والوابصي ، هو عبد السلام بن عبد الرحمن ، كان قبل توليه قضاء الرصافة ، على الرقة ، وقد ساءت علاقته بقاضي القضاة يحيى بن أكثم فعزل سنة ٢٣٧ هـ ، ونقل الى قضاء الرقة ثانية وقد سأل المتوكل ابن أكثم عن سبب صرف الوابصي فذكر له شيئاً يدل على ضعفه في الفقه (٤٤٩)

(٤٤٤ ، ٤٤٥) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٣١٨ - ٩ . أخبار القضاة ،

ج ٣ ، ص ٢٧٧ .

(٤٤٦ ، ٤٤٧) ن . م ، ج ١١ ، ص ٥٢ .

(٤٤٨ ، ٤٤٩) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٥٢ .

ولما عزل الوابصي استمضى المتوكل سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله العنبري (٤٥٠) .

بقي العنبري على قضاء عسكر المهدي ما يقارب تسع سنوات (٢٣٧ - ٢٤٦ هـ) (٤٥١) . أعقبه إسماعيل بن إسحاق القاضي ، بأمر من المتوكل فمكث على الجانب الشرقي فترة طويلة قاربت ثمانية عشر سنة (٢٣٧ - ٢٥٥ هـ) (٤٥٢) . وكان اعتزاله لوظيفته خوفاً من المهتدي ، فلما قتل الخليفة واستخلف المعتمد أعيد على قضاء الجانب الشرقي في رجب سنة ٢٥٦ هـ (وكان على هذا الجانب خلال فترة استخفاء إسماعيل ، القاسم ابن منصور التميمي) (٤٥٣) . فلم يزل على هذا الجانب الى سنة ٢٥٨ هـ حين نقل اليه قاضي الشرقية البرتي ، الذي مكث في هذا الجانب حتى سنة ٢٦٢ هـ . ففي هذه السنة جمعت بغداد بأسرها لأسماعيل بن إسحاق الذي بقي قاض على الجانبين جميعاً الى حين وفاته سنة ٢٨٢ هـ (٤٥٤) .

ولما كان نواب القاضي ينعزلون بعزل او وفاة القاضي الأصيل (٤٥٥) أدركنا مدى الأرباك الذي أصاب الادارة القضائية في بغداد بعد وفاة إسماعيل بن إسحاق ، هذا الارباك ، تمثل ببقاء بغداد بغير قاض ثلاثة

(٤٥٠) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٧٨ . تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٢١٠

(٤٥١) تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٢١٠ . ٢١٢ . أخبار القضاة ،

ج ٣ ، ص ٢٧٨ .

(٤٥٢) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٨٧ . أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٠

(٤٥٣) ن . م ، ج ٦ ، ص ٢٨٤ .

(٤٥٤) ن . م ، ج ٦ ، ص ٢٨٤ ، ٢٩٠ . أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨١

(٤٥٥) راجع في هذه المسألة : معين الحكم ، ص ١٢ .

أشهر وثمانية عشر يوماً (٤٥٦) . الى أن استقضى المعتصم على قضاء الجانب الشرقي يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد ، استمر على قضاء هذا الجانب ما يقارب ثلاثة عشرة سنة (٢٨٣ - ٢٩٦ هـ) ، صرفه بعدها ، وولي عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب (٤٥٧) . ولم يزل ابن أبي الشوارب على القضاء بالجانب الشرقي والكرخ من شهر ربيع الأول سنة ٢٩٦ الى جمادي الآخرة سنة ٢٩٨ للهجرة ففي هذا التاريخ أقعده المرض فاستخلف ابنه محمد على عمله كله ، فلم يزل الولد على خلافة أبيه الى سنة ٣٠١ هـ (٤٥٨) ففي هذه السنة قلد محمد بن يوسف « أبو عمر القاضي » قضاء بغداد بأسرها (٤٥٩) . كما قلد سنة ٣١٧ هـ قضاء القضاء (٤٦٠) . وكان ابنه عمر « أبو الحسين » يخلفه على القضاء في الجانب الشرقي والشرقية (٤٦١) وعمر من عائلة عريقة في القضاء ، مارس المسؤوليات القضائية ما يقارب سبعة عشرة سنة ، اشتهر خلالها بالصدق والامانة والعدالة ،

(٤٥٦) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٦٢ . أخبار القضاء ج ٣ ، ص ٢٨١ .

(٤٥٧) أخبار القضاء ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ . تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٤٣٦ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٩٧ .

(٥٤٨) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ . تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٤٣٦ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٩٧ .

(٤٥٩) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ . تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٤٠٢ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ١٤٧ .

(٤٦٠) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٤٧ .

(٤٦١) ن . م ، ج ٦ ، ص ١٦٧ .

حتى وصفه الخطيب « هذا رجل كان الله تعالى جعله نسيجاً وحده ، ومفرداً في عصره ووقته . حفظ القرآن والعلم بالحلال والحرام والفرائض والكتاب والحساب . . . وكان فقيهاً على مذهب مالك وأهل المدينة ، مع معرفته بكثير من الاختلاف في الفقه » (٤٦٢) . وظل عمر قاضياً على بغداد ابتداء من سنة ٣١٠ هـ حتى وفاته سنة ٣٢٠ هـ (٤٦٣) . ففي شعبان من هذه السنة قلد الرازي ولديه أبا نصر ، وأبا محمد مناطق قضائية كثيرة (٤٦٤) . كان نصيب أبا نصر « يوسف » قضاء بغداد الى المدائن (٤٦٥) . وفي رواية ابن الجوزي قضاء الحضرة بأسرها « الجانب الشرقي والغربي والمدينة والكرخ وقطعة من أعمال السواد » (٤٦٦) . وسار أبو نصر مع أخيه في شوارع بغداد وعليهما الخلس الى أن جلس في مسجد الجانب الشرقي فقرأ عهده هناك وحكم بين شخصين وانصرف (٤٦٧) وما زال أبو نصر على قضاء بغداد الى صفر سنة ٣٢٩ هـ ، فقد صرفه الرازي عن مدينة المنصور بأخيه أبا محمد « الحسين » وأقره على الجانب الشرقي والكرخ (٤٦٨) . ولما توفي الرازي سنة ٣٢٩ هـ ، صرف أبو

(٤٦٢) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٢٣٠ .

(٤٦٣) ن . م ، ج ١١ ، ص ٢٣٠ ، ٢٣٢ .

(٤٦٤) راجع قضاة الشرقية ، ص ١٢٤ . ومحاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار ، ج ٢ ، ص ٨٣ .

(٤٦٥) أخبار الرازي ، ص ٤٢ .

(٤٦٦) المنتظم ، ج ٦ ص ٣٠٠ .

(٤٦٧) أخبار الرازي ، ص ١٤٢ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٩٦ ، ٣٠٠ .

(٤٦٨) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٣ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٩٦ .

٣٠٠ . ج ٧ ، ص ٤٢ .

نصر عن الجانب الشرقي والكرخ وولي محمد بن عيسى المعروف بأبن أبي موسى الضرير (٤٦٩). والضرير هذا كان على مذهب العراقيين ، واحد العلماء المتميزين فيه ، دافع عنه في بغداد ، التي نال ثقة أهلها بصدقه وعفته ، غير أن المتقي عزله . ذكر ذلك الخطيب دون الإشارة الى سنة العزل أو سببه غير أن المستكفي أعاده سنة ٣٣٣ هـ فقلده الجانب الشرقي . فلم يزل على ذلك الى شهر ربيع الأول سنة ٣٣٤ هـ فان اللصوص كبسوه في داره فقتلوه وأخذوا جميع ما كان له في منزله ولعياله ، وقد ظنوا أن عنده شيئاً له قيمة ، فوجدوه فقيراً (٤٧٠) .

وبعد مقتل الضرير نقل أبو السائب عن قضاء مدينة المنصور الى الجانب الشرقي ، في ربيع الآخر سنة ٣٣٤ هـ (٤٧١) . وفي سنة ٣٣٥ قلد ، كما ذكرنا ، ابن أم شيبان قضاء الجانب الشرقي والغربي معاً ، استمر على هذا الى سنة ٣٣٦ هـ حين قلد أبو السائب قضاء مدينة السلام بجانيها أيضاً (٤٧٢) . وظل على ذلك حتى سنة ٣٥٠ هـ ، عندما ضمن ابن أبي الشوارب قضاء بغداد كلها من معز الدولة الى سنة ٣٥٢ هـ (٤٧٣) وظلت الشرقية تدار من قبل قاضي القضاة في بغداد الى سنة ٣٥٦ هـ ، عندما خلع على القاضي أحمد بن سيار وقلد القضاء بالجانب الشرقي (٤٧٤)

(٤٦٩) ن . م ، ج ١٤ ، ص ٣٢٣ . الصفدي ، نكت الهميان في

نكت الهميان ، ص ٢٩٥ .

(٤٧٠) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٤٠٤ .

(٤٧١) ن . م ، ج ١٢ ، ص ٣٢٠ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٤١ .

(٤٧٢) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٥٧ .

(٤٧٣) ن . م ، ج ٧ ، ص ١٠٢ . الذهبي ، العبر ، ج ٢ ، ص ٢٨٧

(٤٧٤) الهمداني ، التكملة ، ص ١٩٧ . حوادث سنة ٣٥٦ هـ .

بالاشتراك مع عبد الله بن أحمد بن معروف . قال ابن الجوزي في حوادث سنة ٣٥٦ هـ . في هذه السنة « خلع على القاضي أبي محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف وقلد القضاء بالجانب الغربي من بغداد ومدينة المنصور وحريم دار السلطان ، وقلد القاضي أبو بكر أحمد بن سيار القضاء فيما بقى من الجانب الشرقي ببغداد ، وخلع عليهما (٤٧٥) . وظل ابن سيار على الجانب الشرقي الى سنة ٣٦٠ هـ ، فان قاضي القضاة ابن معروف ، استخلف الحسن بن عبد الله السيرافي على قضاء الجانبين (٤٧٦) .

ويلاحظ ابتداء من سنة ٣٦٠ هـ قلعة ذكر المصادر للجانب الشرقي « الرصافة » كوحدة قضائية ثابتة ، بل تذكر حريم دار الخلافة ، والمخرم ، وباب الأزج ، وباب الطاق ، والمصادر التي تذكره ، تشير إلى أن ادارته كانت لأكثر من قاض واحد ، ففي سنة ٣٦٩ هـ ، احدثت تغييرات في قضاء الجانب الشرقي ، أدخلها عضد الدولة . فقد عين محمد ابن عبد الله بن صبر على القضاء « من حرم المخرم وإلى الطرف الأعلى منه » (٤٧٧) . واستخلف على « باب الطاق » (٤٧٨) المعافا بن زكريا

(٤٧٥) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٨ . حوادث سنة ٢٥٦ هـ .

(٤٧٦) ن . م ، ج ٧ ، ص ٥٤ . شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٦٥

ابن خللكان ، ج ١ ، ص ٣٦٠ .

(٤٧٧) مسكويه ، ج ١ ، ص ٣٩٩ . تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٣٢١ .

والمخرم : محلة كانت ببغداد بين الرصافة ونهر الملعى ، وفيها كانت الدار التي يسكنها السلاطين البويهية والسلجوقية ، خلف الجامع المعروف بجامع السلطان (معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٧١) .

(٤٧٨) باب الطاق : محلة كبيرة ببغداد بالجانب الشرقي (معجم

البلدان ، ج ١ ، ص ٣٠٨) .

ابن يحنى المعروف بابن طراز (٤٧٩) . بينما عين عبد العزيز بن احمد الحرزي على ما ذكر مسكويه قاضياً « على ما بقي من الجانب الشرقي من حد المخرم إلى الطرف الأسفل » (٤٨٠) . أما الخطيب فيشير إلى أنه « ولي القضاء بالجانب الشرقي من حد المخرم الى باب الازج » (٤٨١) . ويذكر ابن الجوزي : إنه كان يقضي بالمخرم وحريم دار الخلافة وباب الازج والنهروانات وطريق خراسان (٤٨٢) . أما ابن النديم فيشير إلى أن عضد الدولة « ولاء قضاء الربع الأسفل من الجانب الشرقي من مدينة السلام » (٤٨٣) .

والحرزي : ينتحل في الفقه مذهب داود بن علي الظاهري ، حسنت سيرته في القضاء فأطراه الخطيب : كان فاضلاً ، كريم النفس ، جيد الكلام ، حسن المناظرة مع الخصوم . وقد توفي سنة ٣٩١ هـ (٤٨٤) ، فأقر ابنه « أبو القاسم » على عمله ، وقرىء عهده بذلك ، ثم عزل بعد مدينة قريبة (٤٨٥) .

وفي أواخر القرن الرابع الهجري تقلد الرضافة احمد بن محمد بن

(٤٧٩) تاريخ بغداد ، ج ١٣ ، ص ٢٣٠ .

(٤٨٠) تجارب الامم ، ج ١ ، ص ٣٩٩ .

(٤٨١) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٤٦٦ .

(٤٨٢) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢١٨ .

(٤٨٣) الفهرست ، ص ٣٢١ .

(٤٨٤) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٤٦٦ . المنتظم ، ج ٧ ، ص

٢١٥ . الانساب ، ج ٥ ، ص ٨٧ .

(٤٨٥) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢١٥ . تاريخ الصابي ، ج ٨ ، ص ٤٠٢ .

عبد الرحمن « الابيوردي » ولم يحدد تاريخ توليته ، غير ان الخطيب يشير الى انه ولي القضاء على الجانب الشرق بأسره ، ومدينة المنصور في أيام ابن الاكفاني ، الذي جمعت له بغداد كلها سنة ٣٩٦ هـ (٤٨٦) .

والابيوردي : أحد الفقهاء الشافعيين المشهورين في بغداد ، كانت له إلى جانب القضاء حلقة للفتوى في جانب المنصور . شاع في بغداد حسن اعتقاده وزهده في الدنيا ، وقد مكث سنة لا يملك جبة يلبسها من شدة فقره ، وكان أفطاره على الخبز والملح (٤٨٧) . وقد عزل عن القضاء فولي مكانه على الجانب الشرقي ابن الاكفاني (٤٨٨) . الذي نال مكانة مرموقة في دار الخلافة في عهد القادر بالله حتى ان الخليفة رفض ضغط الشافعية بتنحيته وإستبداله بشافعي منهم (٤٨٩) .

يبدو ان اسم « الجانب الشرقي » أو « الرصافة » قد اختفى حوالي النصف الثاني للقرن الرابع الهجري ، وحتى النصف الاول من القرن الخامس عندما اخذت المصادر تردد ذكر قضاء باب الطاق ، وباب الازج ، وحریم دار الخلافة . مما يدل على ان الجانب الشرقي أصبحت فيه هذه المناطق الثلاثة للقضاء .

د - باب الطاق :

لا ريب ان تحديد منطقة « باب الطاق » كوحدة قضائية مستقلة ، يرتبط بتعيين أول قاض عليها ، إذ ان هذا التعيين يثبت هذه المنطقة

(٤٨٦) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٣٤١ .

(٤٨٧ ، ٤٨٨) ن . م ، ج ٥ ، ص ٥١ .

(٤٨٩) المقرئزي ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ .

كوحدة قضائية مستقلة وبصورة رسمية . ان أول ذكر لقاضي باب الطاق نجده عند الخطيب ، فهو يذكر ان المعافا بن زكريا « ولي القضاء بباب الطاق نيابة عن ابن صبر » (٤٩٠) ، غير ان مسكويه يذكر توليته على الجانب الشرقي من حد المخرم وإلى الطرف الأعلى منه (٤٩١) . دون أن يذكر اسم باب الطاق ، ولما كان مسكويه معاصراً لهذه الفترة وعلى صلة وثيقة بالمراجع الرسمية آنذاك ، فالراجع ان روايته أكثر دقة من الخطيب ، الذي ذكر منطقة باب الطاق تجوزاً . يرجح ذلك عدم ذكر ابن الجوزي لباب الطاق في حديثه عن ولاية ابن صبر (٤٩٢) .

وقد ناقش الدكتور العلي هذه المسألة فانهى إلى القول : « ان الرصافة التي أصبحت مدفن الخلفاء قد تناقصت أهميتها بالنسبة إلى باب الطاق التي شيد البويهيون في اعلاه عدة منشآت وقصور ضخمة ، وان الناس صاروا يطلقون باب الطاق على ولاية القاضي في هذه المنطقة . ومن المؤكد ان هذا التعبير بدأ استعماله بعد سنة ٣٧٠ هـ ، غير اننا لا نعلم في أية سنة أصبح تعبيراً رسمياً » (٤٩٣) . غير ان ماسنيون ودون ان يذكر مصادره ، يشير إلى إنه ابتداء من سنة ٤١٤ هـ فصل باب الطاق والحريم عن الرصافة (٤٩٤) .

(٤٩٠) تاريخ بغداد ، ج ١٣ ، ص ٢٣٠ . ابن خلكان ، ج ٤ ، ص

٣٠٩ . شذرات الذهب ، ج ٣ ص ١٤٣ .

(٤٩١) تجارب الامم ، ج ١ ، ص ٣٩٩ .

(٤٩٢) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢١٣ . قضاة بغداد ، ص ٤٤ .

(٤٩٣) قضاة بغداد ، ص ٤٤ .

تتابع ذكر قضاء باب الطلاق منذ أواخر القرن الرابع الهجري ،
ففي سنة ٣٩٦ هـ ولي ابن الاكفاني « قضاء باب الطلاق » وضم اليه
سوق الثلاثاء (٤٩٥) . ويذكر الخطيب ان أحمد بن محمد السمناني
الأشعري : « تقلد القضاء بباب الطلاق » (٤٩٦) دون أن يذكر سنة
توليّه ، وان كان الراجح أن ذلك تم في سنة ٤٠٥ هـ كما أشار ابن الاثير (٤٩٧)
او بين سنتي ٤١٥ - ٤١٨ هـ ، كما أشار ماسينيون (٤٩٨) .

كما تولى قضاء باب الطلاق أبو الطيب الطبري ، بعد وفاة القاضي
أبي عبد الله الحسين الصيمري سنة ٤٣٦ هـ ، مضافاً الى ما كان يتولاه من
القضاء بالكرخ (٤٩٩) .

وأضيف قضاء باب الطلاق الى حريم دار الخلافة في ولاية باي بن
جعفر بن باي أبو منصور الجيلي الشافعي (توفي ٤٥٢ هـ) الذي ذكره
الخطيب على قضاء باب الطلاق وحريم دار الخلافة (٥٠٠) . بينما ثبته
ماسينيون على باب الطلاق مع الرصافة (٥٠١) . كما أضيف الى قطعة من

(٤٩٥) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٧٣ .

(٤٩٦) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٣٨٢ .

(٤٩٧) الكامل في التاريخ ، ج ٧ ، ص ٤١٨ . الجواهر المضيئة ،

ج ١ ، ص ٩٦ .

(٤٩٨) Massignon , p. 261 .

(٤٩٩) الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ١٤١ . المنتظم ، ج ٨ ، ص ١١٩

(٥٠٠) تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ١٣٦ . المنتظم ، ج ٨ ، ص ٢١٧

ابن كثير ، ج ١٢ ، ص ٨٥ . الأنساب ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ .

(٥٠١) Massignon , P. 261 .

السواد عندما قلّد قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني (تقلّد منصبه سنة ٤٤٩ - ٤٧٧ هـ) السعدي السابق الذكر قطعة من السواد وقضاء باب الطاق (٥٠٢) ومن المؤكد ان ذلك كان قبل سنة ٤٦٦ هـ ، حيث توفي السعدي (٥٠٣) ، فأُسند قضاء باب الطاق الى حفيده علي بن محمد ابن علي بن محمد ، الدامغاني ، الذي شهد عند والده قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني سنة ٤٦٦ هـ ، « فقبل شهادته وقلده القضاء بباب الطاق وعمره ست عشر سنة (٥٠٤) . ولم تذكر المصادر ان قاضياً تولى القضاء أصغر منه سناً (٥٠٥) . ومع صغر سنه فقد كانت له معرفة حسنة بالشروط وكتابة السجلات (٥٠٦) .

ومن تولوا قضاء باب الطاق ذكر ابن النجار علي بن محمد بن الحسين البسطامي (توفي سنة ٤٨٢ هـ) ، زكي سنة ٤٥٨ هـ وقبلت شهادته وتولى القضاء بباب الطاق (٥٠٧) . كما تولاه علي بن محمد بن علي الأنباري الحنبلي ، ترجم له ابن أبي يعلى مع الشهود العدول في بغداد وذكر انه : « ولي القضاء بربيع الطاق » (٥٠٨) .

وفي سنة ٤٨٧ هـ أضيف قضاء باب الطاق الى الرصافة ومنطقة واسعة تمتد من أعلى بغداد الى الموصل ، كان ذلك بعد تقلّد أبي الحسن الدامغاني

(٥٠٢ ، ٥٠٣) المنتظم ، ج ٨ ، ص ٢٨٧ .

(٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦) ابن النجار ، تاريخ ابن النجار ، ورقة ٢ ب

مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا كلية الآداب ، بغداد برقم ١٢٨٩ .

(٥٠٧) ن . م ، ورقة ١٨ ب « م » .

(٥٠٨) طبقات الحنابلة ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ . وقد ذكره ابن الجوزي

قاضياً على باب الطاق دون ذكر لتعبير الربيع (المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٧٦)

قضاء القضاة سنة ٤٨٧ هـ ، فولى أخاه أبا جعفر « القضاء بالرفاق
وباب الطاق ومن أعلى بغداد الى الموصل وغيرها من البلاد بعد أن قبل
شهادته » (٥٠٩) .

وتتابع ذكر قضاء باب الطاق في القرن السادس الهجري ، حتى
سنة ٥٧٠ هـ . فلم يعد يذكر قاض لباب الطاق بما قد يدل على انه لم
يعين له قاض منذ ذلك التاريخ (٥١٠) .
أما هؤلاء القضاة فهم :

البندنجي : عبد الله بن أحمد بن عسكر (ت ٥٧٥ هـ) ، كان
« قاضي باب الطاق » (٥١١) .

الخوارزمي : محمد بن طاهر بن محمد ، ذكر القرشي انه ولي القضاء
بباب الطاق سنة ٥٤٥ هـ ، ثم عزل وولي قضاء واسط (٥١٢) .
أبو الفضل : محمد بن أحمد بن محمد . ولي القضاء بباب الطاق
سنة ٥٥٥ هـ (٥١٣) .

الربطي : ابراهيم بن عبد الله بن أحمد . ولي قضاء باب الطاق خلال
الفترة المحصورة بين (سنة ٥٧٠ - ٥٢٢ هـ) (٥١٤) .

(٥٠٩) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٨٣ . حوادث سنة ٤٨٧ هـ .

(٥١٠) قضاء بغداد ، ص ٤٤ .

(٥١١) الانساب ، ج ٢ ، ص ٣٣٩ . الجواهر المضية ، ج ١ ، ص ٢٧٠

(٥١٢) الجواهر المضية ، ج ٢ ، ص ٦٢ .

(٥١٣) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ١٩٤ آ (م) .

(٥١٤) ن . م ، ورقة ١٥٠ ب «م» .

هـ - باب الأزج :

ظهر تعبير « باب الأزج » كمنطقة قضائية عند الخطيب في ولاية أبي الحسن الحرزي الذي « ولي القضاء بالجانب الشرقي من حد المخرم الى آخر باب الأزج » (٥١٥) . وهذا التعبير أكثر وضوحاً عند ابن الجوزي في اشارته الى ولاية الحرزي « كان يقضي في المخرم وحريم دار الخلافة وباب الأزج والنهر وانات وطريق خراسان » (٥١٦) .

ويلاحظ ان مسكويه المعاصر لتولي الحرزي لم يذكر « باب الأزج » بل ذكر انه استخلف على ما بقي من الجانب الشرقي ، من حد المخرم الى الطرف الأسفل (٥١٧) . فهل كان استعمال الخطيب وابن الجوزي لهذا التعبير تجوزاً ؟ كما ذهب الى ذلك الدكتور العلي (٥١٨) . أم أن هذا التعبير ظهر فعلاً في هذا الوقت (٣٦٩ هـ) ، ولكن مسكويه أغفل الإشارة اليه لأن « باب الأزج » لم يكن تعبيراً شائعاً ومتداولاً بعد بين الناس . يبدو لي ان الافتراض الثاني أقرب الى الواقع ، وان كان التعبير بدأ يتردد ذكره منذ أوائل القرن الخامس الهجري . في إشارة الخطيب الى أن اسماعيل بن عمر بن محمد المعروف بأبن نسنبك (ت ٣٠٣ هـ)

(٥١٥) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٤٦٦ .

(٥١٦) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢١٨ .

(٥١٧) تجارب الأمم ، ج ١ ، ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٥١٨) قضاء بغداد ، ص ٤٥ .

« كان يسكن باب الأزج وتقلد النظر في الحكم هناك » (٥١٩). ويشير الدكتور العلي أن هذا النص لا يجزم بوجود ولاية قضاء على باب الأزج (٥٢٩). وهذا صحيح ، إلا أنه لا يعني نفي احتمال وجود هذه المنطقة كوحدة قفائية منذ أوائل القرن الخامس الهجري ، وإن كان أول اسم في القائمة المتصلة لقضاء باب الأزج ورد في أواسط القرن الخامس الهجري ، وبالتحديد في سنة ٤٤٧ هـ ، ففي هذه السنة أراد الخليفة القائم بأمر الله قاضياً لدار الخلافة والحريم وشرح لذلك محمد بن الحسين ابن الفراء الحنبلي ، فوافق المرشح بشروط اشترطها منها : أن يقصد في كل شهر . . . نهر المهلى يوماً وباب الأزج يوماً ويستخلف من ينوب عنه في الحريم فأجيب الى ذلك (٥٢١). ثم إن ابن الفراء « رد القضاء بباب الأزج الى الجيلي وجعل صاحبه أبا علي يعقوب مشرفاً عليه فلما تبين له من حال الجيلي الاختلال عزله ، ثم رد النظر في عقد الأفكحة والمدائنات بباب الأزج الى تلميذه أبي علي يعقوب » واستتاب أبا عبد الله بن البقال في النظر في العقار بباب الأزج (٥٢٢).

(٥١٩) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٣١٢ . المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢٦٣ .

(٥٢٠) قضاء بغداد ، ص ٤٥ .

(٥٢١ ، ٥٢٢) طبقات الحنابلة ، ج ٢ ، ص ١٩٨ - ٢٠٠ . والجيلي :

هو باي بن جعفر بن باي درس فقه الشافعي ببغداد وثقة الخطيب وقال انه « ولي القضاء بباب الطاق وبحريم دار الخلافة » وتوفي سنة ٤٥٢ هـ

(تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ١٣٦) . أما أبا علي : فهو يعقوب بن إبراهيم البرزباني (ت ٤٨٦ هـ) تفقه على القاضي أبي يعلى بن الفراء الحنبلي ، ورد اليه قضاء باب الأزج (المنتظم ، ج ٩ ، ص ٨٠ . الانساب ج ٢ ، ص ١٥٧) .

والظاهر من تعبير ابن أبي يعلى ان منطقة باب الأزج كانت لاتزال ضمن منطقة قضاء الحرير ، واستمر ذلك حتى سنة ٤٤٧ هـ ، حين بدأ يتميز عنه ، ويتولى عليه قضاء خاصون ذكرت المصادر اسماءهم حتى أوائل القرن السابع الهجري (٥٢٣) . يؤيد هذا ما ذكره الخطيب عن ولاية الجيلي « على قضاء باب الطاق وحرير دار الخلافة » (٥٢٤) . ويلاحظ أن ابن الفراء جعل البرزبيني مشرفاً على الجيلي أي انه لم يتول القضاء ، ولكنه ما لبث ان عزل الجيلي واستقضى البرزبيني على قضاء باب الأزج سنة ٤٥٢ هـ ثم رفع يده عنه سنة ٤٧٢ هـ ، ثم اعاد على القضاء والشهادة معاً سنة ٤٧٨ هـ (٥٢٥) .

وذكر من قضاء باب الأزج : ابن البقال ، الحسين بن علي البغدادي (ت ٤٧٧ هـ) وهو من شيوخ أصحاب الشافعي في بغداد ، كان إليه « القضاء بباب الأزج » (٥٢٦) وشيذة ، أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك ابن منصور الجيلي « ولي القضاء بباب الأزج » (٥٢٧) سمع الحديث من جماعة ، وكان شافعيّاً يتظاهر بمذهب الاشعري فلم يوفق في مهمته في القضاء

(٥٢٣) قضاء بغداد ، ص ٤٦ .

(٥٢٤) تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ٢١٧ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٣٦ .

(٥٢٥) طبقات الحنابلة ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ . المنتظم ، ج ٩ ، ص

٨٠ . الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ١٦٩ .

(٥٢٦) الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ١٣٧ .

(٥٢٧) المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٢٦ . وولي قضاء باب الأزج بعد سنة

٤٨٨ هـ المبارك بن علي (الحوادث الجامعة ، ص ١٣٩) .

بين أهل هذه المحلة ، فأهل باب الأزج كلهم حنابلة (٥٢٨) اصف إلى ذلك فقد كانت فيه حدة وبذاءة لسان مع أهل باب الأزج (٥٢٩) وقد مرض فتاب عنه سنة ٤٩٤ هـ أبو الفرج ابن السبيي فاما توفي شيدلة بنفس هذا للعام طلب من السبيي أن ينيب عنه أبا سعد المخرمي (٥٣٠) . والمخرمي ، من بيت معروف بالقضاء والعدالة شهد عند قاضي القضاة أبي الحسن الدامغاني ثم ولي القضاء بباب الأزج ، فاشتهر عنه الاستقامة والنزاهة في الحكم (٥٣١) ولكنه انهم بقضية لم تذكرها المصادر ، أدت إلى أن وكل به في الديوان فادى مالا وأطلق (٥٣٢) .

وفي القرن السادس الهجري تورد المصادر أسماء من عينوا قضاء على باب الأزج نذكر منهم :

إبراهيم بن نصر بن يوسف ، زكي سنة ٥١٧ هـ ، وولي القضاء بباب الأزج حتى سنة ٥١٨ (٥٣٣) .

(٥٢٨) اللباب ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(٥٢٩) المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٢٦ . الكامل في التاريخ ، ج ٨ ،

ص ١٦٩ . شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٤٠١ . ابن خلكان ، ج ٢ ، ص ٤٢٢ .

(٥٣٠) المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٢٠ .

(٥٣١) ابن القوطي ، تلخيص معجم الألقاب ، ج ٤ ، ق ١ ، ص

٣٨٣ . ابن رجب ، ذيل طبقات الحنابلة ، ج ١ ، ص ٩٩ - ٢٠٠ .

المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢١٥ - ٦ .

(٥٣٢) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢١٩ .

(٥٣٣) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ٢ ، ورقة ٩٩ آ «م» .

أحمد بن سلامة ، أبو العباس بن الرطبي . كان على قضاء باب الأزج سنة ٥٢٧ هـ (٥٣٤) . محمد بن علي بن محمد ، ابن يعيش الانباري . من عائلة اشتهرت بالقضاء والعدالة زكي سنة ٥٠٤ هـ ، وتولى قضاء باب الأزج والحسبة بعد وفاة القاضي أبي العباس ابن الرطبي سنة ٥٢٧ هـ (٥٣٥) . محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن ، ابن الفراء . ذكره ابن الدبيثي من بيوت القضاء والعدالة المشهورة في بغداد ، ومن اتباع مذهب ابن حنبل فيها ، زكي سنة ٥٢٨ هـ ، وتولى قضاء باب الأزج سنة ٥٣٣ هـ استمر على ذلك إلى ان نقل إلى قضاء واسط سنة ٥٣٧ هـ (٥٣٦) . عبد الواحد بن أحمد الثقفي ، ولي سنة ٥٤٠ هـ « القضاء بباب الأزج ومدينة المنصور » (٥٣٧) .

أحمد بن علي أبو الحسين الدامغاني (توفي سنة ٥٤٠ هـ) . ولي القضاء « بالجانب الغربي وباب الأزج » (٥٣٨) .

محمد بن أحمد ، أبو طاهر السكرخي (ت ٥٦٦ هـ) . ولي القضاء بباب الأزج والحريم . اشتهر بحكمه بفسخ ولاية الراشد (٥٣٩) .

أبو المظفر بن أبي الفضل بن أبي العباس ، المعروف بابن الرطبي (ت ٦١٥ هـ) ولي الحسبة بمدينة السلام والقضاء بباب الأزج ، ثم عزل عن القضاء في سنة ٥٧٧ هـ . كانت له معرفة بصناعة القضاء وقوانين

(٥٣٤ ، ٥٣٥) ن . م ، ج ١ ، ورقة ٨٨ ب « م » .

(٥٣٦) ن . م ، ج ١ ، ورقة ١٦٦ ب « م » .

(٥٣٧) الجواهر المضية ، ج ١ ، ص ٣٣٢ .

(٥٣٨) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ١١٧ .

(٥٣٩) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٠٢ . مختصر التاريخ ، ص ٢٢٦ .

الحكم (٥٤٠) .

محمد روح بن احمد بن محمد الحديثي . أحد الشهود المعدلين بمدينة السلام ، زكي سنة ٥٧٧ هـ ، وولي القضاء برقع باب الأزج سنة ٥٧٨ هـ (٥٤١) .
شرف الدين ابو الفتوح عبد اللطيف بن البخاري رتب قاضياً برقع باب الأزج (٥٤٢) .

و - حريم دار الخلافة : (٥٤٣)

من الصعب تحديد تاريخ ظهور قاضي « حريم دار الخلافة » وهذه الصعوبة مصدرها النصوص ، وما فيها من غموض وأرباك أحياناً . ان معرفة حريم دار الخلافة ، او الحريم كمنطقة قضائية مستقلة تدفع الباحث الى أن يجري وراء النصوص محاولاً ان يستكشف منها طبيعة التغيرات التي طرأت على هذه المنطقة ، وهو في مسيرته هذه ، يقف أحياناً

(٥٤٠) ذيل تاريخ مدينة السلام بخداد ، ج ١ ، ورقة ٢٢٦ ب .

(٥٤١) ن . م ، ج ١ ، ورقة ٥٠ أ .

(٥٤٢) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١٤٩ .

(٥٤٣) ذكر ياقوت حريم دار الخلافة فقال : « يكون بمقدار ثلث

بغداد ، وهو في وسطها ودور العامة محيطة به » وذكر له عدة أبواب :

باب الغربية ، ثم باب سوق التمر ، ثم باب البدرية ، ثم باب العامة

ثم باب البدرية ، ثم باب النوبي ، ثم باب المراتب (معجم البلدان ،

ج ٢ ، ص ٢٥٠) . انظر كذلك لنفس المؤلف : (المشترك وضما والمفترق

صقما ، ليدن ، ١٨٤٦ م) تحقيق فرديناند وستنفلد ، ص ٤٢٠

موقفاً يشكل عليه حق تفسيرها ، فلا يجد مناصاً من الاكتفاء بتثبيتها .
الظاهر ان الجانب الشرقي من بغداد ولفترة قصيرة جعل منطقتين
قضائيتين حریم دار السلطان كجزء من الجانب الشرقي ، والأخرى ما تبقى
من الجانب الشرقي . نستدل على هذا بما ذكره ابن الجوزي في سنة ٣٥٦ هـ
ففي هذه السنة خلع على القاضي ابي محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف
وقلد القضاء بالجانب الغربي من بغداد ومدينة المنصور وحریم دار
السلطان . وقلد القاضي أبو بكر أحمد بن سيار القضاء فيما بقي من
الجانب الشرقي ببغداد وخلع عليهما (٥٤٤) . وفي سنة ٣٥٧ هـ صرف
القاضي ابن معروف المذكور عن القضاء في حریم دار السلطان وتقلده
القاضي أبو بكر بن سيار مضافاً الى ما كان اليه من الجانب الشرقي (٥٤٥)
وفي سنة ٣٥٩ هـ ، صرف القاضي ابن سيار عن القضاء في حریم دار
السلطان ورد الى أبي محمد بن معروف (٥٤٦) . يتضح من النصوص
الثلاثة السالفة الذكر ان ابن الجوزي يستعمل تعبير « حریم دار
السلطان » استعمالاً غير دقيق ، ربما كان القصد منه « حریم دار
الخلافة » كما يتضح ذلك في اشارته الى ولاية ابن سنك (ت ٣٧٦ هـ)
الذي استخلفه أبو محمد بن معروف على الحكم « بسوق الثلاثاء وحریم
دار الخلافة » (٥٤٧) . أضف الى ذلك ان ابن الجوزي ويشاركه الخطيب
يستعملان تعبير « الحریم » اختصاراً لحریم دار الخلافة كما في ولاية

(٥٤٤) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٤٣ .

(٥٤٥) ن . م ، ج ٧ ، ص ٤٣ .

(٥٤٦) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٥١ .

(٥٤٧) ن . م ، ج ٧ ، ص ١٣٣ . قضاة بغداد ، ص ٤٦ .

محمد بن علي بن أحمد أبي العلاء الواسطي (ت ٣٤١ هـ) الذي قلده القضاء بالحریم من شرقي بغداد وبالكوفة وغيرها من سقي الفرات (٥٤٨)
الراجع ان استعمال تعبير الحریم كان اختصاراً لحریم دار الخلافة ،
ثم انفصل عنه ، فصار قضاء الحریم وحدة متميزة عن قضاء دار الخلافة
كما يتبين ذلك من تقسيم القضاء في الجانب الشرقي بعد وفاة ابن مأكولا
سنة ٤٧٤ هـ ، فقد راسل القائم بأمر الله أبي يعلى الفراء « ليلى القضاء
بدار الخلافة والحریم أجمع » (٥٤٩) . فاشتراط الفراء شروطاً منها : ان
يقصد في كل شهر نهر المعلي يوماً وباب الأزج يوماً ويستخلف من ينوب
عنه في الحریم ، وتولى بنفسه قضاء دار الخلافة : « باب الأزج ونهر
المعلي » (٥٥١) .

ومنذ هذا التاريخ (سنة ٤٧٤ هـ) تبدأ سلسلة متتابعة لقضاة حریم
دار الخلافة وتستمر هذه السلسلة الى أوائل القرن السابع (٥٥٢) واول
من ذكر منهم :

أبو العلاء الواسطي : محمد بن علي بن أحمد (ت ٤٣١ هـ) ، أصله
(٥٤٨) ن . م ، ج ٨ ، ص ١٠٧ . تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٩٥ .
(٥٤٩ ، ٥٥٠) طبقات الخنابلة ، ج ٢ ، ص ١٩٨ - ٩ . تاريخ بغداد
ج ٢ ، ص ٢٥٦ . شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٣٠٦ . البداية والنهاية
ج ١٢ ، ص ٩٤ - ٥ .

(٥٥١) يخلص الدكتور العلي الى النتيجة التي ذكرناها ويستنتج ان
قضاء دار الخلافة كان يشمل نهر المعلي وباب الأزج (قضاء بغداد ،
ص ٤٨) .

(٥٥٢) قضاء بغداد ، ص ٤٨ .

من فم الصلح ، تنقل في طلب العلم والحديث بين واسط والكونه ، ثم استوطن بغداد فقبلت شهادته عند الحكم « ورد اليه القضاء بالحریم من شرقي بغداد وبالكوفة وبغيرها من سقي الفرات » (٥٥٣) .

أبو يعلى الفراء ، محمد بن الحسين بن محمد (ت ٤٥٨ هـ) ، أحد أئمة الفقه المعروفين في بغداد ، له تصانيف جيدة في مذهب أحمد بن حنبل الذي درس وأفتى فيه سنين عديدة ، حتى انتهت اليه رئاسة المذهب الحنبلي في زمانه ، فجمع الأمانة والفقه والصدق ، وحسن الخلق والتعبد والخشوع (٥٥٤) . شهد عند قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني وابن ماکولا وتولى « النظر في الحكم بحریم دار الخلافة » (٥٥٥) سنة ٤٤٧ هـ كما ذكرنا .

الجيلي : باي بن جعفر بن باي (ت ٤٥٢ هـ) . كان على « قضاء باب الطاق وحریم دار الخلافة » (٥٥٦) .

البسقي : عبد الله بن محمد (ت ٤٧٨ هـ) وهو على قضاء الحریم الشریف (٥٥٧) .

السيبي : عبد الوهاب بن هبة الله الملقب بـ « شرف القضاء » أشار

(٥٥٣) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٩٩ . المنتظم ، ج ٨ ، ص ١٠٧ .
شذراء الذهب ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

(٥٥٤) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ . المنتظم ، ج ٨ ، ص ٢٤٣ - ٤

(٥٥٥) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ . المنتظم ، ج ٨ ، ص ٢٤٤ .

الكامل ، ج ٨ ، ص ١٠٤ . العبر ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ .

(٥٥٦) ن . م ، ج ٧ ، ص ١٣٦ .

(٥٥٧) المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٨ .

ابن الجوزي الى انه في سنة ٤٨٨ هـ خلع عليه « ولقب بشرف القضاة
ورد اليه ولاية القضاء بالحريم وغيره » (٥٥٨) .

الهروي : محمد بن نصر بن منصور (ت ٥١٨ هـ) ولاء الخليفة
المستظهر بالله سنة ٥٠٢ هـ على قضاء « حريم دار الخلافة وما يليه من
النواحي والاقطار وديار مضر وربيعه » (٥٥٩) ، ولما كان الهروي مشغولاً
بالسفارة لدار الخلافة (٥٦٠) أناب عنه الحسن بن محمد بن احمد الاستربادي
الحنفي على باب النوبي (٥٦١) . والمبارك بن علي المخرمي الحنبلي على
باب المراتب (٥٦٢) . يتبين من هذا أن قضاء حريم دار الخلافة كان
يتكون آنذاك من باب المراتب وباب النوبي (٥٦٣) . وقد عزل الهروي
سنة ٥٠٤ هـ عن قضاء حريم دار الخلافة ، فانعزل نوابه (٥٦٤) .

ابن الرطبي ، احمد بن سلامة بن عبيد الله (ت ٥٢٧ هـ) ولاء الخليفة
(٥٥٨) ن . م ، ج ٩ ، ص ٨٧ .

(٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢) القرشي ، الجواهر المضئية ، ج ٢ ،
ص ١٣٧ . وباب المراتب أحد أبواب دار الخلافة وكان من اجل أبوابها
وأشرفها ، قال عنه ياقوت : « وهو الآن في طرف من البلد بعيد كالمهجور »
(معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٣١٢) . ويراجع عن باب النوبي دليل
خارطة بغداد ، ١٥٨ ، كما يراجع عن باب المراتب ، دليل خارطة
بغداد ، ص ١٥٩ .

(١٦٣) قضاة بغداد ، ص ٤٨ .

(٥٦٤) الجواهر المضئية ، ج ٢ ، ص ١٣٧ . وبعد عزله عن قضاء
حريم دار الخلافة ولي منصب أفضى القضاة من قبل السلطان السلجوقي
سنة ٥١٥ هـ « ونفذ امره في القضاء بجميع الممالك سوى العراق مراعاة

- المستترشد القضاء بحريم دار الخلافة والحسبة ببغداد (٥٦٥) .
- ابن الكرخي : محمد بن أحمد بن محمد (ت ٥٥٦ هـ) ولي قضاء
باب الأزج وقضاء واسط وقضاء الحريم (٥٦٦) .
- الساوي : عبد الله بن محمد (ت ٥٩٥ هـ) ، ولي القضاء بحريم دار
الخلافة وما يليها خلال تقلد أبي الحسن الدامغانى قضاء القضاة (٥٤٣ -
٥٥٥ هـ) (٥٦٧) .
- الشهرزوري : الحسين بن قاسم . تولى قضاء حريم دار الخلافة في
سنة (٥٥٦ - ٥٥٧ هـ) (٥٦٨) .
- عمر بن علي بن خضر : ولي بدار الخلافة ثم القضاء بربيع سوق
الثلاثاء ، بعد تزكيته سنة ٥٦٦ هـ (٥٦٩) .
- الحديثي : عبد الملك بن روح بن أحمد . ولي قضاء الحريم سنة
(٥٦٦ - ٥٦٩ هـ) (٥٧٠) .
- الربطي : ابراهيم بن عبد الله بن أحمد . ولي قضاء دار الخلافة
لقاضي القضاة ابي عبد الله الزيني بما يعلم من ميل المستترشد اليه «
(المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢٢٣) .
- (٥٦٥) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٣١ . ذيل تاريخ مدينة السلام ببغداد
ج ١ ، ورقة ٨٨ ب .
- (٥٦٦) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٠٢ .
- (٥٦٧) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ٢٣ .
- (٥٦٨) ذيل تاريخ مدينة السلام ببغداد ، ج ٢ ، ورقة ١٨٩ أ «م» .
- (٥٦٩) ن . م ، ج ١ ، ورقة ١٩٦ ب . ابن النجار . ورقة ١١٣ ب «م»
- (٥٧٠) ن . م ، ج ١ ، ورقة ٥٢ ب «م» . ن . م ، ج ٣ ، ورقة ٨٩ ب

خلال سنة (٥٦٨ - ٥٧٠ هـ) (٥٧١) .

أبو الحسن الدمشقي : عمر بن علي . كان على قضاء الحريم قبل سنة (٥٧٥ هـ) (٥٧٢) .

وبالإضافة الى من ذكرناهم من القضاة فإن المصادر اشارت الى طائفة من نواب قضاء القضاء في بغداد ، استنصبوا في حريم دار الخلافة ، بعد ان قبلت شهادتهم وثبتت تزكيتهم . وكان أغلب هؤلاء النواب من بيوتات القضاء والعدالة ، ومن اسر قضاة القضاء انفسهم (٥٧٣) . نذكر منهم :
١ - أحمد بن علي بن هبة الله بن البخاري . استنصب خلال سنة (٥٨٩ - ٥٩٣ هـ) (٥٧٤) .

٢ - أحمد بن نصر بن الحسين الأنباري الشافعي ، استنصب خلال سنة (٥٩٠ هـ) (٥٧٥) .

٣ - محمد بن الحسن بن أحمد بن علي الدامغاني . استنصب خلال سنة (٦٠٣ - ٦١١ هـ) (٥٧٦) .

(٥٧١) ن . م ، ج ٣ ، ورقة ٨٩ ب «م» .

(٥٧٢) الكامل في التاريخ ، ج ٩ ، ص ١٤٩ . شذرات الذهب ، ج ٤ ، ص ٢٥٢ .

(٥٧٣) راجع : ابن الساعي ، ص ١٢٤ . الجواهر المضية ، ج ١ ، ص ٢٠٨ . تلخيص مجمع الآداب ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٣ . ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ٤٢ ب ، ١٩٤ ب ٢٦٠ ب .

(٥٧٤) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١١٣ - ٤ . المختصر المحتاج اليه من تاريخ ابن الديبشي ١٩٨/١ .

(٥٧٥) ذيل تاريخ مدينة السلام ببغداد ، ج ١ ، ورقة ٢٣٣ ب «م»

(٥٧٦) ذيل تاريخ مدينة السلام ببغداد ، ج ١ ، ورقة ٤٢ ب .

ز - باب النوبي :

ان أول اشارة الى قاضي « باب النوبي » وردت عند القرشي ،
يعود تاريخها الى سنة ٥٠٢ هـ في ولاية محمد بن نصر الهروي على حريم
دار الخلافة . فقد أناب عنه كما ذكرنا نائباً في « باب المراتب » (٥٧٧)
وآخر في « باب النوبي » (٥٧٨) ، إلا أن المصادر لم تذكر قضاء لباب
المراتب مما يشير الى ان استحداثها كمناطق قضائية تم بصورة مؤقتة .
وهذا ما ينطبق على باب النوبي، وإن كان ابن الجوزي يذكر ما يدل على استمرار
تعيين قاض على باب النوبي بعد سنة ٥٠٢ هـ ، ففي سنة ٥١٠ هـ « رتب
القاضي أبو العباس الرطبي على باب النوبي الى جانب حاجب الباب
وخلع عليه بعد ذلك خلعة جميلة » (٥٧٩) .

ويذكر ابن الديلمي ان عبد الله بن محمد بن أحمد الكرخي تولى
« قضاء باب النوبي المحروس » استمر على ذلك الى أن توفي سنة
٥٥٧ هـ (٥٨٠) . وأن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن علي بن عبد الواحد
ابن الصواغ « تولى القضاء بباب النوبي المحروس » (٥٨١) .
ان ما ذكره ابن الجوزي وابن الديلمي عن قضاء باب النوبي يشير الى

(٥٧٧ ، ٥٧٨) الجواهر المضية ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .

(٥٧٩) المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٨٤ .

(٥٨٠) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ١٠٠ ب .

(٥٨١) ن . م ، ج ٢ ، ورقة ٤٣ أ .

ان استحداث هذه المنطقة القضائية لم يكن ترتيباً إدارياً ثابتاً ، بقدر
ما كان إجراءً مؤقتاً نجهل الظروف التي رافقته .

ح - نهر المعلي :

ذكرت هذه المنطقة من حريم دار الخلافة كوحدة قضائية عند ابن
الفراء في روايته عن تقلد والده لقضاء حريم دار الخلافة سنة ٤٧٤ هـ
فقد اشترط والده آنذاك « ان يقصد نهر المعلي يوماً وباب الأزج يوماً » (٥٨٢)
يتضح من هذا النص ان حريم دار الخلافة كانت تشمل نهر المعلي
وباب الأزج .

لقد ذكر ابن الأثير ان هبة الله بن محمد السبيعي (ت ٤٧٨ هـ)
كان قاضي الحريم بنهر المعلي (٥٨٣) . مما يشير الى تمييز نهر المعلي عن
قضاء حريم دار الخلافة ، يرجح هذا ما ذكره ابن الجوزي في حوادث
سنة ٥٢٧ هـ من ان ابن الكرخي ولي « القضاء والحسبة بنهر المعلي » (٥٨٤)
النصين المذكورين يشير ان وجود منطقة قضائية مستقلة لنهر المعلي ،
غير أن هذا لم يدم طويلاً بدليل عدم ذكر المصادر لقضاة نهر المعلي في
سنين تالية (٥٨٥) . بحيث يمكن القول ان قاضي نهر المعلي أصبح

(٥٨٢) طبقات الحنابلة ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

(٥٨٣) الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ٨٣٩ . حوادث سنة ٤٧٨ هـ

(٥٨٤) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٢٩ . حوادث سنة ٥٢٧ هـ .

(٥٨٥) قضاة بغداد ، ص ٤٩ .

بعدئذ هو قاضي الحريم وانه لا فرق بين قضاء الحريم وقضاء نهر المعلي (٥٨٦) أن تتبع تاريخ الجانب الشرقي يشير بوضوح الى ان هذا الجانب من بغداد ازدهرت فيه الحركة العمرانية وتقاطر الناس عليه في عهد مبكر من تاريخ بغداد (٥٨٧) . وقد تطلب استيطان السكان في هذا الجانب أن يعين له قاض ، مما أدى الى تقسيم قضاء بغداد الى منطقتين : احدهما في الجانب الغربي (مدينة المنصور) . والثانية في الجانب الشرقي (عسكر المهدي) . تم هذا التقسيم في عهد المهدي واستمر الى نهاية عهد الخليفة الهادي . وفي عهد الرشيد صار للجانب الغربي قاضيان أحدهما في مدينة المنصور ، والثاني في الشرقية . واستمر ذلك الى سنة ٣٥٦ هـ ، حيث جعلت المراكز القضائية في بغداد أربعة بدلاً من ثلاثة جعل مركزان للقضاء في الجانب الشرقي بدلاً من مركز واحد . وقد ذكر هذا التقسيم عند ابن الجوزي في حوادث سنة ٣٥٦ هـ ، ففي شعبان « خلع علي القاضي أبي محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف وقلد القضاء بالجانب الغربي من بغداد ، ومدينة المنصور ، وحريم دار السلطان ، وقلد القاضي أبو بكر أحمد بن سيار القضاء فيما بقي من الجانب الشرقي ببغداد وخلع عليهما » (٥٨٧) .

يلاحظ من نص ابن الجوزي ان الجانب الشرقي قسم الى مركزين قضائيين : حريم دار السلطان وما بقي من الجانب الشرقي . وهذا التقسيم يبدو مؤقتاً ، فقد حل محله تقسيم آخر ، قسمت بغداد بهوجبه الى أربعة مراكز قضائية ، يديرها خلفاء قاضي القضاة الذي عينه عضد الدولة

(٥٨٦) البلدان ، ص ٢٥١ .

(٥٨٧) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٨ .

واتخذ مركزه في فارس (٥٨٨) . واستمر هذا التقسيم منذ أن استحدثت في سنة ٢٩٦ هـ حتى بداية العصر السلجوقي سنة ٤٤٧ هـ (٥٨٩) . حيث ارتكزت الادارة القضائية في بغداد الى قاعدة : جمع بغداد بأسرها الى قاض واحد او جمع الجانب الغربي او الشرقي الى قاض واحد . ان هذه التقسيمات لم تظهر بشكل مميز فجأة ، فقد كانت لها بدايات ترجع الى العصر العباسي الأول ، وهذا ما سيكون موضع دراستنا في الفقرة التالية .

ثالثاً - أرباع بغداد القضائية :

بعد عضد الدولة البويهي (٣٦٧ - ٣٧٢ هـ) أول من ادخل تغييراً جذرياً على الادارة القضائية في بغداد عندما قسمها الى أربعة مراكز قضائية ، انيطت مهمة ادارتها الى خلفاء قاضي القضاة . فقد ذكر مسكويه ان عضد الدولة قلّد في سنة ٣٦٩ هـ « قضاء القضاة أبا سعد بشر بن الحسين وهو شيخ كبير مقيم بفارس واستخلف له في بغداد أربع خلفاء على ارباع بغداد » (٥٩٠) . والخلفاء هم : -

١ - محمد بن عبد الله ، المعروف بابن صبر ، وكان خليفة على الجانب الشرقي من حد المخرم وإلى الطرف الأعلى منه (٥٩١) .

(٥٨٨) تجارب الأمم ، ج ١ ، ص ٣٣٩ وما بعدها .

(٥٨٩) قضاء بغداد ، ص ٤٢ .

(٥٩٠ ، ٥٩١) تجارب الامم ، ج ٢ ، ص ٣٩٩ - ٤٠١ . وكان قضاء السواد

يدار من قبل خلفاء قضاة ببغداد (نشوار المعاصرة ، ج ١ ، ص ٩٣) .

٢ - أبو الحسن عبد العزيز بن أحمد الخريزي . صيره خليفة على ما بقي من الجانب الشرقي من حد المخرم إلى الطرف الأسفل (٥٩٢) .

٣ - أبو محمد عبد الله بن محمد ، المعروف بابن الأكفاني . خليفة على مدينة أبي جعفر المنصور وما يتصل بها من الجانب الغربي إلى طرفه الأعلى (٥٩٣) .

٤ - أبو محمد ، عبد الرحمن بن محمد العماني . خليفة على المدينة التي تعرف بالشرقية ، وهي على غربي دجلة إلى طرفه الأسفل (٥٩٤) . وقسمت نواحي السواد على هذه الحصص بين قضاة الأرباع (٥٩٥) . ويلاحظ أن مسكويه لم ينفرد بذكر هذا التقسيم ، فقد أشار إليه كل من : ابن النديم (٥٩٦) ، والخطيب (٥٩٧) ، وابن الجوزي (٥٩٨) وابن الأثير (٥٩٩) .

ان تقسيم عضد الدولة المراكز القضائية في بغداد إلى أربعة أرباع ، اثنين منها في الجانب الشرقي ، واثنين في الجانب الغربي اكسب تعبير الربع معنى خاصاً في الإدارة القضائية لبغداد ، فصارت كلمة الأرباع تطلق على مراكز القضاة ، والسمناني يشير إلى استمرار هذا النظام

(٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥) تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ٣٩٩ - ٤٠١ .

وكان قضاء السواد يدار من قبل خلفاء قضاة ببغداد (نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٩٣) .

(٥٩٦) الفهرست ، ص ٣٢١ .

(٥٩٧) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٤٦٦ .

(٥٩٨) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢١٨ .

(٥٩٩) الكامل في التاريخ ، ج ٧ ، ص ١٠٣ .

فيذكر إنه في بغداد « كل ربيع له قاض يقضي فيه » (٦٠٠) . وفي سنة ٥٦٣ هـ ، توفي قاضي القضاة جعفر بن الشقي « وبقيت بغداد ثلاث وعشرين يوماً بلا قاض في ربيع من الارباع » (٦٠١) . لقد جعل عضد الدولة الارباع مراكز قضائية ، يولي على كل ربيع منها قاض ، ومنذ ذلك الحين وحتى أواخر القرن الخامس الهجري كان يتدد في المصادر استعمال كلمة ربيع وصفاً للمدينة ، وسوق الثلاثاء وباب الطاق فيذكر الخطيب مثلاً ان عبد الوهاب بن مكرم « كان يخلف أبا محمد بن الاكفاني على القضاء بربيع الرصافة » (٦٠٢) . ويذكر ابن الجوزي ان محمد بن المظفر بن بكران الحموي زكي عند قاضي القضاة أبي عبد الله الدامغاني سنة ٤٥٢ هـ « وناب عنه في القضاء بربيع المدينة » (٦٠٣) . وفي سنة ٥٠٠ هـ ، رتب أبو جعفر عبد الله الدامغاني حاجب الباب « وقد كان إليه القضاء بربيع الطاق » (٦٠٤) . وأشار ابن الديبشي ان محمد بن روح ابن احمد بن محمد الحديثي ، كان أحد الشهود المعدلين والقضاة بمدينة السلام ، شهد عند قاضي القضاة أبي الحسن الدامغاني سنة ٥٧٧ هـ « وولاه القضاء بربيع باب الأزج » (٦٠٥) .

(٦٠٠) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٦١ .

(٦٠١) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٢٢٢ . قضاة بغداد ، ص ٤٢ .

(٦٠٢) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٣١ .

(٦٠٣) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٩٧ .

(٦٠٤) ن . م ، ج ٩ ، ص ١٥٠ .

(٦٠٥) المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الديبشي ، ج ٢ ، ص

ومع تقسيم بغداد إلى أرباع فإن الجانب الغربي ظل يضم مركزين قضائيين هما : مدينة المنصور ، والشرقية . أما الجانب الشرقي فقد ادخل عليه تغيير أساسي ، فصار يضم مركزين بدلاً من واحد ، يفصل بينهما المعزم ، وهو تقسيم لم يكن موجوداً قبل تنظيمات عضد الدولة .

ان تزايد أهمية وتأثير الجانب الشرقي في هذه الفترة هو الذي يعلل ادخال هذا التغيير عليه ، فبعد عودة الخلفاء من سامراء إلى بغداد واستقرارهم فيه تعاضلت مكانته ، فاستقر فيه الوزراء وبنيت فيه القصور ونشطت فيه حركة التجارة وتنامت الثروات (٦٠٦) إلا أن تنظيم قضاء الجانب الشرقي إلى مركزين قضائيين لم يستمر العمل به طويلاً ، فقد ادخل عليه تطور جديد في الادارة القضائية ، بضم المركزين إلى قاض واحد . كما ضمت بغداد بأسرها إلى قاض واحد أيضاً ، مما يدل على ان نظام الارباع لم يستمر طويلاً ، ولم يعمل به بانتظام (٦٠٧) . غير ان هذا لا يعني ان دمج المراكز القضائية جميعها ، أو بعضها لقاض واحد ظهر بعد نظام الارباع مباشرة ، فقد عمل به قبل هذا التاريخ .

(رابعا) المراكز القضائية في بغداد ؛

يصعب على الباحث ان يضع خطأ او منهجاً واضحاً للادارة القضائية في بغداد ، وهذا أمر طبيعي ، فالادارة القضائية تعرضت لتغيرات مستمرة لعمود مختلفة وكان بعض هذه التغيرات انعكاساً لتغيرات عمرانية

(٦٠٦) لسترايج ، بلدان الخلافة الشرقية ، ص ٥٠ - ١ .

(٦٠٧) انظر مثلاً على ذلك في المنتظم : ج ٧ ، ص ٢٥٦ .

أو إدارية ، وأحياناً مذهبية . وإن كانت التغيرات المذهبية يصعب رصدها بوضوح ، أو تشيبتها بشكل قاطع .

لقد ذكرت المصادر قضاء تولوا الجانب الغربي بأسره ، بمركزيه مدينة المنصور والشرقية . وكان أول من جمع لسه الجانب الغربي محمد ابن سماعة في عهد المأمون سنة ٢٠٧ هـ ، فقد توفي محمد بن أبي رجاء الخراساني قاضي الشرقية في هذه السنة « فضم عمله الى محمد بن سماعة وهو قاضي على مدينة المنصور » (٦٠٨) . فصار اليه قضاء الجانب الغربي بأسره (٦٠٩) ، ولما عزل المأمون بشر بن الوليد عن مدينة المنصور ضم عمله الى الضبي الحنفي قاضي الشرقية ، فصار الضبي « على الحكم بالجانب الغربي بأسره » (٦١٠) الى ان عزل سنة ٢٢٨ هـ (٦١١) . وضم الجانب الغربي بأسره الى اسماعيل بن إسحاق المالكي سنة ٢٦٢ هـ (٦١٢) وقبل دخول البويهيين بغداد قسمت الحاضرة بين قاضيين كلاهما على مذهب العراقيين ، اولهما محمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي الشوارب تولى « قضاء الجانب الغربي من مدينة السلام كلها ، الشرقية فيه والمدينة » (٦١٣) وثانيهما ابن أبي موسى الضرير ، الذي ولي « قضاء الجانب الشرقي من مدينة السلام » (٦١٤) ، وفي سنة ٣٣٥ هـ عهد المطيع الى ابن ام شيبان

(٦٠٨ ، ٦٠٩) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٢٧٦ . طاش كبرى زادة طبقات الفقهاء ، ص ٢٧ .

(٦١٠ ، ٦١١) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٦٠ - ١ .

(٦١٢) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ .

(٦١٣ ، ٦١٤) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ .

المالكي قضاء الجانب الغربي بأسره (٦١٥) . استمر على ذلك الى سنة ٣٣٦ هـ ، عندما جمعت بغداد بأسرها لابني السائب الشافعي (٦١٦) . كما قلد ابن معروف سنة ٣٥٦ هـ القضاء بالجانب الغربي من بغداد ومدينة المنصور وحريم دار السلطان ، بينما قلد ابن سيار ما بقي من الجانب الشرقي (٦١٧) . وفي اواخر القرن الرابع الهجري قلد الضي الجانب الغربي من بغداد بأسره ، بينما قسم الجانب الشرقي بين ابن الاكفاني الذي تولى « الرصافة واعمالها » (٦١٨) والحززي الذي تولى « طريق دجلة وخراسان بالاضافة الى عمله بالحضرة » (٦١٩) . ويلاحظ ان ضم احد جانبي بغداد لقاض واحد ، لم يكن اجراءً ادارياً ثابتاً ، بل استجابة لضرورات آنية أحياناً ، كأن يعزل قاضي الشرقية مثلاً وتناط ادارتها الى قاضي مدينة المنصور فيكون الجانب الغربي بأسره ضمن ولايته . وهذا الامر ينطبق على الجانب الشرقي أيضاً ، وكان عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن ابي الشوارب أول من جمع له بالاضافة الى الكرخ في الفترة المحصورة (سنة ٢٩٦ - ٣٠١ هـ (٦٢٠)) . وبعد عزل ابن أبي الشوارب وحدث الادارة القضائية لبغداد بأسرها تحت اشراف القاضي أبي عمر المالكي (٦٢١) .

حقاً يصعب إيجاد تغليل واضح للعمل بين فترة وأخرى بأسلوب دمج الجانب الغربي أو الشرقي ، أو بغداد بأسرها لقاض واحد ، فهل يمكن

(٦١٥، ٦١٦) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٣٦٤ .

(٦١٧، ٦١٨، ٦١٩) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٨ .

(٦٢٠، ٦٢١) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ . تاريخ بغداد ، ج ٥ ،

ص ٤٣٦ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٩٧ .

تفسير هذا الدمج على انه محاولة من السلطة لخلق الانسجام في الادارة القضائية وواقع الاوضاع الجديدة ؟ أم انها محاولة لتوحيد الادارة القضائية باناطة مسؤوليتها لشخص واحد تثق الدولة فيه ، ليعمل وفق مهارته ومقدرته على تنظيمها والقضاء على مظاهر الاضطراب فيها ؟ أم ان ذلك مظهر من مظاهر النزوع نحو المركزية الشديدة ؟ او ان هذا الدمج مظهر لصراع المذاهب الفقهية ومحاولتها الهيمنة على المؤسسات القضائية القائمة آنذاك كالتجمع وسيلة لنشر المذاهب الفقهية وكسب المؤيدين لها من بين الناس ؟ الواقع انه لا بد ان يقف أحد هذه الاسباب وراء مثل هذه التنظيمات الادارية ، ولكن هذا لا يعني ان سبباً معيناً ومحدداً يقف دائماً وراء مثل هذه التنظيمات ، فقد يجتمع أكثر من سبب واحد أحياناً فيعهد الخليفة إلى قاض واحد يهيمن ويشرف على الادارة القضائية للحاضرة .

كان بشر بن الوليد الحنفي ، أول من ولي القضاء ببغداد في الجانبين جميعاً (٦٢٢) في عهد الخليفة المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧ هـ) وكان من السهل ان يقال ان وراء ذلك عنة القول بخلق القرآن ، ولكن بهر بن الوليد كان من معارضي اتجاه الدولة الرسمي في هذا الخصوص ، حق ان المعتصم عزله وأمر ان يحبس في منزله ، ووكل بيبابه الشرط ، ونهاه عن الاقتران « لأمتناعه عن القول بخلق القرآن » (٦٢٣) .

ولم يجمع قضاء الجانبين لأحد بعد هذا التاريخ حتى سنة ٢٦٢ هـ ، عندما ولي اسماعيل بن اسحاق المالكي القضاء بالجانب الشرقي من بغداد مضموماً إلى الجانب الغربي « فجمعت له بغداد » (٦٢٤) .

(٦٢٢ ، ٦٢٣) تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ٨٣ . ابن سعد ، ج ٧ ،

ص ٩٣ .

(٦٢٤) ن . م ، ج ٦ ، ص ٢٨٢ .

ذكرت ان اسماعيل بن اسحاق كان من اعلام المذهب المالكي في بغداد (٦٢٥) . وقد وفق في نشر مذهبه في العراق بشكل لفت اليه انظار المؤرخين (٦٢٦) . ولم ينجح في نشر مذهبه حسب ، بل وفق في ابعاد القضاة الحنفية عن قضاء بغداد ، وعندما حاول قاضي القضاة في سامراء ابن أبي الشوارب الحنفي الحيلولة دون اقصائهم او نقلهم ، فشل في مساعاه لتمكن اسماعيل من الموفق (٦٢٧) . ومكث اسماعيل على قضاء بغداد بأسرها عشرين سنة (٢٦٢ - ٢٨٢ هـ) ، كان خلالها المقدم على سائر القضاة (٦٢٨) . يصعب القول ان الخلافة العباسية استهدفت نشر المذهب المالكي من وراء اعطاء اسماعيل بن اسحاق هذه المسؤوليات ، ولكن لا يمكن ان ننكر إنه وفق في ترسيخ مركزه في قضاء بغداد خدمة لمذهبه الفقهي ، حتى وجدنا القاضي عياض المالكي يشير صراحة « ان

(٦٢٥) ن . م . ج ٦ ، ص ٢٢٨ وما بعدها . ترتيب المدارك ، ١ ،

ص ١٦٧ . تاريخ قضاة الاندلس ، ص ٣٣ .

(٦٢٦) ن . م . ج ٦ ، ص ٢٨٨ . المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٥١ .

معجم الادباء ، ج ٥ ، ص ١٣٥ .

(٦٢٧) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٨٨ . الكامل في التاريخ ، ج

٦ ، ص ١٣ . كان الموفق في هذه الفترة ولي العهد والخليفة هو المعتمد ،

إلا ان الموفق غلب على أمر الخلافة ، وأقام في الامور خير قيام وأحسنه ،

حتى إنه احتجز المعتمد وضيق عليه (القلقشندي ، مآثر الأنافة ، ج ١ ،

ص ٢٥٢) . تاريخ الخميس ، ح ٢ ، ص ١٤٢ .

(٦٢٨) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٨٨ . الكامل في التاريخ ، ج

٦ ، ص ١٣ . البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ٣٥ .

هذا المذهب دخل بغداد وغيرها من بلاد العراق وانتشر بها ، وغلب وفشى بتأثير اسماعيل بن اسحاق وعائلته آل حماد « (٦٢٩) . يبدو لي أن أعلام المذهب المالكي ادركوا ما للقضاء من تأثير سريع في نشر المذهب ، وكانت لهم في المغرب تجربة ناجحة في هذا الخصوص (٦٣٠) . فحاولوا ووقفوا في الاستحواذ على قضاء بغداد بواسطة قضاء لم ينالوا ثقة الخلافة حسب ، بل وثقة عامة الناس والفقهاء على اختلاف مذاهبهم . فبعد سنتين من انتهاء ولاية اسماعيل بن اسحاق ، تولى أحد أفراد الاسرة أغلب مناطق قضاء بغداد ، وهو أبو عمر القاضي الذي عده ابن فرحون « من الطبقة الرابعة من أصحاب مالک من أهل العراق » (٦٣١) . فكان أبو عمر يقضي بين أهل مدينة المنصور رياسة ، وبين أهل الجانب الشرقي خلافة ، إلى سنة ٢٩٢ هـ (٦٣٢) . وفي سنة ٢٩٨ هـ تقلد عبد الله بن علي بن محمد بن أبي الشوارب الحنفي قضاء جانبي بغداد ، وخلق عليه (٦٣٣) . ومما يلاحظ أن توحيد قضاء الجانبين في هذه السنة سبقه تقليد مؤنس الخادم شرطة جانبي بغداد سنة ٢٩٢ هـ (٦٣٤) .

(٦٢٩) ترتيب المدارك ، ج ١ ، ص ٥٣ .

(٦٣٠) مقدمة ابن خلدون ، ص ٨٠٦ - ٦ .

(٦٣١) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، ص ٢٤١ - ٢ .

انظر كذلك مختصر الديباج ، ورقة ٢٤ مخطوط مصور في معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية (القاهرة) ، برقم ١٣٤٦ .

(٦٣٢) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٤٠٢ .

(٦٣٣) صلة تاريخ الطبري ، ص ٢٩ .

(٦٣٤) ن . م ، ص ٣٥ .

وقد جمعت بغداد بأسرها لقاض مالسكي آخر من عائلة آل حماد ، هو يوسف ابن عمر بن أبي عمر الذي استخلف على بغداد بأسرها سنة كاملة بأمر الخليفة الراضي الذي خلع علع عليه سنة ٣٢٨ هـ « وقلده قضاء الحضرة بأسرها الجانب الشرقي والغربي » (٦٣٥) . وفي سنة ٣٣٠ هـ ، قلد المتقي القاضي الخرق « بغداد بأسرها الجانب الشرقي ومدينة المنصور والكرخ » (٦٣٦) . وكان هذا التقليد نتيجة لعلاقته الوطيدة بدار الخلافة منذ عهد المقتدر ، ولكن ما يثير السؤال هنا الخرق من اثرياء التجار في بغداد آنذاك ، هو وأفراد أسرته ، ولم يكتف المتقي بتقليده قضاء بغداد بل اضاف له مناطق قضائية أخرى في العراق وخارجه . ولا استبعد ان للعوامل المالية دوراً في تقليده ، بالاضافة إلى علاقته الوطيد بالخليفة .

وبلاحظ ان الشافعية في بغداد ، لم يوفقوا في جمع قضاء الحضرة لاحد فقهاءهم الكبار حتى سنة ٣٣٦ هـ ، عندما تولى أبو السائب عتبة ابن عبد الله قضاء بغداد بأسرها (٦٣٧) ، وعندما توفي أبو السائب سنة ٣٥٠ هـ ، جعت بغداد بأسرها لعبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب الحنفي ، وكان هذا الاجراء نتيجة لضمائه القضاء من معز الدولة البويهى سنة (٣٥٠ - ٣٥٢ هـ) (٦٣٨) . وقد أعقب ابن أبي الشوارب ، ابو بشر عمر بن اكثم الشافعي الذي قلد القضاء بمدينة السلام بأسرها

(٦٣٥) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٣ .

(٦٣٦) ن . م ، ج ٤ ، ص ٢٣١ .

(٦٣٧) ن . م ، ج ٥ ، ص ٣٦٤ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٥٧ .

(٦٣٨) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢ .

سنة ٣٥٢ هـ (٦٣٩) . ومع ان تعاقب اصحاب المذاهب الفقهية على قضاء بغداد بأسرها لا يشير بوضوح الى صراع مذهبي ، إلا انه يمكننا القول ان ظاهرة الصراع برزت واضحة جلية في اواخر القرن الرابع الهجري ففي سنة ٣٩٥ هـ نجح ابن الأكفاني الحنفي بضم قضاء جميع بغداد له (٦٤٠) مما اثار الشافعية فكان ان طلب شيخهم احمد بن محمد الاسفراييني ، من الخليفة القادر (٦٤١) . تنحية ابن الاكفاني وتعيين احمد بن محمد البارزي الشافعي ، والظاهر ان الخليفة كاد ان يستجيب للطلب لولا ما أثاره الاحناف من معارضة ، هددت بنشوب فتنة بين سكان بغداد ، أفشلت المحاولة الشافعية ، فأعيد ابن الاكفاني الى عمله بعد ان اعتزله اياماً ابان الفتنة (٦٤٢) .

ومنذ اواخر القرن الخامس الهجري ، وحتى سقوط بغداد ، كان قاضي

(٦٣٩) ن . م ، ج ٧ ، ص ١٦ .

(٦٤٠) ن . م ، ج ٧ ص ٢٣٠ ، ٢٧٣ .

(٦٤١) لم يكن للقادر اتجاه مذهبي بل كانت سياسته تكتيل الاوساط الدينية في صراعه مع البويهيين ، وقد صنف كتاباً في الاصول ذكر فيه فضائل الصحابة على ترتيب مذهب اصحاب الحديث ، اورد فيه اكفار المعتزلة ، والقائلين بخلق القرآن ، وكان الكتاب يقرأ كل جمعة في حلقة اصحاب الحديث بجامعة المهدي ويحضره الناس (تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٣٧ - ٨ .

(٦٤٢) الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ - ٤ . بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ . انظر ايضاً :

القضاة في الدولة العباسية يتولى في اكثر الاوقات ادارة قضاء بغداد ،
ويستنيب عنه نواباً يحدد صلاحياتهم القضائية بنفسه (٦٤٣) ، كما يولي

(٦٤٣) وفيما يلي اسماء من ولوا قضاء القضاة في بغداد وسفي عملهم :

الحلي : علي بن عبد الله بن سلمان (٥٩٨ - ٦٠٠ هـ) الجامع المختصر

ج ٩ ، ص ٢٨٠ .

ابو القاسم الدامغاني : عبد الله بن الحسين (٦٠٣ - ٦١١ هـ) ن .

م ، ج ٩ ، ص ٢٠١ - ٢ .

الزنجاني : محمد بن احمد (٦١١ - ٦١٥ هـ) مرآة الزمان ،

ج ٨ ، ص ٥٦٩ .

ابن فضلان : محمد بن يحيى بن علي (٦١٦ - ٦٢٢) الحوادث

الجامعة ، ص ٢٥ . مختصر التاريخ ، ص ٢٠٢ .

ابو صالح الجيلي : نصر بن عبد الرزاق (٦٢٢ - ٦٢٣ هـ) الحوادث

الجامعة ، ص ٢٥ . مختصر التاريخ ، ص ٢٥٦ .

الزنجاني : محمد بن احمد (٦٢٢ - ٦٢٤ هـ) مختصر التاريخ ، ص ٢٦٥

الواسطي : عبد الرحمن بن مقبل (٦٢٤ - ١٣٣ هـ) ن . م ، ص ٢٦٥ .

اللمغاني : عبد الرحمن بن عبد السلام (٦٣٣ - ٦٤٤ هـ) الحوادث

الجامعة ، ص ٥٧ . مختصر التاريخ ، ص ٢٦٥ .

النهرقلي : سراج الدين (٦٥١ - ٦٥٤ هـ) مختصر التاريخ ، ص ٢٧٨

البادراني : عبد الله بن المبارك (٦٥٥ هـ) الحوادث الجامعة ،

ص ٣٢٢ . مختصر التاريخ ، ص ٢٧٨ .

البندنجي : نظام الدين عبيد المنعم (٦٥٥ - ٦٥٦ هـ) الحوادث

الجامعة ، ص ٣٦٢ . راجع ايضاً : قائمة الدكتور صالح احمد العلي والتي

بنفسه قضاة على مناطق بغداد ، قد تمتد سلطتهم الى خارجها (٦٤٤) .
ولم اجد من قضاة القضاء من ينسب عنه شخصاً واحداً في قضاء جميع
بغداد ، غير قاضي القضاء عبد الله بن الحسين الدامغاني ، حيث استتاب
سنة ٦٠٤ هـ علي بن روح ابن النهروان ، « في الحكم عنه بجانبى مدينة
السلام واذن للشهود في الشهادة عنده ، له وعليه فيما يسجله عنه ، وكان
شافعي المذهب » (٦٤٥) .

يتضح مما سبق انه لم تكن هناك سياسة ادارية ثابتة في تقسيم بغداد
الى مناطق قضائية ، كما ان اختيار القضاة على هذه المناطق او المراكز
كان يتم دون مراعاة لمذهب معين ، وان الاعتبارات السياسية ورغبة
الخلفاء كانت عنصراً حاسماً في الاختيار . هذا الاختيار اثر فيه عنصر
المال والضمان في عهود التدهور .

(خامساً) امتداد سلطات القاضي خارج بغداد

عند الربع الأخير من القرن الثالث الهجري ، اخذ عمل بعض
قضاة بغداد يمتد ليشمل عدداً من المدن والاماكن الاخرى داخل العراق
وخارجه . ولم اجد في مصادرى ما يشير الى مثل هذا التطور قبل هذا التاريخ .
اعتمدنا عليها في تثبيت سني تقلد قضاة القضاء لمناصبهم (قضاة بغداد ،
ص ٦٤ - ٥) .

(٦٤٤) البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ١٨١ - ٢ . منصب قاضي
القضاة في الدولة العباسية ، ص ٢٩٣ .
(٦٤٥) ابن السامي ، ج ٩ ، ص ٢٣٧ .

تذكر المصادر انه بعد وفاة إسماعيل بن إسحاق سنة ٢٨٢ هـ ، وكان على قضاء بغداد بأسرها (٦٤٦) ، مكثت بغداد ثلاثة اشهر وثمانية عشر يوماً بغير قاض (٦٤٧) . فاستدعي قاضي البصرة يوسف بن إسماعيل « وولي القضاء بين اهل الجانب الشرقي إضافة الى ما كان يتولاه من قضاء واسط والبصرة ، وجلس في مسجد الجامع سنة ٢٨٢ هـ ، فأحدث مذهباً به ، وحسن حكمه » (٦٤٨) .

ويلاحظ ان بغداد بعد ان جمعت بأسرها لقاض واحد هو إسماعيل ابن إسحاق أعيد تقسيمها بين ثلاثة قضاة ، يوسف بن يعقوب المذكور وعلي بن محمد بن أبي الشوارب ، الذي قلده « مدينة المنتصور ، وقطربل مضاعفاً الى ما كان يتولاه من الحكم بسر من رأى وتكريت والموصل » (٦٤٩) وأبا خازم القاضي الذي قلده الشرقية وحدها (٦٥٠) .

ويذكر ابن الجوزي انه بعد تقسيم بغداد الى ثلاث مناطق قضائية ترتبط بمسكن العراق المهمة ، البصرة ، واسط ، تكريت وسامراء ، « جلس القضاة الثلاثة في مساجد مدينة السلام بالرصافة ، والشرقية ، والغربية فقرأوا عهدهم » (٦٥١) .

(٦٤٦) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ . المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٥٢ .

(٦٤٧) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٦٢ .

(٦٤٨) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٨٢ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ١٦٢ .

(٦٤٩) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٦٢ . الطبري ، ج ١٠ ، ص ٢١٦١ .

حوادث سنة ٢٨٦ هـ .

(٦٥٠) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ١٢ .

(٦٥١) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٦٢ .

أن اول منطقة قضائية إرتبطت بمناطق أخرى ، كانت مدينة المنصور ، يذكر الخطيب انه في سنة ٢٨٤ هـ ولي أبي عمر القاضي محمد بن يوسف « قضاء مدينة المنصور والاعمال المتصلة بها ، والقضاء بين أهل بزرج سابور ، والراذانيين ، وسكروود ، وقطربل ، وجلس في المسجد الجامع في المدينة » (٦٥٢) . غير أن ذلك لم يستمر طويلاً ، ففي سنة ٣٠١ هـ ، قلد أبي عمر « الجانب الشرقي والشرقية ، وعدة نواح من السواد ، والشام والحرمين ، واليمن وغير ذلك » (٦٥٣) . كما قلد احمد بن اسحاق الانباري سنة ٢٩٢ هـ « القضاء بمدينة المنصور من مدينة السلام ، وطسوجي قطربل ، ومسكن ، والانبار ، وهيت وطريق الفرات » (٦٥٤) . ثم أضيف إليه بعد ذلك بسنين القضاء بكور الأهواز (٦٥٥) .

وفي سنة ٣٢٨ هـ ، تقلد يوسف بن عمر « أبو نصر » قضاء بغداد بأسرها ، الجانب الشرقي والغربي « وقطعة من أعمال السواد » (٦٥٦) . وخلع عليه وعلى أخيه الحسين بن عمر « أبو الحسين » الذي تقلد قضاء أكثر السواد والبصرة وواسط (٦٥٧) .

لم تشر المصادر الى أن قضاء بغداد ، كانوا يمارسون سلطة قضائية على مناطق ، خارج الحاضرة في عهود قوة الخلافة وهيمنتها على مقدرات الدولة ، ولكن هذه الاشارات وردت في عهود الضعف ، والظاهر أن

(٦٥٢) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٤٠١ .

(٦٥٣) ن . م ، ج ٣ ، ص ٤٠٢ .

(٦٥٤ ، ٦٥٥) ن . م ، ج ٤ ، ص ٣٢ . نشوار المحاضرة ، ج ٥ ،

ص ٢١٤ - ٥ .

(٦٥٦ ، ٦٥٧) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٣ .

تأكيد المصادر عليها . يمكن محاولة الخلفاء العباسيين في هذه الادوار ان يؤكدوا سلطتهم الدينية ، والدائرة القضائية ، خير مجال لتطبيق هذه السلطة ، فالخليفة المتقي لله يقلد القاضي الخرقى (سنة ٣٣٠) بغداد بأسرها ، ومصر ، والمغرب ، والرملة ، والبصرة ، وواسط ، وكور دجلة ، وقطعة من السواد (٦٥٨) .

وفي بداية العهد البويهي في بغداد (سنة ٣٣٤ هـ) . (٦٥٩) قلد المطيع محمد بن الحسن ، ابن أبي الشوارب ، قضاء الشرقية ، والحرمين ، واليمن ، ومصر ، وسر من رأى ، وقطعة من اعمال السواد ، وبعض اعمال الشام ، وسقي الفرات ، وواسط (٦٦٠) .

وفي سنة ٣٩٠ هـ ، قلد قاضيان في بغداد ، ثم أضيفت اليهما مناطق أخرى خارج منطقة عملهم . الاول : الحسين بن هارون الضبي الذي قلد : قضاء « مدينة المنصور ، مضافة إلى الكرخ ، والكوفة ، وسقي الفرات » (٦٦١) . والثاني أبو الحسن الخرزى ، قلد قضاء الحضرة ، ثم اضيف إليه ، طريق دجلة وطريق خراسان (٦٦٢) .

وطيلة القرنين الخامس والسادس الهجري ، لم تذكر المصادر ، قضاء في بغداد ، امتدت سلطتهم الى خارجها ، إلا في حالات نادرة ، نذكر (٦٥٨) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٣١ . نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ٢٢٠ - ١ .

(٦٥٩) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ - ١ .

(٦٦٠ ، ٦٦١) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٠٧ - ٨ . الروذرواي ، ج ٣ ،

ص ٢٧٢ .

(٦٦٢) ن . م ، ج ٩ ، ص ٨٣ ، ١٥٠ .

مثلاً ما أورده ابن الجوزي سنة ٤٨٧ هـ ، من تقلد أبي جعفر الدامغاني « الرصافة ، وباب الطاق ، ومن أعلى بغداد إلى الموصل وغيرها من البلاد » (٦٦٣) . كما ذكر القرشي أن القاضي محمد بن نصر الهروي ، ولأه الخليفة المستظهر بالله (٤٨٧ - ٥١٢ هـ) « حرم دار الخلافة وما يليه من النواحي والافطار ، ومضر وربيعة ، وغير ذلك ، وخطب بأقضى القضاة » (٦٦٤) . كما تقاد أبو طاهر السكرخي (ت ٥٥٦ هـ) باب الأزج وقضاء واسط ، وقضاء الحريم (٦٦٥) .

ويلاحظ على ولاية الهروي ، إنه تقلد منصب أقضى القضاة ، وهو دون منصب قاضي القضاة مرتبة (٦٦٦) . وقد أولى الصلاجقة الهروي هذا اهتماماً خاصاً ، حتى أن ابن الجوزي يذكر في سنة ٥١٥ هـ « خلع

(٦٦٣) الجواهر المضئية ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .

(٦٦٤) الجواهر المضئية ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .

(٦٦٥) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٢٠٢ .

(٦٦٦) أن لقب أقضى القضاة من الألقاب المستحدثة في الإدارة

القضائية في بغداد (جب ، دراسات في حضارة الاسلام ، ص ٢٠٠) .

وكان الماوردي أول من لقب به سنة ٤٢٩ هـ وجرى من الفقهاء إنكار لهذه التسمية ، فلم يلتفت إليهم واستمر له هذا اللقب إلى أن مات سنة

٤٥٠ هـ ثم تلقب به القضاة من بعده (معجم الادباء ، ج ١٥ ، ص

٥٢) . ويذكر السبكي أن هذا المنصب دون منصب قاضي القضاة مرتبة

(طبقات الشافعية ، ج ٤ ، ص ٢٧٩) واستمر العمل بهذا اللقب حتى

أواخر الدولة العباسية (منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية ،

ص ١١١) .

في دار السلطان على القاضي أبي سعد الهروي ، وركب إلى داره بقراح ابن رزين ومعه كافة الأمراء ونفذ أمره في القضاء بجميع الممالك سوى العراق ، مراعاة لقاضي القضاء أبي عبد الله الزيني « (٦٦٧) .

لقد كان قاضي القضاء الزيني (ت ٥٤٣) « من أعيان القضاء والسادات من العباسيين » (٦٦٨) . وقف الى جانب الخليفة المسترشد في صراعه مع مسعود السلجوقي (٦٦٩) . وقد مارس ، كغيره من قضاة القضاء في العصر السلجوقي ، صلاحيات واسعة في تعيين القضاء وعزلهم ، في المناطق الخاضعة فعلياً لسلطة الخلافة ، لأن النص المذكور يشير صراحة أن أقضى القضاء الهروي كان يمارس نفوذاً فعلياً على القضاء في المناطق خارج العراق . علماً أن تقليد الهروي أقضى القضاء من قبل السلطة السلجوقية ، ظاهرة استثنائية ، فهذا المنصب ، مثل منصب قاضي القضاء ، كان تقلده من الخليفة العباسي مباشرة (٦٧٠) .

والسؤال هنا : كيف يوفق قاضي بغداد في القضاء والحكم بين سكان بغداد ، بنفس الوقت الذي يكون فيه قاضياً على البصرة ، أو الكوفة ، أو واسط ، وحتى مصر ؟ لقد استحدثت في الادارة القضائية العباسية ، لتلأفي مثل هذه الحالات وظيفة الاستخلاف والاستنابة في القضاء والتي ستكون موضع دراستنا في الفقرة التالية .

(٦٦٧) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢٢٣ .

(٦٦٨ ، ٦٦٩) تلخيص مجمع الآداب ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ٢٤٦ .

(٦٧٠) ذيل تاريخ بغداد ، ج ١ ، ق ٢ ، ورقة ٧٦ - ٧ « م » .

سابعاً - الاستخلاف والاستنابة في القضاء (٦٧١) :

يذكر الخصاص : « لو أن قاضياً استخلف رجلاً فقضى بين الناس لم يجز ذلك ، لان الخليفة ، انما فوض التصرف اليه برأيه لا برأي غيره ، فلا يكون له ان يستخلف » (٦٧٢) . الا اذا فوض اليه الخليفة ذلك (٦٧٣) .

فلو ان الخليفة أمر القاضي ان يستخلف رجلاً « ويسمح من الخصوم ويشبتوا عنده البيعة ، ويكتب الاقرار ، ولا يقطع حكماً ، فأمر القاضي رجلاً يقوم بذلك ، لا يجاوز ذلك . فان لهذا الرجل ان يسمح من الشهود ويكتب اقرار من اقر عنده ، ويسأل عن الشهود ، ثم ينهي ذلك الى القاضي ، فيكون القاضي ، هو الذي يحكم بعد ان يعرف صحة ذلك » (٦٧٤) .

(٦٧٢، ٦٧١) قال ابن منظور : خلفت فلاناً ، أخلفه تخليفاً ، واستخلفته انا جعلته خليفتي ، واستخلفه ، جعله خليفة ، والخليفة : الذي يستخلف من قبله ، والجمع خلائف . وفي هؤلاء القوم خلف من مضى ، أي يقومون مقامهم .

ويقال بش الخلف هم ، أي بش البذل . (لسان العرب ، ج ٩ ، ص ٨٤) مادة خلف ، وقال ابن منظور : ناب عني فلان ، ينوب نوباً ، أي قام مقامي ، وناب عنك في هذا الامر نيابة اذا قام مقامك . والنوب : اسم لجمع نائب (لسان العرب ، ج ١ ، ص ٧٧٤) .

(٦٧٣ ، ٦٧٤) شرح أدب القاضي ، ورقة ١٠٢ أ ، ١٠٣ .

يتضح مما قاله الخصاص ، وغيره ممن كتبوا في هذا الموضوع (٦٧٥) .
أن خليفة القاضي لا يقضي ، لكنه يرفع الامر الى القاضي ، فاذا رفع فالقاضي
لا يقضي بتلك البيعة ، لكنه يأمر بحضور المدعي عليه والشهود فيعيد الشهادة
عليه بحضور المدعي والمدعي عليه ، فاذا صحت الشهادة عند القاضي الاصيل
حكم بموجبها ، فخليفة القاضي كان يقوم بما يقوم به اليوم حاكم التحقيق
يقول الخصاص عن وظيفة خليفة القاضي : « هذا فصل غفل الناس
عنه فان نايب القاضي يسمح البيعة ويكتب الاقرار ويبعث الى القاضي
والقاضي يقضي بذلك ، ولا ينبغي أن يقضي بتلك البيعة بل عليه أن
يكلفه بأعادة البيعة بين يديه وهذا لأن الخليفة هو الذي سمع البيعة ومع
هذا لم يكن له أن يقضي » (٦٧٦) .

يتضح مما أوردناه من نصوص الخصاص ما يلي :

١ - لا يجوز للقاضي أن يستخلف رجلا يحكم بين الناس الا ان
يكون الخليفة الذي ولاء قد جعل اليه ذلك ونص عليه . قال ابن عابدين :
« لا يستخلف قاض نائبا الا اذا فوض اليه صريحا ، كقول من شئت

(٦٧٥) كتب الفقهاء في موضوع « القاضي يستخلف خليفة » كثيرا .

غير أن ما كتبه الخصاص يعتبر أكثر دقة وتفصيلا ، راجع : روضة القضاء
ج ١ ، ص ١٤٤ - ٥ . معين للحكام ، ص ٢٦ - ٧ . المبسوط ، ج ١٥ ،
ص ١١٠ . بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٦ . تبصرة الحكام ، ج ١ ،
ص ١٣ . ولم يشر للمارودي في الاحكام السلطانية لهذا الموضوع ولكنه
ذكر ان تعبير « استخلفتك » و « استنبطك » من الألفاظ الصريحة
التي تنعقد بها ولاية القضاء (ص ٦٩) .

(٦٧٦) اشرح أدب القاضي ، ورقة ١٠٣ آ .

او دلالة كجعلتك قاض القضاة » (٦٧٧) .

٢ - ان خليفة القاضي لا يملك التفويض بالحكم بما تبين له من بينة المدعي و اقرار المدعي عليه بل يرفع ذلك الى القاضي الاصيل ليحكم بنفسه ، بعد اعادة البينة عليه وفي مجلسه وبحضور أطراف الدعوى . وهذا الاجراء وارد عملياً لو كان القاضي الاصيل متواجداً في منطقته قريباً من خليفته ، فقاضي القضاة ابو عبد الله الدامغاني كان يقضي بنفسه ما يعرفه اليه خلفائه في بغداد .

قال السمناني : « كان شيخنا قاضي القضاة رحمه الله لا يجعل الى القضاة - خلفائه - سماع بينة ولا حكم ويطالعونه بما يثبت ، ثم يتقدم بفصل الحكم اليه او بالشهادة عنده فيما جرى ، وكذلك قضاة السواد كان يفعل معهم ذلك » (٦٧٨) . ولكن ماذا لو كان القاضي الاصيل في بغداد وخليفته يحكم في مصر او في أي مدينة بعيدة عن بغداد ؟ الظاهر ان سلطة خليفة القاضي تختلف عندئذ فيكون له ان يحكم ويسجل حكمه كما للقاضي الاصيل . وفي عهد الخليفة المسترشد بالله لقاضي القضاة الزيني اشارة الى ذلك فان الخليفة « أمره ان يستخلف على ما نأى عنه من البلاد من جمع الى الوقار الحلم ، والى الدراية الفهم .. من لا يضيق بالامور ذرعاً ، ولا تحدث له مراجعة الخصوم ضجراً ولا

(٦٧٧) حاشية رد المحتار على الدر المختار ، ج ٥ ، ص ٣٩١ . شيخني

زاده ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الابرار ، ج ٢ ، ص ١٦٨ . تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ص ١٨٧ . الدرر الحكام في شرح غرر الأحكام ، ج ١ ، ص ٤٠٨ .

(٦٧٨) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٤٥ .

نهما . . . ولا يجعل بحكم مع اعتراض الشبهة واكتنافا ولا يستعمله اغراء ، ولا يزدهيه مدح واطراء ، وان يهد بمثل ما عهد أمير المؤمنين عليه « (٦٧٩) . أضف الى ذلك فان النصوص التي وردت (في الولاية والقضاة) تشير ان خلفاء قضاة بغداد في مصر ، كانوا يمارسون سلطتهم في القضاء كاملة (٦٨٠) .

٣ - ان نصوص الخصاف تشير ان خليفة القاضي هو نائبه ، وان لا فرق بين الاستخلاف والاستنابة ولم يكن الخصاف منفرداً في ذلك عن بقية من كتبوا في أدب القضاء فجميع نصوصهم تشير ان خليفة القاضي هو نائبه (٦٨١) ، والى مثل ذلك اشارت تبيان (٦٨٢) . ان الظاهرة الملفتة للنظر ان وكيع (٦٨٣) لم يستعمل تعبير « استناب » إطلاقاً بل « استخلف » ، اما الخطيب فهو يستعمل تعبير استخلف (٦٨٤) وأحياناً استناب ، (٦٨٥) بينما نجد ابن الفوطي (٦٨٦) ، وابن الساعي (٦٨٧)

(٦٧٩) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٧٢ - ٣ .

(٦٨٠) الولاية والقضاة ، ص ٤٦٣ ، ٤٨٨ ، ٤٩٢ . « الذيل » .

(٦٨١) راجع ص ١٨٤ من هذا الفصل .

Op. Cit , p250 (٦٨٢)

(٦٨٣) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ .

(٦٨٤) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ . ج ٧ ، ص ١٦١ ، ٤١٠ .

(٦٨٥) قال الخطيب عن المعافا بن زكريا (ت ٣٩٠) : ولي القضاء

بباب الطاق نيابة عن ابن صبر (تاريخ بغداد ، ج ١٣ ، ص ٢٣٠) .

(٦٨٦) تلخيص مجمع الاداب في معجم الالقاب ، ج ٤ ، ق ١ ،

ص ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٤٦ .

(٦٨٧) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١١٣ ، ١٨٩ ، ٢٣٧ ، ٢٧٦ ، ٢٩٧

وابن الديبشي (٦٨٨) ، والمنذري (٦٨٩) ، والكاذروني (٦٩٠) يستعملون تعبير « استناب » مما يشير الى احتمال اختلاف سلطة المستناب في القضاء عن المستخلف فيه يبدو لي ان ثمة فروق دقيقة في الحالتين يمكن ان توضح على الشكل التالي :

أ - في القرون الأولى لم تكن هناك استنابة في القضاء ، بل استخلاف في حالة غياب مؤقت للقاضي الأصيل ، تنتهي مسؤولية القاضي المستخلف ، برجع القاضي الاصيل (٦٩١) ، فوظيفة المستخلف هنا ، مؤقتة بعودة القاضي ، هذا في بغداد ، وفي حالة غياب القاضي الاصيل . ولكن ثمة حالة ثانية ، ان يستخلف قاضي بغداد خليفة له على الاهواز ، أو على واسط ، أو على دمشق (٦٩٢) . فالخليفة هنا يقضي مع وجود القاضي ولم يذكر ابن الساعي الاستخلاف الا في ولاية عبد الله بن محمد بن عبد الجليل الساسي « استخلفه القاضي عبد الله بن الحسين الدامغاني على الحكم بمدينة السلام في سنة ٥٨٦ فكان على ذلك الى أن عزل القاضي عبد الله بن الحسين المذكور سنة ٥٩٤ » . (الجامع المختصر ، ص ٢٤)

(٦٨٨) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ٣٥ ب ، ب ٢٤ ، ٩٤ أ . انظر كذلك : المختصر المحتاج اليه من تاريخ ابن الديبشي ، ج ١ ، ص ١٩٨ ، ج ٢ ، ص ١٣٨ . ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، مج ١ ، ص ٢٤٠ ، تحقيق الاستاذ بشار عواد معروف .

(٦٨٩) التكملة لوفيات النقلة ، مج ٤ ، ص ٣٤٦ .

(٦٩٠) مختصر التاريخ ، ص ٢٢٦ ، ٢٥٠ .

(٦٩١) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٤٩٩ .

(٦٩٢) عن خليفة قاضي بغداد في الاهواز ، يراجع : (نشوار =

الاصيل في منطقة عمله ، فلم يكن الاستغلاف نتيجة لغياب القاضي الاصيل عن منطقة عمله ، بل نتيجة لعهزه عن ان يقضي في مثل هذه المناطق البعيدة عن مقر عمله الرئيسي (٦٩٣) . خليفة القاضي في حالة الغياب يعزل بعد عودة القاضي مباشرة . أما في الحالة الثانية فلا يعزل إلا بعزل القاضي الاصيل نفسه (٦٩٤) . وخليفة القاضي ، في الحالتين ، يحمل صفة القاضي ، فلا يجوز ان يستغلف في القضاء من لا يجوز أن يكون قاضياً (٦٩٥) .

ب - بعد أن تركت سلطة قاضي القضاة في بغداد ، في القرن الخامس الهجري ، كان له ان يعين من ينوب عنه في بعض مسؤولياته القضائية في بغداد ، وهؤلاء « النواب » ليسوا قضاة ، ولا يحتاج الى أخذ موافقة الخليفة على تعيينهم ، وهو يحدد صلاحياتهم بنفسه (٦٩٦) ، ويقائم في مسؤولياتهم مرهون ببقاء من عينهم ، فهم يعزلون بعزله (٦٩٧) . والظاهر المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٨٤ وفي واسط ، يراجع : (ذيل دتاريخ بغداد مج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١٩٣ ب) . وفي دمشق يراجع : ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٨ - ٩ . تحقيق صلاح الدين المنجد .

(٦٩٣) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٤٥ .

(٦٩٤) يراجع : معين الحكم ، ص ٢٦ .

(٦٩٥) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٤٦ ،

(٦٩٦)

(٦٩٧) ذكر ابن الفوطي : ان احمد بن نصر بن الحسين الانباري (ت ٥٩٨ هـ)

استنابة قاضي القضاة الشهرزوري في القضاء والحكم بحريم دار الخلافة وما يليه ، إلا أن عزل قاضي القضاة المذكور سنة ٥٩٠ هـ « وعزل نوابه فانهم »

أن الاستنابة ، اقتصر على بغداد ، فلم يكن على مناطق خارج الحضرة
بغداد ، بل خلفاء (٦٩٨) . فالخلفاء اذن في سلطتهم أعم من النواب
ج - الخلفاء أهم في سلطتهم من النواب ، وما ورد المصادر من
تحديد للسلطة ، شمل النواب ، دون الخلفاء (٧٠٠) .

أن ما ذكرناه من نصوص الفقهاء ، وما أوردناه استنتاجاً منها ، يتضح
جلياً مما أوردته المصادر التاريخية عن الاستخلاف والاستنابة في القضاء .
لقد اشارت هذه المصادر الى الاستخلاف في عهد مبكر ، فقد ذكر
وكيع ان مسروقاً ابن الاجدع ، كان يقضي في الكوفة لأن شريحاً « كان
يستخلفه على قضاء الكوفة إذا خرج مسع زياد الى البصرة » (٧٠١) .
كما ذكر ان الوليد بن يزيد (١٦٥ - ٦ هـ) استدعى قاضي المدينة
سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري الى دمشق وكتب
إليه : « ان استخلف عبيد الله بن عمر على القضاء وأقدم علينا ، فولى
(تلخيص مجمع الآداب) في معجم الألقاب ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٤ . ذيل تاريخ
مدينة السلام بغداد ، مج ٢ ، ورقة ٤٢ ب) .

(٦٩٨) نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٩٣ . أخبار القضاء ، ج ٢ ،
ص ٣٢١ . مآثر الانافة ج ١ ، ص ٧٧ - ٨ .
(٦٩٩) ويمكن ان يستنتج هذا ما ذكرته المصادر من تحديد لسلطة
النواب دون الخلفاء انظر مثلاً . الجامع المختصر ، ص ٨٠ . ذيل تاريخ
مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ٢٠٥ آ .

(٧٠٠) ابن الساعي ، ص ٨ .

(٧٠١) أخبار القضاء ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ . العقد الفريد ، ج ٥ ،

عبيد الله ويركب الى الشام » (٧٠٢) .

وفي العصر العباسي كان قضاء بغداد يستخلفون في القضاء من ينوبون عنهم ، فكان محمد بن عبد الله بن علاثة ، قاضي المهدي ، يستخلف أخاه زياد على القضاء بمسكن المهدي (٧٠٣) . وكان ابو يوسف يسافر مع الرشيد فيستخلف ولده يوسف على مدينة المنصور (٧٠٤) . كما خرج يحيى بن أكثم مع المأمون « فاستخلف على الجانب الشرقي جعفر بن عيسى بن عبد الله » (٧٠٥) . كما ذكر ان أحمد بن ابي دؤاد كان يستخلف ابنه أبا الوليد على القضاء (٧٠٦) . والظاهر ان الاستخلاف المؤقت كان من نصيب افراد أسرة القاضي دائماً ، ولا ننسى ان بعض القضاة كانوا يعتقدون مجالس القضاء في دورهم ، فكان الولد يتقن صناعة القضاء على يد ابيه وفي مجلسه ، فاذا اقتضت الضرورة أن يستخلف القاضي الاصيل اصدر الخليفة أمره بتعيين ولده . وأمر الخليفة هذا يكسب المستخلف صفة « القاضي » يذكر عريب مثلاً ، ان عبد الله بن علي بن محمد ابن ابي الشوارب اصيب بالفالج ، فأمر المقتدر ابنه محمد « بتولي أمور الناس خليفة لأبيه حتى يظهر حاله ، وما يكون من علته ، فنظر كما ينظر أبوه ،

(٧٠٢) اخبار القضاة ، ج ١ ص ١٦٢ .

(٧٠٣) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٥٢ .

(٧٠٤) ن . م ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ . ٢٥٦ . تلخيص مجمع الآداب ،

ج ٤ ، ق ٣ ، ص ٥٥٢ .

(٧٠٥) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ .

(٧٠٦) ن . م ، ج ٣ ، ص ٣٠٠ .

وأنفذ الامور مثل تنفيذه « (٧٠٧) فكان محمد هذا خليفة ابيه على قضاء
عسكر المهدي ، والشرقية ، والنهروانات ، وقصر ابن هبيرة ، والبصرة
وكور دجلة ، وواسط ، والامواز (٧٠٨) . هنا الولد خليفة لاييه على
مناطق قضائية متعددة ، وهو بمركزه هذا لا يستطيع ان يعين خلفاء
عليها بل ينيب على كل منطقة منها نائب (٧٠٩) . ويذكر الخطيب ان
قاضي القضاة عمر أخرجه الخليفة الراضي معه الى الموصل سنة ٣٢٧ هـ
وامره « ان يستخلف على مدينة السلام بأسرها ابا نصر يوسف بن
عمر » (٧١٠) . فيوسف بن عمر هنا ، خليفة لاييه يحمل صفة القاضي
ولهذا كان تقليده يحمل طابع تقليد القضاة فركب « الى الجامع الشرقي
فقضى ، وقرأ السجلات ، وركب معه جميع العدول ، وحضر محمد بن
بدر الشرابي صاحب الشرطة مجلسه ، ونثر عليه دراهم ودنانير في غير
موضع (٧١١) . ويضيف الخطيب ان يوسف بن عمر بعد ان استخلف

(٧٠٧) صلة تاريخ الطبري ، ص ٣٥ - ٦ . تاريخ بغداد ، ج ٥ ،
ص ٤٣٥ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ١٢٧ .

(٧٠٨) صلة تاريخ الطبري ، ص ٣٥ ، ٣٠٢ . اخبار القضاة ، ج ٣
ص ٢٩٣ . العيون والحدائق ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٣١ .

(٧٠٩) يذكر مسكويه ان ابن صبر كان خليفة لقاضي القضاة بهر
بن الحسين على قسم من الجانب الشرقي (تجارب الامم ، ج ٢ ، ص ٣٩٩)
فتولى المعاني ابن زكريا « القضاء بباب الطاق نيابة عن ابن صبر »
(تاريخ بغداد ، ج ١٣ ، ص ٢٣٠) .

(٧١٠) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ .

(٧١١) اخبار الراضي ، ص ١٠٩ .

في بغداد ، جلس في جامع الرصافة وقرىء عهده بذلك وحكم بين الناس (٧١٢) .

ويلاحظ ان بعض حالات الاستخلاف كانت تعكس اضطراب الادارة القضائية في بغداد ، خاصة في القرن الرابع الهجري ، حيث اضطربت الادارة العباسية وبدأت الاحوال العامة بالتدهور (٧١٣) ، فالخطيب يذكر ان عمر القاضي ترك بغداد خوفاً من دخول البريديين لها ، واستخلف على القضاء بالجانب الشرقي محمد بن محمد بن إسحاق المالكي « وجعله على النظر الى وقت رجوعه » (٧١٤) . والقاضي الخرقى استتر خوفاً بعد خروج المتقي الى الموصل ، فاستخلف على مدينة المنصور ابا الفضل محمد ابن عبد الله « ثم عاد المتقي فظهر » (٧١٥) ، وكان يحكم بنفسه (٧١٦) وليس من المجدى ان استعرض هنا خلفاء القضاة في بغداد ، ولكنني اذكر ان الاستخلاف ظاهرة ادارية لم يتكرر حدوثها كثيراً بعد القرن الرابع الهجري ، حيث أخذت المصادر تورد أسماء من تولوا نيابة القضاء في بغداد باستمرار .

ان اول اشارة الى الاستنابة في القضاء ترد عند الخطيب ، فهو يذكر ان المعافى بن زكريا بن يحيى ولي القضاء بباب الطاق نيابة عن ابن

(٧١٢) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ١٣٢٢ .

(٧١٣) الدكتور الدورى ، النظم الاسلامية ، ص ٦٣ .

(٧١٤) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٢١٥ .

(٧١٥ ، ٧١٦) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٤٤٩ . الانساب ، ج ٢ ،

صبر (٧١٧) . وكانت استنابة المعافي بعد التغييرات التي ادخلها عضد الدولة على الادارة القضائية في بغداد سنة ٣٦٩ . وقد وصف بأنه كان من اعلم الناس في وقته بالفقه (٧١٨) . وقد وثقه الخطيب في رواياته للحديث ثم عقب « لكن كان كثير الرواية للأحاديث التي يميل اليها الشيعة (٧١٩) . وكان المعافي يذهب الى مذهب محمد بن جرير الطبري (٧٢٠) ويذكر ابن الجوزي ان الحسين بن هارون الضبي « ولي القضاء نيابة عن ابن معروف في سنة ٢٧٦ ثم وليه رياسة » (٧٢١) .

ويظهر من دراسة نواب القضاء في بغداد ، ان الاستنابة كانت على درجات ، فالقاضي الاصيل يحدد صلاحيات المستناب فلا يتعداها . واكثرهم صلاحية من يفوض له سماع البينة ، وتدوين الحكم واعلانه ، بحضور الشهود المثلول الذين يحضرون مجلسه بأذن القاضي الاصيل . فأحمد بن نصر بن الحسن الانباري الشافعي ، قدم بغداد واستنابة قاضي القضاء الشهرزوري في القضاء والحكم بحريم دار الخلافة ، وما يليه ، وقبل شهادته ، واذن للشهود كلمهم بالشهادة عنده ، وعليه فيما يسجله ، وذلك في جمادى الاولى سنة ٥٩٦ هـ (٧٢٢) . وكان احمد هذا حسن المعرفة بالفقه ، ذا عفة ونزاهة في القضاء ، لم يؤل على ولايته الى ان عزل قاضي القضاء الشهرزوري في ذي الحجة سنة ٥٩٧ ، وعزل نوابه

(٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠) ن . م ، ج ١٣ ، ص ٢٣٠ - ٣١ .

(٧٢١) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٤٠ .

(٧٢٢، ٧٢٣) ذيل تاريخ مدينة السلام ، بغداد ، ج ١ ، ق ١ ،

ورقة ١٤٣ « م » . انظر كذلك : ج ١ ، ورقة ٢٣٣ ب .

فانعزل (٧٢٣) كما استناب محمد بن الحسن بن احمد بن علي الدلمغاني من قبل اخيه قاضي القضاة ابي القاسم الدلمغاني ، قال ابن الديبشي « استنابه اخوه في القضاء يوم ولأيته ، يوم الثلاثاء ٢٥ رمضان سنة ٦٠٣ هـ في الحكم بدار الخلافة المعظمة وما يليها ، واذن للشهود بالشهادة عنده وعليه فيما يسجله ، ثم قبل شهادته يوم السبت ٢٠ شوال من السنة المذكورة » (٧٢٤) . ومحمد هذا من بيت الدلمغاني المشهور بالقضاء والعدالة زكي في مجلس اخيه ، واستمر على استنابته في القضاء والاسجال الى ان عزل اخوه قاضي القضاة سنة ٦١١ هـ فانعزل (٧٢٥) .

ويستتاب البعض دون ان يأذن لهم بسماع البينة أو الاسجال ، فقد استناب كل من عبد الرحمن بن عبد السلام بن اللمغاني ، والحسين بن علي بن سلمان الحلي سنة ٥٩٨ هـ في بغداد « ولم يأذن لهما في سماع بينة ولا اسجال » (٧٢٦) .

كما خصصت استنابة بعض النواب بالنظر بقضايا معينة ، مثل محمد بن علي بن نصر الابري الفقيه ، استنابة قاضي القضاة عبد الرحمن بن مقبل (ت ٦٥٠ هـ) « في عقود الانكحة والطلاق والديون » (٧٢٧) . وعلي بن الحسن بن الحسين البغدادي المعدل (ت ٦٢٠ هـ) « استنابة القاضي شهاب الدين محمود الزنجاني في عقود الانكحة » (٧٢٨) .

وأغلب النصوص التي وردت عن النواب ، ذكرت استنابتهم « بحريم

(٧٢٤ ، ٧٢٥) ن . م ، ورقة ٤٢ ب .

(٧٢٦) الجامع المختصر ، ج ٩ ، ص ٨٠ .

(٧٢٧) الجواهر المضيئة ، ج ٢ ، ص ٩٩ .

(٧٢٨) تلخيص مجمع الآداب ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٤٥ - ٦ .

دار الخلافة « (٧٢٩) أو « بجاني مدينة السلام » (٧٣٠) أو « الحكم والقضاء بمدينة السلام » (٧٣١) . كما وردت الاستنابة في القضاء عن الخليفة مباشرة . فقد ذكر ابن الديبشي ان الفضل بن ابي العباس بن ابي البركات المعروف بابن الرطبي نائباً في القضاء من الديوان العزيز ، ثم اذن له في انشاء قضية وسماع بينة بأذن من الامام المستضي بامر الله في صفر سنة ٥٧٠ هـ (٧٣٢) . وعن قاضي القضاة ، واقضى القضاة . فقد ذكر ان القاضي فخر الدين عبد الله بن عبد الجليل الطهراني الحنفي « استنابه اقضى القضاة نظام الدين البنديجي في القضاء وفوض اليه امر الحسبة ببغداد » (٧٣٣) . كما انيب بعضهم من قبل قاض (٧٣٤) .

والملاحظ ان القضاة كانوا يستخلفون وينهبون عنهم ، أفراد عائلتهم (٧٣٥)

(٧٢٩) الجامع المختصر ، ص ١١٣ ، ٢٧٦ . ذيل تاريخ مدينة السلام

بغداد ، ج ٢ ، ق ٢ ، ورقة ٧٦ .

(٧٣٠) ن . م ، ص ٢٣٧ .

(٧٣١) ذيل تاريخ مدينة السلام ببغداد ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١٨٤ ب .

(٧٣٢) ن . م ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١٧٦ - ٨ « م » .

(٧٣٣) الحوادث الجامعة ، ص ٣٦٣ . مجمع الآداب ، ج ٤ ، ق ٣ ،

ص ١٩٥ « مع الحسبة » الجواهر المضية ، ج ٢ ، ص ١٣٧ .

(٧٣٤) تلخيص مجمع الآداب ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٩٥ .

(٧٣٥) ذكر عريب ان محمد بن عبد الله بن علي بن أبي الشوارب

(ت ٣٠٢) القاضي المعروف بالاحنف « كان خليفة أبيه علي قضاء هسكر

المهدي والشرقية والنهروانات والروابي والتل وقصر ابن هبيرة والبصرة

وكور دجلة وواسط والاهواز » (صلة الطبري ، ص ٤٧ ، ٢ . ٣) .

حتى غدت هذه الظاهرة « عادة » (٧٣٦) في قضاة بغداد . كرسيت ظاهرة بروز « بيوتات القضاء والعدالة » (٧٣٧) .

ويعد بيت حماد بن زيد البصري ، من أعرق العوائل القضائية في بغداد ، تولى بنوه قضاءها حتى كادوا أن يتوارثوه (٧٣٨) . اشار ابن الجوزي إلى أحد أفراد هذا البيت (يوسف بن عمر) فقال : « لا يعرف من القضاة أعرق في القضاء منه ومن أخيه الحسين فانهما وليا القضاء بالحضرة ، وكذلك أبوهما عمر ، وجدهما محمد ، وأبوه يوسف ... » (٧٣٩) . ومن هذه البيوت أيضاً ، بيت آل أبي الشوارب الحنفي ، من البيوتات الأموية (٧٤٠) . ولي منهم « أربعة وعشرون قاضياً ، منهم ثمانية تقلدوا قضاء القضاة » (٧٤١) . وكان الغالب على أفراد هذه الأسرة شهرة السداد (٧٣٦) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١٨٤ ب .

انظر كذلك : الجامع المختصر ، ص ٥٦ ، ٥٩ ، ١١٣ .

(٧٣٧) راجع : الجامع المختصر ، ص ٢٣ ، ١١٣ ، ١٣١ ، ١٩١ .
التكملة لوقيات النقلة ، مج ٤ ، ص ٣٤٦ . ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١٧٦ أ . ج ١ ، ورقة ٤٢ ب . ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١٨٤ ب .

(٧٣٨) العيون والحدائق ، ج ٣ ، ص ٢٩٧ .

(٧٣٩) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٤٢ .

(٧٤٠) الطبري ، ج ١٢ ، ص ١٥٣٣ . وراجع عن هذا البيت :

الجواهر المضية ، ج ١ ، ص ٢٦٢ .

(٧٤١) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٤٧ - ٨ . المنتظم ، ج ٨ ،

في الحكم والثروة في القضاء (٧٤٢) .

وفي مطلع العصر السلجوقي في العراق ، تبوءت أسرة الدامغاني ، مقاليد
القضاء والحكم في الحاضرة بغداد ، ويعد محمد بن علي بن محمد بن
الحسين ، أبو عبد الله الدامغاني ، قاضي القضاء () عميد
هذا البيت الحنفى ، وبان مجده القضائى في بغداد (٧٤٣) ، وكان عماد
الدين أبو القاسم عبد الله ابن الدامغاني الذي ولي سنة ٦٥٣ هـ الرابع
من قضاة القضاء من بيته ، (٧٤٤) .

(٧٤٢) ن . م ، ج ٨ ، ص ٣٤٠ .

(٧٤٣) راجع ترجمة حياته في المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢٢ - ٤ .

(٧٤٤) الجامع المختصر ، ج ٩ ، ص ٢٠١ . وكان تقلده قضاء القضاء

سنة ٦٠٣ هـ . وعن توارث افراد هذا البيت للوظائف القضائية يمكن

ان يراجع : المنذرى ، مج ٤ ، ص ٣٤١ ، ٣٥٨ .

الفصل الثالث
مجلس قضاء في بغداد

أولا - تقليد القضاة :

القاضي أحد كبار موظفي الدولة ، يتولى باسمها القضاء والحكم بين الناس ، يكتسب صفته الرسمية من كتاب تقليده لهذه الوظيفة ، والذي يصدر باسم الخليفة ، فلا « يصح عقد القضاء وتوليته الا من الخليفة » (١) الذي يفوضه ممارسة صلاحياته ، وبدون هذا التقليد تنتفي الصفة الرسمية للقاضي ، وتفتقد أحكامه الصادرة الالتزام والتنفيذ (٢) .

وتنعد ولاية القضاء ، بحضور المرشح لهذه الوظيفة أمام الخليفة مباشرة ، وفي حالات استثنائية ، يكاتب المرشح ، دون حاجة الى حضوره وفي الحالتين ، فلا بد من صريح اللفظ بالتقليد كقولك ، أو « وليتك واستخلفتك ، واستنبتك » (٣) وقد لا تكون ألفاظ التقليد صريحة ، بل كناية ، مثل : اعتمدت عليك ، وعولت عليك ، وفوضت اليك (٤)

(١) الصابي ، رسوم دار الخلافة ، ص ١٣٥ .

(٢) الدكتور الدوري ، دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، ص ٢٥٦

(٣) الاحكام السلطانية ، ص ٦٩ . معين الحكام ، ص ١٥ . البعلي ،

الروضي الندي شرح كافي المبتدى ، ص ٥٠٥ . ويستعمل وكيع في تقليد

قضاة بغداد ، تعبير : « استقض ، ولي ، استعمل ، قلد ،) اخبار

القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٣٨٢ ، ٢٩٣) انظر كذلك ، مجالس

القضاة والحكام ، ورقة ١٥٢ ب . « م » .

(٤) الاحكام السلطانية ، ص ٦٩ . ويذكر الطرابلسي ، ان ألفاظ

الكتابة في التقليد تحتاج الى ان يقرن بها ما ينفي عنها الاحتمال مثل

فاذا انعقدت ولاية القضاء بين الخليفة المولي « وبين القاضي المولى »
وجب ، لكي تتم ، ان يذكر العمل الذي تشمله ولاية القاضي كأن
يذكر في كتاب التقليد : قلدتك قضاء بغداد ، لكي يكون العمل معلوما (٥)
ويكون التقليد عاماً ومخصوصاً ، فالعام : هو ان يقلد القاضي قضاء
جميع البلد ، وبين جميع اهله ، وفي جميع الايام (٦) ، اما الخاص فيقسم
الى ثلاثة انواع : فأما النوع الاول : وهو ان يكون التقليد مقصوراً
على قضاء بعض البلد ، سواء اقتصر به على اكثر البلد او على اقله ،
بل حتى ولو كان على محلة من محاله ، لان القضاء يعم ويخص (٧) .
فاذا قلد القاضي ، الجانب الغربي ، او الجانب الشرقي من بغداد ،
كانت ولايته مقصورة على الجانب الذي قلد اياه ، سواء كان للجانب

« أحكم فيما اعتمدت عليك فيه » (معين الحكام ، ص ١٤) .

(٥) ادب القاضي ، ج ١ ، ص ١٥٤ . انظر كذلك ، اخبار القضاة
ج ٣ ، ص ٣٩٣ . وعن نمط التقاليد ورسومها للقضاة وغيرهم يراجع :
الدكتور ناجي معروف ، التوقيعات التدرسية (بغداد ، ١٩٦٣) ص ١٦
(٦) ادب القاضي ، ج ١ ، ص ١٥٥ . الاحكام السلطانية ، ص ٧٠
معين القضاة ، ص ١٤ . ومثال التقليد العام ، تجده في صبح الاعشى ،
ج ١٠ ، ص ٢٦٤ .

(٧) ادب القاضي ، ج ١ ، ص ١٥٥ . معين الحكام ، ص ١٤ . انظر
مثالا على ذلك تقليد المأمون للواقدي على سكان الجانب الشرقي « (اخبار
القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٧٠) وتقليد ابن الكرخي سنة ٥٢٧ هـ القضاء
« بنهر الملقى » (المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٣٩) .

الآخر قاض أو لم يكن (٨) . فلو اختصم رجلان من الجانبين فدعا كل منهما صاحبه الى قاضي جانبه ، نظر القاضي : فان كانا عند التنازع قد اجتمعا في احد الجانبين اجيب قول من هو في جانبه في التحاكم الى قاضيه ، لان خصمة وجد في هذا الجانب سواء كان طالبا او مطلوباً (٩) فاذا كان كل واحد منهما في جانبه عند التنازع ، فليس لواحد منهما ان يجبر الآخر على اللجوء الى قاضيه ، وتخرجه عن نظره ، ولكن للطالب ان يستعدى قاضي المطلوب على خصمه ، فيحكم بينهما ، لموجودها في دائرة اختصاصه (١٠) .

والنوع الثاني من التقليد الخاص ، هو ان يكون التقليد مقصوراً على بعض اهل البلد ، اذ تميزوا عن غيرهم (١١) . كان يكون قاضي العسكر دون غيرهم (١٢) . فاذا اختصم اثنان « وكان احدهما من اهل البلد ، فان اراد العسكري ان يخاصمه الى قاضي العسكر » فالعبرة

(٨) ادب القاضي ، ج ١ ، ص ١٥٥ - ٦ . لسان الحكماء ، ص ٨ .

انظر مثالا على ذلك النشوار ج ١ ، ص ١٦٠ .

(٩، ١٠) ن . م ، ج ١ ، ص ١٥٦ - ٧ . وعن كتاب قاضي بغداد

في احد الجانبين للقاضي في الجانب الثاني ، فيما ثبت عنده من بينة يراجع الام ، ج ٦ ، ص ٢١٢ .

(١١) ادب القاضي ، ج ١ ، ص ١٦٠ .

(١٢) انظر مثالا على ذلك تقلد علي بن ضبيان للرشد « القضاء معه

في عسكره حيث كان » (ابن سعد ، ج ٧ ، ق ٢ ، ص ٧٥) انظر كذلك

(تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٤٤٦) وعن صلاحيات قضاة العسكر

ينظر رأى ابي يوسف في : (لسان الحكماء ، ص ٨) وقد عرفت وظيفة =

في المدعي عليه (١٣) . لان لا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندي (١٤)
اما النوع الثالث فهو ان يكون التقليد مقصوراً على شهر من السنة
او بضعة ايام ، كأن يقال للقاضي « انت قاضي هذه البلدة هذا الشهر
او هذا اليوم » (١٥) .

وقد جرى العرف في بغداد ان تحدد صلاحيات القاضي ، اما قاضيا
عاماً ، ينظر في جميع الامور ، او خاصاً ينظر في بعضها دون سواها ،
فالعام ينظر في :

١ - تثبيت الحقوق لاصحابها .

٢ - استيفاء الحقوق بعد ثبوتها في مجلس القضاء .

٣ - النظر في عقود الزواج والبيع وغيرها عند الاختلاف فيها .

٤ - فصل النزاع والشجار في حقوق الاملاك على اختلافها .

٥ - الولاية على الايامي في عقود مناكلهن .

٦ - الولاية على المحجورين ، لصغر سن ، او الجنون ، او السفه

« قاضي العسكر » في العصر العباسي الاول (اخبار القضاء ، ج ٣ ،

ص ٢٦٩) والظاهر انها استمرت حتى العصور العباسية المتأخرة في

بغداد ، فيذكر ابن رجب ان القاضي الموقر الحنبلي (ت ٤٣٧ هـ)

« كان يقضي بين عسكر بغداد نحو اربعة آلاف غلام » (طبقات الحنابلة

٢ / ١٨٩) .

(١٣ ، ١٤) لسان الحكماء ، ص ٨ .

(١٥) مهـين الحكماء ، ص ١٤ . اديب القاضي ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

الطرطوسي ، قاضي القضاء نجم الدين ابراهيم ، الفتاوي الطرسوسية

(القاهرة - ١٩٢٦ م) ص ٢٣٠ .

الموجب للبحر .

٧ - النظر في اموال الغائبين ، اذا كانوا لا يعلمون بأنهم ورثوها
حق يقدموا ، او يוכלوا عنهم وكيلا .

والحكم بنفقات الاقارب والزوجات ، وتقديرها برأيه واجتهاده .

٨ - النظر في الوقوف والوصايا ، وان كان فيها ناظر راعاها ، وان
لم يكن تولاهما بنفسه .

٩ - النظر في التعديل والجرح ، والتقليد والعزل ، لشهود العدول ،
وامنائه وخلفائه النائبين عنه . ويكون نظره تبعاً لسيرتهم وسلوكهم في
مسؤولياتهم .

١٠ - اقامة الحدود على مستحقيها ، والحكم بالقصاص على مستحقيه
مراعياً في ذلك اجتهاده ، وسلطة الشرط فيها ، ومقدرتهم على استيفائها
هذه اهم صلاحيات القاضي ، في ولايته العامة ، والتي اشار لها
المارودي فصلاً في « ادب القاضي » (١٦) والتي يمكن ان نجدها في
في كتب الفقه والقضاء الاخرى (١٧) . وفي كتب تقليد القضاء في
بغداد (١٨) وغير بغداد (١٩) . مما يشير الى استقرار العمل بها .

(١٦) ادب القاضي ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

(١٧) الاحكام السلطانية ، ص ٧٠ . معين الحكام ، ص ٢٠ . تاريخ

قضاة الاندلس ، ص ٥ . المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ . مجمع الانهر في
شرح ملتقى الابحر ، ج ٢ ، ص ١٥٦ .

(١٨) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٦٤ ، ٢٩٤ .

(١٩) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٠٨ . حوادث سنة ٣٩٠ هـ .

اما النظر الخاص ، فيتمدد به تحديد سلطة القاضي في نطق معين ،
كان يقلد النظر بالمبادئ دون المناكح ، أو الحكم بالاقرار من غير
سماع بينة . أو النظر والحكم في نصاب مقدر من المال لا يتجاوزه ،
فهذا التحديد جائز ، ويكون تقليد القاضي « مقصور النظر على ما
قلد » (٢٠) . لا يعتمد ذلك إلى سواء ، حتى إنه « يجوز استثناء سماع
بعض الخصومات أو سماع خصومة رجل بعينه » (٢١) . وفي مثل هذه
الحالات ، ينفذ القاضي الحكم « فيما فوض اليه ولا ينفذ له حكم فيما
عده ذلك » (٢٢) .

ان أول اشارة في مصادري ، لتحديد سلطة القاضي يرجع تاريخها
الى العصر العباسي الاول ، عندما ولي المأمون يحيى بن أكثم على قضاء
البصرة ، فوجد يحيى عبد الله بن عبد الله بن أسد الكلابي على أحكام
الجامع كذا « يحكم في الشيء من الديون ، ويفرض للمرأة على زوجها ،
وما صغر قدره من الاحكام ، فأرسل اليه يحيى بن أكثم : لا تحكمن
في اكثر من عشرين درهم ، فالزمك ذلك في مالك » (٢٣) .

ومصادري تشير بوضوح الى ان قضاء بغداد كان تقليدهم تقليداً

(٢٠) أدب القضاة ، ج ١ ، ص ١٧٢ - ٣ .

(٢١) معين الحكام ، ص ١٤ .

(٢٢) تبصرة الحكام ، ص ١٣ .

(٢٣) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٦١ . ويسمي القاضي المعين على

« احكام المسجد الجامع » بقاضي المسجد ، يحكم في مائتي درهم ، ويفرض
النفقات ولا يتعدى بها موقعة ولا ما قدر له (أدب القضاة ، ج ١ ،

ص ١٧٣) .

علماً ، وإن ما اظهر من تحديد لسلطة القضاة ، فقد شمل النواب ، أي من يستنيبهم القاضي في بعض صلاحياته ، فقد ذكرت المصادر عدداً من النواب استنيب بعضهم «على الفرض» (٢٤) . كما استنيب بعضهم ، وخولوا صلاحية اسجالات الحكم (٢٥) . . بينما حجبت هذه الصلاحية عن البعض الآخر (٢٦) . وبعض من استنيبوا اذن لهم « في سماع البينة والاسجالات » (٢٧) ، وبعضهم لم يأذن لهم « في سماع بيئته ولا اسجالات » (٢٨) . كما استنيب البعض « في عقود الانكحة والطلاق والديون » (٢٩) . وفي بعض الحالات النادرة كان الخليفة في العصور العباسية المتأخرة يحدد صلاحية بعض القضاة ، « في انشاء قضية وسماع بيئته » (٣٠) بأذنه ، كما فعل الخليفة المستضي مع الفضل بن أبي العباس بن أبي البركات المعروف بأبن الرطبي سنة ٥٧٠ هـ (٣١) . وابن الجوزي يذكر ، حالة

(٢٤) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٩٤ . تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ١٩٠ .

(٢٥) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١١٣ ، ٢٣٧ . ذيل تاريخ مدينة

السلام بغداد ، ج ١ ، ق ٢ ، ورقة ٧٦ ب .

(٢٦) تلخيص مجمع الآداب في مجمع الالتساب ، ج ٤ ، ق ٤ ،

ص ٨٧٣ .

(٢٧) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١١٤ . الجواهر المضية ، ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٢٨) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ٨٠ . ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ،

ج ١ ، ورقة ٢٦٠ ب .

(٢٩) الجواهر المضية ، ج ٢ ، ص ٩٩ . ابن الساعي ، ج ٩ ، ص

٢٧٦ . معجم الادباء ، ج ٤ ، ص ١٨٠ .

(٣٠، ٣١) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة

١٧٦ ب - ٧ . ابن الساعي ، ص ١١٤

فريدة ، حدد فيها الخليفة المستظهر صلاحيات قاضي القضاة علي بن محمد بن علي ، الدامغاني (ت ٥١٣ هـ) ، فكان « عليه اسم قاضي القضاة ... ولم يكن اليه إلا سماع البيعة في الجانب الغربي » (٣٢) .

ان مراسيم تقليد القضاة في الاسلام ، تبدو واضحة ، منسقة في كتب الفقه ، وأدب القضاء ، وهذا أمر طبيعي ، فقد دونت هذه الكتب بعد سنين طويلة ، تجاوزت القرن ، من بدأ القضاء الفعلي في الدولة العربية الاسلامية ، فالواقع القضائي وتطبيقاته ، اسبق من المدونات الفقهية ، التي اعطينا صورة متكاملة ، يصعب تتبعها من البداية (٣٣) .

في العهد الاموي ، كان التعبير السائد في تقليد القضاة ، تعبير « وليتك » (٣٤) . وكان الخليفة يستشير جلاله عن قاض لاحدى الولايات ، فاذا استقر رأيه على فقيه ، أمر بكتابة عهده ، يقول المندر بن نافع في هذا الصدد : « كنت على رأس هشام فكتب اليه نمير بن أوس يستعفيه عن القضاء ويذكر ضعف بدنه فقال : « دلوا أمير المؤمنين على قاض ... فقالوا : يزيد بن أبي مالك . قال : اكتب له عهده ... » (٣٥) .

وفي الخلافة العباسية ، تزايد الاهتمام بالمؤسسات القضائية ، وتشدد

(٣٢) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢٠٨ .

(٣٣) ويعد كتاب « التراتيب الادارية » ، محاولة موفقة في اعطاء المؤسسات القضائية ، أصولها الأولية ، وإن كان اعتماده على الكتب التاريخية قليلاً جداً ، وقد سماه مؤلفه عبد الحي الكتاني بنظام الحكومة النبوية (بيروت ، لا . ت) .

Tyan , P . 180-1 .

(٣٤)

(٣٥) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٠٦ .

الخلفاء في اختيار القضاة ، فلما وثي المنصور سوار العنبري قضاء البصرة ، أوصاه في كتاب التقليد ، فقال : « اني قد قلدتك ، طوقاً مما قلدني الله طوقاً ، فاغلقت في عنقك طرفه ، وأبقيت في عنقي طرفه ، واني لم آل جهداً اذ وليتك » (٣٦) .

ويختتم المنصور عهده تقليده لقاضيه بعبارة مؤثرة : « إنك حجاب بين الله وبينني ، وأمانة مني على رعيتي ، قلدتك احكامهم ان كنت امامهم ... قد ابلغتك وما عليّ إلا الجهد » (٣٧) .

ويلاحظ ان كتاب التقليد هذا ، يستعمل تعبير « قلدتك » (٣٨) ، وهو يخلو من أية أوامر من الخليفة تحد من سلطة القاضي وصلاحيته ، كما لم يشر إلى اختصاصات القاضي ، ولا الى الاصول الشرعية في الحكم . ومع ذلك فهو كتاب التقليد الوحيد الذي ذكره وكيع في الفترة التي أرخ بها تاريخ القضاة .

ومن الغريب ان الخطيب الذي ترجم لجميع قضاة بغداد تقريباً ، في الفترة التي تناولها كتابه (تاريخ بغداد) لم يذكر نصاً واحداً لكتب التقليد الصادرة من الخلفاء لقضاة في بغداد ، ولم يزد ما أورده على بعض الصيغ المختلفة لتقليدهم ، فهو يكتفي في ذكر « قلد » (٣٩)

(٣٦) ن . م ج ٢ ، ص ٩١ .

(٣٧) ن . م ، ج ٢ ، ص ٩١ .

(٣٨) وهذا التعبير هو السائد في تقليد قضاة بغداد ، ويمكن تمييزه

عن تعبير « وليتك » الذي استخدم في العهد الاموي .

(٣٩) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٤٩ .

و « استعضي » (٤٠) أو « ولي » (٤١) ، كما يورد أحياناً عبارة « كان اليه قضاء الكرخ » مثلاً (٤٢) أو « رد اليه القضاء » (٤٣) أو « أقر على القضاء » (٤٤) .

وقد استقر العمل في بغداد على أن لا يقلد في المنطقة القضائية غير قاض واحد ، وفي العصر العباسي الاول فقط قلدا قاضيان في منطقة واحدة ، فقد قلد المهدي محمد بن عبد الله بن علاثة القضاء بمسكن المهدي وولي معه عافية بن يزيد الاودي ، ذكر أحد الرواة : رأيتهما جميعاً يقضيان في المسجد الجامع بالرصافة هذا في ادناه وهذا في اقصاه » (٤٥) . ولا يفترض في الخليفة ، أن يكون على معرفة بجميع الفقهاء والعلماء في بغداد المؤهلين لوظيفة القضاء ، ومن هنا كانت أهمية منصب قاضي القضاء ، في ترشيح بعضهم ، وأخذ موافقة الخليفة على تقلدهم ، وهناك من اسندت له وظيفة « اختيار القضاة » (٤٦) ، مثل محمد بن عمران الضبي ، كان « على اختيار القضاة للمعتز » (٤٧) يرفع اسماءهم الى

(٤٠) ن . م . ج ١ ، ص ٣١٤ ، ج ١٠ ، ص ١٠ .

(٤١) ن . م . ج ١ ، ص ٣١٣ .

(٤٢) ن . م . ج ١٠ ، ص ٨١٨ .

(٤٣) ن . م . ج ٣ ، ص ٩٥ .

(٤٤) ن . م . ج ١١ ، ص ٢٢٩ .

(٤٥) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٥١ . الاربلي ، ص ١٢٤ . ابن

كثير ، ج ١٠ ، ص ١٧٦ .

(٤٦) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ١٣٢ - ٣ .

(٤٧) نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ٩٨ .

الخليفة ، فاذا استقر رأيه على احدهم خوطب في تقلد القضاء ، واستدعي الى دار الخلافة (٤٨) . وقد يزداد في تكريم بعضهم ، فيكون الرسول الوزير نفسه ، كما حدث لعلي بن محمد بن عبد الملك بن ابي الشوارب أرسل اليه المعتمد وزيرة ، فامتنع من قبول ذلك ، فلم يبرح الوزير عبيد الله بن عيسى من عنده حتى قبل (٤٩) .

وفي القرون المتأخرة قلد بعض القضاة ، وقضاة القضاء ، من قبل الوزراء مباشرة ، وقد مارس هؤلاء الوزراء في السني الاخير للخلافة العباسية نفوذاً وهيمنة على المؤسسات القضائية ، فاق هيمنة قاضي القضاء نفسه ، الذي كان عليه مفاتيحة الوزير واخذ موافقته على تقليد القضاء (٥٠) .

ذكر احد المؤرخين انه في سنة ٦٥٥ هـ رشح العدل نجم الدين عبد الله البادراني الى القضاء وهو مريض « فاستعف فلم يعف ، واستدعي الى دار الوزير فحضر فخلع عليه ، وشرفه بالقضاء ، فركب الى جامع الخليفة ، وجلس في القبة . وقرأ تقليده على المنبر ، ثم خرج وجلس في منصب القضاء ، وحكم وسمع البينة وكتب الاشهاد » (٥١) .

والاتجاه السائد في بغداد ، ان يقلد قاضي القضاء من الخليفة

(٤٨) رسوم دار الخلافة ، ص ١٢٥ . انظر مثالا على ذلك في :

عريب ، ص ٤٢ .

(٤٩) تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ٦٠ . التاريخ المجدد لمدينة السلام

ورقة ١٦٩ ب « م » .

(٥٠) الحوادث الجامعة ، ص ٣٢ . قضاة بغداد ، ص ١٣ - ٤ .

(٥١) ن . م . ، ص ٣٢٢ .

مباشرة ، (٥٢) ويكون نقله عاماً ، يمارس فيه كامل الصلاحيات القضائية ، كما ان له ان يقلد القضاة من قبلة وان لم يفوض له الخليفة ذلك في كتاب التقليد (٥٣) .

يذكر ابن الساعي انه في سنة ٥٩٩ هـ قلد القاسم بن يحيى بن عبد الله بن القاسم بن الشهرزوري قاضي القضاة بمدينة السلام ، وخلع عليه . وقرئ عهده ، ورد اليه النظر في الوقوف العامة والخاصة بمدينة السلام ، فلم يزل على ذلك الى ان استعفى من ولاية القضاء وجميع ما يتولاه ، فاذن له سنة ٥٩٧ هـ (٥٤) .

وفي سنة ٦٠٣ هـ « قلد عماد الدين ابو القاسم عبد الله بن الدامغاني قضاء القضاة وقرئ عهده بجامع القصر الشريف بعد العصر تولى قراءته المحتسب ابن الرطبي وحكم وأسجل » (٥٥) .

ويقلد اقضى القضاة منصبه من الخليفة ، الا ان اسجاله للحكم بأسم قاضي القضاة ، الذي له ان يعزله من منصبه او يقره . فأحمد ابن علي بن علي البخاري تولى منصب اقضى القضاة بمدينة السلام سنة ٥٩٤ هـ . وخلع عليه خلعة سوداء وسلم اليه عهده بحضور من العدول والفقهاء ، ولأه ذلك صاحب المخزن (٥٦) ، فركب معه العدول ،

(٥٢) عن مراسيم تقليد قاضي القضاة يراجع : منصب قاضي القضاة

في الدولة العباسية ، ص ١٦٩ وما بعدها .

(٥٣) ابن عابدين ، ج ٥ ، ص ٢٩١ .

(٥٤) ابن الساعي ، ص ١٠٣ .

(٥٥) ن . م ، ص ٢٠١ - ٢ .

(٥٦) قال الكازروني : وصاحب المخزن أحد العدول المنصوص

والوكلاء ، الى داره بباب العامة ، وجلس وحكم وسمع البينة واسجل فلم يزل على ذلك يحكم وبسجل نيابة عن الخليفة الناصر لدين الله الى ان ولي قاضي القضاة الشهرزوري المار الذكر سنة ٥٩٥ هـ فتقدم اليه بالاسجال عنه ، فأجاب الى ذلك ، ثم عزله في ذي الحجة من السنة المذكورة (٥٧) .

ثانياً - عهد القضاة :

بعد ان يتم تقليد القاضي في بغداد ، يصدر عهده مكتوباً من الخليفة ليمارس بموجبه مهام وظيفته ، ويكون العهد بمثابة وثيقة رسمية تحدد صلاحياته ، والاسلوب الامثل الذي عليه مراعاته في سيرته في الاحكام في مجلسه ، وواجباته اتجاه الموظفين التابعين له .

ان خسارة كبيرة اصابت الدراسات القضائية من جراء فقدان عهود القضاة المسلمين في مختلف العصور ، فلم اجد في مصادرني الا عهوداً قليلة جداً ومتأخرة لا تفي بغرض الدارسين ، فلو تم العثور على هذه العهود لكانت ، ذات قيمة وثائقية تكشف لنا عن حقيقة السلطات التي عهدت للقضاة فمارسوها فعلاً بموجب تلك العهود . وبالتالي يمكن ان نفهم الخط البياني الذي سارت بموجبه هذه السلطات .

عليه ، وصاحب الرأي المشار اليه يتولى اعمال المخزن ونواحيه ، وتدبير كثير من مصالح الديوان وواليه (مقامة في قواعد بغداد في الدولة العباسية) ص ٢٢ - ٣ .

(٥٧) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ق ١ ، ورقة ٧٦ - ٧ «م»

ينسب الى عمر (رض) اول عهد في تاريخ القضاء الاسلامي بعث به الى قاضيه ابي موسى الاشعري (٥٨) وعلى الرغم من ثقة اكثر الفقهاء في نسبة هذا العهد الى عمر بن الخطاب ، تبقى مسألة انقطاع صدور مثل هذا العهد من بقية الخلفاء مشار نقاش محير (فلم تذكر المصادر ، وبخاصة وكيع ، ان احد الخلفاء اصدر عهداً على غرار عهد عمر او مشابهاً له . كما ان الاشارات الى كتابة عهود للقضاة في العهد الاموي نادرة جداً ، فعلى سبيل المثال يذكر ابو زرعة ، انه لما استقر رأى هشام بن عبد الملك على تعيين يزيد بن ابي مالك قاضياً على دمشق « امر بعهد ، فكتب ، وولاه القضاء » (٥٩) .

وفي العصر العباسي الاول ، ذكر وكيع عهداً من الخليفة المنصور الى قاضيه على البصرة سوار العنبري ، ونص العهد ، كما يبدو لي ، غير متكامل ، وبالتالي لا يعطي صورة حقيقية عن صلاحيات القاضي ، التي لا يمكن التثبت منها الا من خلال دراسة هذه العهود (٦٠) .

وينفرد ابن الجوزي بذكر عهد احد قضاة بغداد وهو ابو الحسين محمد ابن صالح بن ام شيبان الهاشمي سنة ٣٦٣ هـ (٦١) . وكان ابن ام شيبان قد خوطب في تقلد القضاء فامتنع فالزم فاجاب ، وشرط لنفسه شروطاً منها انه لا يرتزق عن الحكم ولا يخلع عليه ولا يأمر ما لا يوجب حكم « ولا يشفع اليه في انفاق حق وفعل ما لا يقتضيه شرع » (٦٢) .

(٥٨) راجع الفصل الاول ، ص ٤٢ .

(٥٩) تاريخ ابي زرعة الدمشقي ، ص ١٥٥ .

(٦٠) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٠٦ .

(٦١ ، ٦٢) انظر نسخة العهد في المنتظم ، ج ٧ ، ص ٦٤ .

وبعد موافقته « ركب الى دار المطيع حتى سلم اليه عهده وركب من غد الى المسجد الجامع قريء فيه عهده وتولى انشاءه ابو منصور احمد بن عبد الشيرازي وهو يومئذ صاحب ديوان الرسائل » ووردت في نسخة العهد اوامر الخليفة التي عليه تطبيقها والعمل بها .

١ - أمره ان يجعل كتاب الله في كل ما يعمل فيه رويته ويرتب عليه حكمه وقضيته ، امامه الذي يفزع اليه وعماده الذي يعتمد عليه .
٢ - وان يتخذ سنة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم مطلوباً بقصدته ومثالا يتبعه .

٣ - وان يراعي الاجماع . وان يقتدي بالائمة الراشدين .
٤ - وان يعمل اجتهاده فيما لا يوجد فيه كتاب ولا سنة ولا اجماع .
٥ - وان يحضر مجلس قضاائه من يستظهر بعمله ورأيه .
٦ - وان يسوي بين الخصمين إذا تقدما اليه في اللحظة وانظفه ويوفي كلاهما نصيبه من انصافه وعدله حتى يأمن الضعيف من حيفه ويأمن القوي من ميله .

٧ - وأمره ان يشرف على أعوانه واصحابه ومن يعتمد عليه من امنائه واسبابه .

وعدا نسخة العهد هذا ، لم تذكر المصادر من عهود قضاة بغداد ، غير عهدين ، الاول « نسخة عهد بولاية قضاء حاضرة بغداد وسافر الاعمال ، كتب به المسترشد بالله للقاضي القضاة أبي القاسم علي بن الحسين الزيني » (٦٢) ، اما الثاني « نسخة عهد بقضاء القضاة شرقاً وغرباً ، كتب به عن الامام الناصر لدين الله احمد ، للقاضي يحيى الدين أبي

عبد الله محمد بن فضالان ، من انشاء استاذ السدار عضد الدين بن الضحاك « (٦٤) .

وفي نسخة العهد الثاني ، أكد الخليفة في أوامره على ما يلي :

- ١ - أمره بتقوى الله تعالى في اعلانه وأسراره .
- ٢ - وأمره ان يجعل كتاب الله أمماً يهتدي بعناره .
- ٣ - أمره بالاهتداء بالسنة النبوية .
- ٤ - كما أمره بمجالسة العلماء ومباحثة الفقهاء ، ومشاركتهم في الامور المشككة .

٥ - ان يجلس للخصوم جلوساً عاماً ، مساوياً بينهم في نظره ولحظه ، لا يميز في امضاء الحكم بين القوى والضعيف ، والمشروف والشريف ، والغني والصلوك .

٦ - أمره ان يتصفح أحوال الشهود ، المسموعة أقوالهم في الحقوق والحدود .

٧ - وأمره بالنظر في أمور اليتامى وأموالهم .

٨ - وأمره بتزويج الايامى اللواتي لا اولياء لهن من اكفائهن .

٩ - وأمره ان يستنيب فيما بعد عنه من البلاد .

١٠ - وأمره بامضاء ما امضاه قبله الحكام ، من القضايا والاحكام .

١١ - وأمره ان يتخذ كاتباً عارفاً بشروط القضايا والسجلات .

١٢ - وأمره بتسليم ديوان القضاء والحكم .

(٦٤) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٨٦ - ٢٩١ . مآثر الانافة ، ج ٣ ،

١٣ - وأمره بمراعاة أمر الحسبة : فإنها من أكبر المصالح وأهمها (٦٥) .
لا ريب ان عهوداً كثيرة كتبت لقضاة بغداد ، ضاعت مع ما ضاع
من تراث هذه الأمة في ظروف المحن . ولم يبق من هذه العهود سوى
اشارات المصادر الى وجودها فقد ذكر ان الرشيد استدعى حفص بن
غياث وقال له : « ان أهل بلدك طلبوا مني قاضياً ، وانهم سموك لي
فيمن سموأ ، وقد رأيت ان اشركك في امانتي ، وأدخلك في صالح ما
ادخل فيه من أمر هذه الامة ، فخذ عهدك وامضي ... فقبل عهده
وخرج » (٦٦) . ويذكر الخطيب ان يوسف بن عمر قلده القضاء سنة
٢٢٧ هـ ، فجلس في جامع الرصافة « وقرأ عهده بذلك وحكم » (٦٧) .
ويذكر ابن الجوزي في حوادث سنة ٢٨٣ هـ ، تعيين ثلاث قضاة في بغداد
« وقعدت الجماعة في مساجد مدينة السلام ، بالرصافة ، والشرقية ،
والغربية فقرأوا عهودهم » (٦٨) . ويذكر عريب في حوادث سنة ٣٠١ هـ
في هذه السنة رضي عن القاضي محمد بن يوسف وقلد الشرقية وعسكر
المهدي وخلع عليه دراعة وطيلسان وعمامة سوداء وركب من دار الخليفة
(٦٥) هذه رؤوس نقاط لأوامر الخليفة الناصر لدين الله . وسأدرس

فقرات هذا العهد ، كل فقرة في موضعها .

(٦٦) تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٤١٧ .

(٦٧) ن . م ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ . ويذكر الخطيب اصطلاح « العهد
المطلق » الذي لا ذكر فيه لاسم قاض معين . وقد كتبه المتوكل لأهل
بغداد بعد رفع حنة القول بخلق القرآن ، ليكون اختيار القاضي وتعيينه
لهم (تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٥٢ - ٣) .

(٦٨) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٦٢ .

الى مسجد الرصافة فضلى ركعتين ثم قرى عليه عهده بالولاية « (٦٩) .
وفي سنة ٥٩٩ قلد الشهرزوري قضاء القضاة وخلع عليه بدار صاحب المخزن
يومئذ « وقرى عهده وسلم اليه وركب من داره متوجهاً الى جامع القصر
الشريف فقرى عهده به قرأه القاضي شريح النعماني « (٧٠) . ولما
قلد الحلي قضاء القضاة سنة ٥٩٨ هـ « سلم اليه عهده بذلك فقرى بجامع
القصر الشريف « (٧١) .

ويكرم بعض القضاة بالخلع عليهم ، فقد كرم المتوكل يعقوب بن
الكثم « فخلع عليه خمس خلع « (٧٢) . كما خلع على يوسف بن
يعقوب عندما قلد قضاء الجانب الشرقي من بغداد سنة ٢٨٣ هـ (٧٣) .
وخلع على علي بن محمد بن أبي الشوارب بنفس السنة لتقليده قضاء
مدينة المنصور (٧٤) .

(٦٩) مسئلة تاريخ الطبري ، ص ٤٢ . نشوان المحاضرة ، ج ١ ،
ص ٢٤١ .

(٧٠) ابن الساعي ، ص ٢ .

(٧١) ن . م ، ص ٨٠ . ابن النجار ، التاريخ المجدد لمدينة السلام ،
ورقة ١٦٩ آ « م » .

(٧٢) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٢٠١ .

(٧٣ ، ٧٤) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٦٢ . ويذكر التنوخي : « لما قلد

المقتدر ابا الحسين ابن عمر القاضي المدينة رئاسة في حياة ابيه خلع
عليه ، واجتمع الخلق من الاشراف والقضاة والشهود والجند والتجار
وغيرهم على باب الخليفة حتى خرج أبو الحسين وعليه الخلع فصاروا معه «
(نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٤٠) .

والخلع تنخلع من الخليفة ، ولم تذكر المصادر ان قضاة خلع عليهم من سلطة أجنبية غير ابن أبي الشوارب ضامن القضاء ، خلع عليه من دار معز الدولة البويهري (٧٥) . وكما تمنح الخلع للقضاة ، تمنح لقضاة القضاء (٧٦) . ولم يقلد أقضى القضاء فأحمد بن علي بن هبة الله النجاري قلد سنة ٥٩٤ « أقضى القضاء شرقاً وغرباً وخلع عليه ... خلعة سوداء وطرحه كحلية » (٧٧) .

ويتقلد القاضي البغدادي منطقته القضائية ، ويستلم عهده بموكب رسمي شعبي ، يتقدمه القاضي راكباً بغلته (٧٨) . وعليه الخلع ، يرافقه الشهود العدول . والوكلاء ، وأعوان مجلس القضاء (٧٩) ، ولا يخلو هذا الموكب أحياناً من تهليقات وآراء للناس في القاضي الجديد ، يخترق في

(٧٥) تجارب الامم ، ج ٢ ، ص ١٨٩ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢ .

(٧٦) ابن الساعي ، ص ١٠ ، ٨٠ . الحوادث الجامعة ، ص ٣٤٣ .

ويذكر ابن الجوزي ، عن قاضي القضاء أبي عبد الله الدامغاني إنه « خلع عليه ، وقرى عهده وقصد خدمه السلطان طغرليك ... فأعطاه دست ثياب وبغلة » (المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢٣ - ٤) . انظر كذلك :

ابن النجار ، التاريخ المجدد لمدينة السلام ، ورقة ١٦٩ .

(٧٧) ابن الساعي ، ص ١١٤ . ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ،

ورقة ٧٦ - ٧ . « م » .

(٧٨) راجع : نشوار المحاضرة (ج ١ ، ص ٢٤٠) عن موكب تقلد

القاضي عمر مدينة المنصور .

(٧٩) ابن الساعي ، ص ١١٤ . ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ،

ج ١ ، ق ٢ ، ورقة ٧٧ ج ١ ، ورقة ٣١ .

موكب به شوارع بغداد (٨٠) .

ويستقر القاضي في مجلسه في المسجد الجامع في منطقته القضائية ، ليقرأ هناك عهده على الناس ، يقرأ أحد العدول ، أو المحتسب ، أو أحد القضاة (٨١) . وعليه بعد قراءة عهده ان ينظر في حسم قضية من القضايا لتستقر ولايته وتستكمل مراسم تقلده (٨٢) .

(ثالثاً) ممارسة القاضي لسلطاته في مجلس القضاء :

بتقليد القاضي وظيفته والخلع عليه ، وقراءة عهده لسكان بغداد ، تنتهي كافة مراسيم استئنائه ، وتبدأ مهمته في القضاء والحكم بين المتنازعين . ولا ريب ان عمله في بدء مباشرته للقضاء لا يمكن ان يكون بمعزل عن عمل القاضي السابق له ، بل ان أول عمل له يكون في الاحاطة بالقضايا التي خلفها القاضي السابق ولم يحسم حكمه فيها ، أو التي حسمها وترك وثائقها في ديوان الحكم .

ان استلام الوثائق والسجلات الحكمية من القاضي المعزول هو أول عمل يقوم به القاضي الجديد ، وهذا أمر منطقي يجعله على علم وإلمام بدائرته ، وسير الاعمال والاحكام فيها .

لقد بحث الفقهاء في موضوع تصدى القاضي للحكم بعد استقرار

(٨٠) نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٤٠ .

(٨١) ابن الساعي ، ص ٢٠١ .

(٨٢) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ . الحوادث الجامعة ، ص ٣٢٢ .

ولايته فأشاروا الى أول ما يبدأ به في نظره ، في خمس قضايا (٨٣) .

آ - تسلم ديوان القضاء :

يتسلم القاضي ديوان القضاء من القاضي المعزول مباشرة ، أو من أحد عدوله ، أو أمثائه ، أو خازنه (٨٤) . ونقصد بديوان الحكم « حجب الخصوم من المحاضر والسجلات ، وكتب الوقوف ، لأن الحكم يستظفرون في حفظ الحقوق على أربابها بحفظ حججهم ووثائقهم في نسختين يتسلم المحكوم له أحدهما ، وتكون الأولى في ديوانه حجة يرجع إليها إذا احتاج ليكون على ثقة بما في يده » (٨٥) .

(٨٣) روضة القضاء ، ج ١ ، ص ١٣٥ . أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٢٠ وما بعدها . معين الحكم ، ص ٢٢ . العيني ، شرح الكنز ، ج ٢ ، ص ٦٨ .

(٨٤) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٦٤ . وأول اشارة إلى ديوان القضاء ترجع الى عهد عمر بن عبد العزيز (اخبار القضاء ، ج ٣ ، ص ٣٢٠) .

(٨٥) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٢٠ . ويسميه الماوردي بديوان الحكم . ويذكر العيني أن ديوان القاضي ، هو بمعرفة الخرائط ، جمع خريطة « وهي الكيس التي فيها السجلات » شرح الكنز ، ج ١ (القاهرة ، ١٣١٢ هـ) ص ٢٠٤ . ويعرف الماوردي « المحضر » بأنه « حكاية الحال وما جرى بين المتنازعين من دعوى وإقرار وإنكار وبينه ويمين » كما يعرف السجل بأنه « تنفيذ ما ثبت عنده وامضاء ما حكم به » (أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٧٤) .

والوثائق في ديوان الحكم ، مرجع القاضي الاطلاع على القضايا السابقة ، فعليه تصفحها ودراستها ، والعمل بموجب ما تضمنتها ، على ان لا يحكم بما فيها إلا ان يشهد بها شاهدان ، زيادة في الحيلة والحذر ، والخوف من امكانية التزوير فيها (٨٦) .

ويشير السمناني الى أهمية هذا الديوان في كونه القاعدة التي يرتكز عليها القاضي الجديد في مهام عمله ، ففيه « قوام المعاملات وبه تحفظ الشهادات والوقوف والمدائنات ، وبه يتذكر الحاكم ما حكم به من العقود وشهادة من شهد عنده من الشهود ، وأوقات القضايا وتواريخه ازمان السجلات والمعاصر » (٨٧) .

يمكن اعتبار ديوان القاضي ، الجهاز الوثائقي لكامل لدائرته ، ينتقل اشرافه إلى القاضي الجديد ليمارس من خلاله مسؤوليات وظيفته . ولهذا كان الخلفاء العباسيون يؤكدون في كتب العهود (٨٨) أهمية استلام هذا الديوان والحفاظ على محتوياته من الوثائق والسجلات « فانها ودائع الرعية عنده » (٨٩) . وفي عهد ابن فضلان السابق الذكر أكد الخليفة الناصر

(٨٦) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٢١ . انظر كذلك : تبصرة الحكام ، ص ١٥٢ . وكان بعض القضاة في العصر العباسي الاول ، إذا عزلوا عن القضاء ، رجع الى ديوان القضاء ، فنسخ جميع سجلاته نسختين ، بمحضر من شهود عدول ، يأخذ القاضي الجديد نسخة ، وتبقى الاخرى عنده « لتلا يغير شيئاً من أحكامه » (اخبار القضاة ، ٢ / ١٢٥) .

(٨٧) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١١٢ .

(٨٨) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٧٤ ، ٢٨٤ .

(٨٩) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٨٤ .

« يتسلم ديوان القضاء والحكم والاستظهار على ما في خزائنه بالاثبات والختام ، والاحتياط على ما به من المال والسجلات والحجج والمعاشر والولايات ، والقبوض ، والوثائق والاثبات والكمالات بمحضر من العدول الامناء والثقات . وان يرتب لذلك خازناً يؤدي الامانة فيه ، ويتوخى ما توجبه الديانة ونقتهضيه » (٩٠) .

وطبيعي ان يكون ديوان القضاء في مجلس القضاء ، فاذا كان القاضي يعتقد مجلسه في المسجد الجامع ، جعل الديوان فيه ، أما إذا اتخذ داره مجلساً لحكمه ، فالراجح ان وثائق هذا الديوان وسجلاته تكون في أحد غرفه . وهذا ما يعرضها إلى مخاطر التلف ، فقد يتعرض دار القاضي إلى سرقة أو حريق أو نهب . وقد شهدت بغداد احداثاً دامية في عهد الفتن الطائفية ، تعرضت فيها دور بعض القضاة إلى السلب والنهب ، الذي امتد حتى شمل هذه السجلات التي بعثرت في الشوارع ، وبيعت للعطارين لكثرتها (٩١) .

وديوان القضاء ، يفترض تعيين موظف خاص له ، يسمى بـ « خازن ديوان القضاء » (٩٢) . وهو أحد موظفي مجلس القضاء الذي تعين لهم الدولة رزقاً (٩٣) .

(٩٠) مآثر الانافة ، ج ٣ ، ص ١٤٩ .

(٩١) المنتظم ، ج ٨ ، ص ١٩٢ .

(٩٢ ، ٩٣) المنتظم ، ج ، ص ٦٤ . مآثر الانافة ، ج ٣ ، ص ١٤٩ .

ب - تفقد احوال المحبوسين :

والمهمة الثانية للقاضي ، بعد استلام ديوان القضاء ، أن يتفقد احوال المحبوسين في حبوس بغداد (٩٤) ، والنظر في قضاياهم ، والعمل على اطلاق سراح بعضهم ، من لا تستدعي جنايته استمرار حبسه (٩٥) ، كما ينظر في مدة « اقامتهم في الحبس فقد يكون فيهم من طالت اقامته ، فتكون اقامته في الحبس ظلماً له » (٩٦) . وهذه المهمة من واجبات القاضي الاسراع بها ، لعجز المحبوسين من عرض قضاياهم عليه ، ولهذا وجب عليه ان يعلن في منطقة عمله ان القاضي بدأ في أمور المحبوسين فمن كان له محبوس في حق فليحضر (٩٧) .

وفي الايام المعينة للنظر في قضايا المحبوسين ، يذهب القاضي إلى الحبس فاذا تقدم المحبوس اليه سألته عن سبب حبسه ، وقابل قوله مع ما ثبت في ديوان القضاء الذي تسلمه ، فان رأى ضرورة اطلاقه ، أطلقه (٩٨) .

(٩٤) عن مهمة القاضي في هذا الخصوص يمكن مراجعة : أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٢٢١ . معين الحكام ، ص ٢٢ . الغزالي ، الوجيز ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ . الروض الندي ص ٥٠٩ .

(٩٥) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٢١ .

(٩٦) معين الحكام ، ص ٢٢ .

(٩٧) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٢٢ .

(٩٨) ويسهب الماوردي في تفاصيل وشروط اطلاق المحبوس ، هذه الشروط التي تختلف باختلاف ظروف حبسه ، والحقوق التي بذمته (أدب

وهناك وثيقة مبكرة تكشف عن تردي أوضاع المحبوسين في سجون الدولة العباسية ، صدرت عن القاضي أبي يوسف ، الذي ناشد الرشيد بضرورة مراعاة هذه المؤسسة ومعاملة المحبوسين بما يتفق وعدالة الشريعة الإسلامية . لقد استعرض أبو يوسف للرشيد الحالة المزرية لسجون الدواة ، هذه الحالة التي وصلت إلى درجة ترك الموتى في هذه السجون أياماً مع الأحياء دون أن يفكر صاحب السجن بنقلهم أو دفنهم (٩٩) . كما اقترح أبو يوسف بضرورة تخصيص عشرة دراهم في الشهر لكل مسجون ، بدل طعامهم وخبزهم الذي كان معرضاً لنهب جلاوزة السجن (١٠٠) . وكان اقتراحه هذا ، ليحول دون عرض السجناء في الحاضرة ، يتصدق الناس عليهم بما يقوتهم « واغنيهم عن الخروج في السلاسل يتصدق عليهم الناس ، فإن هذا عظيم أن يكون قوم من المسلمين قد اذنبوا واخطأوا وقضى الله عليهم ما هم فيه فحبسوا يخرجون في السلاسل يتصدقون ، وما أظن أهل الشرك يفعلون هذا بأسارى المسلمين الذين بأيديهم فكيف ينبغي أن يفعل هذا بأهل الاسلام » (١٠١) .

وبشجاعة العالم الواثق بصدق فكرته ومعتقده عالج أبو يوسف حالة السجون ، وما يجب العمل به لتحسين الأوضاع فيها ، وقد حمل ، وبجراحة نادرة الخليفة الرشيد مسؤولية كثرة أهل الدعارة واللصوص في المجتمع = (القاضي ، ج ١ ، ص ٢٢٧) انظر كذلك : روضة القضاء ، ج ١ ،

ص ١٣٥ . شرح أدب القاضي ، ورقة ١٨ أ « م » .

(٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١) كتاب الخراج ، ص ١٥٠ - ١ . راجع أيضاً :

ما كتبه استاذنا الدكتور ناجي معروف عن اهتمام السلطة بالسجون (اصاله الحضارة العربية ص ٣٤٥ - ٦) .

العباسي « ولو أمرت بإقامة الحدود لقل أهل الحبس ، ولخاف الفساق وأهل الدعارة ، ولتناهوا عما هم عليه ، وإنما يكثر أهل الحبس لقلة النظر في أمرهم ، إنما هو حبس وليس فيه نظر ، فمر ولانك بالنظر في أمر أهل الحبس ... فمن كان عليه أدب وأدب وأطلق ، ومن لم يكن له قضية خلى عنه » (١٠٢) .

وتعرض أبو يوسف إلى ما يفرضه أصحاب السجن على المسجونين من عقوبات تجاوزت حدود الشرع « وهذا الذي بلغني أن ولانك يفعلونه ليس من الحكم والحدود في شيء ... من كان منهم أتى ما يجب عليه فيه قود أو أحد أو تعزير أقيم عليه ذلك ، وكذلك من جرح منهم جراحة في مثلها قصاص وقامت عليه البينة بذلك قيس جرحه واقتص منه إلا أن يعفو المجني عليه » (١٠٣) .

ولا أريد أن استعرض هنا سلطة القاضي في الحبس ، ولكن من الضروري التأكيد على أن الدولة العباسية ، جعلت دوماً إطلاق سراح المحبوسين في بغداد تحت إشراف القضاة (١٠٤) .

(١٠٢، ١٠٣) كتاب الخراج ، ص ١٥٠ - ١ . راجع أيضاً : ما كتبه استاذنا الدكتور ناجي معروف عن اهتمام السلطة بالسجون (اصالة الحضارة العربية ص ٣٤٥ - ٦) .

(١٠٤) راجع في ذلك : الطبري ، ج ١٣ ، ص ٢١١٨ . عريب ، ص ٢٣ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٦٩ . المكامل في التاريخ ، ج ٩ ، ص ٣٦٣ .

ج - النظر في امور الاوصياء :

يعين على القاضي النظر في امور الاوصياء وما في عهدتهم من أموال ترجع عائديتها إلى بعض الاطفال والفقراء والمساكين « فينظر في حق كل واحد منهم » (١٠٥) فإذا عرف القاضي ما انيط بالوصي من وصاية اختبر سيرته في امانته ، والتزامه برعاية ما عهد اليه ، فإن وجده أميناً صادقاً ، أقره على وصيته (١٠٦) . وإن وجده ضعيفاً لا يقدر على التفرد بتنفيذ الوصية ، ضم اليه أحد أمنائه (١٠٧) ليقوي به في تنفيذ الوصية (١٠٨) وإذا ثبت للقاضي خيانة الوصي ، فلا يجوز له ان يقره على وصيته ، وعليه ان يردّها الى غيره ، ويبطل ما قام به من تصرف فان كان باع فسخ بيعه ، واغرمه قيمة ما تصرف به (١٠٩) .

(١٠٥) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٣٠ . معين الحكام ، ص ٢٢ . روضة ، ١ / ١٤٢ - ٣ .

(١٠٦) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٣٢ . روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٣٨ .

(١٠٧) يقصد بالأمين أمين القضاة ، وقد اشتهر غير واحد من اهل بغداد ، في هذه الوظيفة ، الامانة على أموال اليتام . انظر : (الباب ، ج ١ ، ص ٦٨) .

(١٠٨ ، ١٠٩) أدب القاضي ، ص ٢٣٣ - ٤ . معين الحكام ، ص ٢٣ ، نهاية الأرب ، ج ٦ ، ص ٢٥٥ . وقد ناقش الخصاص سلطة القاضي وولايته على الاوصياء باسهاب فليراجع : شرح أدب القاضي ، ورقة ١٣٥ .

د - النظر في امور امناء القضاة :

يشكل الامناء طائفة من اتباع مجلس القضاء ، وهم عن لهم تأثير كبير في سمعة القاضي ، فلم تعد امانة الاموال والاشراف على الايتام . فعلى القاضي القيام بدراسة لأحوالهم ، ولا تخرج دراسته عن ثلاثة أمور :

أحدها : ما هم عليه من قوة وامانة .

والثاني : ما يتصرفون فيه من الولاية على الاطفال والنظر في أموال السفهاء .

والثالث : ما فعلوه فيها من قبل وما يستأنفون من العمل فيها من بعد (١١٠) .

ويتصرف القاضي الجديد مع الامناء ، على ضوء نتائج دراسته لأحوالهم . وللفقهاء في ذلك تفريعات كثيرة ، تنصب كلها على التأكيد في ضرورة اهتمام واحتراز القاضي على الاموال المودعة عندهم (١١١) .

ولكي يبلغ الامناء بالحضور عند القاضي ، يأمر أحد أعوانه ان ينادي على باب : « إلا ان القاضي يقول لمن كان يتولى شيئاً من أموال الوقوف والايتم والودائع ، الامناء من قبل القاضي فلان الميت أو المعزول ،

(١١٠) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٣٤ . معين الأحكام ، ص ٢٢ .

روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٣٨ - ٩ .

(١١١) ن . م ، ج ١ ، ص ١٣٥ . روضة القضاة ، ج ١ ، ص

١٣٨ ، المبسوط ، ج ١٦ ، ص ١٠٤ .

على مال صغير أو كبير محجور عليه ... فليتوجه اليه « (١١٢) . فإذا حضروا ثبت القاضي في ديوانه حال كل أمين ، وما بيده من الاموال ، ومن يلي عليه من الايتام ليكون حجة للجهتين » (١١٣) .
وقد أكد الخلفاء في كتب عهدهم للقضاة على ضرورة اختيار الامناء من الثقات الاعفاء ، الانقياء (١١٤) . كما سمح للقضاة « ان يأذن لهم في الانفاق عليهم بالمعروف من غير أسراف ولا تقتير ، ولا تضيق ولا تبذير » (١١٥) .

هـ - النظر في الوقوف العامة والخاصة :

وينظر القاضي في الوقوف العامة لأن مستحقيها لا يتعينون فلم يقف النظر على مطالب . وأما الوقوف الخاصة فان منافعها تؤدي الى من لا يتعين من الفقراء والمساكين (١١٦) . فالقاضي ينظر هل أفضت اليهم عوائدها ، وهل صرفت وفق شروط واقفيها (١١٧) .

وهذه الوقوف ، اشغلت دائرة القاضي في بغداد كثيراً ، كما إنها تعرضت في كثير من الاوقات الى سرقة عائداتها . فكان التأكيد على حفاظها

(١١٢) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٣٨ . وكل تصرف للامناء في

هذه الاموال « بعد النداء فهو مردود » (معين الاحكام ، ص ٢٢) .

(١١٣) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .

(١١٤ ، ١١٥) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٧٦ ، ٢٨٩ .

(١١٦ ، ١١٧) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٣٦ . روضة القضاة ، ص

١٣٨ . الاحكام السلطانية ، ص ٧٠ .

من جملة ما يرد في عهد القضاة (١١٨) .

(٤) مكان مجلس القضاء :

ينتهي القاضي من تقصي ودراسة ديوان القضاء ، وشؤون الحبوس ، والامناء . فاذا استكمل ذلك عقد مجلس قضاائه للنظر في دعاوي الخصوم ، ضمن نطاق اختصاصه .

ويكون موضع مجلسه اما في المسجد الجامع أو في داره ، وذلك لانعدام وجود بناية مخصصة رسمياً لمجلس القضاء « المحكمة » (١١٩) . والظاهر ان شدة صلة عمل القاضي في بغداد بالسكان ، جعل الاتجاه السائد ان

(١١٨) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٧٢ .

(١١٩) ان فكرة المحكمة ، أي تعيين مكان معين للقضاء بحيث لا يعتبر حكم القاضي إلا إذا صدر في هذا المكان ، فكرة عرفها القضاء الاسلامي ، وأشار لها الماوردي بوضوح فقال ان القاضي « لو قلد الحكم فيمن ورد اليه في داره أو في مسجده صح ولم يجز ان يحكم في غير داره ولا في غير مسجده ، لأنه جعل ولايته مقصورة على من ورد إلى داره أو مسجده ، وهم لا يتعينون إلا بالورود اليهما ، فلذلك صار حكمه فيهما شرطاً » (الاحكام السلطانية ، ص ٧٣) . وفي أواخر القرن السادس الهجري ، أخذت المصادر تشير إلى دار القضاء ، وهو الدار الذي تخصصه الدولة في بغداد لمن يتولى القضاء (ابن الساعي ، ص ٨٠ ، ٢٠٣) وهناك رواية تشير ان « عثمان هو أول من اتخذ في الاسلام دار القضاء » (التراتيب الادارية ١ / ٢٧٢) .

يعقد مجلس قضائه في المسجد الجامع » الذي يعبر عن الاسلام وروحه وقواعده ويتصل بالجماهير والشعب ، فهو لذلك أكثر الأماكن ملائمة لعمل القاضي ، واتخاذ القضاة الجامع مركزاً لعملهم يجعل القضاء متفوحاً للشعب ويكسبه صبغة قدسية » (١٢٠) .

آ - المسجد الجامع :

الاتجاه السائد في بغداد أن يعقد القاضي مجلسه في أحد المساجد الجوامع فيها (١٢١) . وهذا ما فضله قضاة بغداد أنفسهم ، خاصة وغالبيتهم (١٢٠) ويستعمل الفقهاء اصطلاح مجلس القضاء بدلاً من المحكمة ، على المكان الذي يعقد فيه القاضي مجلسه للحكم بين الخصوم (لسان الحكم ، ص ٤ . معين الحكم ، ص ٢٣ . مختصر الطحاوي ، ص ٣٢٥ . شرح أدب القاضي ، ٢٦ ب) . كما تستعمل كتب التاريخ الاصطلاح نفسه . (اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١٦٤ . تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ١٩٤ . الزبير بن بكار ، اخبار الموفقيات ، ص ٤٤) .

(١٢١) ذكر الخطيب ان صلاة الجمعة كانت تقام في بغداد في المسجد الجامع بمدينة المنصور ، والرصافة الى وقت خلافة المعتضد الذي أمر بعمارة القصر المعروف بالحسني على دجلة سنة ٢٨٠ هـ وهو القصر المرسوم بدار الخلافة وأمر ببناء مطامير في القصر ، وجعلها محابس للاعداء وكان الناس يصلون الجمعة في الدار وليس هناك رسم لمسجد ، فلما استخلف المستكفي أمر بهدم المطامير وان يجعل موضعها مسجد جامع دار يصلي فيه الناس . « واستقرت صلاة الجمعة ببغداد في المساجد الثلاث التي

من أصحاب أبي حنيفة الذين اجمعوا على ان المسجد « أرفق المواضع بالناس ، وأجدر ان لا يخفى على أحد جلوسه ولا يوم حكمه » (١٢٢) .
اضف إلى ذلك ان الخلفاء الراشدين كانوا يجلسون في المسجد لفصل الخصومات « ولأن القضاء في المسجد انفى للتهمة عن القاضي واسهل للناس للدخول عليه » (١٢٣) .

وكان الشافعي ، وأصحابه ، يذهبون إلى اتخاذ مجلس القضاء خارج المسجد الجامع قال الشافعي : « أحب ان يقضي القاضي في موضع بارز للناس ... وإن يكون في غير المسجد لكثرة من يفشاه لغير ما بنيت له المساجد » (١٢٤) وعمل رأيه هذا « وإذا كرهت له ان يقضي في المسجد فلأن يقيم الحد في المسجد أو يهزر أكره » (١٢٥) .

ومن طريف ما يذكر ان هذا الخلاف بين الحنفية والشافعية في اتخاذ المسجد الجامع مجلساً للقضاء ، نشب بين محتسب (١٢٦) بغداد الشافعي ذكرناها إلى وقت خلافة المتقي « (تاريخ بغداد ١ / ١٠٩) أي وعد مسجد برائاً أحد مساجد الحضرة (ن . م ، ١ / ١٠٩) .

(١٢٢) روضة القضاء ، ج ١ ، ص ٩٨ . الميزان الكبرى ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .

(١٢٣) معين الحكام ، ص ٢٠ . المبسوط ، ج ١٥ ، ص ٨٢ . الكتاني ،
الترائب الادارية ، ج ١ ص ٢٧١ . شرح أدب القاضي ، ورقة ٢٢ .
(١٢٤ ، ١٢٥) الأم ، ج ٦ ، ص ١٩٨ . رحمة الامة ، ج ١ ، ص ١٩٠ .
(١٢٦) عن الفسارق بين سلطة المحتسب والقاضي يراجع : تبصرة

الحكام ، ج ١ ، ص ١٣ . وقد ذكر الماوردي ان الحسبة : « هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهي عن المنكو إذا ظهر فعله ... وهي واسطة بين احكام القضاء واحكام المظالم » (الاحكام السلطانية ، ص ٢٤٠ - ١) .

وأحد القضاة الحنفية في عهد الخليفة المستظهر (سنة ٤٩٣ - ٥١٢ هـ) .
لقد وجد المحتسب هذا القاضي يحكم بين الناس في جابع المنصور ،
فاعترض عليه : « مجلسك هذا لا يصح في الجامع » (١٢٧) . وبرر اعتراضه
هذا بأنه « تدخل اليك المرأة تحتكم مع بعلمها ومعها طفلها فيبول على
الحصر ، وإن الرجل يمشي على النجاسة والقذر ، ويدوس الحصر بنعله
وربما دخل ... الرجل الجنب والمرأة الحائض » (١٢٨) ثم طلب المحتسب
من القاضي أن يترك المسجد ، ويتخذ مجلسه « وسط البلد بحيث لا يشق
على أحد دخوله عليك » (١٢٩) واستجاب القاضي للطلب « ولم يعد بعدها
يجلس في الجامع للقضاء » (١٣٠) .

لقد ذكرت أن شدة صلة القضاة بالناس قضت أن يكون المسجد
الجامع موضع مجلس قضاة ، ويقتضي هذا أن يتخذ قاضي مدينة المنصور
مجلس قضاة في جامعها . والخطيب يذكر أن محمد بن يوسف ولي « قضاء
مدينة المنصور ... وجلس في المسجد الجامع بالمدينة » (١٣١) .

أما قاضي الشرقية فكان يجلس في « المسجد الكبير » الذي أشار إليه
اليعقوبي وقال « هو المسجد الذي يجلس فيه قاضي الشرقية » (١٣٢) .

(١٢٧) ابن بسام ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ٢١٣ . التراتيب
الادارية ، ج ١ ، ص ٢٨٤ .

(١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠) نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ٢١٣ - ٤ .
الشيخري ، ص ١١٣ - ٥ . ابن الأخوة ، معالم القرية في احكام الحسبة ،
ص ٢٠٧ - ٨ . ابن الرفعا ، عجائب الرتبة في طلب الحسبة ، ورقة
١٠٤ « م » في مكتبة الجامعة المركزية ببغداد برقم ٨٥ .

(١٣١) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٤٠١ .

(١٣٢) البلدان ، ص ٢٤٥ ، قضاة بغداد ، ص ١٢ .

أما قضاة الجانب الشرقي ، فقد كانوا يقضون في مسجد الرصافة ،
فابن علاثة والأودي كانا يقضيان في المسجد الجامع بالرصافة (١٣٣) .
كما ان عمر بن حبيب كان يقضي بين الناس في مسجد الرصافة (١٣٤) .
واشار الخطيب ان يحيى بن اكثم كان يعقد مجلس قضاائه في جامع
الرصافة (١٣٥) . كما كان ابن معروف يجلس « للحكم في جامع
الرصافة » (١٣٦) ، وفي سنة ٣٢٧ هـ ولي يوسف بن عمر قضاء بغداد ،
فجلس « في جامع الرصافة وقرأ عهده بذلك وحكم » (١٣٧) .

(ب) دار القاضي :

اتخذ بعض قضاة بغداد دورهم الخاصة لعقد مجلس القضاء (١٣٨) .

(١٣٣) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٥١ . تاريخ بغداد ، ج ٤ ،
ص ٣٩٠ .
(١٣٤) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ١٩٨ .
(١٣٥) ن . م ، ج ١٤ ، ص ١٩٤ .
(١٣٦) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٣٦٦ .
(١٣٧) ن . م ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ .
(١٣٨) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٩٣ . تاريخ بغداد ، ج ١٤ ،
ص ٢٥٤ . وقد جوز الفقهاء اتخاذ الدار مجلساً للقضاء ، فالماوردي يذكر
ان القاضي إذا حكم بين الخصوم في داره « التي لا يدخلها احد إلا بأذنه
جاز ولم يكره » (أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٧١) . كما أشار الطرابلسي
ان القاضي إذا حكم في داره « فينبغي ان يكون في وسط البلد في موضع
لا يشق على الناس القصد اليه » (معين الحكام ، ص ٢٠ - ١) .

خاصة وكتب العهود لهم لم تخصص مكاناً معيناً للحكم ، وكل ما ورد فيها « ان يختار للحكم الأماكن الفسيحة الأرجاء الواسعة الفضاء » (١٣٩) . ولم تلتفت الدولة الى ضرورة تخصيص دار للقضاء إلا في العصور العباسية المتأخرة حيث « كان للقضاة دار خاصة يجلس فيها القاضي » (١٤٠) . فاذا عزل انتقل منها ليحل فيها القاضي الجديد . فلما عزل قاضي القضاة العباسي صدر اليه أمر « الانتقال من الدار التي يسكنها القضاة » (١٤١) . ولا أدري إذا كانت هذه الدار خاصة بقاضي القضاة دون غيره ، لأن ابن الساعي يشير ان احمد بن علي بن هبة الله ، البخاري ، قلـد سنة ٥٩٤ هـ منصب اقضى القضاة « وركب ومعه الشهود والوكلاء واتباع ديوان الحكم المحروس الى داره بباب العامة المحروس وجلس وحكم وسمع البينة واسجل عن الخدمة الشريفة الناصرية » (١٤٢) والظاهر ان القاضي مخير إذا لم تخصص له الدولة داراً للقضاء في ان يتخذ داره ، او المسجد الجامع موضعاً لمجلسه .

(رابعاً) هيئة مجلس القضاء :

كان أول ذكر لأعضاء مجلس القضاء في بغداد مجتمعين ورد عند ابن

(١٣٩) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٦٧ .

(١٤٠) فهد ، الدكتور بدري محمد ، تاريخ العراق في العصر

العباسي الاخير ، ص ٢١٧ .

(١٤١) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ٢ ، ورقة ٢٧ آ .

(١٤٢) ابن الساعي ، ص ١١٤ .

الجزوي سنة ٣٦٣ هـ فذكر منهم : القاضي ، والكاتب ، والحاجب ،
والفارض ، وخازن دار الحكم ، والاعوان (١٤٣) .

ويمكن ان نعد هؤلاء موظفين رسميين في هذا المجلس ، لأن الدولة
خصصت لهم ارزاقاً تدفع لهم لقاء ما يقومون به من اعمال في هذا
المجلس (١٤٤) . غير ان هذا المجلس أضيف له في السنين التالية اعضاء
جديد ، يتولون وظائف أخرى ، كما ان هناك اعضاء لم يكونوا موظفين
غير انهم يساهمون في التالي ، في إصدار الحكم ويؤثرون فيه كالوكلاء ،
والشهود العدول .

ان أول اعضاء هذا المجلس ، وأهمهم هو القاضي :

آ - القاضي :

يتميز النظام القضائي في بغداد ، بميزة الاعتماد على نظام القاضي
الفرد التي تناط به مسؤولية دراسة القضايا التي تعرض في مجلس القضاء .
ومن ثم إصدار الحكم الذي تقتضيه ، كل قضية على انفراد . وهذه صفة
عامة للنظام القضائي الاسلامي في الحقبة التاريخية التي نحن بصدد
دراستها (١٤٥) .

ومع ان القاضي يستعين ، ويستشير بعض الفقهاء ، فيما يعرض عليه

(١٤٣ ، ١٤٤) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٦٤ .

(١٤٥) يذكر الدكتور الناهي ان النظام القضائي في الاسلام ينفراد
« بنظام المشاورة وهو ان يحضر القاضي مجلسه الفقهاء ليشيروا عليه
ويحكم باجتهاده لا باجتهادهم » (نصوص قانونية وشرعية ، ص ٢٤٢) .

من قضايا ، إلا إنه لم يكن ملزماً بقبول آراء من يستشيرهم ، فله ا
يقبلها أو يرفضها ، كما له في حالة اختلاف آراء من يستشيرهم ان
ينتقي الرأي الذي يقره هو ، فعليه تقح مسؤولية اصدار الحكم ، والنتائج
التي تترتب عليه .

ب - المشاررون في مجلس القضاء :

ان التوسع السريع والكبير للدولة العربية الاسلامية ، بعد حركة
التحرير العظيمة للأقاليم المختلفة ، أوجد مسائل وقضايا كثيرة مستجدة
عرضت على القضاة المسلمين ، كان عليهم حسمها بما يتفق واحكام
الشرعية . ومن ثم فقد توفرت لهم حرية واسعة في اجتهاد الرأي ،
فلاحكام والقوانين في العهود الاولى لم تكن مقننة أو مكتوبة . فترك
الامر للقاضي ان يدرس كل قضية بحرية تامة ، ويصدر حكمه على ضوء
دراسته هذه (١٤٦) .

ولتنوع القضايا التي تعرض للقضاة ، ذات العلاقة بالاحوال الشخصية ،
وأحوال السوق ، وبعض الجنايات ، كان على القاضي ان يكون على إلمام
بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وأطلاع على الاعراف القانونية
السائدة في المدينة ، لهذا كانت حاجته ماسة وضرورية إلى بعض من
أهل المدينة (١٤٧) ، هذه الحاجة فرضتها طبيعة عمله وسعة دائرة

(١٤٦) اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٧٧ . المبسوط ، ج ١٦ ، ص ٨٤ .

(١٤٧) وقد اشترط بعض الفقهاء ان يكون القاضي بلدياً ، أي من

أهل البلد ، على اطلاع بأوضاعه واعرافه (مجالس القضاة والحكام ،
ورقة ١٥٣ أ) .

اختصاصه .

ولا ننسى ان الشريعة أقرت ذلك ودعت إلى المشاورة ، قال الله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » (١٤٨) . كما حث رسوله الكريم عليهما « وشاورهم في الامر » (١٤٩) فصار ذلك سنة للقضاة (١٥٠) . أكدت عليهما كتب القضاء فالمستشارون ربما يساءدون القاضي في التوصل إلى أدلة خفيت عليه ، وربما خفيت عليه سنة علم بها المستشار ولم يعلم بها المستشار . وربما استوضح بمناظراتهم طرق الاجتهاد والتوصل إلى غوامض الامور (١٥١) .

ولمكانة المشاورين هذه ، اشترط ان يكونوا من اشتهروا بالامانة ، والعلم بالكتابة والسنة والآثار ، والقياس ، ولسان العرب (١٥٢) . والظاهر ان القضاة في الدولة العربية الاسلامية ، قبل بناء بغداد ، أقروا ضرورة المشاورة ، فعمر « لم يكن يقضي في أمر لم يقض فيه قبله

(١٤٨) الشورى ، ٣٨ : ٤٢ .

(١٤٩) آل عمران ، ١٥٩ : ٣ .

(١٥٠) معين الحكام ، ص ٢١ . أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٥٩ .

المبسوط ، ج ١٥ ، ص ٧١ .

(١٥١) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٦٨ . المبسوط ، ج ١٥ ، ص

٧٩ ، ج ١٦ ، ص ٨٤ . معين الحكام ، ص ٢١ . روضة القضاة ، ج ١ ،

ص ١٠٧ - ٨ . الام ، ج ٦ ، ص ٢٠٣ . شرح أدب القاضي للخصاف ،

ورقة ٢٩ ب .

(١٥٢) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٦٣ - ٤ . الام ، ج ٦ ، ص

٢٠٣ . شرح أدب القاضي للخصاف ورقة ٢٩ « م » .

حقى يشاور « (١٥٣) . كما ان شريحاً كان يستشير « اشياخاً يجالسونه على القضاء » (١٥٤) . وقد اشار وكيع الى هذه الظاهرة فقال : « كانت القضاة لا تستغي ان يجلس اليهم بعض العلماء يقومونهم اذا اخطأوا » (١٥٥) . وقد أكد الخلفاء في كتبهم للقضاة على مشورة اهل العلم والفقه (١٥٦) . وفي العصر العباسي تنامت أهمية المشاورين ، بعد ان تبلورت الاتجاهات الفقهية ، وتشعبت مؤلفاتها ، وتزاحمت في اثبات آرائها . حقى وجدنا هذه الفئة وقد غدت معينة الاشخاص ، فلما ولي أبو البختري قضاء المدينة كان أول ما طلبه في مجلسه : « اجمعوا لي المشيرين ، فادخلوا عليه سبعة وعشرين رجلاً » (١٥٧) . وقد حاول بعضهم ان يعتذر للمأمون عن تولي قضاء بغداد فردده الخليفة : « يحضر مجلسك أهل الدين أخوانك ، فما شككت فيه سألتهم عنه ، وما صح عندك أمضيته » (١٥٨) . وقد اطرقت مقدره عبد الله بن سوار الغنبري في الاحكام ، على قلة علمه ، لأنه « كان يشاور ، فلم ير من القضاة أحد هو أصح سجلات منه ، لأنه لم يكن ينفذ شيئاً إلا بمشورة » (١٥٩) .

يبدولي ان القاضي في بغداد كان بأمرس الحاجة الى المشاورين ، أكثر

(١٥٣) ابن سعد ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ١٠٠ .

(١٥٤) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

(١٥٥) ن . م ، ج ٢ ، ص ٤١٥ .

(١٥٦) ن . م ، ج ١ ، ص ٧٧ - ٨ .

(١٥٧) ن . م . ج ١ ، ص ٢٤٧ .

(١٥٨) تاريخ بغداد ، ج ١٣ ، ص ٣٧ .

(١٥٩) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٥٥ .

من أي قاض آخر ، فبغداد حاضرة الدولة ، مقر الخليفة والوزارة والشرطة ، فلا بد أن تكون أحكامه على درجة من الدقة والدراسة ، خاصة ومجلس قضاؤه غير بعيد عن الرقابة الرسمية « صاحب الخبر » . أضف الى ذلك ففي بغداد كان كبار فقهاء المدارس الفقهية ، الذين كانوا بمثابة الرقابة غير الرسمية ، يتابعون أحكام القضاة في مجالسهم ، يساهمون في دراستها وموافقتها لأحكام الشريعة (١٦٠) . مما جعل الاستئناف بآراء هؤلاء الفقهاء قبل اصدار الاحكام ضماناً لصحتها ودقتها (١٦١) . ولاننسى ان مجلس القضاء كان عرضة لزيارات شخصيات مرموقة ، فلم ينس المقدسي في بغداد ان يزور مجالس القضاء ، ويسجل على قضاة بغداد ، كثرة اللحن في كلامهم اثناء المرافعات (١٦٢) .

ومن أبرز خصائص بغداد تنوع سكانها وتعدد أصولهم (١٦٣) . فقد سكنها « من اصناف الناس واهل الامصار والكور ، وانتقل اليهم من جميع البلدان القاصية والدانية ، وآثرها جميع أهل الآفاق على أوطانهم ، فليس من أهل بلد إلا ولهم فيها محلة ومتجر ومتصرف » (١٦٤) . فاذا علمنا ان الخلفاء ولو على قضاء بغداد ، منذ اوائل عهد انشائها ، قضاة

(١٦٠) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٤٠٣ .

(١٦١) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٩٥ .

(١٦٢) احسن التقاسيم ، ص ١٨٣ .

(١٦٣) الدكتور العلي ، مصادر دراسة خطط بغداد في العصور العباسية ،

ص ٥ . مستل من المجلد الرابع عشر من مجلة المجمع العلمي العراقي

(بغداد - ١٩٦٧ م) .

(١٦٤) البلدان ، ص ٣٣ - ٤ .

من اماكن اخرى غير بغداد كالمدينة المنورة ، والكوفة ، والبصرة ،
وخراسان (١٦٥) . ادركنا مدى حاجة هؤلاء القضاة ، مع تعدد اصول
السكان ، الى المشاورين في القضاء . ليكونوا على بينة واضحة من عادات
الناس ، واعرافهم .

كانت مجالس القضاء في بغداد تحفل بحضور العلماء والفقهاء ، ورجال
الحديث على اختلافهم (١٦٦) . ولم تقتصر مجالسهم للقاضي على مجلس
القضاء حسب ، بل كانت تمتد حتى بعد رفع جلساته ، وهذه ظاهرة
كانت تسير روح العصر آنذاك . ففي هذه الجلسات تناقش مسائل
الاحكام (١٦٧) . بتشعباتها النظرية وفي تطبيقاتها العلمية في الحياة القضائية .
ومع ذلك ، فقد كان بعض القضاة يختصون بفقهاء معينين ، يجعله موضع
استشارته في كثير من الاحكام (١٦٨) .

ان اشتراك الفقهاء في هذه الجلسات اكسب القاضي المعرفة التي تؤهله
على الموازنة بين آرائهم المختلفة في المسألة الواحدة . علماً ان الدولة لم
تلتزم القاضي ان يصدر حكمه وفق مذهب معين ، سواء كان هذا المذهب
ما يعتنقه هو او يخالفه ، كما ان العرف الظاهر في بغداد جوز للقاضي

(١٦٥) راجع اصول القضاء في : قضاة بغداد ، ص ١٦ .

(١٦٦) تاريخ بغداد ، ٤٠٢ / ٣ - ٣ ، ج ٥ ، ص ٤٦٣ ، ج ٦ ، ص

٢٨٦ ، ج ١١ ، ص ٦٥ . البداية والنهاية ، ج ١٠ ، ص ١٨٠ - ١ .

انظر كذلك عهد التقليد للقاضي ابن ام شيبان (المنتظم ، ج ٧ ،
ص ٦٥) .

(١٦٧) تاريخ بغداد ، ج ٥ . ص ٢٦١ .

(١٦٨) تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ٣٢١ .

ان يصدر حكمه ، الذي تكاملت قناعاته الشخصية بصوابه ، حتى لو خالف هذا الحكم المذهب الذي ينتمي اليه (١٦٩) . ولهذا استنكر فقهاء بغداد موقف قاضي القضاة أبي الحسن الدامغانى عندما أعلن انه لا يحكم « إلا برأي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد » (١٧٠) بن الحسن الشيباني ، وكان اعلانه هذا خروجاً عن العرف السائد عند قضاة بغداد ، بل خروجاً عن الاجماع (١٧١) .

يبدو ان هيئة المشاورين في بغداد ، ظاهرة زادت رسوخاً ، عندما نص الخلفاء في كتب عهودهم لقاضي بغداد « ان يحضر مجلس قضاائه من يستظهر بعلمه ورأيه » (١٧٢) . من العلماء والفقهاء « ذوي البصيرة والفهم ، والفطنة والحزم ، ومشاورتهم في عوارض الامور المشككة ، وسوانح الاحكام المستبهمة المعضلة » (١٧٣) . وكانت أوامر الخلفاء هذه في اشراك العلماء والفقهاء في مناقشة القضايا في مجلس القضاء « لتستبين سبل الصواب ،

(١٦٩) وقد ذكر أفضى القضاة الماوردي ان القاضي يجب عليه ان يحكم باجتهاد نفسه « وإن اعتزى الى مذهب من مذاهب ائمة الوقت كمن اخذ بمذهب الشافعي ، أو بمذهب أبي حنيفة ، لم يجز ان يقلد صاحب مذهبه وعمل على اجتهاد نفسه ، وإن خالف مذهب من اعتزى عليه ، فان كان من اصحاب الشافعي ، وأداه اجتهاده في حالة الى العمل فيها بقول أبي حنيفة ، او كان من اصحاب أبي حنيفة وأداه اجتهاده فيها الى العمل بقول الشافعي جاز (أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٦٤٤ - ٥) .

(١٧٠ ، ١٧١) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢١٢ .

(١٧٢) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٦٥ .

(١٧٣) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٦٧ .

ويمرر الحكم من ملابس الشبه والارتياح ، ويخلص من خطأ الانفراد ،
وغوائل الاستبداد ، فالمشورة باليمن مقرونة ، والسلامة في مطاويم
مضمونة ، وقد أمر الله تعالى بها نبيه (ص) مع شرف منزلته وكمال
عصمته « (١٧٤) .

(ج) كاتبات الاحكام :

كاتبات الاحكام أحد موظفي مجلس القضاء (١٧٥) . يشغل فيه مكاناً
مهماً وحساساً فاليه تهمد مهمة تسجيل ما يدور في هذا المجلس بين
المتخاصمين من حجج وبيانات . كما يدون في النهاية قرار الحكم الذي
يسجله القاضي ، ويثبت عليه شهادة العدول ، بنسختين « تعطى الاولى
للمدعي ، وتحفظ الثانية في ديوان الحكم » (١٧٦) . فكاتبات الاحكام
أمين القاضي ، وأمين المتخاصمين على ما يشتهه وينخطه (١٧٧) .

ولأهميته هذه شدد الفقهاء ، والخلفاء ، على القضاة في الاهتمام في
اختياره ، ذكر الشافعي : « لا ينبغي للقاضي ان يتخذ كاتباً لأمر المسلمين

(١٧٤) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٨٨ . وبعد الخصاص خير من كتب في
مكانة المشاورين في مجلس القضاء في « الباب التاسع : في القاضي يشاور »
شرح أدب القاضي للخصاص ، ورقة ٢٩ « م » ،

(١٧٥) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٦٤ .

(١٧٦) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٦٥ . تحفة الفقهاء ، ج ٣ ، ص

٦٤٣ . المبسوط ، ج ١٥ ، ص ٩٠ .

(١٧٧) نهاية الارب ، ج ٦ ، ص ١٦٠ .

حتى يجمع ان يكون عدلاً جائز الشهادة : وينبغي ان يكون عاقلاً لا يخدع ، ويحرص ان يكون فقيهاً ... نزهاً بعيداً من الطمع » (١٧٨) . وما من عهد كتبه الخلفاء لقضاة بغداد ، إلا وفيه التأكيد على امانة الكاتب ، وعلمه فيما يكتب من احكام ، واطلاع واسع على الشروط والسجلات (١٧٩) .

وثقافة كاتب الاحكام وحذقه بالشروط والسجلات أمر جوهري ، ولهذا ألزم ان يكون « فقيهاً بأحكام كتابته ، وما يختص بالشروط من المحاضر والسجلات واستعمال الالفاظ الموضوعية لها ، والتحرز من الالفاظ المحتملة » (١٨٠) . وزاد السمعاني فذكر ان كاتب الاحكام « ينبغي له ان يدرس المحاضر والسجلات ، وكتب الوقوف والوصية ، وكتب الأشربة والبياعات والمعاملات وما هو عون له على صنعته وما ندب اليه من كتابته لأنه إذا لم يعرف ذلك لم يحسن ان يضع الامور في مواقعها » (١٨١) . وافسد ما يكتبه من وثائق بجعله في الشروط (١٨٢) .

(١٧٨) الام ، ج ٦ ، ص ٢١٠ . أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

نهاية الارب ، ج ٦ ، ص ٢٦٠ . روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١١٧ .

(١٧٩) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٧٣ ، ٢٩٠ .

(١٨٠) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٦١ .

(١٨١ ، ١٨٢) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١١٧ . ويذكر التنوخي ، بعد

ان تعقد فن الكتابة ، خمسة انواع من الكتاب ، منهم كاتب الاحكام « يحتاج

ان يكون عالماً بالحلال والحرام والاحتجاج والاجماع والفروع الفقهية » (نشوار

المحاضرة ، ج ١ ، ص ١٠٧) انظر كذلك : العقد الفريد ، ج ٤ ، ص ٢٣٠ .

الشريشي ، شرح مقامات الحريري ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

لقد ذكرت المصادر لبعض قضاة بغداد ، كتاباً ، (١٨٣) كانوا على درجة كبيرة من المهارة في فن الكتابة في مجلس القضاء ، حتى ارتقت منزلة بعضهم فخلفوا القاضي في مجلسه (١٨٤) . كما تقلد بعضهم القضاء ، فوكيع ولي قضاء كور الاهواز كله ، وكان قبل ذلك كاتباً للقاضي مدينة المنصور ابن أبي العنيس سنة ٢٥٣ هـ (١٨٥) . كما ارتقت مكانة بعضهم فولوا قضاء القضاء (١٨٦) .

وفي آخر عهد كتب لقضاة بغداد سنة ٦١٦ هـ . كان التأكيد أن يتخذ القاضي « كاتباً قيماً بشروط القضايا والسجلات . عارفاً بما يتطرق نحوها من الشبه والتأويلات ، ويتدخلها من النقص والتلبيسات ، متحرراً في كل حال ، متنزهاً عن ذميمة الافعال » (١٨٧) .

(د) الوكلاء :

أقصد بالوكلاء هنا ، من يقومون بمهمة المحاماة بحسب المصطلح العصري . فالوكيل في تلك العصور هو المحامي اليوم (١٨٨) . يتولى مهمة

(١٨٣) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٤٢ ، ج ١١ ، ص ٢٥٠ ، ج ١٣ ، ص ٢٢٠ . الجواهر الماضية ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(١٨٤) ن . م ، ج ١٣ ، ص ٢٢٠ .

(١٨٥) ن . م ، ج ٦ ، ص ٢٥ .

(١٨٦) ن . م ، ج ١١ ، ص ٢٥٠ . ج ٦ ، ص ٢٨٦ .

(١٨٧) مآثر الانانة ، ج ٣ ، ص ١٤٨ .

(١٨٨) جواد ، الدكتور مصطفى ، هامش المختصر المحتاج اليه ، ج ١ ،

المرافعة امام القاضي وكالة عن موكله ، لقاء مبلغ معين من المال ، يدفع قسماً منه عند تحرير كتاب الوكالة ، ويستوفي الباقي بعد حسم الدعوى (١٨٩) .
والوكالة جائزة بالكتاب والسنة والاجماع والاعتبار (١٩٠) . واذا صحت شروطها جاز للقاضي ان يسمع الدعوى من الوكيل ، والدعوى عليه فيما يصحح ان يتولاه لغيره (١٩١) .

وعلى القاضي ان يختار وكلاءه « من الشيوخ والكهول من اهل الستر والعدل والعفاف ، ومن يكون مأموناً على الخصومة ، وعلى دقيق ما يجري فيها ، ولا يخضع فيمن يتوكل له ، ولا يتوقف عن حجة اذا لاحت له على خصمه فانه قد اقامه مقام نفسه » (١٩٢) . فلا ينبغي للوكيل ان يغش موكله ، ولا يستعجله في طلب أجر وكالته ، ولا يواطيه عليه في الباطل (١٩٣) .

والمصادر تؤكد ضرورة ان يكون الوكلاء على درجة كبيرة من الحصانة الخلقية تمنعهم ان يتهموا بريبة مع النساء ، اللاتي يوكلن الوكلاء في قضاياهن (١٩٤) .

ص ٩ . وقد ذكر ابن الاثير في الوكيل : « هذا يقال لمن يتوكل في الحكومات بمجلس الحكم (الباب ، ج ٣ ، ص ٢٧٨) .
(١٨٩) نشوار المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(١٩٠) مجالس القضاة والحكام ، ورقة ١٩٧ آ . انظر كذلك : الميزان الكبرى ، ج ١ ، ص ٨٣ .

(١٩١) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٨١ . وعن حكم الوكالة في الدعوى يراجع : معين الحكم ، ص ٧٣ .

(١٩٢ ، ١٩٣) ن . م ، ج ١ ، ص ١٢٢ .

(١٩٤) ن . م ، ص ١٢٢ شرح ادب القاضي ، ورقة ١٤ آ .

والطريف ان الطرابلسي ينصح القاضي « ان يمنع ذات الجمل والمنطق
الرخيم ان تباشر الخصومة ويأمرها ان توكل وكيلًا » (١٩٥) وهو يذكر
ان الفقهاء يستحسنون « إذا كانت الدعوى على امرأة شابة لها جمال ويخاف
عليها ان تكلمت ان يؤدي سماع كلامها إلى الشغف بها فانها تؤمر ان
توكل وكيلًا ولا يكون من حق الخصم ان يأتي بها الى مجلس القاضي » (١٩٦) .
وفي هذه الحالة حذرت كتب الحسبة ان يكون هذا الوكيل « حسن
الصورة » ، بل ينبغي ان يكون من الكهول ذوي العفة في هذه الامور (١٩٧) .
ومن « لا يتم برية في كلام النساء » (١٩٨) .

في عهد الرشيد كان العرف السائد في مجالس القضاة ، إذا اقيمت
دعوى على شخص « ان يحضر مجلس الحكم او يوكل وكيلًا يناظر
خصمه » (١٩٩) . غير ان المصادر لم تذكر في هذه الفترة اسماء من
امتهنوا الوكالة في مجالس القضاة ، مع ان الطرابلسي يذكر انه لما ولي
عميس بن ابان قضاء البصرة سنة ٢١١ هـ (٢٠٠) « قصده أخوان كانا من
يتوكلان في ابواب القضاة فادعى احدهما على الآخر » . (٢٠١) . ولم

(١٩٥، ١٩٦) معين الحكم ، ص ٢٤ .

(١٩٧) ابن بسام ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١٧٣ . الشيزري ،

نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١١٥ . ابن الاخوة ، معالم القربة في

احكام الحسبة ، ص ٢٠٨ - ٩ .

(١٩٨) روضة القضاة ، ص ١٢٢ .

(١٩٩) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٧ .

(٢٠٠) ن . م ، ج ٢ ، ص ١٧٠ .

(٢٠١) معين الحكم ، ص ٢٦ .

تذكر المصادر اسماء من اتمهنوا الوكالة في القرن الثالث (٢٠٢) ، غير انها ذكرت اسماء من تولى منهم الوكالة في القرن الرابع الهجري ، نذكر منهم :

١ - رويم بن احمد بن يزيد الصوفي الوكيل (ت ٣٠٣ هـ) (٢٠٣) .
٢ - عثمان بن ابراهيم بن صالح بن بركة (ت ٣٤٦ هـ) ، أبو عمر الوكيل على أبواب القضاة (٢٠٤) .

٣ - احمد بن موسى بن عيسى (ت ٣٦٨ هـ) كان وكيلاً على أبواب القضاة (٢٠٥) . ومن الوكلاء في القرن الخامس الهجري نذكر :

١ - محمد بن ابراهيم بن محمد ، يعرف بالمطرز (ت ٤٣٨ هـ) كان يتوكل بين يدي القضاة (٢٠٦) .

٢ - محمد بن أبي السكري ، ابو بشر الوكيل بين يدي القضاة ، اصله من سر من رأى كان يذهب الى الاعتزال (٢٠٧) .

وفي القرن السادس الهجري ، ازداد عدد الوكلاء في بغداد ، بتوافد

(٢٠٢) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، ج ١ ، ص ١٣٠ . المنتظم ، ج ١ ، ص ١٨ .

(٢٠٣) نشوار المحاضرة ، ج ٣ ، ص ١٢٠ . تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ٤٣٠ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٦ .

(٢٠٤) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٣٠٣ .

(٢٠٥) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ج ٣ ، ص ٩٨٥ .

(٢٠٦) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٤١٨ . المنتظم ، ج ٨ ، ص ١٣١ .

(٢٠٧) ن . م ، ج ٣ ، ص ٣٩ - ٤٠ .

وكلاء المدن العراقية عليها ، وامتحان افراد العائلة الواحدة لها (٢٠٨) .
حتى اخذت المصادر تسهب في ذكرهم ، وتعدد مواهبهم . نذكر منهم :
١ - الحسن بن هبة الله بن احمد بن علي بن عبد الله ، بن أبي الطاهر ،
الوكيل بباب القضاة (٢٠٩) .

٢ - احمد بن عبد الله بن علي ، الابنوسي الوكيل (ت ٥٤٢ هـ) ،
كان معتزليا ثم مال للمذهب السنة ، كان عالماً بالفرائض ، والحساب ،
والشروط (٢١٠) .

٣ - محمد بن محمد بن الحسن ، أحد الوكلاء بباب القضاة ، من
أهل نهر القلائين (٢١١) .

٤ - محمد بن المبارك بن محمد (ت ٥٧٣ هـ) أبو غالب الوكيل
بباب القضاة (٢١٢) .

٥ - احمد بن علي بن الحسين (ت ٥٧٤ هـ) الوكيل بباب القضاة ،
ومن ساكني باب الازج (٢١٣) .

(٢٠٨) ذيل تاريخ مدينة السلام ، بغداد ، ج ١ ، ورقة ٣٦ أ « م » .
(٢٠٩) ن . م ، مج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١٧٨ ب « م » . لم يذكر ابن
الديبشي سنة وفاته وأشار إلى مولده سنة ٥٠٤ هـ .

(٢١٠) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ١٢٦ .

(٢١١) ذيل تاريخ مدينة السلام ، ج ١ ، ورقة ١٣٥ أ « م » ذكر
ابن الديبشي مولده سنة ٥٥١ هـ .

(٢١٢) ن . م ، ج ١ ، ورقة ١٤٠ ب .

(٢١٣) ن . م ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ٦٨ أ . ذيل تاريخ مدينة السلام ،
ج ١ ، ورقة ١١ ب .

- ٦ - محمد بن أحمد بن الفرّج ، أبو منصور ابن الدقاق (ت ٥٧٥ هـ)
الوكيل بباب القضاة ، من أهل باب الازج (٢١٤) .
- ٧ - أحمد بن علي بن الحسن ، الوكيل بباب القضاة ، من ساكني
باب الازج (٢١٥) .
- ٨ - محمد بن المحسن بن هبة الله بن محمد ، أبو الحسن الوكيل بباب
القضاة ، اشتغل بملازمة أبوابهم الى ان توفي سنة ٥٩٦ هـ (٢١٦) .
- ٩ - عز الدين ، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن الخلال البغدادي ،
الوكيل بباب القضاة (ت ٥٩٧ هـ) (٢١٧) .
- ١٠ - أحمد بن صالح بن ظاهر المغربي (ت ٥٩٧ هـ) من أهل باب
الازج ، كان وكيلاً بباب القضاة (٢١٨) .
- ١١ - عمر بن عبد الله بن محمد بن أحمد ، ابن أبي السعادات (ت
٥٩١ هـ) كان وكيلاً على أبواب القضاة (٢١٩) .
- ١٢ - محمد بن همام بن يوسف بن أحمد البغدادي (ت ٦٠٠ هـ)
أبو منصور الوكيل بباب القضاة (٢٢٠) .

-
- (٢١٤) المختصر المحتاج اليه من تاريخ ابن الديبشي ، ج ١ ، ص ٩ .
- (٢١٥) ذيل تاريخ مدينة السلام ، ج ١ ، ورقة ٢٠٣ أ « م » .
- (٢١٦) ن . م ، ج ١ ، ورقة ١٤٥ أ « م » .
- (٢١٧) تلخيص مجمع الآداب في معجم الالقاب ، ج ٤ ، ق ١ ،
ص ٣١٦ .
- (٢١٨) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ق ١ ، ورقة ٣١ ب .
- (٢١٩) ذيل ابن النجار ، ورقة ١٠٥ « م » .
- (٢٢٠) ذيل تاريخ مدينة بغداد ، ج ١ ، ورقة ١٧٢ ب .

١٣ - عفيف الدين أبو البقاء يعيش بن أبي الأزهر (ت ٦٠٠ هـ)
كان من اعيان الوكلاء بباب القضاة ، وكان يلبس الطيلسان ويعظ في
التعازي (٢٢١) .

واستمرت المصادر في ذكر الوكلاء في القرن السابع الهجري ، وحتى
سقوط بغداد ، مشيرة إلى ظهور وكلاء متميزين في صنفهم ، ألف بعضهم
كتباً في الوكالة وشروطها نذكر منهم :

١ - الشيخ أبو محمد بركة بن علي بن الحسن بن بركة البغدادي
(ت ٦٠٥ هـ) الوكيل بباب القضاة ببغداد ، كانت له معرفة بالشروط
والكتب الحكمية ، وصنف كتاباً سماه « كامل الآلة في صناعة الوكالة » (٢٢٢) .
وقد اطرأ ابن الساعي هذا الوكيل فقال انه كان « شيخ من اعيان
الوكلاء بأبواب القضاة عنده معرفة بعلم الشروط وكتب السجلات صنف
في ذلك كتاباً حسناً » (٢٢٣) .

٢ - أبو الفرج محمد ابن الشيخ أبي القاسم هبة الله بن كامل بن
اسماعيل البغدادي الوكيل (ت ٦٠٧ هـ) . وهذا الوكيل من رجال
الحديث ، حدث بالكثير . وكان وكيلاً بباب القضاة هو ووالده ، ومن
المتميزين في هذا الامر . ووالده أبو القاسم هبة الله ، كان يتوكل للأكابر
والصدور (٢٢٤) .

(٢٢١) تلخيص مجمع الآداب في معجم الالقاب ، ج ٤ ، ق ١ ،
ص ٥٥١ .

(٢٢٢) المنذري ، التكملة ، مج ٢ ، ص ٢٤١ .

(٢٢٣) الجامع المختصر ، ص ٢٧٥ .

(٢٢٤) المنذري ، مج ٢ ، ص ٣٣٣ . المختصر المحتاج اليه من =

٣ - زين الدين ، أبو البركات داود بن أحمد الأزجي (ت ٦١٠ هـ)
كان وكيلاً بباب القضاة (٢٢٥) .

٤ - داود بن أحمد بن محمد ، أبو البركات البغدادي (ت ٦١٦ هـ)
من أهل باب الأزج . كان وكيلاً بباب القضاة (٢٢٦) .

٥ - محمد بن عبيد الله بن محمد ، أبو الفرج بن أبي الأزهر (ت
٦١٩ هـ) واسطي الأصل ، استوطن بغداد ، وتوكل بباب القضاة ، وكانت
له معرفة بالأمور الشرعية (٢٢٧) .

ويلاحظ من قائمة الوكلاء المذكورين ، أن أغلبهم من بغداد ، من
أهل باب الأزج ، وعلى الرغم من أن الغالب على أهل هذه المحلة أنهم
من الحنابلة غير أن المصادر لم تذكر في الغالب مذاهبهم الفقهية . والملاحظة
المهمة أيضاً أن ما من أحد الوكلاء ارتقى إلى وظيفة القضاء . كما قل
أن الحق بعضهم بحدول بغداد (٢٢٨) . وإن عين بعضهم بوظيفة المدير

تاريخ ابن الديبشي ، ج ١ ، ص ١٥٧ . ذيل تاريخ مدينة السلام ، ج ١ ،

ورقة ١٧١ ، ج ١ ، ورقة ١٧١ ب « م » .

(٢٢٥) شذرات الذهب ، ج ٥ ، ص ٦٧ .

(٢٢٦) المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الديبشي ، ج ٢ ، ص

٦٢ - ٣ .

(٢٢٧) ن . م ، ج ١ ، ص ٦٧ .

(٢٢٨) ذكر ابن الديبشي أن محمد بن كرم بن الحسن بن الطوايقي ،

أحد الوكلاء بباب القضاة ، شهد عند قاضي القضاة الحسيني سنة ٥٦٦

(الذيل ، ج ١ ، ورقة ١١٠ ب) .

بمجلس القضاء (٢٢٩) .

الظاهر ان هذه المهنة القضائية ، وهي جزء من النظام القضائي للدولة قد اعتراها ما اعترى الدولة من فساد وتدهور ، فالواقع الفعلي لسلوك الوكلاء في بغداد ، يبدو احياناً على النقيض من الصورة المثالية التي رسمتها شروط الفقهاء ، التي غايرت واقع الحال آنذاك ، وروح العصر وما جفيل به من تردي ، وصفة السمناني بدقّة ، وصف الخبير الذي عاصر الوكلاء ومرافعاتهم في مجلس القضاء أكثر من ربع قرن في بغداد ، فوجد صفاتهم « بالضد من هذه الصفات التي ذكرها اصحابنا ... واني اكره ان احكي صفات كل واحد منهم وما فعله في حال حياته » (٢٣٠) . كما أشار الى ان فيهم من يتباهى بالشر في مهنته ، مما أدى الى ترك ذوي الاستقامة منهم لهذه المهنة ، مع قدرتهم على مزاولتها (٢٣١) .

واذا كان السمناني قد كره ان يكشف بوضوح تردي مهنة الوكالة والوكلاء في بغداد ، نجد الشيزري يشخص بجرأة قاسية حال اوضاعهم بصورة عامة : « أما الوكلاء الذين بين ايدي القضاة فلا خير فيهم ، ولا مصلحة للناس بهم في هذا الزمان ، لأن أكثرهم رقيق الدين ، يأخذ من الخصمين ثم يتمسكون فيه نسبة الشرع ، فيوقفون القضية ، فيضيع الحق ، ويخرج من بين يدي طالبه وصاحبه ، فاذا حضر الخصمان عند

(٢٢٩) معجم الآداب ، ق ٣ ، ص ٣٧٢ - ٣ . والوكيل المذكور

هو فخر الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر محمد بن أبي الفضل البغدادي « كان من اعيان الوكلاء بباب القضاة عالماً بما يفعل ويدير ، سريع الكتابة ... ولد سنة ٦٢٤ » (تلخيص مجمع الآداب ق ٣ ، ص ٣٧٣) .

(٢٣٠ ، ٢٣١) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٢٣ .

الحاكم فإن الحق يظهر سريعاً من كلامهما إذا لم يكن لهم وكيل ، فكان ترك الوكلاء في هذا الزمان أولى من نصبهم » (٢٣٢) .

ولا ريب أن إشارة كتب الحسبة إلى إيقاع عقوبة التأديب ، والتشهير والعزل للوكلاء إذا : أمسك أحدهم عن إقامة الحجة لموكله من أجل الرشوة ، أو إذا سعى في فراق زوجين ، أو إذا علم مقر إنكاراً ذات دلالة خاصة ، تدعم الانطباع الذي ولده نص الشيرازي السابق الذكر (٢٣٣) .

ولارتباط الوكلاء بالقاضي ، وجدناهم يوظفون على حضور جلسات القضاء في بغداد بصورة مستمرة (٢٣٤) . مما يزيد في معرفتهم بما يدور في هذا المجلس ، ويعمق مهارتهم في فن القضاء ، فكان أن اشتهر منهم من عرف بذكائه ومعرفته الفائقة في مهنته مثل : بركة بن علي بن بركة الذي صنف كتاب « كامل الآلة في صنعة الوكالة » الذي ذكر فيه ما يحتاج الوكيل إليه من كتابة الكتب الحكمية وكيف يشبهها عند القضاء ، وما يتعلق بذلك (٢٣٥) .

وهبة الله بن أحمد بن علي الوكيل (ت ٥٤٢ هـ) وصف أنه « توحيد في علم الشروط وكتب المحاضر والسجلات » (٢٣٦) .

ولم تكن هناك مدارس لتخريج الوكلاء ، بل كانت المهنة تتوارثها

(٢٣٢) نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١١٥ .

(٢٣٣) ابن بسام ، ص ١٧٣ . ابن الأخوة ، ص ٢٠٨ - ٩ .

(٢٣٤) ابن الساعي ، ص ١١٤ . البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٤٤ .

(٢٣٥) المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبشي ، ج ١ ، ص ٢٧٩ .

(٢٣٦) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ١٣٠ .

بعض العوائل ، حتى غداً ذلك سمة لها ، نذكر مثلاً : محمد بن علي بن يحيى بن علي ابن الطراح ابو جعفر بن ابي الحسن المدير ، كان « وكيل أبواب القضاة هو ، وأبوه ، وجده ، وجد أبيه » (٢٣٧) . ومحمد بن الحسن بن هبة الله بن احمد بن علي بن سوار « الوكيل بأبواب القضاة هو ، وأبوه ، وجده ... كانت له معرفة جيدة بصناعة الوكالة ، واثبات الحجج الشرعية ، وكتب الحكم الحكمية ، كان يشهد له بها أهل المعرفة » (٢٣٨) . وقد اعترفت بعض المصادر البغدادية بالمقدرة الفائقة ، والنجاح لبعض الوكلاء في كل قضية يترافعون فيها ، نذكر منهم : احمد بن المحسن ابن محمد ابن علي الوكيل (ت ٤٧٧ هـ) ، قال عنه ابن الجوزي « كان عالماً بالوكالة والشروط متبحراً في ذلك حتى ضرب به المثل في الوكالة ، وكان فيه ذكاء مفرط ودعاء غالب » (٢٣٩) .

ومن دهائه وبراعته ان رجلاً طلق « امرأته فتزوجت بعد يوم فجاء الزوج المطلق إلى القاضي عبد الله البيضاوي ، وكان يلي القضاء بربيع الكرخ فقال له : طلقت أمس وتزوجها اليوم ، فتقدم القاضي بأن تحضر وتركب الحمار ويطاف بها في السوق . فمضت المرأة إلى ابن محسن وأعطته مبلغاً من المال فجاء إلى القاضي وقال له : يا سيدنا القاضي الله الله لا يسمع الناس هذا ويظنون أنت لا تعرف هذا القدر ، فقال له القاضي : طلقتها أمس وتزوجت اليوم فأين العدة ؟

فقال : هذه كانت حاملاً فطلقتها أمس ، ووضعت البارحة ، ومات الولد فتزوجت اليوم فسكت القاضي وتخلصت المرأة » (٢٤٠) .

(٢٣٧) المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبشي ، ج ١ ، ص ٨٩ .

(٢٣٨) ذيل تاريخ مدينة السلام ، ج ١ ، ورقة ٣٦ أ « م » .

(٢٣٩ ، ٢٤٠) المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٢ .

وقد شاعت في بغداد مقدرة ابن محسن في حسم القضايا لصالح موكلية ، فكان يقضي معظم اوقاته في مجالس القضاة في بغداد ، دفاعاً عن قضايا موكلية ولم يتردد في الوقوف بوجه المتنفيذين في الدولة ، في سبيل اداء مهمته ، توكل سنة ٤٦٤ هـ لشخص من العامة ، ليقيم الدعوى على احسن المقربين من الوزير فخر الدولة ، وقد حضر هذا عند الوزير فخر الدولة « وخاصم ابن محسن واستخف به حتى قال : هذا يأخذ اموال الناس ويبيع الشريعة بالثمن الخسيس ، ويحكم القضاة بما لا يحل ، ويشهد الشهود بما لا يجوز » (٢٤١) . وقد أيقن هذا المتنفذ ان ابن محسن سيكسب الدعوى لا محالة ، وكانت على دار ، فقال لأعوانه : « اين رأبتم ابن محسن فأقتلوه ، فظفروا به وضربوه بالمقارع » (٢٤٢) . بمرأى من الخليفة ، الذي استاء للمنظر ، فأمر بالختم على دار هذا المتنفذ واصطبلاته وما يتعلق به « ونقض الدار التي جرى عليها الخصام ، وضرب الغلام الذي ضرب ابن محسن على باب النوبي مائة سوط » (٢٤٣) .

ويورد ابن الجوزي حادثة دعوى امام قاضي بغداد الخرزى ، حضرها وكيلان عن طرفي الدعوى ، فتقدما الوكيلان يترافعان امام القاضي ، وقد انفعل احدهما في دفاعه عن موكله حتى بكى « فقال القاضي : انني الوكالة ، فأراه اياها ، فتأملها ثم قال : ما رأيت فيها إنه جعل إليك ان تبكي عنه ، فنهض الوكيل وضحك الحاضرون » (٢٤٤) .

والسائد في بغداد آنذاك ، وكما هو اليوم ، ان يأخذ الوكيل جزءاً

(٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣) المنتظم ، ج ٨ ، ص ٢٧٣ . وفخر الدولة وزير

للقائم سنة ٤٥٠ (زمباور ، ص ٩) .

(٣٤٤) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢١٨ .

من ثمن اتعابه قبل ان تحسم الدعوى ، ويدفع الباقي بعد ذلك . وقد ذكر لنا التنوخي جماعة كانوا يريدون تثبيت وفاة شخص وعدد ورثته امام قاضي مدينة المنصور أبي عمر ، وقد ضمنوا للوكيل مبلغ خمسين ديناراً ، دفع بعضاً منه مقدماً ، واجل الباقي لحين حسم الدعوى ، فلما ثبت عند القاضي عدد الورثة ، ساوموا الوكيل على ان يدع ما بقي من مبلغ ، ويكتفي بما اخذه ، فرفض ذلك وتقدم الى القاضي وخصوم موكله جالسون فقال له : « قد وكلني هؤلاء اعز الله القاضي ، وقد اخرجت نفسي من الأولين ، فقال : تكلم ، فقال : شهد الشاهدان عند القاضي أنهما لا يعلمان وارثا غير من ذكروا ، وعندي شاهدان عدلان يعلمان وارثا آخر ، فقال أحضرهما . فقاما ودافع بالحكم ، ولم يزل يدفع بهم شهراً الى ان جاء الورثة فقالوا : قد أهلكتنا .

فقال : بما كسبت أيديكم ، والله لأدفعن بأمركم سنة ، او تعطوني خمسين ديناراً مستأنفة لأمسك ، فأعطوه ما طلب » (٢٤٥) وحضر في اليوم التالي مجلس القضاء لأبي عمر وقال له : « لا بينة لي فحكم القاضي لهم » (٢٤٦) .

لا ريب ان ما يتقاضاه الوكلاء من مبالغ يختلف ، باختلاف الدعاوي التي يتعهدونها ، والمعلومات عنها نادرة ، وإن كانت المصادر تذكر في بعض الاحيان ما يفيد بأن هذه المبالغ لم تكن قليلة آنذاك ، وإن بعض الوكلاء قد أثروا وبنوا الدور الكبيرة بعد ان زالوا هذه المهنة ، نذكر منهم مثلاً : رويم بن احمد بن يزيد « كان يتصوف أربعين سنة ، فولي اسماعيل بن اسحاق القاضي ، قضاء بغداد ، وكانت بينهما مودة وكيدة ،

فجذبته اليه ، وجعله وكيلاً على بابيه ، فترك الصوفية ، والتبصوف والتوكل ،
ولبس الخنز ، والقصب ، والديبقي ، والدروي ، وركب الحمير والبغال ،
واكل الطيبات ، وبني الدور » (٢٤٧) .

ويشير ابن الجوزي إلى أن الدولة حددت ما يتقاضاه بعض موظفي
القضاء ، والوكلاء سنة ٥٥٧ هـ ، فقد « جمع الوكلاء ، والمحضرون ،
والشهود كلهم عند حاجب الباب ، وشرط عليهم أن لا يتبرطلوا من أحد ،
ولا يأخذ الشروطي في كتب البراعة (٢٤٨) أكثر من حبتين ، ولا المحضر
أكثر من حبة (٢٤٩) ، ولا الوكيل أكثر من قيراطين (٢٥٠) ، واشهدوا
عليهم الشهود » (٢٥١) .

-
- (٢٤٧) ن . م ، ج ٣ ، ص ١٢٠ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ١٣٦ .
(٢٤٨) البراعة : حجة يبذلها الجهمذ أو الخازن للمؤدي بما يؤديه اليه
(الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص ٣٧ - ٨) .
(٢٤٩) الحبة سدس مثقال والدينار ست وثلاثين حبة (مفاتيح العلوم ،
ص ٤١ - ٨) .
(٢٥٠) القيراط : ربع خمس مثقال ، والدينار عشرون قيراطاً في
أكثر البلدان (مفاتيح العلوم ، ص ٤١) .
(٢٥١) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٢٠٤ . ولم تشر كتب الفقه إلى لجور
الوكلاء ، سوى ما ذكره ابن الشحنة ، من أن الوكيل « لا يأخذ لكل
مجلس أكثر من درهمين » (لسان الحكام ، ص ٥) .

(هـ) الحاجب :

تبرز أهمية الحاجب في حفظه على الهدوء والاستقرار في مجلس القضاء وسير الاحكام ، فهو يحجب عن هذا المجلس من لا علاقة له بالدعوى ، فلا يسمح بالدخول على القاضي إلا للخصوم وما يرافقهم من وكلاء (٢٥٢) . ويشترط في الحاجب العدالة والعفة والامانة (٢٥٣) . ولهذا ينبغي للقاضي ان يختار حاجباً « لا يتجهم الخصوم ولا يختص بعضهم دون بعض ، ونكون له معرفة بأوقات ما يجوز ان يستأذن فيها بالحضور لمن يقصد القاضي ، ويعرف من جاء خصماً ، او زائراً ، أو سائلاً له ... أو مستفتياً في الحكم والشرع » (٢٥٤) وينبغي ان يكون دخول الحاجب على القاضي قبل جميع الناس ، ليعرف من حضر على الباب من الناس ، ثم يأذن لمن يريد الدخول عليه « كل انسان مع خصمه » (٢٥٥) . ومع ان إتخاذ الحاجب في مجلس القضاء ، له اساس في الشرع (٢٥٦) . فقد كره بعض الفقهاء إتخاذ الحاجب ، لأنه ربما فعل ما لا يراه المحتجب (٢٥٧) . وربما اذن للبعض دون بعض لهوى ، او لرشوة (٢٥٨) .

(٢٥٢) روضة القضاء ، ج ١ ، ص ١٢٠ . مجالس القضاة والحكام ، ورقة ٤٨ ب « م » .

(٢٥٣) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦) روضة القضاء ، ج ١ ، ص ١٢٠ .

(٢٥٧) ومن هؤلاء الفقهاء ، الشافعي : يراجع عن التفاصيل أدب

القاضي ، ج ١ ، ص ١٩٩ .

(٢٥٨) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٠١ .

وقد ذهب بعض الشافعية إلى ضرورة اتخاذ الحاجب ، لأنه « إنما يسكره للقاضي اتخاذ الحاجب في زمان الاستقامة وسداد أهله ، فأما في زمان الاختلاط والتهارج واستطالة السفهاء والغاغة فالمستحب له أن يتخذ حاجباً يحفظ هيبة نظره ويمنع من استطالة الخصوم » (٢٥٩) . وهذا الرأي الذي تبناه الماوردي له ما يبرره ، فحرمة مجالس القضاء في بغداد ، لا يمكن أن تصان في عهود بلغ فيها اضطراب الأمور إلى درجة بحيث فيها « رسوم الخلافة » (٢٦٠) . دون أن يكون لها حجاب .

لم تذكر المصادر أسماء حجاب بعض قضاة بغداد ، باستثناء حاجب أبي السائب المعروف بـ « محمد الحاجب » ، وقد وصفه مسكويه وصفاً يليق بخلائقه التي سوغت له أن « يتعرض لحرم النساء ... فكانت لا تمتنع عليه من لها خصومة » (٢٦١) وقد بلغت اخباره هذه إلى الوزير المهملبي ، فضربه « ضرب التلغف ، لما كان بلغه عنه من ... التمهك في أيام أبي السائب » (٢٦٢) .

لا ريب أن هذه الحادثة تشير بوضوح إلى أهمية تأكيدات الخلفاء على قضاة بغداد في الاحتراس والحيلة عند اختيارهم للحاجب ، فعلى القاضي « أن يتخذ حاجباً نقي الجيب ، مأمون المشهد والغيب ، مستشعراً للتقوى في السر والنجوى ، سالكاً للطريقة المثلى غير متجهج للناس ، ولا معتمدأ

(٢٥٩) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٠١ .

(٢٦٠) عريب ، ص ١٤١ .

(٢٦١، ٢٦٢) تجارب الامم ، ج ٢ ، ص ١٨٤ . وللشاعر ابن سكره

(ت ٣٨٤ هـ) ، قصيدة في هذا الحاجب . راجع : (نشوار المعاضرة ،

ج ٥ ، ص ٢٦) .

ما ينافي بسط الوجه والایناس ، فانه وصلتهم إليه ، ووجهه المشهود قبل الدخول عليه ، فليتخذه من بين اصحابه ، ومن يرتضيه من أمثاله وأضرابه « (٢٦٣) .

يبدولي ان حاجب القاضي في بغداد ، كان على درجة من الاخلاق مرضية ، بدليل ، ما ذكره مسكويه عن « محمد الحاجب » الذي مثل ظاهرة استثنائية لو تكررت لما سكنت عن إيرادها المصادر (٢٦٤) .

و - الفارض :

المواريث ، وتقسيمها بين مستحقيها ، شغلت مكانة مهمة في مهمات القاضي . وقد أناب عنه خير آفي قسمتها هو الفارض ، او فارض المواريث على بابہ (٢٦٥) . وقد ذكر رزق هذا الموظف سنة ٣٦٣ هـ عندما خصص القاضي ابن ام شيبان « للفارض على بابہ مائة درهم » (٢٦٦) .

(٢٦٣) مآثر الانافة ، ج ٣ ، ص ١٤٤ .

(٢٦٤) انظر ما أورده السمناني عن استقامة حاجب قاضي الجانب الغربي أبي خازم (الروضة ١ / ١٢١) .

(٢٦٥) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٦٤ . الهمذاني ، تكملة تاريخ الطبري ، ص ٢١٣ . واصحاب الفروض هم الورثة الذين لهم سهام مقدرة في الكتاب او السنة او الاجماع (موسوعة اصطلاحات العلوم الاسلامية ٥ / ١١٢٦) . (٢٦٦) ن . م ، ج ٧ ، ص ٦٤ . التكملة ، ص ٢١٣ . وقد ذكر الخطيب عن محمد بن يحيى بن محمد (ت ٤٣٨ هـ) كان عارفاً بالفرائض وقسمة المواريث (تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٤٣٤) . وذكر المنذري

ز - خازن ديوان الحكم :

وهو الذي يتولى حفظ وثائق « ديوان القضاء » أو « ديوان الحكم » وقد سماه ابن الجوزي « خازن دار الحكم » (٢٦٧) .

والظاهر ان هذا العضو في مجلس القضاء يتولى مهمة خطيرة في حفظ وثائق وسجلات القضاء وهذا ما يفسر تأكيدات الخلفاء في عهدهم لقضاة بغداد على ان يختاروا لهذا الديوان « خازناً يؤدي الامانة فيه ، ويتوخى ما توجهه الديانة وتقتضيه » (٢٦٨) .

كما لم ينس الخلفاء في تنبيه القاضي « بحفظ ما في ديوانه من الوثائق والسجلات والحجج والبيّنات . . . وإن يكلمها إلى الخزان المأمونين ، والحفظة المتيقضين ، ويوعز اليهم بأن لا يخرجوا شيئاً منها عن موضعه ولا يضيفوا إليها ما لم يكن بعلمه » (٢٦٩) .

ص - المدير :

ظهرت وظيفة المدير في مجلس القضاء في بغداد ، مرافقة لأزدياد أهمية

عن أبي البقاء يعيش بن نجم بن عبد الله البغدادي ، الفرضي ، الحاجب ، الوكيل (ت ٦٠٦ هـ) « كان عالماً بالفرائض وقسمة التركات ، وكتابة الشروط » (التكملة ، مج ٣ ، ص ٥٦) .

(٢٦٧) ن . م ، ج ٧ ، ص ٦٤ .

(٢٦٨) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٩٠ . انظر كذلك : ص ٢٧٤ .

(٢٦٩) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٨٤ .

تسجيل الاحكام وضبطها .

وقد أشار ابن الأثير إلى ذلك فذكر ان « هذا يقال في بغداد لمن يدير السجلات التي حكم بها القاضي على الشهود حتى يكتبوا فيها شهادتهم ، واشتهر بهذا الاسم أبو الحسن علي بن محمد بن الطراح المدير البغدادي » (٢٧٠) .
وإذا كان ابن الطراح توفي سنة ٤٨٣ هـ (٢٧١) . بعد ان اشتهر بهذه الوظيفة ، فالراجح ان ظهورها كان في النصف الاول من القرن الخامس الهجري (٢٧٢) .

وقد استمرت بعد ذلك فذكرت المصادر اسماء من تولوها ، مثل : محمد بن يوسف بن محفوظ بن محمد بن الحسن « الوكيل بباب القضاة واحد المديرين الذين يكتب اسمهم في الكتب لأبوابها » (٢٧٣) . يتبين من هذا ان وظيفة المدير لم تقتصر على إدارة السجلات على الشهود ، بل صار يشبث اسمه فيها ، كموظف عدلي ، إقتضت وظيفته ان يكون ملماً بالشروط ، والوكالة ، وأدب القضاء .

نذكر مثلاً على ذلك : الحسين بن علي بن الحسين الزيني (ت ٥٦٢ هـ) ، أخو اقضى القضاة أبي القاسم الزيني « جعله اخوه يقرأ عليه السجلات ، بمجلس الاثبات يوم الاسجال ، واذن له في الشهادة عليه بها ، وإن يضع خطه فيما شهد عليه » (٢٧٤) . وعفيف الدين أبو احمد الحسين بن علي

(٢٧٠ ، ٢٧١) الباب ، ج ٣ ، ص ١١٤ .

(٢٧٢) ذكر ابن الجوزي حضور « المديرين » مجلس القضاء في بغداد

سنة ٥٤٢ هـ (المنتظم ، ج ١٠ ، ص ١٢٥) .

(٢٧٣) ذيل تاريخ مدينة السلام ، ج ١ ، ورقة ١٧٤ ب « م » .

(٢٧٤) ن . م ، مج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١٩٠ ب « م » .

البغدادي المدير ، « كان عالماً بكتابة الشروط ، وشروط الوكالة ومعرفة آداب القضاء ... وكان حاذقاً في شغله ، مليح الكتابة في فنه » (٢٧٥) .

ض - الاعوان :

لا أقصد بالاعوان هنا جماعة تشغل وظيفة معينة ذات واجبات محددة ، بل هم طائفة معينة ، لا يمكن للقاضي ان ينظر في دعاوي الخصوم ، ويستكمل الاشراف على أمور مجلسه بدونهم .

وقد ذكر الخصاص سببين يدعوان القاضي لاتخاذ الاعوان « احدهما ان مجلس القضاء مجلس هيبة ، فلو لم يتخذ الاعوان ربما يستخف بالقاضي فيذهب بمهابته ... والثاني ان القاضي يحتاج الى إحضار الخصوم ولا يمكنه ذلك بنفسه ، وهم لا يحضرون بأنفسهم فيتخذ أعواناً ليحضروا الخصوم مجلس القضاء » (٢٧٦) .

وقد ذكر الطرابلسي ان مهمة الاعوان ان يقفوا بين يدي القاضي ، وبين من يتقدم إليه من الخصوم ، ليكون اهيب في أعين الناظرين . فاذا أدخل احد من الخصوم بأدب المجلس ، زجره الاعوان ، حفاضاً على هدوء المجلس ، وسلامة سير الدعوى فيه (٢٧٧) .

(٢٧٥) تلخيص مجمع الآداب ، ق ١ ، ص ٤٧٧ . والراجع ان هذا المدير شغل وظيفته في أواخر سني الدولة العباسية ، إلى ان امتد به العمر فتوفي سنة ٦٦٧ هـ (ن . م) .

(٢٧٦) شرح أدب القاضي ، ورقة ١٤ أ « م » .

(٢٧٧) معين الحكماء ، ص ١٨ - ٩ .

عرفت وظيفة الاعوان منذ عهد المنصور (٢٧٨) . فقد نصح الخليفة بالاهتمام بوظيفة القاضي ، والزيادة « على أعوانه وكتابه من الارزاق » (٢٧٩) . وقد شدد الفقهاء على القاضي أن يتفقد أحوال أعوانه « لأنهم اعوان الشرع والدين ، فيجب ان يكونوا اعرف بالشرع واقوم بالدين » (٢٨٠) . وقد أكد الخليفة المطيع على ابن أم شيبان قاضي مدينة المنصور ، ضرورة اشرافه « على أعوانه وأصحابه ومن يعتمد عليه من امنائه واسبابه اشرافاً يمنع من التخطي إلى السيرة المحضورة ويدفع عن الاشغاف إلى المكاسب المحضورة » (٢٨١) .

ويمكن ان يطلق على الأعوان بطانة القاضي ، الملتفين حواه . مثل المحضر ، والبواب ، والجدواز ، وحامل الدواة . وهؤلاء يتقاضون أرزاقهم من بيت المال (٢٨٢) . ولا يجوز لهم ان يأخذوا من الخصوم أي مبلغ ، لأن ذلك يعد برطيلاً ورشوة البرطيل الذي استفحل بين الأعوان ، حتى وجدنا الدولة تجمع أعوان القضاة وبعض موظفي مجلس القضاء لتحدرهم من أخذ البرطيل (٢٨٣) .

لا يمكن مطلقاً ان تسير العدالة مسارها الطبيعي ، مع البرطيل ،

(٢٧٨ ، ٢٧٩) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٠٢ . وكانت أرزاق كاتب

القاضي وأعوانه في العصر العباسي الاول ثلاثين درهماً في الشهر (اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٣١٠) .

(٢٨٠) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٢٣ - ٤ .

(٢٨١) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٦٤ .

(٢٨٢) معين الحكم ، ص ١٨ .

(٢٨٣) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٢٠٤ . حوادث سنة ٥٥٧ هـ .

ولهذا كان تأكيد الفقهاء الحازم ، وتحذيرهم المستمر من الرشوة والبرطيل ، ان تغري القاضي ، أو أعوانه ، وتحرفهم عن عدالة الشريعة ، التي يمثلونها . ولكن السمناني يشير صراحة إلى ان ما ذهب إليه الفقهاء من ضرورة توفر الامانة والعفة في أعوان القاضي ، لا وجود له في بغداد . على ما شاهده هو واختبره ، خبرة الرقيب القريب ، فالذي « قاله الفقهاء في كثرتهم ، غير الذي شاهدناه في جميع هذه الاحوال كلها ، ولعل القانون تغير » (٢٨٤) . تغيراً ، اصبح العثور فيه على صورة أعوان القضاء ، بصفات كما رسمها الفقهاء ، يمكن في الكتب الفقهية فقط ، فهذه « صفات إنما ترد في الكتب ، وتذكر في الألسنة ، فأما ان يكون لهذه الصفات وجود ، فهذا أمر كالمأبوس منه اليوم ، لأن الامر يجري اليوم في أعوان الحكم على خلاف ذلك » (٢٨٥) .

ويمكن أن نميز من الاعوان : المحضر والجلواز .

(١) المحضر : وهو الذي يبلغ المدعي عليه بضرورة لمجلس القضاء ، للنظر في دعوى خصمه . والصفة الرسمية للمحضر ، تكون في حمله لطابع القاضي ، أي خاتمة (٢٨٦) . فان تلكاً بالحضور أرسل القاضي إليه مجموعة من الأعوان لأحضاره (٢٨٧) .

ولا ينبغي على المحضر ان يأخذ أجراً على الاحضار (٢٨٨) ، لأن

(٢٨٤) روضة القضاء ، ج ١ ، ص ١٣٣ .

(٢٨٥) روضة القضاء ، ج ١ ، ص ١٣٣ .

(٢٨٦) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ . والطابع : الختم وهو التأثير

في الطين ونحوه ، والطابع الخاتم الذي يختم به (لسان العرب ، ٢٣٢/٨) .

(٢٨٧ ، ٢٨٨) معين الحكام ، ص ١٨ - ٩ .

رزقه من بيت المال (٢٨٩) . ولكن السمناني يشير إلى ان في عصره ، كانوا « يأخذون الأجر على الاحضار » (٢٩٠) . والظاهر ان ما ذكره السمناني ما لبث ، حتى اصبح أمراً مألوفاً اقرته الدولة ، على ان لا تتعدي أجرة المحضر في بغداد اكثر من حبة (٢٩١)

(٢) الجلواز : وقد ذكرته المصادر منذ عهد شريح (٢٩٢) . وكان يتولى ضبط المجلس ، وتأديب من يتناول من الخصوم . وقد ذكر وكيع ان جلواز القاضي محمد بن عمران (٢٩٣) كان يحمل الدرة ، فاذا عرض أحدهم بالقاضي « قال ابن عمران للجلواز : اخفقه بالدرة » (٢٩٤) . فيخفقه خفقة أو خفتين (٢٩٥) . وكان بعض الجلاوزة يحمل بيده السوط ، لتأديب بعض الخصوم في مجلس القضاء بأمر من القاضي (٢٩٦) .

وفي بغداد ، كان الجلواز يقف على رأس القاضي ، يحد الناس عن

(٢٨٩) يراجع في ارزاق القضاة وأعوانهم ، شرح أدب القاضي ،

ورقة ٣٠ « م » .

(٢٩٠) روضة القضاة ، ص ١٣٣ .

(٢٩١) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٢٠٤ .

(٢٩٢) راجع ما كتبه الخفاف « في القاضي يقوم على رأسه الجلواز » ،

ورقة ٣٧ ب « م » .

(٢٩٣) محمد بن عمران ، كان آخر قضاة بني أمية على المدينة ، وقد

وقد أقره المنصور على وظيفته في أول عهده (اخبار القضاة ، ج ١ ،

ص ١٩٣) .

(٢٩٤ ، ٢٩٥) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٨٨ .

(٢٩٦) أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٣١ .

القاضي في مجلس للحكم ، حق لا يسمع أحد ما يجري بين الخصوم . كما كان يأخذ رقاع الدعاوي ليوصلها إليه ، ويدعو الناس والخصوم إلى النهوض وترك المجلس إذا إنتهت الدعوى (٢٩٧) .

وكان بعض الجلاوزة ، يتقدمون القاضي إذا ركب بغلته ، ومشى في الاسواق والطرق ، يدعون له « اللهم احرس سيدنا » (٢٩٨) وما يجري هذا المجري من عبارات .

وقد استمر ذكر الجلاوزة ، ومرافقتهم للقاضي ، إلى أوائل القرن السابع الهجري (٢٩٩) .

ويتقاضى أعضاء مجلس القضاء أرزاقهم من بيت مال المسلمين (٣٠٠) ، وكان أول ذكر لأرزاقهم مجتمعين سنة ٣٦٣ هـ عندما تقلد ابن أم شيبان قضاء بغداد سنة ٣٦٣ هـ ، واشترطه أن لا يرتزق عن الحكم ، وقرر لكاتبه في كل شهر ٣٠٠ درهم ، ولحاجبه ١٥٠ درهم ، وللقارض على بابه

(٢٩٧، ٢٩٨) روضة القضاء ، ج ١ ، ص ١٣٣ - ٤ . ويذكر السفناني

من جملة أعوان القاضي « الركابية » يساعدون القاضي على ركوب بغلته ويمشون بين يديه ، يساعدون الناس ويدفعونهم وهم يقولون ، بروه بروه بروه (روضة القضاء ، ج ١ ، ص ١٣٣) .

(٢٩٩) البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ١٤٤ . ويعد الامناء أعواناً

نشطتين في تسيير بعض أعمال مجلس القضاء ، خاصة فيما يتعلق بحفظ الاموال المودعة عند القاضي ، وسند رسمهم في الفقرة الخاصة بأشراف القاضي على الاموال .

(٣٠٠) أبو يوسف ، كتاب الخراج ، ص ١٨٧ . اخبار القضاة ،

ج ٣ ، ص ٢٣٣ . أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ .

١٠٠ درهم ، ولخازن ديوان القضاء والاعوان ٦٠٠ درهم (٣٠١) .
ان المعلومات عن ارزاق اعضاء مجلس القضاء في بغداد نادرة ، وفيما يتعلق بقضاتها فقليلة ، غير اننا يمكن ان نقرر ان ارزاق قضاة الدولة بصورة عامة زيدت عما كانت عليه في الدولة الاموية (٣٠٢) . اصف الى ذلك الجوائز التقديرية التي منحها العباسيون لقضااتهم ، والتي فاقت ارزاقهم اضعافاً (٣٠٣) ، ولعل مرجع ذلك اهتمامهم بالقضاء ، ومحاولتهم معالجة

(٣٠١) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٦٤ .

(٣٠٢) رزق القاضي في مصر في العهد الأموي عشرين ديناراً (الولاة والقضاة ص ٣٥٤ ، فيما رزق في العصر العباسي الاول ثلاثين ديناراً (حسن المحاضرة . ج ٢ ، ص ٨٨) . ابن حجر ، رفع الاصر عن قضاة مصر ، ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

(٣٠٣) ايجاز المنصور قاضي المدينة محمد بن عمران الطلحي بعشرين ألف دينار (الجهمشياري ، ص ٩٩) . وكان رزق حفص بن غياث في الكوفة ٣٠٠ درهم فشكاً للرشيد تخلف ارزاقه ، فبعث إليه بـ ٥٠٠٠٠ درهم (اخبار القضاة ، ١٨٥/٣) وأجرى عبد الله بن طاهر على قاضي مصر عيسى بن المنكدر اربعة آلاف درهم في الشهر ، واجازته بألف دينار (اخبار القضاة ، ٣ / ٢٤١) وكان رزق قاضي واسط (أبو شيبة) في الشهر ١٥٠ درهم ، ثلاثين منها لكتابيه وأعوانه ، فزادها المهدي ، فصارت ٣٠٠ درهم ، ثم زيدت فبلغت ٤٨٠ . كما ايجز فوق زيادته هذا بمبلغ اضافي (اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٣١٠) كما وهب المتقي لقاضييه الخرق خمسة آلاف دينار ، ثم ١٥٠٠٠٠ دينار (تكملة تاريخ الطبري ، ص ٣٠) .

ظاهرة إمتناع الاتقياء عن تقلده (٣٠٤) .

وفي العصر العباسي الاول كان رزق قاضي بغداد حوالي مائتي درهم في الشهر (٣٠٥) ، وفي عهد المعتضد كان « جاري اسحاق بن ابراهيم القاضي وخليفته يوسف بن يعقوب والد أبي عمر وأولادهما وعشرة نفر من الفقهاء ... خمسمائة دينار في الشهر » (٣٠٦) . واحصي في عهد المقتدر ما كان يجري على قضاة الدولة من ارزاق فبلغت « ستة وخمسين ألف وخمسمائة وتسعة وستين ديناراً » (٣٠٧) .

ومن المعلوم صعوبة تقدير رزق قاضي بغداد من مجمل المبلغ المذكور في هذا النص . غير إنه يمكن اعتبار عصر المقتدر فاتحة لظاهرة أخذ

(٣٠٤) ان عزوف بعض المرشحين للقضاء عن تقلده ظاهرة واضحة في القضاء الاسلامي بدأت في العهد الراشدي ، وقويت في العهد الأموي ، ثم استفحلت في بداية العهد العباسي ، وكان العلماء لا ينظرون بعين الرضا لقبول القضاء وولايته ، ويحذرون عنه ، بحديث الرسول (ص) : « من ولي القضاء فكأنما ذبح بغير سكين » . راجع عن ذلك : معين الحكام ، ص ٧ - ٨ . شرح أدب القاضي ، ورقة ٥ وما بعدها . انظر كذلك : Coldziher , P . 48 .

(٣٠٥) إستنتجت هذا من قول حفص بن غياث قاضي الشرقية لأحد أعوانه وقد سلمه ١٠٠ درهم ، وقال له : امضي بها إلى العامل ، وقل له : هذا رزق خمسة عشر يوماً لم أحكم بها بين المسلمين ، لاحظ لي فيها (تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٩٠ - ١) .

(٣٠٦) الصابي ، الوزراء ، ص ٢٦ .

(٣٠٧) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٧٠ .

القضاء بالمال ، فقد تقلد أبو الحسين عمر قضاء القضاة في هذا العصر بمئة ألف دينار (٣٠٨) ، أعقبه ولده فوليه بعشرين ألف دينار (٣٠٩) . وفي العصر البويهي ضمن قضاء القضاة بمائتي ألف درهم (٣١٠) . وفي العصر السلجوقي ، كان بعض القضاة لا يأخذون على القضاء رزقاً (٣١١) ، بينما كان البعض منهم « يحمل إليه أموال كثيرة من الامصار » (٣١٢) . لم تذكر المصادر ، مصادرهما .

ان ضمان القضاء ، ومصادرة القضاة بمبالغ كبيرة في عهود مختلفة (٣١٣) ،

(٣٠٨) تجارب الأمم ، ج ١ ، ص ٢٩٩ . تكملة تاريخ الطبري ، ص ٨٥ .

(٣٠٩) تكملة تاريخ الطبري ، ص ٢١٤ . حوادث سنة ٣٢٨ .

(٣١٠) تجارب الامم ، ج ٢ ، ص ١٨٩ .

(٣١١) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٩٥ .

(٣١٢) ن . م ، ص ١٥ . راجع أيضاً : الدكتور خصباك ، القضاء

في العراق في العصر السلجوقي ، ص ١٠٢ .

(٣١٣) أول من صودر من قضاة بغداد محمد بن احمد بن أبي دؤاد ،

صادرة المتوكل ، وحمل من أمواله ١٠٠.٠٠٠ دينار ، و ٢٠.٠٠٠ دينار ،

وجواهر بقيمة ٢٠.٠٠٠ دينار (الطبري ، ق ٣ ، ج ١٢ ، ص ١٤٢١ .

أمير علي ، مختصر تاريخ العرب ، ص ٢٤٧) وصودر يحيى بن أكثم

بمبلغ ٧٥.٠٠٠ دينار (الطبري ، ق ٣ ، ج ١٢ ، ص ١٤٢١) . كما

صودر قاضي الشرقية أبو عمر سنة ٢٩٦ ، على مبلغ ١٠٠.٠٠٠ دينار ،

فأدى أكثره (تجارب الامم ١ / ١٤) . وفي سنة ٣٠٠ هـ صودر جماعة

على ١٠٠.٠٠٠ دينار ، دفع منها ابن الجصاص ٢٠.٠٠٠ دينار وفرضت

البقية على جماعة منهم القاضي ابن أبي الشوارب (عريب ، ص ١٣٩) .

يضع علامة إستفهام أمام الموارد المالية لهم ، لم تذكر المصادر جواباً شافياً لها .

القاضي ينظر في دعاوي الخصوم :

آ - جلوس القاضي للحكم

يأتي القاضي إلى مجلس القضاء ركباً بغلته (٣١٤) . لابساً السواد ،
الذي الرسمي للدولة (٣١٥) . وعليه « العمامة والطيلسان » (٣١٦) .
وقد جرت العادة في بغداد أن يلبس القضاء « العمامة السود والطيلاسة
السود » (٣١٧) .

وفي سنة ٢٥٠ هـ صودر القاضي أبو السائب على ١٠٠.٠٠٠ درهم (تكملة
الطبري ، ص ١٧٩) .

(٣١٤) جرت العادة في بغداد أن يركب القضاء البغال (أخبار
القضاء ، ج ٣ ، ص ٢٨٦ . تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ١٣١ . المنتظم ،
ج ١٠ ، ص ٤٢) وكانت البغلة من جملة خلع وهدايا الخلفاء لقضاةهم
(طبقات الخنابلة ، ج ٢ ، ص ١٨٦) .

(٣١٥) رسوم دار الخلافة ، ص ٩١ . أخبار الدولة العباسية ، ص ٢٤٥ .
(٣١٦) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٤٣ . والطيلسان ضرب من
الأكسية وهو فارسي معرب (لسان العرب ، ٦ / ١٢٥) مادة طلس .
(٣١٧) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٤٣ . وذكر الذهبي ، أن اليهود
لبسوا في سنة ٤١١ هـ العمامة السود بأمر من الحاكم بأمر الله الذي

وقد أشار الصابي إلى ذلك في حديثه عن ملابس أرباب المراتب في الدولة فذكر ملابس قضاة بغداد : الطيلسان ، والدنيات (٣١٨) ، والعمائم السود المصقولة (٣١٩) .

لبس قضاة بغداد الطيلسان ، كما لبسوا الطيلسان بحنك وهو « زي أهل العلم » (٣٢٠) . وكان العرف ان يخلع القاضي طيلسانة إذا نقل إلى وظيفة غير القضاء (٣٢١) . ولبس بعض القضاة مع الطيلسان ، الجبة في الشتاء (٣٢٢) . وقد خلع للنصور على سوار « جبة وشي وطيلسان » (٣٢٣) .

« ألبس اليهود العمائم السود نكاية وإهانة لزي بني العباس » (دول الاسلام ، ج ١ ، ص ١٩١) وعن الطيلسان يراجع : دوزي ، رينهارت ، المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب ، ص ٢٨٩ . تاريخ علماء المستنصرية ، ص ٣٣٧ .

(٣١٨) يذكر ابن الجوزي ، ان العوام في بغداد يسمون القسلا نس الطوال بالدنيات (المنتظم ، ج ٨ ، ص ٨٥) وقد حدث مرة ان سقطت دنية قاضي الشرقية الخلنجي « فغطى رأسه بطيلسانة » (معجم الادباء ، ج ٢ ، ص ٢٢١) وقد لبس الواقدي الطويلة ، فظهر « في زي القضاة » المحاسن والمساوىء ، ١ / ٢١٣ .

(٣١٩) رسوم دار الخلافة ، ص ٩١ .

(٣٢٠) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٨٠ .

(٣٢١) ن . م ، ج ٩ ، ص ١٥٠ .

(٣٢٢) تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٢٨٨ .

(٣٢٣) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٦١ .

وذكر من ملابس قضاة بغداد ، الطرحة (٣٢٤) . فقد خلع على اقضى
القضاة البخاري « خلعاً سوداء وطرحة كحلية » (٣٢٥) . ورفع الطرحة
عن القاضى من علامات عزله ، فلما أقر الفقهاء بفسق قاضى القضاة
العباسى سنة ٦٠٠ هـ أمر الوزير حاجب المجلس « برفع طرحته » (٣٢٦)
فجاذبه قاضى القضاة وقال : « هذه ملكى مالك ولها » (٣٢٧) كما يرفع
القضاة طرحتهم عندما تعلن الدولة الحداد ، تصدر الأمر بأن « يرفع
القضاة والمدرسون الطرحات والعدول الطيالة » (٣٢٨) . فلما توفي
الناصر لدين الله سنة ٦٢٢ هـ « رفع القضاة والمدرسون والمشايخ الطيالس
والطرحات » (٣٢٩) .

وإذا دخل القاضى مجلس القضاء يستحسن ان يكون « جلوسه صدر
بجلوسه ليعرفه الداخل عليه ببديهة النظر » (٣٣٠) . ولا يجلس على
الارض بلا بساط ، بل « يفترش بساطاً ، لا يزري ولا يطغي ، ويختص

(٣٢٤) ويذكر الزبيرى الطرحة هي الطيلسان (تاج العروس ١٨٩/٢)
كما يذكر الهورينى « والطرحة الطيلسان » (شرح ديباجة القاموس
١ / ٢٣٧) . وتلبس الطرحة عادة فوق العمامة (تاريخ علماء المستنصرية ،
ص ٣٣٧) .

- (٣٣٥) ابن الساعى ، ج ٩ ، ص ١١٤ .
(٣٢٧ ، ٣٢٦) ن . م ، ج ٩ ، ص ١١٥ .
(٣٢٨) الحوادث الجامعة ، ص ١٧٢ .
(٣٢٩) الدوادارى ، كنز الدر ، ج ٧ ، ص ٢٧٣ .
(٣٣٠ ، ٣٣١) أدب القاضى ، ج ١ ، ص ٢٤٣ .

فيه بمقعد ووسادة لا يشاركه غيره فيهما » (٣٣١) .
والظاهر أن مجالس القضاة في بغداد ، انسمت بالبساطة ، وابتعدت
عن مظاهر الفخامة ، فقاضي الشرقية علي بن ضبيان العبسي ، كان يجلس
على باريه ، وقد كتب له أحد أصدقائه : « بلغني أنك تجلس للحكم على
باريه ، وقد كان من قبلك من القضاة يجلسون على الوطاء ويكتبون » (٣٣٢)
فرد عليه ابن طبيان : « لاني لأستحي أن يجلس بين يدي رجلان حران
مسلمان على بارية وأنا على وطاء ، لست أجلس إلا على ما يجلس عليه
الخصوم » (٣٣٣) . ومع بساطة مجالس القضاة على البارية أو الخصيرة ،
ذكر من واجبات المحتسب « أن يتردد على مجالس القضاة والحكام ،
ويمنعهم من الجلوس في الجوامع والمساجد للحكم بين الناس » (٣٣٤)
لأن تردد الخصوم عليه باستمرار ربما يؤدي إلى تلف حصران
المسجد (٣٣٥) .

ويفتتح القاضي جلسة الحكم بركعتين . يدعو بعدهما بالتوفيق والتسديد
ثم يطمئن في جلوسه متربهاً ، مستنداً أو غير مستند (٣٣٦) .
وإذا كان القاضي إنما يمثل « نائب الشرع » فعليه أن يعالج نفسه

(٣٣٢، ٣٣٣) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٦ .

(٣٣٤، ٣٣٥) ابن بسام ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ٢١٣

وما بعدها .

(٣٣٦) أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٢٤٣ . يذكر عريب أن محمد بن
يوسف قلند الشرقية وعسكر المهدي سنة ٣٠١ « وخلع عليه دراعة وطيلسان
وعمامة سوداء وركب من دار الخليفة إلى مسجد الرصافة فصلى ركعتين
ثم قرأ عليه عهده بالولاية » (الصلاة ، ص ٤٢) .

على آداب الشرع ، وهو يجلس لتطبيق حكم الشريعة بين الناس ، فعليه ان يتوقى ما يشينه في دينه ومروته وعقله او يحطه من منصبه وهيبته ، فانه أهل لأن ينظر إليه ويقتدى به وليس يسمعه في ذلك ما يسع غيره... وليجتهد أن يكون جميل الهيئة ظاهر الأبهة وقور المشية والجلسة حسن النطق والصمت محتزاً في كلامه من الفضول وما لا حاجة به ، كأنما يعد حروفه على نفسه عداً فان كلامه محفوظ وزله في ذلك ملحوظ... وليكن ضحكته تبسماً ونظره فراسة وتوسماً وأطراقه تفهماً وليلزم من السمات الحسن والسكينة والوقار ما يحفظ به مروته فتميل الهمم إليه ويكبر في نفوس الخصوم من الجرأة عليه « (٣٣٧) . اصف إلى ذلك فان على القاضي ان يكون فهماً عند الخصومة ، فيجعل فهمه وسمعه إلى كلام الخصمين ، ولا يكون قلقاً وقت الجلوس للقضاء (٣٣٨) . ولا ضجراً ، ولا غضبان ، ولا جائعاً ولا عطشان لأن هذه العوارض مما يشغله عن التأمل والانتباه لما يجري بين الخصمين ، مما يبعد قراره في الحكم عن الالتزام بقواعد الحق والعدل (٣٣٩) .

كان كل ما ذكرناه يتعلق بسبل توفير الظروف المناسبة لينظر القاضي في الدعاوي بقواعد العدل ، العدل الذي يشمل طرفي الدعوى ، المدعي والمدعي عليه ، وإنما « علم القضاء يدور على معرفة المدعي من المدعي

(٣٣٧) معين الحكام ، ص ١٦ .

(٣٣٨) ويجتهد القاضي أن يكون وقت جلوسه للقضاء أول النهار

(أدب القاضي ١ / ٢٤٥) .

(٣٣٩) بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ٩ . خزائن الفقه ، ص ٤٠٠ .

ب - سير الدعوى في مجلس القضاء :

الدعوى لغة : هي قول يقصد به الانسان إيجاب الحق على غيره ،
وشرعاً : هي طلب أحد حقه من آخر ، قولاً أو كتابة في حضور القاضي
حال المنازعة ، بلفظ يدل على الجزم بإضافة الحق إلى نفسه أو إلى الشخص
الذي ينوب عنه (٣٤١) .

أما المدعي : فهو من إذا ترك الدعوى يترك ، فتقطع الخصومة
بتركه (٣٤٢) . وقيل هو الذي يقصد بدعواه إثبات حق على الغير في يده
أو في ذمته (٣٤٣) ، أو هو الشخص الذي يطلب حقه في حضور القاضي (٣٤٤) .
أما المدعي عليه ، فهو : الشخص الذي يطلب منه حق في حضور
(٣٤٠) معين المحكام ، ص ١٦١ مجالس القضاة والمحكام ، ورقة

١٥٨ ب « م » .

(٣٤١) درر المحكام شرح مجلة الاحكام ، ج ٤ ، ص ١٥١ . وينظر
القاضي في الدعوى الصحيحة دون الفاسدة (معين المحكام ، ص ٦٢)
والفاسدة هي الدعوى الصحيحة أصلاً ، إلا إنها غير مشروعة باعتبار
أوصافها الخارجية كأن يكون المدعى به مجهولاً (الدرر المحكام ٤ / ١٥٤) .

(٣٤٢) معين المحكام ص ٦١ . الروض الندى ، ص ٥٢١ .

(٣٤٣) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٦٣ - ٤ .

(٣٤٤) الدرر المحكام ، ج ٤ ، ص ١٥٠ .

القاضي (٣٤٥) وإذا ترك الخصومة يجبر عليها (٣٤٦) .
وتبدأ الدعوى بتحرير المدعي الدعواه (٣٤٧) . يكتبها برقعة « من
الرقاع التي تكتب فيها الدعاوي » (٣٤٨) . ثم ترفع إلى القاضي لينظر
فيها : أما حسب تسلسل حضور الخصوم لمجلس القضاء ، أو حسب
القرعة (٣٤٩) . وللقاضي الحق في أن يستثني من هذا الترتيب ، الغرباء
والنساء ، فيقدم رقاع الغرباء والنساء في أول كل مجلس (٣٥٠) .
ويجب على المدعي عليه أن يحضر مجلس القضاء إذا بلغ بقيام
الدعوى ضده . ويثبت ذلك عنده بطيئة القاضي ، المختومة بختمه (٣٥١) .
فاذا استجاب جرت محاكمته وفق الاصول ، كما سنبين ، وإن رفض استعان

-
- (٣٤٥) ن . م ، ج ٤ ، ص ١٥٠ .
(٣٤٦) معين الحكام ، ص ٦١ . لسان الحكام ، ص ١٦ .
(٣٤٧) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٣١ .
(٣٤٨) معجم الادباء ، ج ٢ ، ص ٢٢١ . وذكر الخطيب في مجلس
القضاء لأبي يوسف موظفاً باسم « صاحب الرقاع » (تاريخ بغداد ،
١٤ / ٢٥٤) انظر كذلك : المحاسن والمساوي ، ١ / ٥٣٣ .
(٣٤٩) شرح أدب القاضي ، ورقة ١٤ - ٥ . « م » .
(٣٥٠) ن . م ، ورقة ١٦ آ . معين الحكام ، ص ٢٣ .
(٣٥١) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٧١ . روضة القضاة ، ج ١ ،
ص ١٦٩ . ذكر وكيع دعوى امرأة على رجل رفعتها للقاضي النخعي
« فختم طينة ثم قال لها : امض إلى بابي حتى يحضر معك » (أخبار
القضاة ، ج ٣ ، ص ١٧٠) .

القاضي بأعوانه لأحضره (٣٥٢) . وقد يستعين بصاحب المعونة (٣٥٣) .
وحق بالخليفة أحياناً إذا كان المطاوب من رجالات الدولة (٣٥٤) .
وإذا ثبت للقاضي إنه اختفى في منزله ، فإن أبا يوسف يرى أن
للقاضي في هذه الحالة أن يبعث من ينادي « على بابك ثلاثاً : إنه لم يحضر
قضيت عليك » (٣٥٥) .

وقد شدد الفقهاء على القاضي ، وهو المثل الأعلى للعدالة ، في مساواة
الخصمين إذا حضر مجلس القضاء (٣٥٦) ، حق ولو كان أحدهما الخليفة
نفسه (٣٥٧) .

وقد أشار الطرابلسي إلى ذلك بصورة مفصلة ، يمكن أن توجز
بالنقاط التالية :

١ - إذا حضر الخصمان بين يديه فليسو بينهما في النظر إليهما
(٣٥٢) معين الحكم ، ص ١٦ . أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٧ .
(٣٥٣) نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢١٨ - ٩ . صبح الاعشى ،
ج ١٠ ، ص ٣٨١ . والمعونة ما يظهر من قبل العوام تخليصاً لهم من
المحن (الجرجاني ، ص ٢٣٤) .

(٣٥٤) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٧ .

(٣٥٥) روضة القضاة ، ص ١٣٤ . الفتاوى الطرطوسية ، ص ٣١٣ .
نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

(٣٥٦) يمكن مراجعة : بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ٩ - ١٠ .
أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ « أدب القضاة مع الخصوم » . الأم ،
ج ٦ ، ص ٢١٤ . شرح أدب القاضي ، ورقة ٣٦ .
(٣٥٧) المحاسن والمساوي ، ج ١ ، ص ٥٣٣ .

والتكلم معهما .

٢ - يقعدهما بين يديه ضعيفين كانا أو قويين .

٣ - لا يقبل على أحد منهما دون خصمه ولا يميل إلى أحدهما بالسلام
فيخصه به ولا بالترحيب ولا يرفع مجلسه .

٤ - ولا ينبغي أن يدخل عليه أحد الخصمين دون صاحبه ، لا في مجلس
قضائه ، ولا في خلوته ، ، فإن ذلك بما يدخل عليه سوء
الظن به .

٥ - أن لا يلحق أحدهما حجته ، لأنه متى أعان أحدهما ، اضعف
الآخر ، فمجرد عن الأدلاء بحجته (٣٥٨) .

وشدد الخلفاء العباسيون على القاضي في بغداد ، أن لا يجعل لغير
العدالة والمساواة أي تأثير في مجلسه وهو ينظر في دعاوي الخصوم . « نظراً
حسناً تاماً ، مساوياً بينهم في نظره ولحظه ، واصغائه ولفظه ، محترزاً من
ذي اللسن وجراءة حنانه ... سالكاً طريق العدل اللاحب ، غير فارق
في امضاء الحكم بين القوى والضعيف ، والمشروف والشريف والمالك
والمملوك ، والغني والضعيلوك » (٣٥٩) .

فاذا رفعت الدعوى الصحيحة إلى مجلس القضاء ، سأل القاضي ،
المدعي عن دعواه ، فاذا فرغ من الأدلاء بما عنده ، سأل المدعي عليه
الجواب ، وجوابه لا يخرج عن إقرار ، أو انكار ، أو امتناع عن

(٣٥٨) معين الحكم ، ص ٢٢ .

(٣٥٩) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٨٨ . عرنوس ، القضاء في

الاسلام ، ص ١٣٩ .

الجواب (٣٦٠) .

فاذا أقر ، فقد ثبت عليه الحق بأقراره ، وللمدعي الحق ان يطلب من القاضي محضراً بثبوت حقه (٣٦١) . فاذا سجل القاضي إقراره تم الحكم ، وصفة الاقرار أن يسجل « أقر بمجلس الحاكم العزيز فلان بن فلان بمنزعة فلان بن فلان بان له في ذمته ما ادعاه عليه ، وذلك كذا وكذا وجب له من وجه كذا ، حالة او مؤجلة ، شهد عليه بذلك فلان وفلان » (٣٦٢) .

وإذا انكر المدعي عليه ما اتهم فيه إنكاراً صريحاً ، فان القاضي يسأل المدعي عليه : إلك بينة ؟ (٣٦٣) . فان اجاب بوجودها ، وثبت صحتها ، حكم له بها . وحديث الرسول (ص) : « البينة على من أدعى واليمين على من أنكر » (٣٦٤) . قاعدة فقهية ، من ركائز القضاء عند الاصوليين في الشريعة الاسلامية .

والبينة ، هي الحجة القوية ، وهي تشمل شهادة العدول ، فاذا شهد

(٣٦٠) معين الحكم ، ص ٧٤ - ٥ . أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٣٩ .

بجالس القضاء والحكام ، ورقة ١٨٨ . « م » .

(٣٦١) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٤٠ - ١ .

(٣٦٢) معين الحكم ، ص ٧٤ - ٥ . لسان الحكم ، ص ٥٧ . العدة ،

ص ٦١١ .

(٣٦٣) ن . م ، ص ٧٥ . أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٤١ - ٢ .

(٣٦٤) عن موضع هذا الحديث في كتب الصحاح ، يراجع : فنسنتك ،

ج ١ ، ص ٢٥٨ .

شاهدان عدلان ، بصحة ما ادعاه المدعي حكم القاضي له بشهادتهما (٣٦٥) .
والبينة تسمع على المنكر دون المقر ، لأن الاقرار أصل والبينة فرع ،
فلا يجوز ترك الاصل بالفرع (٣٦٦) .

وإذا لم يكن للمدعي بينة ، كان إليه ان يطلب من القاضي اليمين ،
فليس له غير ذلك ، فإن طلبها استحلف القاضي المدعي عليه ، وبرأه (٣٦٧) .
من توجه عليه واليمين « فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه
بغير الله » (٣٦٨) .

وإذا اشترك في الدعوى اثنان ، وأنكر المدعي ، وجب ان يحلف لكل
واحد منهما يميناً ، ولا يجمع بينهما في اليمين الواحد ، ذكرت هذا
لأن اسماعيل بن اسحاق القاضي . احلف « يميناً واحدة في حق شريكين
فلأنكره عليه فقهاء عصره » (٣٦٩) .

(٣٦٥) درر الحكم ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ . الطبري ، اختلاف الفقهاء ،
ص ٩٢ . وعن التعريف بالبينة وحقيقتها ، يراجع : (معين الحكم ،
ص ٧٨) .

(٣٦٦) أدب القاضي ، ج ٥ ، ص ٣٤٣ .

(٣٦٧) العدة ، ص ٦٢٤ - ٥ . معين الحكم ، ص ٧٥ . أدب
القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٤٩ .

(٣٦٨) معين الحكم ، ص ٧٥ . شرح أدب القاضي ، ورقة ٥٧ ب
وما بعدها . وراجع : (أخبار القضاة ٢ / ٢٥٩) عن طريقة أبي يوسف
في تحليل الخصوم في مجلسه ، وتعقيب ابنه يوسف على ذلك .

(٣٦٩) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ .

وإن نكل المدعي عن اليمين حكم القاضي عليه بنكوله (٣٧٠) .
أما إذا امتنع المدعي عليه ، من الاقرار والانكار ، فيكون امتناعه
هذا بحكم النكول الحقيقي ، فوجب الحكم عليه عند أبي يوسف (٣٧١)
وإذا حكم القاضي بالدعوى ، فعليه ان يثبت هذه المحاكمة في ديوانه ،
مشروحة بما آلت إليه ، وللخصم ان يطلب من القاضي محضراً وسجلاً
بما حكم به « ليكون حجة بيده » (٣٧٢) .

(سابعاً) القاضي يحكم في دعاوي الخصوم :

تولى قضاء بغداد ، قضاة كبار ، اشتهروا بمقدرتهم الفائقة في دراسة

(٣٧٠) معين الحكم ، ص ١١٨ « الباب الثامن في القضاء بالنكول
على اليمين » شرح أدب القاضي ، ورقة ٦٣ « الباب الثامن والعشرين
في النكول عن اليمين » والحكم بالنكول ، مسألة خلافية ، أشار لها
الماوردي ، فقال : « نكوله رد اليمين على المدعي ، ليحكم له بيمينه
ولا يحكم له بنكول خصمه » (أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٥٥) أما
الاحتلاف فلا يوجبون رد اليمين على المدعي راجع (روضة القضاء ،
ج ١ ، ص ٣٧١ - ٣) « باب النكول عن الايمان » .

(٣٧١) معين الحكم ، ص ٧٥ . وذكر وكيع ان خصمان تقدموا إلى
قاضي بغداد الجمحي فانكر المدعي عليه ، وأبى اداء اليمين فقال له
القاضي : « إنني أحلفك ثلاثاً فإن لم تحلف حكمت عليك ، فقال : ثلاثة
له فأبى ، فقض عليه » (أخبار القضاة ٣ / ٢٥٠) .

(٣٧٢) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٠٢ .

ما عرض عليهم من قضايا ، واصدار الاحكام الصائبة بها . من هؤلاء القضاة نذكر مثلاً : أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة ، وصفه الخطيب بأنه كان « افقه أهل عصره ، ولم يتقدمه أحد في زمانه ، وكان النهاية في العام والحكم ، والرياسة والقدر ، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ، وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الارض » (٣٧٣) .

وعلى الرغم مما أصاب أبا يوسف من رخاء ونعم بدخوله القضاء ، فكان يقول عند موته (سنة ١٨٢ هـ) : « ياليتني مت على ما كنت عليه من الفقر ، وإني أم ادخل في القضاء على اني ما تعمدت بحمد الله ونعمته جوراً ، ولا حا بيت خصماً من سلطان ولا سوقة » (٣٧٤) وقال : « اللهم إنك تعلم اني لم أجر في حكم حكمك به بين عبادك متعمداً ، ولقد اجتمعت بالحكم بما وافق كتابك وسنة نبيك » (٣٧٥) .

كان أبو يوسف على قضاء مدينة المنصور عندما قدم إليه « مسلم قتل ذمياً فأمر ان يقاد به ، ووعدهم ليوم ، وأمر بالقاتل فحبس ، فلما كان في اليوم الذي وعدهم حضر اولياء الذمي وجيء بالمسلم القاتل ، فلما هم أبو يوسف ان يقول اقيدوه ، رأى رقعة قد سقطت ، فتناولها صاحب الرقاع ... فدفعها إليه فاذا فيها أبيات شعر ، قالها أبو المفرجي شاعر

(٣٧٣) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٢٤٥ .

(٣٧٤) ن . م ، ج ١٤ ، ص ٢٥٢ .

(٣٧٥) ن . م ، ج ١٤ ، ص ٢٥٢ . اليافعي ، مرآة الجنان ، ج ١ ،

بغداد » (٣٧٦) .

يا قاتل المسلم بالكافر جرت وما العادل كالجائر
يا من ببغداد وأطرافها من فقهاء الناس أو شاعر
جار على السدين أبو يوسف إذ يقتل المسلم بالكافر
فاسترجعوا وأبكوا على دينكم واصطبروا فالاجر للصابر (٣٧٧)

توقف أبو يوسف عن تنفيذ الحكم ملياً ثم « أمر بالقمطر فشد وركب إلى الرشيد فحدثه بالقصة وأقرأه الرقعة . فقال له الرشيد : اذهب فأحتل فلما عاد أبو يوسف إلى داره ، وجاءه أولياء الذمي يطالبونه بالقرود ، قال لهم : أأتوني بشاهدين عدلين ان صاحبكم كان يؤدي الجزية » (٣٧٨) فحال بذلك دون تنفيذ الحكم (٣٧٩) . وقد عد بعض الشافعية ، ما لجأ إليه أبو يوسف ، « جرأة على الله تعالى لأنه ان ثبت عنده وجوب القصاص ، فكيف اسقطه بهذه الخيلة ، وإذا لم يثبت فكيف أوجبه أولاً » (٣٨٠) . لقد أوجب أبو يوسف إقامة الحد على المسلم ، لأنهم وبموجب عقد الذمة « تكون أموالهم كأموالنا ودمانهم كدماننا » (٣٨١) .

(٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٢٥٣ - ٤ .

وقتل المسلم بالكافر الذمي مسألة اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال : فقال بعضهم ، كالشافعي لا يقتل مؤمن بكافر ، وقال آخرون ، كأبي حنيفة واصحابه يقتل به ، وقال مالك : لا يقتل به إلا ان يقتله غيلة (بداية المجتهد ٢ / ٣٩١) .

(٣٨٠) مناقب أبي يوسف والشييباني ، ورقة ١٥ - ٦ . مخطوطة في

مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة بغداد .

(٣٨١) بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١١١ .

بما يوجب توفير الحماية القضائية لهم (٣٨٢) . فإذا انتقض عقد الذمة ، وامتنع الذمي عن اداء الجزية بما ينتقض به عقد الذمة (٣٨٣) ، رفعت الحماية القضائية عنه .

كان أهل الذمة في بغداد يرفعون قضاياهم إلى قاضي المسلمين ، فإذا وجب على أحدهم اداء اليمين ، أرسله أبو يوسف مع أحد أعوانه إلى البيعة والكنيسة يستحلفه فيها (٣٨٤) . وقد فضلوا الرجوع في دعاويهم إلى قضاة المسلمين ، دون رؤوساهم الروحيين ، لأن معاملتهم القضاة المسلمين لهم في الغالب ، كانت أحسن وأفضل من القانون المفروض عليهم في بعض المحاكم الكنسية (٣٨٥) . وكما لجأوا إلى القضاة المسلمين ، لجأوا إلى صاحب المظالم في بغداد ، لعرض بعض ظلاماتهم . وقد ذكرت المصادر المسيحية ، إستجابة صاحب المظالم لهم ، واعداد حقوقهم وأموالهم لهم (٣٨٦) .

(٣٨٢، ٣٨٣) زيدان ، أحكام الذميين ، ص ٥٧٥ .

(٣٨٤) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٥٩ .

(٣٨٥) ترتون ، أحكام أهل الذمة . ص ٢٨٧ . والظاهر أن رؤساء

المحاكم الروحانيين لم ينظروا بعين الرضا إلى إتباعهم ، الذين يلجأون للقضاة المسلمين ، ولذلك ألف الجاثليق تيموثيوس Timotheus حوالي سنة ٣٠٠ هـ كتاباً في الاحكام القضائية المسيحية « لكي يقطع كل عذر يتعلل به النصراني الذين يلجأون إلى المحاكم غير النصرانية ، بدعوى نقصان القوانين المسيحية » .

Sachau : Syrische Rechtsbücher , II , 57 .

نقلاً عن متر ، ج ١ ، ص ٧٥ .

(٣٨٦) راجع : أخبار فطاركة كرسي المشرق ، ص ٨٩ ، ٩٣ .

بينت ان القاضي كان يستدعي الخصم للحضور إلى مجلسه بواسطة خاتمه ، وكان سكان بغداد يتهيبون رد هذا الخاتم وعدم الاستجابة له ، يستثنى من ذلك بعض المتنفذين الكبار في الدولة ، فكان القاضي في مثل هذا الحالات ، لا يجد غير التهديد بأعلان إعتزاله القضاء ، فيختم قمطرة ، ويعتكف في منزله (٣٨٧) .

مثال على ذلك : كان عمر بن حبيب على قضاء الرصافة لهارون الرشيد ، فاستدعى إليه رجل على عبد الصمد بن علي ، فآذاه عليه ، فأبى ان يحضر مجلس الحكم ، فختم عمر بن حبيب قمطرة وقعد في بيته ، ورفع ذلك إلى هارون الرشيد ، فأرسل إليه . وكانت هذه المحاورة .

قال الرشيد : ما منعك ان تجلس للقضاء ؟

فقال : اعدى على رجل فلم يحضر مجلسي .

قال : ومن هو .

قال : عبد الصمد بن علي .

فقال هارون : والله لا يأتي مجلسك إلا حافياً . وكان عبد الصمد شيخاً كبيراً فبسطت له اللبود من باب قصره إلى مسجد الرصافة . فجعل يمشي ويقول : اتعيني أمير المؤمنين فلما صار إلى مجلس عمر بن حبيب أراد ان يساويه في المجلس فصاح به عمر وقال : أجلس مع خصمك (٣٨٨) . ثم نظر القاضي في الدعوى ، فتوجه الحكم على عبد الصمد ، فحكم عليه .

(٣٨٧) وختم القمطر وإرجاعه من دلالات اعتزال القاضي لوظيفته

(تاريخ بغداد ٦ / ١٨ . اخبار القضاة ، ٣ / ١٧١) .

(٣٨٨) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٩٦ .

فقال عبد الصمد : لقد حكمت علي بحكم لا يجاوز اصل اذنك .
فقال عمر : أما اني قد طوقتك بطوق لا يفكه عنك الحدادون ، قم (٣٨٩)
وشبهها من ذلك الدعوى التي رفعت إلى علي بن ظبيان العيسى قاضي
الشرقية علي عيسى بن جعفر « من الأسرة العباسية » فكتب إليه القاضي :
« أتاني رجل فذكر إنه فلان بن فلان ، وإن له على الامير خمسمائة
الف درهم ، فان رأى الامير - ابقاه الله - ان يحضر مجلس الحكم ،
او يوكل وكيلاً يناظر خصمه » (٣٩٠) .

ووجه بالكتاب مع عونين من أعوانه ، فحضر باب عيسى ، ودفعها
الكتاب إليه ، فغضب ، ورمى به ، فأخبر القاضي فكتب إليه : « حفظك
الله وابقاك وامتع بك ، لا بد من ان تصير أنت وخصمك إلى مجلس الحكم
فان ابیت انهيتم أمرک إلى أمير المؤمنين » (٣٩١) . فلما وصل الكتاب
رفض الامير العباسي قراءته ورمى به ، فأبلغ القاضي بذلك « فختم القمطر
وقعد في بيته » (٣٩٢) . فبلغ الخبر الرشيد ، فأمر بالختم على أبواب
عيسى ، ولا يخرج منها حتى يدفع إلى الرجل حقه ، أو يصير إلى مجلس
الحكم ، فأحضر خمسمائة الف درهم من ساعته ودفعها إلى خصمه ،
ففتحت أبوابه (٣٩٣) .

ان هذه الواقعة تعكس النفوذ الذي يتمتع به قاضي بغداد لقربة من
الخليفة مصدر قوته . وإذا كان الرشيد قد وقف منها موقف يمثل الشريعة ،

(٣٨٩) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٩٦ .

(٣٩٠) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٧ .

(٣٩١ ، ٣٩٢) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٧ .

(٣٩٣) تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٩١ .

فان موقفه من القاضي حفص بن غياث ، قاضي الشرقية يختلف عن ذلك ، فقد رفعت لهذا القاضي دعوى على وكيل السيدة أم جعفر ، فكان الحكم لصالح المدعي ، ما أثار السيدة التي أوعزت إلى الرشيد بنقله عن قضاء الشرقية إلى الكوفة .

وملخص الدعوى ان رجلاً من أهل خراسان باع جملاً بثلاثين ألف درهم إلى وكيل أم جعفر (مرزبان المجوسي) فمات -ل- المرزبان بدفع ثمنها ، وطال ذلك على الرجل فتقدم إلى حفص بن غياث وقال : « أصلح الله القاضي لي على هذا الرجل تسعة وعشرين ألف درهم .

قال حفص : ما تقول يا مجوسي ؟

قال : صدق أصلح الله القاضي .

فقال حفص : ما تقول يا رجل فقد أقر لك ؟

قال : يعطيني مالي ، أصلح الله القاضي . فأقبل حفص على المجوسي

فقال : ما تقول ؟

قال حفص : خذو بيده إلى الحبس (٣٩٤) « وقد كانت القضاة ببغداد

تحبس الغرباء في الحبس » (٣٩٥) .

وأمرت السيدة السندي باخراج وكيلها من « حبس القضاة » فغضب

(٣٩٤ ، ٣٩٥) قاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٩١ . كان حفص غاية في

دقة تسجيل الاحكام ، حتى قيل : ختم القضاء بحفص بن غياث ، روى

انه كان جالساً في الشرقية للقضاء فأرسل إليه الخليفة يدعوه ، فقال له :

« حتى افرغ من أمر الخصوم إذ كنت اجيراً لهم واصير إلى أمير المؤمنين ،

ولم يقم حتى تفرق الخصوم » . وهو القائل : « ما جلس بين يدي خصمان

فباليتم على من توج ، الحكم بينهما » (تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٩٠) .

حفص ابن غياث من هذا الاجراء وهدد بالاعتزال عن الحكم ، او يرد إلى الحبس ، فخاف السندي من الرشيد ، وقال للسيدة : « لله الله في ، إنه حفص بن غياث واخاف أمير المؤمنين ان يقول لي : بأمر من اخرجته ؟ رديه إلى الحبس وأنا اكم حفص بأمره . . . فرجع إلى الحبس » (٣٩٦) . ولم تجد السيدة بدا من الاستعانة بالخليفة فقالت له :

« يا هارون قاضيك هذا أحق حبس وكيلى ، واستخف به ، فمره لا ينظر في الحكم ، وتولي أمره إلى أبي يوسف » (٣٩٧) . واقتنع الرشيد بمطلبها وارسل رسولا^١ يخبر حفص بالتوقف عن النظر في هذه الدعوى ، ولكن حفصا سارع بانفاذ الحكم قبل وصول الرسول إليه وتبليغه بقرار الخليفة ، فقال لصاحب الدعوى « احضر لي شهوداً حتى اسجل لك على المجوسى بالمال » (٣٩٨) فحضرُوا فسجل القرار ، ورسول الخليفة على الباب ينتظر الأذن بالدخول ، فلما دخل على حفص قال له : « اقرأ على أمير المؤمنين السلام واخبره ان كتابه ورد وقد أنفذت الحكم » (٣٩٩) . ونقل حفصاً بعد هذا من بغداد إلى الكوفة (٤٠٠) . حقاً كان على القاضي في بغداد ، ان يتحلى بالصبر والجرأة . وهو يصدر احكامه لصالح عامة

(٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠) تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٩١ .

حفص غاية في دقة تسجيل الاحكام ، حتى قيل : ختم القضاء بحفص بن غياث ، روى انه كان جالساً في الشرقية للقضاء فأرسل إليه الخليفة يدعوه ، فقال له : « حتى افرغ من أمر الخصوم إذ كنت أجيراً لهم واصير إلى أمير المؤمنين ، ولم يقم حتى تفرق الخصوم » . وهو القائل : « ما جلس بين يدي خصمان فياليت على من توجه الحكم بينهما » (تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٩٠) .

الناس ، ضد بعض رجال الدولة ، ينقل وكيع عن أحد الرواة :
« رأيت رجلاً له شيعة من السلطان يكلم سوار بن عبد الله في قضية
قضى بها عليه ويتهده وسوار ساكت » (٤٠١) .

وكان قضاء بغداد لا ينظرون في دعوى إلا بطلب من المدعي عليه ،
يقدم لهم في رقعة بمجلس القضاء ، إلا إذا صدر أمر الخليفة لقاض معين
ان ينظر في دعوى معينة ، كما فعل المنصور في الخصومة بين الحسن بن
زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ت ١٦٨ هـ) ومحمد بن عبدالعزيز (٤٠٢)
« وكان على قضاء مدينة أبي جعفر الجمحي ، فأمر ان ينظر بينهما ، أمره
أمين المؤمنين بذلك » (٤٠٣) وقد اجتمع الناس في المسجد الجامع إلى
مجلس القاضي الجمحي ، لينظروا إلى الحسن يخرج من السجن ينزع
خصمه « فجاء الحسن بن زيد ، وجاء محمد بن عبد العزيز فجلس إلى
جانبه في مجلس الحكم » (٤٠٤) فكلم الحسن أحد أتباعه فقال : « تعال
فأجلس بيني وبين هذا الرجل ، وكره ان يلتحق به » (٤٠٥) . فنشب

(٤٠١) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٧٩ .

(٤٠٢) وكان المنصور قد ولي الحسن على المدينة (١٥٠ - ١٥٥ هـ) ،
وقاضياها آنذاك محمد بن عبد العزيز الزهري ، وقد ضرب الحسن الزهري
مائة سوط ، ومزق سجلات قضاياه . فلما غضب المنصور على الحسن وعزله
عن المدينة ، وحبسه في بغداد اقام الزهري عليه الدعوى (اخبار القضاة
٣ / ٢٥٠ ، تاريخ بغداد ٧ / ٣٠٩) . راجع ايضاً : (زمباور ، ص
٣٦) . ولاية المدينة .

(٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥) تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ٣١٢ . اخبار القضاة ،

ج ٣ ، ص ٢٥٠) .

بينهما نزاع دام ساعة ، « ثم ان الجمحي اقبل عليهم فقال دعونا منكم هات يا ابن عبد العزيز ما تقول ؟
قال : اصلح الله القاضي ، جلدني مائة ، وشقق قضايائي ، وعلقها في عنقي .

فقال : ما تقول يا حسن ؟
قال : امرني أمير المؤمنين بذلك .
قال : حجتك ، فاخرج كتاباً من كفه وقال هذه حقتي .
قال : هاته .

قال : ما كنت لا دفع حقتي إلى غيري ، ولكن ان أردت ان تنسخه فانسخه ، ثم اعاده إلى كفه » (٤٠٦) .

فقال الجمحي للزهرى : قد احتج بان أمير المؤمنين كتب إليه ، وليس ههنا أمر دون لقاء أمير المؤمنين ، ثم نهض فدخل على أبي جعفر « (٤٠٧) الذي اوقف استمرار النظر في الدعوى ، ناكراً كتابة مثل هذا الامر (٤٠٨) .
كما ينفذ بعض القضاء أحياناً حكماً يصدره الخليفة ، بعد ثبوته لديه ، كما فعل ذلك أبو حسان الزياتي الذي ولي قضاء الشرقية في خلافة المتوكل سنة ٢٤١ هـ . « وجه إليه المتوكل من سر من رأى بسياط جدد في منديل ديبقي مختومة ، وأمره ان يضرب عيسى بن جعفر بن محمد بن عاصم الف سوط ، لأنه شهد عليه النكاح وأهل الست إنه شتم أبا بكر وعمر وقذف عائشة ، فلم ينكر ذلك ولم يتب عنه ، وكانت (٤٠٦) تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ٣١٢ . أخبار القضاة ، ج ٣ ،

ص ٢٥٠ .

(٤٠٨ ، ٤٠٧) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ - ١ .

السياط بشمارها ، فجعل يضرب بحضرة القاضي وأصحاب الشرط قيام ، فقال : أيها القاضي قتلتي . فقال له أبو حسان : قتلك الحق لقدفك زوجة الرسول ، ولشتمك الخلفاء الراشدين المهديين « (٤٠٩) . ولما ضرب ترك في الشمس حتى مات ، ثم رمي به في دجلة (٣١٠) . ومن المعلوم أن الشريعة الاسلامية حددت عقوبة جريمة القذف بشمانين جلدة (٤١١) . وقد امر القاضي الزيادي بمضاعفة العقوبة زيادة على حد القذف « للأمور العظام التي اجتراً عليها » (٤١٢) .

ويلاحظ ندرة ذكر المصادر للدعوى في مجلس القضاء ، إلا إذا ارتبطت دعوى من هذه الدعوى بذكر أحد الخلفاء . ومع ذلك فإن هذه المصادر لم تغفل الإشارة إلى مقدرة بعض القضاة وتمرسهم في القضاء مثل يوسف بن يعقوب الأزدي ، الذي ولي القضاء بين أهل الجانب الشرقي « وجلس في مسجد الجامع سنة ٢٨٣ ، فاحمدت مذهبها ، وحسن حكمه ، واستقامت طريقته ، وكثر الشاكر له » (٤١٣) . أطراه الخطيب فقال : « كان رجلاً صالحاً عفيفاً خيراً ، حسن العلم بصناعة القضاء شديداً في الحكم ، لا يراقب فيه أحد . وكانت له هيئة ورياسة » (٤١٤) . وقد روى ولده القاضي أبو عمر مثلاً على شدته في القضاء فقال : « قدم خادم من وجوه خدم المعتضد بالله إلى أبي في حكم ، فجاء فارتفع في المجلس ، فأمره الخاجب

(٤٠٩، ٤١٠) تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ٣٥٦ - ٧ .

(٤١١) روضة القضاء ، ج ٣ ، ص ١٣٠٤ .

(٤١٢) الطبري ، ج ١١ ، ص ١٤٢٥ .

(٤١٣، ٤١٤) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣١٠ - ١ . المنتظم ، ج

بموازاة خصمه ، فلم يفعل - ادلالاً - بعظم مجامسه من الدولة - فصاح ابي عليه ... ثم قال لحاجبه خذ بيده وسو بينه وبين خصمه ، فأخذ كرهاً واجلس مع خصمه « (٤١٥) . فلما انقض الحكم ، أنصرف الخادم فحدث المعتضد بالحديث ، فصاح عليه المعتضد وقال : « ليس خصوصك لي يزيل مرتبة الحكم ، فانه عمود السلطان ، وقوام الاديان » (٤١٦) .

أما اسماعيل بن اسحاق قاضي الجانبين ومقدم القضاة في بغداد سنة ٢٦٢ هـ ، فقد اسهب الخطيب في مقدراته لقضائيه « فأما مكانته في القضاء وحسن مذهبه فيه وسهولة الامر عليه فيما كان يلتبس على غيره فشيء شهرته تغني عن ذكره . وكان في أكثر اوقاته - وبعد فراغه من الخصوم - متشغلاً بالعالم » (٤١٧) . ومع طول فترة حكمه لم يورد الخطيب ، دعوى معينة نظر فيها سوى ما ذكره عن الحسن بن علي بن زكريا البصري (ت ٣١٨ هـ) الذي « حبسه اسماعيل بن اسحاق القاضي إنكاراً عليه فيما كان يحدث به عن مشايخه » (٤١٨) . فقد كان هذا « يسرق الحديث ، ويلزقه على قوم آخرين . ويحدث عن قوم لا يعرفون ، وهو متهم فيهم » (٤١٩) .

وأبو عمر القاضي محمد بن يوسف « في الحكم لا نظير له عقلاً ، وحلماً وذكاء ، وتمكناً واستيفاء للمعاني الكثيرة باللفظ اليسير ، مع معرفة بأقدار الناس ومواضعهم ، وحسن التأنى في الاحكام ، والحفظ لما يجرى

(٤١٥، ٤١٦) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣١٠ - ١ . المنتظم ، ج

٦ ، ص ١٢ - ٣ . نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

(٤١٧) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣١٠ - ١ .

(٤١٨، ٤١٩) ن . م ، ج ٨ ، ص ١٩١ .

على يده » (٤٢٠) . راقب أحكامه فقهاء بغداد ، زمناً « فما عثرنا عليه بخطأ » (٤٢١) . وقد رفض أبو عمر أن يصدر حكماً لصالح أحد كبار رجال دار الخلافة ، معللاً ذلك « لأنه لم يكن مذهبي ، ولا بما يجوز عندي في الحكم ، ولو عرضت على السيف ، لم اجب إلى محال في الحكم » (٤٢٢) .

ومن القضاة الذين اشتهروا بعلم القضاء والقدرة على تنفيذ الاحكام عبد الحميد ابن عبد العزيز ، ابو خازم القاضي الحنفي ، قاضي مدينة السلام . وصف بأنه : « قدوة في العلم بصناعة الحكم ومباشرة الخصوم ولحذق الناس بعمل المحاضر والسجلات والاقارات » (٤٢٣) .

وصف نفسه فقال : « لاني اعرف في أكثر الاحوال في وجه الخصوم وجه المحق من المبطل ، وقد صارت لي بذلك درية لا تكاد تخطيء » (٤٢٤) . وكان في بعض الدعاوي يتأني في اصدار الحكم بين الخصمين « لعل ينكشف

(٤٢٠ ، ٤٢١) ن . م ، ج ٣ ، ص ٤٠٢ - ١٣ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٤٨ . وكان أبو عمر من جملة القضاة والفقهاء الذين افتوا سنة ٣٠٩ في بغداد بأخلال دم الحلاج ، فأرسل حامد بن عيسى فتواهم إلى المقتدر فخرج الجواب : « إذا كان فتوى القضاء فيه بما عرفت فأحضره مجلس الشرطة واضربه الف سوط فان لم يمت فتقدم بقطع يده واصليه ثم اضرب رقبته » فاحضر حامد صاحب الشرطة وأقرأه التوقيع وتقدم إليه بتسلم الحلاج » . (هريب ، ص ٩٤) .

(٤٢٢) نشوار المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٤ .

(٤٢٣) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٦٣ - ٥ .

(٤٢٤) ن . م ، ج ١١ ، ص ٦٦ . نشوار المحاضرة ، ج ٣ ، ص ١١ .

لي من أمرهما ما أكون معه على وثيقة ما احكم به بينهما » (٤٢٥) .
وبلغ من تشدده في الحكم : ان غرماء اثبتوا في مجلسه ديوناً على
مدين ، فقرر القاضي بيع بعض املاكه ، وكان للمعتضد مال على هذا
المدين ، فكتب للقاضي : « بلغني ان غرمائه اثبتوا عندك ، وقد قسطن
لهم من ماله ، فأجهلنا كأحدهم » (٤٢٦) . فقال ابو خازم لحامل الكتاب
« قل له : امير المؤمنين - اطال الله بقاءه - ذاكر لما قال لي وقت قلدي :
انه قد اخرج الامر من عنقه ، وجعله في عنقي ، ولا يجوز لي ان احكم
في مال رجل لمدع الايمنية » (٤٢٧) . فرجع جواب الخليفة : « قل له :
فلان وفلان يشهدان » (٤٢٨) فرد ابو خازم فقال : « يشهدان عندي ،
واسأل عنهما ، فان زكيا قبلت شهادتهما ، وإلا أمضيت ما قد ثبت
عندي » (٤٢٩) . ولم يدفع الى المعتضد شيئاً (٤٣٠) .

وشدته في الحكم هذه رواها الخطيب عن دعوى في مجلس قضائه
« بلغني ان أبا خازم جلس في الشرقية وهو قاضيا للحكم ، فارتفع اليه
خصمان ، فاجترأ احدهما بحضرته بما أوجب التأديب ، فأمر بتأديبه
وأدب فمات في الحال » (٤٣١) . وكتب ابو خازم من مجلس القضاء إلى
المعتضد يخبره بما حدث : « اعلم أمير المؤمنين - اطال الله بقاءه - ان

(٤٢٥) ن . م ، ج ١١ ، ص ٦٦ . نشوار المحاضرة ، ج ٣ ، ص ١١ .

(٤٢٦) ن . م ، ج ١١ ، ص ٦٤ .

(٤٢٧) ن . م ، ج ١١ ، ص ٦٤ - ٥ .

(٤٢٨) ن . م ، ج ١١ ، ص ٦٥ .

(٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٦٤ - ٥ . نشوار

المحاضرة ، ج ٤ ، ص ١٣٨ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٤٥ .

خصمين حضرائي فأجترأ أحدهما بما أوجب عليه معه الادب عندي ، فأمرت بتأديبه ، فأدب ومات ، فإذا كان المراد به مصلحة المسلمين فمات في الأدب فالدية واجبة في بيت مال المسلمين » (٤٣٢) فأمر المعتضد بحمل ديته عشرة آلاف درهم إلى القاضي « فأحضر ورثة المتوفي ودفعها اليهم » (٤٣٣) .

أجازت كتب الفقه للقاضي جواز التعزير في مجلس القضاء لأحد الخصمين إذا ما اخل بأدب المجلس ، فله الحق بتأديبه ، أو زجره ، أو ضربه (٤٣٤) . وقد عاقب بعض قضاة بغداد خصوماً على وجه التعزير ، فضربوا « خمسين درة » (٤٣٥) . أما أن يكون الضرب طريقة للموت فهذا مالا يقره عرف القضاة ، ويستنكره الفقهاء ، وقد عاقب مرة أحد قضاة بغداد خصماً « ضربه بجريدة من نخلة داره » (٤٣٦) . فاستنكر فقهاء بغداد سلوكه هذا وعابوه (٤٣٧) .

لقد عرف عن بعض قضاة بغداد خشونة في الحكم ، ولكن هذه الخشونة ما كانت لتخرجهم عن قواعد السلوك العدل . فأحمد بن اسحاق بن البهلول الانباري (ت ٣١٨ هـ) ولي قضاء مدينة المنصور عشرين سنة ، ما عرف عنه جور في حكم أصدره ، منح أنه « كان ورعاً متخشناً في

(٤٣٢، ٤٣٣) تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٦٤ - ٥ . نشوار المحاضرة ،

ج ٤ ، ص ١٣٨ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٥٤ .

(٤٣٤) معين الحكم ، ص ٢٣ - ٤ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٥٤ .

الام ، ج ٦ ، ص ١٩٩ .

(٤٣٥) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٦٢ .

(٤٣٦، ٤٣٧) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٩٥ .

الحكم « (٤٣٨) . وعمر بن اكنم استخلف على بغداد بأسرها « فأجرى الامور مجاريها ، فظهرت فيه خشونة فأنحس من الطمع « (٤٣٩) . لقد كانت خشونتهم وسيلة إلا يطمع الغير فيهم ليجوروا ، وإلا اضطربت الامور عليهم . مثالا على ذلك محمد بن عبد الله بن علي بن أبي الشوارب ، خلف أباه على الجانب الشرقي والكرخ « ولم تكن له خشونة ، فاضطربت أموره « (٤٤٠) . وليست عليه في أكثر أحواله (٤٤١) .

لقد عاش قضاء بغداد ظروفاً متناقضة ، كان العصر حافلاً بضروب الاستحواذ على حقوق الغير ، واغتصابها أحياناً ، بينما كان على القاضي ان يسلك سلوك « نائب الشرع » (٤٤٢) في حفاظه على حقوق الناس ورعايتها ، فان عجز عن ذلك قدم استعفائه واغلق بابها ، فابن معروف طوّل ان يبيع دار بغياب صاحبها ، فامتنع « ف قيل له ان الوكيل الذي نصبه المطيع ، يبيع ذلك ، وليس يراد منك إلا سماع الشهود ، واسجّل بها فامتنع واغلق بابها ، وسأل الاعفاء عن القضاء « (٤٤٣) . ولمّا رفض خليفته على مدينة المنصور ، قبول عهده إلا بشروط اشتطها ، منها ان « لا يأمر مالا يوجب حاكم ، ولا يشفع في انفاق حق ، وفعل مالا يقتضيه شرع » (٤٤٤) .

(٤٣٨) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٣٢ .

(٤٣٩) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٧ .

(٤٤٠) ن . م ، ج ٦ ، ص ٩٧ - ٨ . (حوادث سنة ٢٩٦ هـ) .

(٤٤١) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٩٨ . العيون والحدائق ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٢١ .

(٤٤٢) ن . م ، ج ٨ ، ص ٢٠٩ .

(٤٤٣ ، ٤٤٤) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٦٤ .

لقد جابه قضاة بغداد ، وأوامر السلطة العليا ، بتنفيذ ما لا يقره الشرع ،
بجرأة سحبتهم إلى توتر في علاقتهم مع الخليفة نفسه . منهم القاضي علي
بن محمد بن علي ، الدامغاني (ت ٥١٣ هـ) ، رفض شهادة ، شاهد في
دعوى ، بتزكية من المستظهر ، فاستدعي إلى باب حجرة الخليفة ، فخرج
الخادم يسأله : « ان أمير المؤمنين بحب سماع كلامك ، يقول لك أنحن
نحكمك أم تحكمنا ؟ » (٤٤٥) . فرد الدامغاني : « كيف يقال لي هذا
وأنا بحكم أمير المؤمنين ؟ فقال : أليس يتقدم إليك بقبول قول شخص
فلا تفعل » (٤٤٦) فرد القاضي ما معناه : إنه مسؤول عن ديوان القضاء
امام الله (٤٤٧) . فأجاب الخليفة « افعل ما تريد » (٤٤٨) .

الغالب على قضاة بغداد ، وهم يصدر عن أحكامهم في دعاوي الخصوم ،
الاستقامة والنزاهة ، والخبرة فيما يسجلون من أحكام . يذكر الخطيب
ان أبا نصر جلس في جامع الرصافة سنة ٣٢٧ هـ ، وقضى بين الخصوم
فتبين للناس « من حكمه ما بهر عقولهم » (٤٤٩) . أما الخرق فقد جرت
أحكامه وقضاياه على طريقة صالحة ، وبان من عفته ونزاهته في الحكم
ما رفع مكانته في الناس (٤٥٠) . كما كان ابن أبي موسى الضريير موضع
ثقة الناس في القضاء ، ولم يطعن عليه فيما تولاه من أحكام (٤٥١) .
واشتهر القاضي البيضاوي بكونه ثقة في القضاء ، دينا ، « سديداً في

(٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٢٠٩ .

(٤٤٩) تاريخ بغداد ، ج ١٤ ، ص ٣٢٢ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ١٩٦ .

(٤٥٠) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٣٢ .

(٤٥١) ن . م . ج ٢ ، ص ٤٠٣ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٤٦ .

الاحكام « (٤٥٢) . كما وصف المبارك بن علي بن المخرمي (ت ٦٣٧ هـ) قاضي باب الازج بالنزاهة والعدالة في القضاء (٤٥٣) . ولم تغفل المصادر الاشارة إلى قضاء اساءوا سمعة المنصب الذي تقلدوه ، لما ارتشوه من مبالغ على اصدار الاحكام ، وهذه ظاهرة جيدة ، إذا علمنا ان نسبة هؤلاء القضاة لمجموع قضاة بغداد اقل من ضئيلة ، اضاف إلى ذلك ان عدم سكوت المصادر عنهم يجعلنا على بينة من ان هذه المصادر لم تكن احادية الجانب تعكس الجيد من اخبار القضاة دون الرديء .
من هؤلاء القضاة :

١ - محمد بن الحسن بن عبد الله بن علي ، بن أبي الشوارب (ت ٣٤٧ هـ) استقضى المستكفي بالله في صفر سنة ٥٣٣ هـ على مدينة المنصور والشرقية . ثم قبض عليه في نفس الشهر والسنة « وكان قبيح الذكر فيما يتولاه من الاعمال ، منسوباً إلى الاسترشاء في الاحكام ، والعمل فيها بما لا يجوز قد شاع ذلك عنه ، وكثر الحديث به » (٤٥٤) .

٢ - عبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب ، تقلد قضاء جاني بغداد وقضاء القضاة سنة ٣٥٠ هـ على ان يحمل إلى خزانة معز الدولة كل سنة مائتي الف درهم (٤٥٥) . ومن يضمن القضاء بهذا المبلغ لا يمكن إلا ان يرتشي في الاحكام . وقد أمر ابي بشر عمر بن اكثم الذي اعقبه على « القضاء بمدينة السلام بأسرها » (٤٥٦) سنة ٣٥٢ هـ إلا يمضي

(٤٥٢) ن . م ، ج ٥ ، ص ٤٧٦ .

(٤٥٣) معجم الآداب ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٨٤ .

(٤٥٤) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٢٠١ .

(٤٥٥) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢ .

(٤٥٦) ن . م ، ج ٧ ، ص ١٧ .

شيئاً من أحكامه (٤٥٧) .

٣ - يحيى بن سعيد المعروف بابن المرخم وصفه ابن الجوزي « كان
بئس الحاكم يأخذ الرشا ويبطل الحقوق » (٤٥٨) قلده المقتفي منصب
« اقضى القضاة » (٤٥٩) . فعقد مجلس قضاائه في داره للسنة ٥٤٢ هـ في
يوم الاربعاء ١٧ / شوال ، فقي هذا اليوم « جلس أبو الوفاء يحيى بن
سعيد المعروف بابن المرخم في داره بدرب الشاكرية في الدست الكامل
وسمع البيئة وحضر مجلسه شهود بغداد ، والمدبرون ، والوكلاء واستقر
جلوسه في كل يوم اربعاء » (٤٦٠) .

ولدعم المقتفي له ورفع له منزلته بالخلع عليه (٤٦١) ، بالغ ابن المرخم
في الارتشاء في الاحكام ، وأخذ أموال الناس ، الذين سكتوا على مضض
عبر عن استيائهم الشاعر المشهور المعروف بأبن القطان ، السدي
قال فيه : (٤٦٢)

يا أبن المرخم صرت فينا قاضيا خرف الزمان تراه أم جن الفلك

(٤٥٧) ن . م ، ج ٧ ، ص ١٧ .

(٤٥٨) ن . م ، ج ١٠ ، ص ١٢٥ . وكان ابن المرخم قبل توليه القضاء

طبيباً (ابن خلكان ، ج ٢ ، ص ٣٠٧) . سبط ابن الجوزي ، مرآة
الزمان ، ج ٨ ، ق ١ ، ص ٢٦٥ .

(٤٥٩) مختصر التاريخ ، ص ٢٣٢ .

(٤٦٠) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ١٢٥ .

(٤٦١) تلخيص مجمع الآداب ، ق ٣ ، ص ٢٤٦ . ابن النجار ،

الذيل ، ورقة ١٢٥ آ « م » .

(٤٦٢) ابن خلكان ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ .

إن كنت تحكم بالنجوم فربما

أما بشرع محمد من أين لك

ولما توفي المقتفي سنة ٥٥٥ هـ ، وتقلد الخلافة المستنجد ، أمر الخليفة الجديد « بالقبض على ابن المرخم الذي كان قاضياً ، وكان بشس الحاكم أخذ الرشاء واستصفيت أمواله وأعييد منها على الناس ما ادعوا عليه ، وكان قد ضرب فلم يقر ، فضرب أبنته فأقر بأموال كثيرة ، واحترقت كتبه في الرحبة ، وكان منها كتاب الشفاء وإخوان الصفاء وحبس فمات في الحبس » (٤٦٣) .

ومن قضاة القضاء ذكرت المصادر كلاً من : محمد بن جعفر بن أحمد بن محمد ، العباسي البغدادي (ت ٥٩٥ هـ) ولي قضاء القضاة سنة ٥٨٤ هـ فلم يزل على ذلك إلى أن عزل سنة ٥٨٨ هـ « فعزل بسبب كتاب امرأة زوره وارتشى على اثباته خمسين ديناراً وثياباً » (٤٦٤) .

وعلي بن سلمان الحلي قلد قضاء القضاة شرقاً وغرباً سنة ٥٩٨ هـ إلى أن عزل سنة ٦٠٠ هـ ، حيث « عقد مجلس في دار الوزير نصير الدين ناصر ابن محمد حضره الفقهاء والقضاة والعدول والولاة واحضر قاضي القضاة ... وقرئ محضر يتضمن ما كان يعتمد منه من أشياء تنافي العدالة

(٤٦٣) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ١٩٤ .

(٤٦٤) المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الديبشي ، ج ١ ، ص ٣١ - ٢ . مختصر التاريخ ، ص ٢٥١ . أبو شامة ، ذيل الروضتين ، ص ١٥ . وتجد تفاصيل هذه الرشوة في : ذيل تاريخ مدينة السلام ، ج ١ ، ورقة ٣١ أ . ابن النجار ، ورقة ٣٥ - ٦ . الوافي بالوفيات ، ج ٥ ، ورقة ٣٥ - ٦ . « م » .

منها أخذ الرشا على الحكم « (٤٦٥) . وانتصب الى مناظرته احد الوكلاء
فثبت عليه « واستفتي الفقهاء فأفتوا بفسق من ارتكب ذلك ووجوب
عزله « (٤٦٦) . وتقدم الوزير إلى حاجب المجلس برفع طرحته فجاءه
الحلي وقال : « وهذه ملكي مالك ولها » (٤٦٧) . فجذبها وشافهه الوزير
بالعزل بمحضر من الحاضرين وتقدم بالتوكيل به (٤٦٨) .

ويحكم القاضي في مجلسه بما في كتاب الله ، قال تعالى : « وما
اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله » (٤٦٩) . وإن ورد عليه
شيء لم يعرفه في كتاب الله تعالى يقضي بما جاء في السنة عن رسول
الله (ص) ، قال تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه
فأتوه » (٤٧٠) . فإن لم يجد نصاً يقضي بالاجماع (٤٧١) . وإن لم يجد
شيئاً من ذلك اجتهد برأيه (٤٧٢) . وتحرى الصواب (٤٧٣) .

ولدينا كتاب فريد من القاضي عبيد الله بن الحسن العنبري إلى الخليفة
المهدي يتطرق فيه إلى نظام القضاء في الدولة العباسية بما فيه « الاحكام

(٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨) ابن الساعي ، ص ١١٥ .

(٤٦٩) الشورى ، ١٠ : ٤٢ .

(٤٧٠) الحشر ، ٧ : ٥٩ .

(٤٧١) الاجماع في الاصطلاح « اتفاق المجتهدين من أمة محمد (ص)

في عصر على أمر ديني (التعريفات ، ص ٨) .

(٤٧٢) الاجتهاد في الاصلاح « بذل المجهود في طلب المقصود من

جهة الاستدلال (التعريفات ، ص ٨ .

(٤٧٣) معين الحكماء ، ص ٢٩ . الام ٦ / ٢٠٠ . شرح أدب القاضي ،

ورقة ٢٩ ب « م » .

والحكام . « فأما » الاحكام فان الحكم بما في كتاب الله ثم بما في سنة رسول الله (ص) ان لم يوجد ذلك في كتاب الله ، ثم ما اجمع عليه الفقهاء ان لم يوجد ذلك في سنة رسول الله (ص) ثم اجتهاد الحاكم ... مع مشاورة أهل العلم (٤٧٤) » .

وما لدينا من عهود للقضاة العباسيين في بغداد ، وغيرها من المدن (٤٧٥) .
كانت تأكيدات الخلفاء على ان يحكم القضاة :-

١ - كتاب الله .

٢ - سنة رسول الله (ص) .

٣ - مراعاة الاجماع .

٤ - العمل بالاجتهاد في ما لا يوجد فيه كتاب ولا سنة ولا اجماع (٤٧٦) .
يستثنى من هذه العهود « نسخة عهد القضاء القضاة شرقاً وغرباً ، كتب به عن الناصر لدين الله احمد ، للقاضي يحيى الدين أبي عبد الله محمد بن فضلان » (٤٧٧) ففي هذا العهد أغفلت الاشارة إلا الاجماع والاجتهاد ، واقتصرت أوامر الخليفة « ان يجعل كتاب الله أما ما يهتدي بمناره ... ويعمل به في قضاياها واحكامه » (٤٧٨) واتباع « الآثار النبوية ... والافتداء بسنة الشريعة المتبوعة وتصفح الاخبار المسموعة ،
(٤٧٤) أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

(٤٧٥) راجع صبح الأعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٧١ - ٢٨١ .

(٤٧٦) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٦٤ - ٥٠ . صبح الاعشى ، ج ١٠ ،

ص ٢٦٦ - ٧ .

(٤٧٧ ، ٤٧٨) راجع نص العهد في صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص

٢٨٦ - ٢٨٨ .

والعمل منها بما قامت أدلة صحته من جميع جهاته » (٤٧٩) فهل كان هذا الاغفال سبباً لايجاز النسخ لهذا العهد ؟ أم لسبب آخر لم تثبته المصادر بعد ؟

وإذا أراد القاضي ان يصدر الحكم ، بعد الفراغ من دراسته للقضية ، « فلا بد ان يقول حكيت او قضيت او انفذت عليك القضاء » (٤٨٠) على ان يكون اسجاله للحكم باسم قاضي القضاة ، فان شغل منصبه اسجل باسم الخليفة وبأذنه (٤٨١) .

والملاحظة البارزة في احكام قضاة بغداد ، ندرة تعرضها للنقض او اعادة النظر ، ولعل مرجع ذلك نمرسهم في القضاء واستيعابهم ، للدراسات الفقهية ، واحكامها القضائية (٤٨٢) . اصف إلى هذا رغبة الدولة في عدم تعقب القاضي لأحكام من سبقه من القضاة في بغداد وامضاء « ما امضاه قبله الحكم ، من القضايا والاحكام ، غير متعقب احكامهم بنقض ولا تبديل ، ولا تغيير ولا تأويل ، إذ كانت جائزة في بعض الاقوال ، بمضاه على وجه من وجوه الاحتمال ، غير خارقة للأجماع ، عارية من ملابس الابتداع ، وإن كان ذلك منافياً لمذهبه ، فقد سبق حكم الحاكم به ،

(٤٧٩) راجع نص العهد في صبيح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٨٦ - ٢٨٨ .

(٤٨٠) لسان الحكماء ، ص ٧ . معين الحكماء ، ص ٥٠ .

(٤٨١) ابن الساعي ، ص ١١٣ - ٤ . ذيل تاريخ مدينة السلام ،

ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١٨٧ - ٨ .

(٤٨٢) قال الطرابلسي في صفة القاضي : « لا ينبغي ان يكون صاحب

حديث لا فقه عنده او صاحب فقه لا حديث عنده ، عالماً بالفقه ، والآثار

ووجوه الفقه الذي يؤخذ عنه الحكماء » (معين الحكماء ، ص ١٥) .

قال الله تعالى : (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون) « (٤٨٣) .
جوزت الكتب الفقهية للقاضي ان يتعقب احكام من سبقة من
القضاة ، بشرط الا ينقض بعضها الا اذا تيقن مخالفتها للكتاب ، أو
السنة ، أو الاجماع (٤٨٤) ودراستنا لنظام القضاء في الاسلام تشير
بوضوح إلى ان الانجاء السائد كان نحو استقرار الاحكام . وكان شريح
يقول : « لا ارد قضاء من كان قبلي » (٤٨٥) . وقد رفض عبد الملك بن
مروان نقض احكام عبد الله بن الزبير ، كما بينا (٤٨٦) .

وفي بغداد ذكرت المصادر ، ثلاثة قضاة ، أعيد النظر في احكامهم
(٤٨٣) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٩٠ . مآثر الانافة ، ج ٣ ،
ص ١٤٨ . « عهد القاضي ابن فضلان » وفي عهد القاضي الزيني ، نجد
التأكيد على امضاء احكام القضاة عن سبقوه في الوظيفة « مجتنباً تتبع
عثراتهم ، والبحث عن هفواتهم ، ومهما رفع اليه من ذلك بما الاجماع
عليه موافق ، ولسان الكتاب والسنة به ناطق ، امضاء وحكم به ، وان
كان منافياً لمذهبه : فان الحكومات كلها ماضية على اختلاف جهاتها ...
إلا ان يكون الاجماع منعقداً على ضدها » (صبح الاعشى ، ج ١٠ ،
ص ٢٧٣) .

(٤٨٤) راجع : المغني ، ج ٩ ، ص ٥٦ - ٨ . الام ، ج ٦ ، ص
٢٠٤ . بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٤ - ٥ . معين الحكم ، ص ٣٣ .
وقد ناقش الخصاص مسألة نقض الاحكام مفصلة ، فليراجع : شرح ادب
القاضي ، ورقة ٩٦ - ١٠١ .

(٤٨٥) المصنف ، ج ٨ ، ص ٣٠٢ .

(٤٨٦) راجع الفصل الاول ، ص ٥٦ .

يطلب من الخليفة : كان أولهم :

١ - عبد الله بن محمد بن أبي زيد الخلنجي : كان على قضاء الشرقية في عهد الواثق ، بالغ في تحمسه لمذهب الدولة آنذاك بالقول : « يخلق القرآن » جماعته امرأة محمد ابن معاوية الأنماطي المحدث فقالت : « ان زوجي لا يقول بقول أمير المؤمنين في القرآن ، ففرق بينه وبينها » (٤٨٧) . وقد أمر المتوكل بهزله ، وطلب من القاضي الذي خلفه ، ان يقيم الخلنجي للناس ، فاقامه في مسجد الشرقية فأدعيت عليه دعاوي . جلس الخلنجي في مسجد الشرقية يتابع ويدافع امام القاضي الجديد (حيان بن بشر الاسدي) خصوم الأمس يطعنون في صحة احكامه ، وربما كان فيهم ذلك المحدث الذي فقد زوجته ! (٤٨٨) .

٢ - أبو العباس عبد الله ، ابن أبي الشوارب ، ضامن القضاء من مهن الدولة . أمر الخليفة الطائع سنة ٣٥٢ هـ القاضي أبو بشر عمر بن اكثم « أمره ان لا يمضي شيئاً من احكام أبي العباس » (٤٨٩) .

٣ - قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني : نظر في دعوى « أرث » اقيمت على زوجته وقد حكم لصالحها ، فرفع المدعي قضيته إلى القائم

(٤٨٧ ، ٤٨٨) أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٩٠ - ١ . وأول من

فسخ حكمه من قضاء العراق : قاضي البصرة عبيد الله بن الحسن العنبري ، بضغط شديد من الخليفة المهدي ، فقد أمره ان يجلس في مجلس الحكم ، ويعلن رد قضاؤه . فأحضر العنبري المسجد ، مع حشد من الناس ، وأعلن بحضور « صاحب الخبر » : « اشهدكم اني قد قبلت كتاب أمير المؤمنين ، وفسخت حكمي » (أخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٩٤ - ٥)

(٤٨٩) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٦ - ٧ .

بأمر الله ، الذي امر أن يعقد مجلس يحضره اهل العلم والقضاة والشهود (٤٩٠) للنظر في الحكم . وقد اقر حكم الدامغاني الاول ، بعد ان نجح وكيل الزوجة « ابن محسن » المشهور في إقناع المجلس بعدم جواز النظر في هذه الدعوى لعدم صحتها (٤٩١) .

يبدو ان احكام القضاة في بغداد ، اقتصرت على امر اليهود بالحصانة التي صانتها عن النقص ، وحق ناظر المظالم الذي خول حق اعادة النظر في بعض احكام القضاة (٤٩٢) ، ادينا ما يشير إلى رغبة الخلافة العباسية ان لا يتوسع في سلطته إلى حد نقض احكام القضاة فـ « لا يرد للقضاة حكماً يضمنونه ، ولا سجلاً ينفذونه ، ولا يعقب ذلك بفسخ ، ولا يطرق عليه بنقض ، بل يكون لهم موافقاً مؤازراً ، ولا يحكامهم عاصداً ناصراً ، إذ كان الحق واحداً ، وإن اختلفت المذاهب إليه ... » (٤٩٣) .

والسؤال المهم هنا ، كم قاض في بغداد كانوا يلون الحكم بين الناس ؟ لم تذكر المصادر أكثر من أربعة قضاة كانوا مرجع سكان بغداد في (٤٩٠) عن جمع الفقهاء للنظر في حكم القاضي يراجع : معين الحكم ،

ص ٣٧ .

(٤٩١) راجع التفاصيل في : الجواهر المضية ، ج ١ ، ص ٣٧٥ - ٧ . والمدعي في هذه الدعوى السمناني ، مؤلف روضة القضاة . وقد أشار الدكتور الناهي في مقدمته للروضة (ج ١ ، ص ٢٤ - ٦) الى هذه الدعوى ، فصاغها بأسلوب روائي فذ ، صياغة من خير أمر القضاء والاحكام . (٤٩٢) راجع الاحكام السلطانية ، ص ٨٢ - ٣ . نشوار المحاضرة ،

ج ١ ، ص ٢٣٨ .

(٤٩٣) مآثر الانافة ، ج ٣ ، ص ١٥٥ .

احكامهم ، علماً انه كان في فترات متعددة قاضيان ، لكل جانب قاض ،
او قاض واحد لبغداد بأمرها .

لا ريب ان اقتصار بغداد على هذا العدد القليل من القضاة لا يمكن
ان يفي بالغرض ، إذا لم تكن هناك مؤسسات ادارية اخرى لها صيغة
قضائية ، تمارس سلطة قضائية فعلية . وهذا ما كان موجوداً فعلاً في
بغداد ، فالقاضي في الحاضرة لم يكن ينظر في جميع خصومات الناس
ويفصل الحكم فيها ، لقد شاركه في هذه السلطة مؤسسات اخرى
(المظالم ، الشرطة ، الحسبة) .

ولا يتبادر الى الذهن ان هذه المؤسسات سلبت القاضي سلطانه ،
ولكن الذي حدث هو تطور هذه المؤسسات الادارية في الدولة العباسية ،
تطور ابرز اختصاصاتها بشكل واضح ، وإن كان غير دقيق - فكان هناك
« مجلس المظالم » ينظر فيما يتعلق بالقانون الاداري بشكل عام (٤٩٤) .
و (مجلس الشرطة) (٤٩٥) ينظر فيما يتعلق بالقانون

(٤٩٤) الاحكام السلطانية ، ص ٨٠ - ٨١ .

(٤٩٥) كان صاحب الشرطة يشرف على الأمن الداخلي في بغداد ،
ويكافح المجرمين ، يستعين بأعوانه « اصحاب الشرط » و « المرتزقة
برسم الشرطة بمدينة السلام » (الصابي ، الوزراء ، ص ٢٠) . وكان
صاحب الشرطة « يقيم الحدود ويستوفي الحقوق » (عريب ، ص ١٤٠) .
واليه تنفيذ عقوبة الصلب في مجلسه (نشوار المحاضرة ، ٢١٤ / ٣) .
وموضع « مجلس الشرطة » في الجانب الشرقي (عريب ص ١٠٢ . مروج
الذهب ٢٣٧ / ٤) . وقد عين صاحب شرطة على الجانب الشرقي ، وآخر
على الجانب الغربي ، كما تقلد بعضهم شرطة الجانبين (عريب ، ص

الجنائي (٤٩٦) وضبط الأمن الداخلي (٤٩٧) . في حين تولى « صاحب
١٥٩ . الكامل ، ٦ / ٢٨٤) ولم تكن للقضاة في بغداد أي سلطة على
الشرطة ، سوى ما ذكره ابن الجوزي عن صاحب الشرطة ابن النسوي
الذي كثرت الدماوي عليه ، فانهم بقتل بعض الغرباء ، كما قتل شخصاً
بالسيف عامداً . وقد شهد على جريمته هذه شاهدان ، زكيت شهادتهما
« فقال القاضي أبو الطيب الطبري ، قد امضيت شهادتكما وحكم عليه
بالقتل ... قال الامر ان ادى خمسة آلاف وخمسمائة دينار عن ثلاث
ديات » (المنتظم ٨ / ١٢٩) . حوادث سنة ٤٣٨ هـ .

(٤٩٦) انظر مثالا على ذلك : تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ١٣٥ .

Introduction , p . 50 .

(٤٩٧) وسلطة ضبط الأمن الداخلي لم تقتصر على صاحب الشرطة ،
فقد اشترك معه صاحب المعونة ، و « المعونة » ما يظهر من قبل العوام
تخليصاً لهم من المعن والبلايا (التعريفات ، ص ٢٣٤) وقد يسمى
(الناظر في المعونة) (ذيل الروذ راوري ، ص ٣٣٧) وكانت له سلطة
امنية قوية ، تخوله القتل (المنتظم ٨ / ٧٥) - كما اشترك فيها الشحنة ،
الذي وضعت تحت تصرفه قوة عسكرية كبيرة خاصة في العصر السلجوقي
(السوداني ، صادق ، الوظائف الادارية في دولة الناصر لدين الله
العباسي ، المورد ، مج ٣ ، ١٩٧٤) ص ٩٨ . قال ابن الجوزي عن
سعد الدولة الكوهرائين (ت ٤٩٣ هـ) « كان قد جعل اليه الشحنة
ببغداد ... وكان يعمل رأيه في قتل من لا يجوز قتله من اللصوص ويمثل
بهم ويزعم ان ذلك سياسته » (المنتظم ، ١٠ / ١١٦) . وكان هناك تعاون
وثيق بين صاحب الشرطة والشحنة وحاجب باب النوبي لمكافحة الفوضى

الحسبة « قضايا السوق وما ينجم عنها من منازعات (٤٩٨) .
وإلى جانب هذه المؤسسات ، كانت هناك مؤسسة قضائية كبيرة تدهم
بنفوذ قوى من الخليفة ، مؤسسة « قضاء القضاة » يتولاها ويديرها
قاضي القضاة ، واقضى القضاة أحياناً . كان سكان بغداد يلجأون إلى
قاضي القضاة لرفع دعاويهم وحسمها لما يتمتع به صاحب هذه الوظيفة
من مكانة ونفوذ في دار الخلافة والدولة (٤٩٩) . وما يرويه الماوردي
يثير بوضوح إلى هذه الظاهرة ، فقد مر إبراهيم بن بطحاء « وإلى
الحسبة بجاني بغداد بدار أبي عمر بن حماد وهو يومئذ قاضي القضاة
فرأى الخصوم جلوساً على بابه ينتظرون جلوسه للنظر بينهم وقد تعالى
النهار وهجرت الشمس ، فوقف واستدعى حاجبه وقال : تقول لقاضي
القضاة الخصوم جلوس على الباب وقد بلغت الشمس وتأذوا بالانتظار ،
فأما جلست لهم أو عرفتهم عذرك فينصرفوا ويعودوا » (٥٠٠) ولم يكن
(القزاز ، د . محمد صالح ، الحياة السياسية في العراق في العصر
العباسي الأخير ، ص ١٣١) فقد يضم لشحنة البلد جماعة من أعوان
باب النوبي للقضاء على الفتن الداخلية (ابن الساعي ، ص ١٤٩ حوادث
سنة ٦٠١ هـ) .

(٤٩٨) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٣١٨ . نهاية الأرب ، ج ٥ ،
ص ٢٩٣ . ويذكر ابن فرحون أن المحتسب يزيد على القاضي في كونه
يتعرض للفحص عن المنكرات وإن لم تنه إليه وأما القاضي فلا يحكم
إلا فيما رفع إليه (تبصرة الحكام ، ص ١٢) .
(٤٩٩) الكازروني ، مقامات في قواعد بغداد في الخلافة العباسية ،
ص ٢٢ .

(٥٠٠) الاحكام السلطانية ، ص ٢٥٧ .

قاضي القضاة وحده يقوم بالمهمة ، فكان في مجلسه نوابه وخلفائه (٥٠١) ،
من غير القضاة .

والظاهر ان حلقات اهل الفتيا (٥٠٢) في المساجد الجامعة في بغداد ،
كانت تنعز جانباً كبيراً من قضايا الناس ، فكانت هناك حلقة لمفتي
حنفي (٥٠٣) ، وآخر شافعي (٥٠٤) ، وآخر حنبلي (٥٠٥) ، وشيعي (٥٠٦) .
وكان هؤلاء يعقدون حلقاتهم في الغالب في جامع المنصور (٥٠٧) . وكانوا
على درجة كبيرة في الاحاطة بالعلوم الفقهية والاحكام (٥٠٨) . كما ان
بعضهم جمع بين الفتوى ومنصب القضاء (٥٠٩) . ومارس بعضهم الفتوى
بعد ان عزل من القضاء (٥١٠) . لقد مارس هؤلاء المفتون سلطة قضائية
غير رسمية ، كما ان فصلهم للمنازعات كان على اساس التحكيم لا القضاء .

(٥٠١) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٤٠٣ . العليمي ، الطبقات السنية ،

ج ١ ، ص ٢٥٤ .

(٥٠٢) عن الفرق بين القاضي والمفتي ، يراجع : ابن قيم الجوزية ،

اعلام الموقعين ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ .

(٥٠٣) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٩٧ - ٨ .

(٥٠٤) ن . م . ج ٥ ، ص ٧١ .

(٥٠٥) ن . م . ج ٥ ، ص ١٣٩ .

(٥٠٦) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٣٥ .

(٥٠٧) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٣٥٠ ، ج ٥ ، ص ٥١ ، ٧١ ، ٣٩ .

(٥٠٨) ن . م . ج ٥ ، ص ٧١ .

(٥٠٩) ن . م . ج ٥ ، ص ٤٧٦ .

(٥١٠) ن . م . ج ٧ ، ص ٨٣ .

مثال ذلك احمد بن محمد بن منصور . ابو بكر الأنصاري الدامغاني ،
أحد الفقهاء الكبار من اصحاب الرأي جعلت إليه الفتوى في بغداد ،
فأقام في بغداد دهرأ طويلاً يفتي « كان ينظر بين الخصوم على وجه
التحكيم ، كان يقول للخصمين : أنظر بينكما ؟ فإذا قالوا نعم نظر فيهما .
وربما قال حكمتماي ؟ فإذا قالوا نعم نظر بينهما » (٥١١) .

وفي القرن الرابع الهجري كان هناك من يمثل القضاء الخاص بالطالبيين ،
يتولاه نقيبهم الذي يعينه الخليفة (٥١٢) . ولدينا كتاب بتقليد أبي احمد
الحسين بن موسى نقابة الطالبيين سنة ٣٥٤ هـ ، يشير ان النقيب هو
الذي يحكم بين الطالبيين وبين سائر الرعية (٥١٣) . كما يحكم بدوره
بين جميع الطالبيين (٥١٤) . ونجد في نسخة عهد لنقابة الطالبيين كتبت
عن الطائع الى الشريف أبي الحسن محمد بن الحسين العلوي سنة ٣٨٠ هـ ،
ان للنقيب ان يفرض العقوبة على الطالبيين بقدر ما يكفهم ويردعهم
« ومتى لزمتم الحدود أقامها عليهم يحسب ما امر الله به بعد ان تثبت
(٥١١) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٩٧ - ٨ . الدرجات العلمية في
طبقات العلماء الحنفية ، ورقة ١٨ ب .

(٥١٢) راجع الاحكام السلطانية ، ص ٩٦ .

(٥١٣) رسائل الصابي والشريف الرضي ، ص ١٥٨ تحقيق الدكتور

محمد يوسف نجم .

(٥١٤) ابن خلكان ، ج ٤ ، ص ٤٤ . ويذكر الماوردي إذا اختلف

متنازعان من الطالبيين فدعا احدهما الى حكم النقيب ودعا الآخر الى
حكم القاضي ، فالداعي الى نظر النقيب أولى لخصوص ولايته (الاحكام
السلطانية ٩٨) .

الجرائم ، وتبين وتوضح . . . وإن تمضي عليهم مع قيام الدليل والبينة « (٥١٥) وفي العهد الذي كتب لتقيب الطالبين ببغداد أبو الحسن محمد بن محمد بن المختار الكوفي سنة ٦٠٣ هـ . نجد له سلطة التأنيب ، والتقريع ، والتقييد أو الزجر والوعيد على الطالبين وإن قرف أحدهم بجريمة أو رمي بجريمة فلا يعجل عليه بالمؤاخذه ، بل يتثبت ، فإن اتضح له ما قرف به « بما اوجب الله - تعالى - فيه حداً من الحدود اقامه » (٥١٦) . ومع ان قضايا اهل الذمة كانت ترفع لقضاة بغداد (٥١٧) ، فالمصادر تشير إلى منح رؤوسائهم الروحيين بعض السلطة القضائية ، تمنح لهم في كتب العهود الصادرة من الخلفاء ، ففي نسخة عهد كتب بها عن القائم بأمر الله ، لعبد يشوع الجاثليق سنة ٤٦٧ هـ رتب فيها جاثليقاً لنسطوري النصراني بمدينة السلام وزعيماً لهم وللروم واليهاقبة . نجد ان هذا الجاثليق خول له : « في فصل ما يشجر بينهم على سبيل الوساطة ، لتقصد في ذلك ما يحسم دولعي الخلف ويطوي بساطة » (٥١٨) فموجب هذا العهد كان النصراني في بغداد « يحضرون بين يدي الجاثليق ليحكم بينهم » (٥١٩) إلا ان الحكم كان على اساس الوساطة ، وفي العهد الذي

(٥١٥) صبح الأعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٥٠ - ١ .

(٥١٦) راجع نص العهد في الجامع المختصر ، ص ١٩٣ - ٨ . وعن نقابة العلويين في العصر العباسي الاخير ، يراجع : الدكتور بدري ، تاريخ العراق في العصر العباسي الاخير ، ص ٢٣٧ .

(٥١٧) الطبري ، ج ١٣ ، ص ٢١٦٢ . المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٧٠ .

(٥١٨) صبح الأعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٩٧ - ٨ .

(٥١٩) اخبار فطاركة كرسي المشرق ، ص ١٣٨ .

كتبه المقتدي لمكيخا الجاثليق الفطرك تأكيد على ذلك : « ان يفسح لك في الوساطة بين اهل نعلتك فيما يشجر بينهم ... إلا ما كان يقتضي حكماً وقضاء وفصلاً فمرجه الاسلام » (٥٢٠) .

وفي سنة ٦٠٥ هـ رتب دانيال بن العازر بن هبة الله « رأس مشيئة اليهود » ويفهم من كتاب التقليد له إنه كان « احدى حكاهم بمدينة السلام » (٥٢١) وإن اليهود مأمورين في « الرجوع إلى قوله في توسط أمورهم والعمل بموجبه » (٥٢٢) .

وكانت العادة ان يجلس هذا اليهودي ، بين يدي قاضي القضاة ، ليقرا عليه ما رتب فيه ، ففي سنة ٦٤٥ هـ رتب دانيال بن شمويل بن ابي الربيع رأس مشيئة وأرسله الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي الى قاضي القضاة عبد الرحمن بن اللمغاني ، فأجله بين يديه وقال : « ربتك زعيماً على أهل دينك المنسوخ ، الذي نسخته الشريعة المحمدية لتأخذهم بحدود دينهم وتأمروهم بما أمروا به في شريعتهم ... وتفصل بينهم في وقائعهم خصوصياتهم بموجب شريعتهم » (٥٢٣) .

وفي سنة ٦٤٨ هـ رتب عالي بن زخريا « مشيئة اليهود » شافه الوزير بذلك وأرسله اقضى القضاة ، فأجله بين يديه وقال : « قد وليتكم الزعامة على أهل شريعتك المنسوخة التي نسختها شريعة الاسلام آدمها

(٥٢٠) ن . م ، ص ١٤٩ - ٥٠ .

(٥٢٢ ، ٥٢١) ابن الساعي ، ص ٢٦٦ - ٩ . التطيلي ، رحلة بنيامين ،

ص ١٣٦ .

(٥٢٣) ابن الساعي ، ص ٢١٨ . المسجد المسبوك ، ج ٢ ، ص ٤٥٦

« م » تحقيق شاكر محمود .

الله ... على ان تحكم بين المترافعين اليك منهم فتأمرهم بما أمروا به في دينهم ، وتنهاتهم عما نهوا عنه في دينهم » (٥٢٤) .
وفي كلام قاضي القضاة واقضى القضاة لهذا اليهودي تناقض واضح ، فهما يؤكدان نسخ شريعته بالشريعة السمحاء ، فكيف جوزاً له ان يحكم بشريعة منسوخة . المسألة تكمن في ضعف بنية الدولة العباسية في سقيها الاخيرة ، هذا الضعف الذي قوى مركز اهل الذمة فكان « ليس لهم في بلد من الحرمة والجاه والمكانة مالهم في مدينة السلام » (٥٢٥) .
ان ما ذكرناه من تعدد الجهات التي تمارس بعض السلطة القضائية ، وإن لم يكن ولائها قضاء ، هو الذي جعل هذا العدد من قضاة بغداد كافياً للحكم بين الناس .

ثامنا - (حبس القاضي) في بغداد .

الحبس في السجن من العقوبات البليغة في الاسلام (٥٢٦) ولشرعية

(٥٢٤) ن . م ، ص ٣٠٥ .

(٥٢٥) الحوادث الجامعة ، ص ٦٦ - ٧ .

(٥٢٦) معين الحكم ، ص ٢٣٢ . اما هل سجن النبي (ص) وابو بكر (رض) احداً أم لا ؟ فذكر بعضهم انه لم يكن لهما سجن ولا سجننا احداً ، وذكر بعضهم ان رسول الله (ص) سجن في المدينة ، وان عمر (رض) كان له سجن ، كما كان لهلي (ع) سجن في الكوفة .
يراجع عن هذه الروايات : (تاريخ قضاة الاندلس / ٢٠٦) .

معين الحكم ، ص ٢٣٢ . لسان الحكم ، ص ١٣ ، روضة القضاة ، ج ١

حبس المدين (٥٢٧) . اخذ بعض قضاة صدر الاسلام بهذه القاء-دة
فكانوا يحبسون الغرماء ويمدون ذلك حقاً للدائن (٥٢٨) .

ص ١٢٨ - ١٣٢ . المصنف ، ج ٨ ، ص ٣٠٥ - ٦ . شرح ادب القاضي
ورقة ٧٤ - ٥) .

(٥٢٧) عن تفاصيل حبس المدين ، ومن يحبس من الغرماء ومن
لا يحبس ، وفي قدر ما يحبس فيه ، ومعاملة القاضي للمحبوس ، يراجع
(معين الحكام ، ص ٢٣٢ . لسان الحكام ، ص ١٣) . الوائلي ، احكام
السجون في الشريعة والقانون ، ص ٩ - ١٠ .

(٥٢٨) وذكر وكيع ان شريحا حبس مدينا في دين (اخبار القضاة
٣١٣/٢) ورفض وساطة امير الكوفة في اخراج محبوسه قائلا : « السجن
سجنك . . واما انا فاني رأيت عليه الحق ، فحبسته لذلك ، وابي ان
يخلي عنه » ان . م . ٢٧٩/٢) . ويذهب الفقهاء ان القاضي اذا حبس
رجلا سأل عن حالته المالية ، فان كان موسر حبس حبس حتى يقضي
الدين ، وان كان معسرا خلي سبيله في كفالة (معين الحكام ، ص ٢٣٣)
لهذا رفض قاضي المدينة في العهد الاموي الحسن بن ابي الحسن البصري
(ت ١١٠ هـ) حبس مدين ، اقر عنده بدين ، فقال الدائن « احبسه
لي ، قال : هل تعلم له مال فتأخذه فنعطيك ، او شيئاً له يبيعه فنُدفع
اليك ثمنه . قال : لا ، قال : فاني لا احبسه لك حتى يكد على نفسه
وعياله » (اخبار القضاة ٩/٢) كما رفض بلال بن ابي بردة قاضي
البصرة حبس مدين اترف بدينه ، فطالب الدائن « يعطني حقي او
تحبسه بأقراره » ولكن القاضي رفض طلبه بهجة افلاسه (العسكري
الأوائل ، ص ٢٨٨ - ٩) .

وفي بغداد « كانت القضاة تحبس الغرماء في الحبس (٥٢٩) المسمى بـ « حبس القاضي » (٥٣٠) تمييزاً له عن « حبس الشرطة » (٥٣١) أو حبس الجرائم » (٥٣٢) أو « حبس المعونة » (٥٣٣) .
ولا يطلق سراح المسدين الا بطلب الدائن او تسديد الدين ، ذكر السمناني : ان ابا خازم القاضي كان يقضي في الجانب الغربي ببغداد ، وان ابا عمر كان يقضي في الجانب الشرقي « فحصل في حبسهما رجل على دين » (٥٣٤) وكان له قريب يخدم علي بن عيسى الوزير ، فسأله الوساطة في الرجل المحبوس . فأنفذ الوزير حاجبه الى أبي خازم ظهرا فرده البواب قائلاً : « ماجرت العادة بذلك ، فان كان لك شغل ترجع

-
- (٥٢٩) تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٩١ .
(٥٣٠) نشوار المحاضر ، ج ١ ، ص ١١٧ .
(٥٣١) الروذراوي ، ص ١٢٩ . ذيل الروذراوي (تاريخ الصابي ، ج ٨ ، ص ٣٩٤) .
(٥٣٢) الحوادث الجامعة ، ص ١٦٤ . كما ذكر « حبس اللصوص » (المنتظم ١٤٧/١٠) . الاصبهاني ، خريدة القصر وجريدة العصر ، ج ٤ ، مج ١ ، ص ٣٠٣ .
(٥٣٣) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٥٥ .
(٥٣٤) روضة القضاة ، ج ١ ص ١٢٠ - ١ . ويلاحظ في هذه الرواية ذكر « دفتر الحبس » الذي تسجل فيه اسماء المحبوسين وديونهم . وهناك ديوان فيه اسماء المحبوسين وقصصهم ذكره الطبري في حوادث سنة ٢٤٩ عندما « انتهب ديوان قصص المحبوسين وقطعت الدفاتر وألقيت في الماء » (ج ١٢ ، ص ١٥١) .

وقت العصر حتى تصل اليه . فقمه الحاجب في مسجد قريب داره ، وكان يوما صائفا شديدا الحر . . فلما كان وقت العصر خرج البواب ورش الباب ودخل المسجد فقال للحاجب : « قد جلس القاضي » (٥٣٥) ورفض القاضي وساطة الوزير قائلا : « ليس هذا الرجل في حبسي فأخرجه ، وانما هو في حبس صاحب الدين ، فسلوه او اعطوه حقه حتى يخرج » (٥٣٦) . ولما توجه حاجب الوزير الى ابي عمر القاضي ، استقبل بكل حفاوة ، ولما بلغ برسالة الوزير قال : « السمع والطاعة ، ننظر بما حبس عليه من دفتر المحبس ، فلما وقف على ذلك قال لأمينه . لك هذا المال عن الرجل وفك حبسنا عنه واعتذر » (٥٣٧) .

لا ريب ان صاحب الدين لا يتنازل عن دينه ، فكيف يمكن الغريم في الحبس ؟ ذكر الخصاص ان المدين يحبس شهر ، او شهرين ، او ثلاثة ، ثم تقبل منه « البينة على الافلاس بعد الحبس » (٥٣٨) وانما تقبل البينة على الافلاس « بعد مضي مدة حبسه » (٥٣٩) فاذا ثبت للقاضي ، بعد مضي مدة حبسه ، افلاسه ، او اعساره ، اطلق سراحه بكفالة اذا كان الدائن غائبا (٥٤٠) . او بالملازمة اذا كان الدائن

(٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧) روضة القضاء ، ج ١ ، ص ١٢٠ - ١ . ويلاحظ

في هذه الرواية ذكر « دفتر المحبس » الذي تسجل فيه اسماء المحبوسين وديونهم . وهناك ديوان فيه اسماء المحبوسين وقصصهم ذكره الطبري في حوادث سنة ٢٤٩ عندما « انتهب ديوان قصص المحبسين وقطعت الدفاتر وألقيت في الماء » (ج ١٢ ، ص ٢٥١) .

(٥٣٨ ، ٥٣٩) شرح أدب القاضي ، ورقة ٧٧ وما بعدها . انظر

كذلك : لسان الحكام ، ص ١٢ .

(٥٤٠) معين الحكام ، ص ٢٣٣ - ٤ . شرح ادب القاضي ، ورقة ٧٤ آ .

حاضراً وقدم طلباً بملازمة غريمه (٥٤١) .

يقول الطرابلسي بعد أن يخرج المحبوس « يلزمه المدعي ، وتفسير الملازمة ان يدور معه اينما دار ، ولا يفارقه » (٥٤٢) وتعليـل بعض الفقهاء للملازمة « لعله اخفى ماله فتخرجه الملازمة » (٥٤٣) . ولا ينبغي أن تكون ملازمة الغريم شديدة تعيقه عن كسب قوته او قوة عياله (٥٤٤) لقد ذكر الخطيب ، وابن الجوزي ، والتتوخي بعض المدنيين في بغداد كانوا ملازمين من قبل دائنيهم ، يروي الخطيب انه سأل احد خواص الوزير عبيد الله بن سليمان (٥٤٥) عن سبب اختصاصه بالوزير فقال : « كان سبب اختصاصي بعبيد الله بن سليمان اني اجتزت يوماً في الجامع بالمدينة ، فوجدته وهو ملازم بثلثمائة دينار في يد غريم له . . فقلت له : لأي شيء انت هاهنا جالس وقد مضت الصلاة ؟ فقال : ملازم في يد هذا الرجل بثلثمائة دينار له علي فسألت الغريم بانضاره . فقال : لا افعل .

فقلت : فالمال لك علي تصبر بعد اسبوع حتى أعطيك اياه .

(٥٤١) معين الحكام ، ص ٢٣٣ - ٤ . شرح ادب القاضي ، ورقة ٧٤ آ
(٥٤٢) معين الحكام ، ص ٣٤٣ . ويتحدث النباهي عما يفعله الدائن في المغرب اتجاء غريمه . ثم يقول : « واهل المشرق يقولون بالملازمة ولا يبارحه » . (تاريخ قضاة الاندلس ، ٢٠٧) .

(٥٤٣ ، ٥٤٤) لسان الحكام ، ص ١٢ .

(٥٤٥) والوزير المذكور استوزر للمعتمد سنة ٢٧٧ هـ ، كما استوزر

المعتمد الى ان توفي سنة ٢٨٨ هـ (زمباور ، ص ٧) .

فقال : تعطيني خطك بذلك ، فاستدعيت دواة ورقعة وكتبت له
ضمناً بذلك الى شهر فرضي وانصرف « (٥٤٦) .

وبعد مضي الشهر لم يوفق هذا الكفيل على توفير المال « وحل الدين
وجاء الغريم يطالبني فأشرفت على بيع عقار لي ودفع ثمنه اليه ، ولم
استحسن مطالبة عبيد الله « (٥٤٧) . ولهذا توطدت علاقته بالوزير .

ان رواية الخطيب هذه على جانب من الأهمية ، فهي تكشف اسلوب
الملازمة السائد في بغداد ، الظاهر انه اشبه ما يكون بالحجز الاحتياطي
خاصة وان بعض المتمكنين وذوي اليسار كانوا يستأجرون من يقوم
بمهمة ملازمة الغريم ، حتى ولو طال مدتها سنة او أكثر .

يروى التنوخي ان محتاجاً اقترض من ثرى (٥٤٨) « اقرضته ثلاثين
الف درهم وكتبت بها عليه قبالة (٥٤٩) ، واشهدت فيها جماعة عدول
(٥٤٦) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٤٧ .

(٥٤٧) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٤٧ . المنتظم ، ج ٦ ، ص

٩٠ - ١ .

(٥٤٨) وهذا الثرى هو عبد الله بن محمد بن نهرويه خال والد التنوخي
مؤلف النشوار اما المدين فهو أبو جعفر بن قديدة ، وكانت بينهما عداوة
فكلاهما من ذوي الثروات يتسابقان في ضمان الاراضي الزراعية في عهد
المقتدر وقد نجح الاهوازي بضمان بعض النواحي بزيادة ثلاثين الف
دينار عما ضمنه ابن قديدة بما اربك خصمه فلجأ إلى الاقتراض منه
(نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢١٨) .

(٥٤٩) القبالة : تعني الكفالة (لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٥٤٤)

مادة قبل .

البلد « (٥٥٠) . فلما طوّل بالدين استقر في منزله « فاستعيدت عليه الى القاضي أبي القاسم علي بن محمد التنوخي ، فكتب لي عدوى (الامر باحضار الخصم) الى صاحب المهونة ، فهرب من داره فنادى القاضي علي بابيه بالحضور فلم ينجح ذلك « (٥٥١) ثم كبس عليه واحضر « معي الى القاضي ، فقامت البينة عليه ، فسألت القاضي حبسه « (٥٥٢) . ورفض التنوخي حبس هذا المدين ، وكان قبل اعساره من ذوي اليسار والمروءات ، قال القاضي : « الحبس في الاصل غير واجب ... ولكن امكنك من ان تلازمه بنفسك او اصحابك ، كيف شئت « (٥٥٣) . يروى لدائن : « فلازمته في مسجد على باب القاضي بأصحابي « (٥٥٤) ثم وسط احد المتنفذين في الدولة الى القاضي التنوخي « فتقرر الأمر بينهما على اني اكرت داراً قريبة من حبس القاضي ، اودى انا اجرتها ، وأجلس ابن قديته فيها والازمة بأصحابي ، واوكل بهارجاله اعطيهم من مالي اجرتهم يحفظونه فنقلته اليها ، فأقام فيها سنة وكسرا ، وهو لا يؤدي المال ، ويكايديني عند نفسه ، وانا قد رضيت ان يتأخر المال ، ويبقى هو محبوساً « (٥٥٥) .

واعتل المدين ، علة قرينه الى الموت ، جاءت امه تبكي « فرحمتها ، فأطلقته لها ، بعد ان كفلته منها . فمات بعد ثلاثة ايام ، وابتعت بالمال ضياعاً من ضياعه « (٥٥٦) .

وبغض النظر عن دناءة ابن أبي علان في اسلوب تعظيم منافسه ،

(٥٥٠) نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢١٨ .

(٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦) راجع تفاصيل هذا الدين ،

ودوافعه في نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢١٨ - ٢٢٢ .

فالرواية تعكس بصدق ظروف عهدنا ، كما تشير بوضوح الى حق القاضي في رفض حبس المدين ، حتى ولو قامت البينة عليه ، والاستعاضة عن الحبس بالملازمة . كما تشير الى حق المدين الاحتفاظ بضياعه ، وقبوله للحبس أو الملازمة (٥٥٧) .

ويذكر التنوخي ان صاحب غلات ثرى في بغداد ، ركبته دين عظيم « فدعاه غرمائه الى القاضي فخافهم واستتر ونجح في اقناع القاضي ابو عمر بالحجر على أمواله ومنعه التصرف بها ، على ان يدفع للغرماء من موارد تلك الغلات التي تولاه امانة القاضي ، واحتفظ هو بأمواله العينية (نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٦٠) .

ويحقق للقاضي ان يأمر بملازمة المدين ، الى ان يستكمل دواصة القضية ، ويصدر حكمه بها . يذكر الخطيب ان قاضي بغداد ابو خازم جلس للحكم ، فحضر مجلس قضائه رجل شيخ ومعه غلام حدث ، ادعى عليه الشيخ بمبلغ الف دينار عينا ديننا ، وأقر الحدث بذلك ، فطلب الدائن حبه « ففترس ابو خازم فيهما ساعة ثم قال : تلازماً الى ان انظر بينكما في مجلس آخر » (٥٥٨) . وعندما استفسر احد الحضور : « لم اخر القاضي حبه ؟ » (٥٥٩) اجابه ابو خازم : « ويحك اني اعرف في وجه الخصوم المحقق من الميطل ، وقد صارت لي بذلك درجة لانكاد تخطيء ، وقد وقع لي ان سماحة هذا بالاقرار هي عن بلية يبعد من الحق ، وليس في تلازمهما بطلان حق ، ولعل يتكشف لي من امرهما ما اكون معه على وثيقة بما احكم به بينهما ... وما جرت عادة الاحداث (٥٥٨ ، ٥٥٩) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٦٦ ، نشوار المحاضرة ،

بفطر التورع حتى يقر مثل هذا طوعاً عجباً بمثل هذا المال « (٥٦٠).
وقد تحققت فراسة القاضي ، بعد حضور والد الحدث وكشفه لحقيقة هذا
الدين بما يطول تفصيله (٥٦١).

ويطلق بعض المدينين من حبوسهم بفصل ذوي المروءات ، الذين كانوا
يدفعون عنهم ما صغر من الاموال ، او يراضون الدائن بمبلغ معين إذا
كان الدين عظيماً ، من هؤلاء ذكر التنوخي ابو المنذر النعمان بن
عبد الله (ت ٥٣١١) كان « ينفذ الى حبس القاضي ، فينظر من حبس
بأقراره ، دون قيام البينة عليه ، ولا مال له ، فيؤدي ما عليه . . .
او يصالح عنه ويخرجه ان كان المال ثقيلاً » (٥٦٢).

ويذكر ابن الساعي ان بعض المدينين كانوا يخرجون من الحبس ليعفو
وتنازل الدائن عنهم ، فالقاضي عبد الحسين الدامقاني كان على الحكم
بمدينة السلام سنة ٥٨٦ هـ ، وكان شيخاً صالحاً مشكوراً في قضاياه ،
حكى عنه ان شخصاً جاء اليه ليلاً وقال له : « لي غريم في الحبس وقد
افرجت عنه ، فقال : ادع لي احد القلمة يمضي الى الحبس ويطلقه الساعة ،
فقال : ما أرى احداً من الغلمان ، فتوكأ على يديه ومضى الى الحبس
واطلقه وعاد الى منزله ، وقال : اما كان الله يطالبني بحبس هذا الرجل
هذه الليلة ؟ » (٥٦٣).

وهذه الحالات استثنائية ، والظاهر ان المدين يمكنه في الحبس في

(٥٦٠ ، ٥٦١) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٦٦ . نشوار المحاضرة ،

ج ٣ ، ص ١١ .

(٥٦٢) نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ١١٨ .

(٥٦٣) الجامع المختصر ، ص ٢٤ .

بغداد إلا أن يوفق في تسديد ما بذمته ، أو يرضى غريمه بطريقة ما .
 كما ذكرت بعض الحالات كان الخلفاء فيها يطلقون سراح المحبوسين ،
 كما أمر المعتضد سنة ٢٩١ هـ بإطلاق سراح المحبوسين على « أن يكفل
 من عليه مال » (٥٦٤) . ويتم إطلاق هؤلاء بأشراف قاضي بغداد . فلما
 أمر المقتدر سنة ٢٩٥ هـ بإطلاق من كان في السجون « امتحن القاضي
 محمد بن يوسف أمورهم » (٥٦٥) . ويذكر ابن الجوزي أن فخر الملك
 البويهي (سنة ٤٠٢ هـ) « تقدم ليلة الفطر بتأمل من في حبوس القضاة ،
 من كان محبوساً على دينار وعشرة قضي ، ومن كان أكثر من ذلك كفل
 وأخرج ليعود بعد التعميد . . . فكثرت الدعاء له في المساجد والأسواق » (٥٦٦) .
 وفي سنة ٥٥٣ هـ شفي الخليفة الراشد بالله من مرضه ، فأنفق نحو
 خمسة آلاف دينار كان بعضها « في قضاء ديون أهل الحبوس » (٥٦٧) .
 لقد حرص الخلفاء على الوفاء بديون المحبوسين ، إذا ما أطلق سراحهم ،
 فالخليفة الظاهر بعث سنة ٦٢٢ هـ إلى قاضي القضاة الجيلي « عشرة آلاف
 دينار ليعطيها عن كل من هو محبوس في حبس الشرع وليس له مال » (٥٦٨) .
 وفي سنة ٦٤٠ هـ أمر المستعصم بالافراج عن جميع المسجونين في « حبس

(٥٦٤) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٤٦ ،

(٥٦٥) عريب ، ص ٢٣ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٩٦ . البداية والنهاية ،

ج ١١ ، ص ١٠٥ .

(٥٦٦) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٥٥ . حوادث سنة ٤٠٢ هـ .

(٥٦٧) ن . م ، ج ١٠ ، ص ١٨١ . حوادث سنة ٥٥٣ .

(٥٦٨) الكامل في التاريخ ، ج ٩ ، ص ٣٦٣ . السيوطي ، تاريخ

الخلفاء ، ص ١٨٤ . كلهن خلفاء ، ص ١٢٤ .

الشرع» بعد أن يرضى غراماتهم بالمصالحة على ديونهم (٥٦٩) .
ولم تهر مصادري إلى موضع حبوس القضاة في بغداد ، ولا طرز
بنائها . وإن كان يبدو أنها لم تكن محكمة البناء ، شأنها شأن بقية
الحبوس ، مما سهل على المسجونين فيها ، الهرب منها ، أبان ظروف
الاضطرابات في بعض العهود . ففي الحرب بين الأمين والمأمون « نقب
اهل السجون سجونهم وخرجوا » (٥٧٠) . ولما خلع المعتضد ولي عهده ،
سارحت العامة إلى النهب ، وفتحت أبواب السجون ، فلم يبق أحداً فيها ،
حتى المصعد بالحديد أخرجه (٧٥١) . وقد تكررت عمليات الهروب سنة
٣٠٧ هـ (٥٧٢) . وسنة ٣١٧ هـ ، في المحاولة الأولى للخلع المقتدر حيث
« اقلت كل لص وجاني جنائية ومقتطع مال وفتحوا السجون التي كانوا
فيها » (٥٧٣) . كذلك سنة ٣١٩ هـ (٥٧٤) . وسنة ٣٢٢ هـ (٥٧٥) .

(٥٦٩) الحوادث الجامعة ، ص ١٧٧ .

(٥٧٠) العيون والحدائق ، مج ٣ ، ص ٣٢٢ .

(٥٧١) مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ٢٢٨ .

(٥٧٢) الكامل ، ج ٦ ، ص ١٦٣ . نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ٤٥ .

(٥٧٣) عريب ، ص ١٣٩ وما بعدها .

(٥٧٤) ن . م . ص ١٥٧ .

(٥٧٥) الكامل ، ج ٧ ، ص ٤٩ .

(تاسعاً) اشراف القاضي على اموال الايتام والارواق

أ - اموال الايتام :

حفظ اموال الايتام ، وصيانتها من الضياع ، من المهمات التي أوكلت الى القضاة ، منذ صدر الاسلام (٥٧٦) . وقد عهدوا بهذه المهمة الى امنائهم الذين تقاضوا ارزاقاً من الدولة لحفظهم اموال الايتام وتدبير امورها ، وقد نسب الى سوار القاضي ، إنه اول من « اتخذ الامناء واجرى عليهم الارزاق ... وادخل على الاوصياء الامناء » (٥٧٧) وادخل الامناء على الاوصياء مسألة مهمة ، فكثيراً ما تعرضت تلك الأموال على أيديهم الى النهب ، حتى سماهم احد القضاة بأنهم « اكلة اموال اليتامى » (٥٧٨) . ذكرت المصادر من هؤلاء الامناء :

- ١ - الصيرفي ، الحسين بن محمد بن عبد الله (ت ٣٧٦ هـ) كان أميناً من امناء القضاة (٥٧٩) .
- ٢ - البغدادي ، عبد الواحد بن شنيف (ت ٥٢٨ هـ) الفقيه الحنيلي ، كان أميناً من قبل القضاة (٥٨٠) .

-
- (٥٧٦) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٧ .
(٥٧٧) ن . م ، ج ٢ ، ص ٥٨ . والامين هو من كانت « تحت يده اموال الايتام » (المنتظم ، ٧١/١٠) .
(٥٧٨) ن . م ، ج ٢ ، ص ١٣٢ .
(٥٧٩) تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٠١ .
(٥٨٠) شذرات الذهب ، ج ٤ ، ص ٨٥ .

٣ - ابن سكينه ، علي بن عبيد الله الوكيل (ت ٥٣٢ هـ) كان أمين القاضي ، تحت يده اموال الايتام . والظاهر انه كان يتولى الاشراف على بقية الامناء فللقب « امين الامناء » (٥٨١) .

٤ - الحنبلي ، ابو عبد الله سعيد بن الحسين الأمين (ت ٥٥٤ هـ) كان أميناً للقاضي بمجلسه (٥٨٢) .

٥ - ابو شجاع ، احمد بن موهوب بن المبارك بن محمد (ت ٥٧٠ هـ) كان أمين القضاة بالحريم (٥٨٣) .

٦ - ابو عبد الله ، الحسين بن شنيف بن محمد البغدادي (ت ٦١٠ هـ) كان أمين القضاة بمحلته وما يليها هو ووالده (٥٨٤) .

٧ - التبريزي ، خليل الدين بن محمد بن خليل (ت ٦٠٠ هـ) احد امناء الحكم بمدينة السلام (٥٨٥) .

٨ - ابن النجار البغدادي ، الققيه ابو الحسن علي بن ابي الفضل ، البراز (ت ٦١١ هـ) « ولي النظر على اموال الايتام ببغداد » (٥٨٦) . والامانة على اموال الايتام مسألة اهتمت بها الكتب الفقهية كثيراً ،

(٥٨١) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٣٥ . شذرات الذهب ، ج ٤ ، ص ١٠٠ .

(٥٨٢) شذرات الذهب ، ج ٤ ، ص ١٧٢ .

(٥٨٣) المختصر المحتاج اليه ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

(٥٨٤) المنذري ، مج ٤ ، ص ٥٣ . المختصر المحتاج اليه ، ج ٢ ،

ص ٣٤ .

(٥٨٥) ابن الساعي ، ص ١٣٩ .

(٥٨٦) المنذري ، مج ٤ ، ص ١٢٦ .

فشددت على القاضي بضرورة حفظها وتنميتها (٥٨٧) . كما اهتم بها الخلفاء ، بتأكيدهم عليها في كتب العهود (٥٨٨) . فقد ورد في عهد القاضي ابن فضلان أهمية « الاحتياط على اموال الايتام ، واستنادها الى اعف وأوثق القوام ، والتقدم الى كل طائفة بان يجريهم بحري ولده ، ويقيمهم مقام سلالته ، في الشفقة عليهم ، والاصلاح لشؤونهم والاشراف على تأديبهم . . . والانفاق عليهم من عرض اموالهم بالمعروف الذي لاشطط فيه ولا تبذير ولا تضيق ولا تقتير . . » (٥٨٩) .

والمصادر تشير الى حرص قضاة بغداد في الحفاظ على اموال الايتام ، بوجه ما تعرضت اليه من محاولات التجاوز ، مثل محاولة عبيد الله بن سليمان الوزير مع أبي خازم القاضي لبيع ضيعة يقيم وضمها لضياعه ، فكتب القاضي برفض طلبه « ان رأى الوزير - اعزه الله - ان يجعلني احد رجلين ، اما رجلاً حين الحكم به او حين الحكم عنه » (٥٩٠) . ويذكر ابن الجوزي ان هذا الوزير أصدر امراً بأسم المعتضد بضم املاك ايتام الى املاك الخليفة ، وقد برر المعتضد اجراء وزيره ، بأن

(٥٨٧) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٦٠ . معين الحكم ، ص ٢٢ .

شرح ادب القاضي ، ورقة ٩١ ب .

(٥٨٨) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٧١ ، ٢٨٣ .

(٥٨٩) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٨٤ . وقد خان بعض الامناء الامانات

المودعة عندهم ، فألزموا برد ما ضيعوه من هذه الاموال ، راجع :

(نشوار المحاضرة ، ج ، ص ٢٢٢) كما حبس بعضهم لثبوت خيانتهم

(المختصر للاحتجاج اليه ، ج ١ ، ص ١٧٣) .

(٥٩٠) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٦٢ .

والد الايتام كان عاملاً له ، وخانه « ولي عليه مال جليل من نواح كان يتولاها من ضيعتي خاصة ، ومالي عليه يضعف هذه الاملاك التي خلفها » (٥٩١) . ولم يقتنع القاضي بهذه الحجة ، فقال : « ما تدهيه يا أمير المؤمنين يحتاج الى بيينة وقد صح عندي ان هذه الاملاك املاكه يوم مات ولا طريق الى انتزاعها من يد وارثه إلا بيينة ، هذا حكم الله في البالغين فكيف في الاطفال » (٥٩٢) . فما كان من الخليفة حتى وقع بخطه الى الوزير بالافراج عن الضياع (٥٩٣) .

وإذا بلغ اليتم من الرشد اطلق القاضي « لهم أموالهم ، واشهد بذلك عليهم » (٥٩٤) ويعقد عندئذ مجلس يحضره القاضي المسؤول ، وقاضي القضاة ، والشهود ، والنقباء ، فيفك حجره ويسلم اليه (٥٩٥) . م . على ان لا يفك هذا الحجر إلا اذا تيقن القاضي بلوغه سن الرشد ، خوفاً على المال من الضياع (٥٩٦) .

(٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٥٥ .

(٥٩٤) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٨٤ .

(٥٩٥) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٢ - ٣ . وراجع الخطيب ، عن طلبات

الايتام في بغداد ، بفك حجرهم ، والتي قدموها لقاضي الشرقية الخنزجي (تاريخ بغداد ١٠ / ٧٤) .

(٥٩٦) ذكر ابن الجوزي ان القاضي الحسين بن هارون تعرض الى

ضغط من مسئول كبير في بغداد ليفك حجر يتيم لم يثبت رشده ، في محاولة لشراء ملك له ، وقد اوقف الخليفة القادر هذه المحاولة لما علم بها (المنتظم ٧ / ١٦١ . الكامل ٧ / ٢٥٤) حوادث سنة ٤٢٢ هـ .

ب - اموال الاوقاف :

تخضع اموال الاوقاف العامة والخاصة الى اشراف القاضي (٥٩٧) .
وبغية الحفاظ عليها ، تجمع وثائقها في ديوان القضاء ، خوفا عليها من
الضياع ، فتلف هذه الوثائق او ضياعها ، لا يعني سوى تلف الدليل
الشرعي على وقفيتها .

والاوقاف كأموال الايتام تعرضت لمحاولة الاستيلاء عليها . ففي عهد
المقتدر مثلاً طلبت ام المقتدر من القاضي ابو جعفر بن البهلول الانباري
« كتاب وقف لضيعة كانت ابتاعها ، وكان الكتاب في ديوان القضاء
فأرادت اخذه لتحرقه وتبطل الوقف » (٥٩٨) وحضر القاضي الى ام
المقتدر التي طلبت اخذ كتاب الوقف فرفض القاضي : « هذا والله ما
لا طريق اليه ابدا ، انا خازن المسلمين على ديوان الحكم فاما مكنتموني
من خزنة كما يجب ، والا فأصرفوني وتسلموا الديوان دفعة ، فاعملوا
به ما شئتم ، وخذوا منه ما أردتم ودعوا ما اردتم ، اما ان يفعل شيء
منه على يدي ، فوالله لا كان هذا ولو عرضت على السيف » (٥٩٩) .
وعندما عرض القاضي الامر على الوزير ابن القرات ، رده « الآن انت
مصرف ولا حيلة لي مع السيدة في امرك » (٦٠٠) . ولما شكت الوالدة
الامر للمقتدر ، قال لها : « الاحكام ما لا طريق الى اللعب به ، وابن

(٥٩٧) الاحكام السلطانية ، ص ٧٠ .

(٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠) نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٤٢ . التميمي ،

الطبقات السنية ، ج ١ ، ص ٣١٥ .

البهلول مأمون علينا ، عجب لدولتنا ، وهو شيخ دين مستجاب الدعوة ، ولو كان هذا شيء يجوز ، ما منعتك إياه » (٦٠١) .

ويجب على الشخص الذي يعهد له القاضي بالاشراف على اموال الاوقاف ان يقدم حسابه في نهاية كل سنة ، فاذا اقر القاضي صحة الحساب ، قسم « في سبله وعلى اهل الوقف » (٦٠٢) .

وكانت الدولة في حالات الازمات المالية تحاول الاقتراض من اموال الاوقاف على ان تسددها مستقبلا ، ففي ابان حرب الزنج (٦٠٣) ، طلب الموفق من البرتي قاضي الشرقية ومن اسماعيل بن اسحاق ان يقرضاه ما في ايديهما من الوقوف فحمل اليه اسماعيل ما كان في عهده ، بينما طلب البرتي « ثلاثة ايام ليجمع المال وعمد الى ما كان في يده فدفعه الى من امن منه رشدا ممن هو له والى الامناء الذين يشق بهم ، فلما طولب بالمال قال : سلمته الى اهله وما بقي عندي منه شيء فصرف عن

(٦٥١) نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٤٢ . التميمي ، الطبقات

السنية ، ج ١ ، ص ٣١٥ .

(٦٠٢) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٦٤ . ويذكر الخطيب هنا تفاصيل ضم بعض وقوف الحسن بن سهل الى القصر المعروف بالحطني ، واقدام ابو خازم القاضي ومطالبته للخليفة المعتضد بها . وتدفع ارزاق من اليه الاشراف على الاوقاف من قبل القاضي (صبح الاعشى ، ١٠ / ٢٧٢) (٦٠٣) ظهرت حركة الزنج في فرات البصرة سنة ٢٥٥ هـ ، ودامت نحو من اربع عشرة سنة (٢٥٥ - ٢٧٠ هـ) انتهت بعدها على يد الموفق الذي قاد الحرب ببجدارة . راجع : (السامر ، الدكتور فيصل ، ثورة الزنج ، ص ٥١ ، ١٥٠) .

القضاء (٦٠٤) . وكرم اسماعيل بن اسحاق فلقب به (مقدم القضاء) .
وجمع له قضاء بغداد بأسرها (٦٠٥) . اتجه ذهن البرتي نحو الحفاظ على
اموال الاوقاف ، وكان عليه ان يتجه في فكره نحو مستقبل الدولة
والمجتمع الاسلامي الذي زعزعت هده الحركة فيقرض هذه الاموال ويعمل
على استحصالها بعدئذ .

وفي عهد القوضى العسكرية التي سيطرت فيها قوى الجند على مقاليد
الامور واستهانوا بالخلافة العباسية وحاولوا ان يتحكموا في قضاء بغداد
قطالبوهم به « اخراج الاوقاف من ايديهم واكتنفوا الجناة وعطلوا
الاحكام » (٦٠٦) .

وفي مطلع القرن السادس الهجري تنامت اوقاف بعض المدارس في
بغداد حتى ذكر ان ايرادات مدرسة ابي حنيفة في السنة الواحدة ثمانين
الف دينار وقد طلب السلطان عمود السلجوقي سنة ٥٢٣ هـ من القاضي
ونوابه المشرفين عليها تقديم حساباتهم (٦٠٧) . وفي سنة ٦٢٢ - ٦٠٣ هـ
قلد الخليفة الظاهر الجيلي قضاء القضاء ورد اليه النظر في جميع الوقوف
العامة ، ووقوف المدارس الشافعية والحنفية ، فكان يولي ويعزل في جميع
هذه المدارس حتى النظامية (٦٠٨) . واستمر اشراف قاضي القضاء في

(٦٠٤) المنتظم ، ج ٥ ، ص ١٤٥ . انظر كذلك : رواية التميمي في

الطبقات السنية ، ج ١ ، ص ٢١١ .

(٦٠٥) راجع : تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ٢٨٨ .

(٦٠٦) عريب ، صلة تاريخ الطبري ، ص ١٤٣ ، ١٤٨ حوادث سنة ٣١٨ هـ

(٦٠٧) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ١١ .

(٦٠٨) شذرات الذهب ، ج ٥ ، ص ١٦١ .

بغداد على لوفاف هذه المدارس الى سنة ٢٣٠ ، حيث ردت الى مشرف
الديوان « وكفت يد نواب قاضي القضاة ابن مقبل عنها » (٦٠٩) .

في سنة ٢٣٠ ، كان نواب قاضي القضاة ابن مقبل قد ردت الى مشرف
الديوان « وكفت يد نواب قاضي القضاة ابن مقبل عنها » (٦٠٩) .

في سنة ٢٣٠ ، كان نواب قاضي القضاة ابن مقبل قد ردت الى مشرف
الديوان « وكفت يد نواب قاضي القضاة ابن مقبل عنها » (٦٠٩) .

في سنة ٢٣٠ ، كان نواب قاضي القضاة ابن مقبل قد ردت الى مشرف
الديوان « وكفت يد نواب قاضي القضاة ابن مقبل عنها » (٦٠٩) .

في سنة ٢٣٠ ، كان نواب قاضي القضاة ابن مقبل قد ردت الى مشرف
الديوان « وكفت يد نواب قاضي القضاة ابن مقبل عنها » (٦٠٩) .

في سنة ٢٣٠ ، كان نواب قاضي القضاة ابن مقبل قد ردت الى مشرف
الديوان « وكفت يد نواب قاضي القضاة ابن مقبل عنها » (٦٠٩) .

الفصل الرابع

الشهود العدول

(اولا) الشهود :

آ - التعريف بالشهادة والشهود :

تعتبر الشهادة ، أحد النظم العظيمة الالهية في القضاء الاسلامي ، ولأهميتها هذه ، احتاط القضاء وتشددوا في قبولها ، ووضعوا الضوابط لها ، كما اسهب الفقهاء في الحديث عنها ، فأفردوا لها فصلاً كاملاً بعنوان « كتاب الشهادات » أو « القضاء والشهادات » (١) .

والشهادة اخبار بحق للغير على آخر ، سواء كان حق الله او حق البشر ، والاخبار هذا عن علم وبقين ، لا عن حسان وتخمين (٢) ، وإلى هذا الاخبار يشير الرسول (ص) : « إذا رأيت مثل الشمس فاشهد وإلا فذع » (٣) .

(١) راجع : مختصر الطحاوي ، ص ٣٣٨ - ٣٤٤ « باب الشهادات » .
الزيلعي ، تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ - ٢٥٤ « كتاب الشهادة » .
المبسوط ، ج ٦ ، ص ١١١ - ١٧٧ « كتاب الشهادات » . الطحاوي ،
اختلاف الفقهاء ، ص ١٨٤ - ٢٧٧ . « كتاب القضاء والشهادات » .
معين الحكم ، ص ٧٨ - ١٤٦ . الفصل السابع « البينات » .

(٢) من لا خسرو ، الدرر الحسكام في شرح غرر الاحكام ، ج ٢ ، ص ٣٧٠ . السرخس ، ج ١٦ ، ص ١١٢ . لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٢٣٩ - ٤٠ . مادة شهد .

(٣) عن موضع احاديث الرسول (ص) في الشهادة والشهود ، يراجع :
فمنسك ، ج ٣ ، ص ١٨٥ وما بعدها ، مادة : شهد .

ولهذا قالوا : انها مشتقة من المشاهدة ، بمعنى المعاينة (٤) . فلا يصح
لشاهد الشهادة بشيء حتى يحصل له به علم إذ لا تصح الشهادة إلا بما
علم وقطع بمعرفته لا بما شك فيه ولا بما يغلب على الظن معرفته (٥) ،
قال تعالى : « ... وما شهدنا إلا بما علمنا » (٦) .

كما عرفت الشهادة بانها : قول الشهود في دعوى بحق لمصلحة آخر
ضد شخص ثالث (٧) . ويشترط لتحملها : العقل ، والاضبط ، والعدالة (٨) .
كما يشترط لأدائها : الحرية ، والبلوغ ، والاسلام (٩) . وأهلية الاداء
تمت به أهلية التحمل ، بالاضافة الى النطق والحفظ واليقظة ، لأن
بالحفظ يبقى عنده ما يتحمله من الشهادة الى حين ادائها وبالنطق يقدر
على الاداء ، وباليقظة لا يغفل عن اداء ما يجب ادائه (١٠) .
وركن الشهادة الداخل في حقيقتها ، لفظ « اشهد » فلو قال الشاهد :
اعلم لو اتيقن لا تقبل شهادته (١١) .

(٤ ، ٥) معين الحكم ، ص ٧٨ . لهذا كان الاتجاه العام عند الفقهاء
عدم الأخذ بشهادة الأخرس والاعمى . راجع تفاصيل ذلك : (معين
الحكم ، ص ٨١) .

(٦) يوسف ، ٨١٢ : ١٢ .

(٧) هفتنك ، دائرة المعارف الاسلامية ، ج ١٣ ، ص ١٢٢ .
مادة : شاهد .

(٨ ، ٩ ، ١٠) معين الحكم ، ص ٨١ . تبين الحقائق ، ج ٤ ، ص
٢٠٧ . السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١١٣ . الدرر الحكم ، ج ٢ ، ص ٣٧١ .
(١١) الدرر الحكم ، ج ٢ ، ص ٣٧١ . تبين الحقائق ، ج ٤ ،
ص ٢٠٩ . حاشية رد المحتار ، ج ٥ ، ص ٤٦٢ . ولا يشترط ابن حزم

اما حكمها ، فواضح في الشريعة والقضاء ، فالقاضي إنما يحكم بما تقتضيه الشهادة (١٢) . فكان شريح يقول « إنما القضاء جبر ، فادفع الجمر هناك بعودين يعني الشاهدين » (١٣) . كما كان يخاطب الشاهدين في مجلسه « اني متحرز بكمما فتحرزوا لانفسكما » (١٤) و « انا متسق بكمما فأتقيا » (١٥) .

ولمكانة الشهادة هذه عند الفقهاء ، فقد اعتبروا اداؤها قرناً (١٦) ، فلا يجوز كتمانها ، لقوله تعالى : « ولا ياب الشهادة إذا مادعوا » (١٧) . وقوله : « ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله » (١٨) . فمن قبلت شهادته ، وتعين عليه اداؤها ، فامتنع فهو آثم ، لتضييعه حقوق الناس (١٩) .

لفظ « اشهد » فيكفي عنده ان يقول الشاهد للقاضي : انا اخبرك ، او انا اعلمك (المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٣٤) .

(١٢) تبيين الحقائق ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ . الدرر الحكام ، ج ٢ ، ص ٣٧١ .

(١٣) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ .

(١٤) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٩١ .

(١٥) ن . م ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ .

(١٦) المذهب ، ج ٢ ، ص ٣٢٣ . خزائن الفقه ، ص ٣٨٨ . موطأ

مالك ، ص ٣٠٢ . السرخسي ، ج ٦ ، ص ٩١٢ . وهي فرض على

الكفاية (حاشية رد المحتار ، ج ٥ ، ص ٤٦٣) .

(١٧) البقرة ، ٣٧١ : ٢ .

(١٨) البقرة ، ١٤٠ : ٢ .

(١٩) المذهب ، ج ٢ ، ص ٣٢٣ . موطأ مالك ، ص ٣٠٢ .

اما حقوق الله (الحدود) فالمستحب فيها ستر الشهادة ، فان شهد بها جاز (٢٠) .

ونصاب الشهادة أربعة شهود ذكور في الزنا الموجب للحد ، لقوله تعالى : « ... ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » (٢١) وفيما سوى ذلك ، من عقوبات وغيرها شهادة رجلين من المؤمنين « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » (٢٢) . وهذا في القصاص والعقوبات التي تنسدرى بالشهادة « فان لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان » (٢٣) ، وذلك فيما ثبت مع الشبهات (٢٤) . اما شهادة الشاهد الواحد مع اليمين فمسألة فيها خلاف (٢٥) .

(٢٠) ن . م ، ج ٢ ، ص ٣٢٣ . حاشية رد المحتار ، ج ٥ ، ص ٤٦٤ .

(٢١) النور ، ٤ : ٢٤ .

(٢٢، ٢٣) البقرة ، ٢٨٢ : ٢ .

(٢٤) راجع تفصيل ذلك في السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١١٤ - ٥ .

اختلاف الفقهاء ، ص ٢١٧ . روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٩٩ . حاشية رد المحتار ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ . شرح الكنز ، ص ٢٠٨ . انظر كذلك : كشاف الزمخشري ، ج ١ ، ص ٣٢٦ .

(٢٥) بحث ابن القيم هذه المسألة مفصلة في (اعلام الموقعين ، ج

١ ، ص ١١٨) . راجع أيضاً السبكي ، ج ٢ ، ص ١٢٢ - ٣ . وقد اخذ بعض القضاة بالشاهد مع اليمين (اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١١٨ ، ٢٩٣) بينما ردها البعض الآخر (نشوار المحاضرة ، ج ٥ ، ص ١٩١) .

وقد ذكر الشاهد ، والشهادة ، والشهود ، في القرآن الكريم (٢٦) ، بمعنى الحضور ، الذين شهدوا قضية معينة ، قال تعالى : « وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل صدقت » (٢٧) . كما قال : « وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود » (٢٨) . وقد استوفى القرآن الكريم نصاب الشهادة ، في المكاتب ، وصفات الشهود في قوله : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ، من ترضون » (٢٩) . أي من تعرفون عدالتهم (٣٠) .

ب - شروط الشاهد :

أكد الفقهاء والقضاة على صفات معينة اشتراطوا وجودها في الشاهد ، لقبول شهادته ، وأول هذه الصفات « العدالة » وهي صفة اجمع عليها الفقهاء (٣١) لقوله تعالى : « واشهدوا ذو عدل منكم » ، فلا يقبل في

(٢٦) يراجع في ذلك ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، ص ٣٨٨ . وما بعدها .

(٢٧) يوسف ، ٢٦ : ١٢ .

(٢٨) البروج ، ٧ : ٨٥ .

(٢٩) البقرة ، ٨٢ : ٢ .

(٣٠) الزخشري ، تفسير الكشاف ، ج ١ ، ص ٣٢٦ .

(٣١) القوانين الفقهية ، ص ٣٠٨ . روضة القضاة ، ج ١ ، ص

٣٠٤ . السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١١٣ .

شيء من الشهادات ، من الرجال والنساء ، إلا عدل رضي (٣٢) .
والعدل في عرف أهل الشرع : كل مقبول الشهادة على غيره عند
القاضي (٣٣) . فهو كل من اجتنب الكيثر ولم يصر على الصفائر (٣٤) .
لأن العدالة هي الاستقامة ، وليس لكما لها نهاية ، فانما يعتبر منه القدر
الممكن ، وهو عما يعتقد حراماً في دينه (٣٥) .

وبالاضافة الى العدالة ، فقد اشترط الفقهاء في الشاهد شروطاً ، لكي
يكون مقبول القول في حقوق الغير ، وهي ان يكون : بالغاً ، عاقلاً ،
حرّاً ، مسلماً ، عالماً بما يشهد به (٣٦) .

ومع اجماع الفقهاء على هذه الشروط ، فهناك خلاف جزئي حولها ،
كخلافهم في قبول شهادة الصبيان ، فأبو حنيفة ، وابن شبرمة والشافعي ،
قالوا بعدم جوازها ، بينما قبلها مالك ، فجوز « شهادة الصبيان فيما
بينهم من الجراح » (٣٧) . وكان شريح يجيز شهادتهم إذا

(٣٢) للمحلى ، ج ٩ ، ص ٣٩٣ .

(٣٣) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٢٠٥ ، ٢٣٤ .

(٣٤) التمرينات ، ص ١٥٣ .

(٣٥) السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١١٢ .

(٣٦) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٢٠٠ . القوانين الفقهية ، ص

٣٠٧ . الزيلعي ، ج ٤ ، ص ٢٠٩ . الميزان الكبرى ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

رحمة الامة ، ج ١ ، ص ٢٠٦ . بدائع الصنائع ، ج ٤ ، ص ١١ .

التهانوي ، ج ١ ، ص ٣٣٦ . مجالس القضاة ، والحكام ، ورقة ٢٢٥ ب .

(٣٧) الطحاوي ، اختلاف الفقهاء ، ص ١٨٩ . السرخسي ، ج ١٦ ،

ص ١١٣ . رحمة الامة ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ . ابن الهمام ، محمد بن

اتفقوا (٣٨) ، كما اجازها ابن ابي ليلى (٣٩) .
كما اختلفوا في شهادة العبيد ، فلم تقبل مطلقاً عند ابي حنيفة ومالك
والشافعي ، وحجتهم في ذلك قوله تعالى : « ولا يأبى الشهادة إذا ما دعوا »
فقالوا ان العبد ممنوع من الاجابة للشهادة لحق الولي عليه (٤٠) .
ان مسألة جواز قبول شهادة العبيد ذات صلة بجوهر الاسلام
وانسانيته والظاهر ان النظام القضائي الاسلامي ، كن يعكس هذه النظرة ،
فاقر شهادتهم حتى ذكر الطحاوي : « ما اعلم احداً رد شهادة العبيد » (٤١) .
وكان شريح يجهن شهادة العبد في الشيء القليل ، وقد شهد عنده عبد في
قضية دار ، فاجاز شهادته فاحتج الخصم بعبوديته ، فرد شريح بقوله
« كلنا عبيد » (٤٢) .

عبد الواحد ، شرح فتح القدير . ج ٥ ، (بولاق - ١٣١٦ هـ) ،
ص ٤٥٣ .

(٣٩ ، ٣٨) اختلاف الفقهاء ، ص ١٩٠ . انظر كذلك المصنف ، ج
٨ ، ص ٣٤٨ . اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ١٤٨ . وراجع المسئلة مفصلة
في : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ١١٤ .

(٤٠) اختلاف الفقهاء ، ص ١٨٨ . رحمة الامة ، الدررسي ، ج
١٦ ، ص ١٢٤ . شرح الكنز ، ج ٤ ، ص ١١٨ . راجع أيضاً ما قاله
ابن قيم الجوزية في : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٤١) اختلاف الفقهاء ، ص ١٨٨ . اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص

١٩٨ - ٩ .

(٤٢) للمصنف ، ج ٨ ، ص ٣٢٤ .

ج - من لا تقبل شهادتهم :

لاخلاف بين الفقهاء في وجوب العمل بالشهادة في قضايا القصاص والاموال والفروج (٤٣) . ولمكانتها هذه بالغوا في الاحتياط والاحتراز في كل ما يؤثر على عدالة الشاهد ، ويظعن فيها . لهذا قالوا ان الشهادة ترد بالتهمة ، لقوله (ص) : « لا شهادة لمتهم » ، والتهمة تكون تارة لمعنى في الشاهد وهو الفسق ، وقد تكون تارة اخرى لمعنى في المشهود له ، وهو صلة خاصة بينه وبين الشاهد يدل على إشاره على المشهود عليه ، فقد ظهر من عادة الناس ، العدول منهم وغير العدول ، الميل الى الاقارب وابنائهم على الاجانب (٤٤) . وقد يكون للشاهد منفعة معينة ، او ميل معين للمشهود له ، او عداوة يضممه للمشهود عليه ، من هنا روت عائشة عن النبي (ص) انه قال : « لا تجوز شهادة الابن لأبيه ، ولا الاب لابنه ، ولا المرأة لزوجها ، ولا الزوج للمرأة ، ولا الاجير لمن استأجره ، ولا السيد لعبده ، ولا العبد لسيده » (٤٥) ، ومصدر هذا المنع ان المنافع بين هؤلاء متصلة ، فمن يشهد لأحدهم ، فكأنه شهد لنفسه (٤٦) .

(٤٣) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٩٦ .

(٤٤) السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٢٠ . راجع أيضاً : اعلام الموقعين ،

ج ١ ، ص ١٣٢ .

(٤٥) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٢٣٨ - ٩ . انظر كذلك ، فنسك ،

ج ١ ، ص ١٨٥ .

(٤٦) الكنز ، ج ٤ ، ص ٢١٩ .

وشهادة المرأ لنفسه غير مقبولة (٤٧) .

والمسألة خلافية بين الفقهاء ، وبين القضاة أيضاً ، يجوزها بعضهم ،
وردها البعض الآخر .

فالحنفيون وأصحاب مالك يجمعون على عدم جواز شهادة الابن لأبيه ،
وبالعكس وخالفهم ابن حنبل ، وبعض اصحاب الشافعي (٤٨) ،
والطوسي (٤٩) . ومن الطبيعي ان ينعكس هذا الخلاف بين الفقهاء على
القضاة ، فالقضاء ميدان عملي تطبق فيه نظريات الفقهاء . فشرح رفض
شهادة الولد لوالده ، وبالعكس . (٥٠) بينما اجازها إياس بن معاوية ،
وحكم بموجبها (٥١) .

واختلفوا في شهادة الزوجين لبعضهما ، فأبو حنيفة ومالك وابن حنبل ،
عارضوها ، احتياطاً بتغلب العاطفة على احدهما فيرضى بشهادة الزور (٥٢) .

(٤٧) السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٤٧ . انظر كذلك : الدكتور بدري ،
تاريخ الشهود ، مجلة كلية الشريعة ، العدد الثالث ، سنة ١٩٦٦ ، ص ٤٤ .
(٤٨) يراجع عن هذا الخلاف : الميزان الكبرى ، ج ٢ ، ص ٢٠١ .
المهذب ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ . روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٢٣٩ . اعلام
الموقعين ، ج ١ ، ص ١٣٤ .

(٤٩) النهاية في جرد الفقه والفتاوي ، ص ٣٣٠ .

(٥٠) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٩٥ . ٢٧٦ . السرخسي ، ج
١٦ ، ص ١٢٢ .

(٥١) ن . م ، ج ١ ، ص ٣٤٠ . السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٢٢ .
(٥٢) راجع تفاصيل ذلك في : الميزان الكبرى ، ج ٢ ، ص ٢٠١ .
السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٢١ . اختلاف ابو حنيفة وابن ابي ليلى ،

اما الشافعي فأقر بقبولها ، لانعدام العصبية بينهما (٥٣) . وقد اجاز شريح لامرأة شهادة ابيها وزوجها ، فاعترض الخصم « انه ابوها وزوجها » (٥٤) . فقال له شريح : « فمن يشهد للمرأة إلا ابوها وزوجها » (٥٥) . وقد شمل هذا الخلاف شهادة الاخ لأخيه (٥٦) ، والصديق لصديقه (٥٧) ، والعدو على عدوه (٥٨) . والشريك لشريكه (٥٩) . والاجير لمن استأجره (٦٠) . لقد كان هذا خلافاً فقهياً ، عكس تأثيراته على للنظام القضائي (٦١) . ولم ينس الفقهاء لدعم آرائهم ، الاحتجاج بطبقات القضاة لهذا الرأي اوذاك ، للتدليل على صحته وشرعيته ، وقبول القضاة العمل بموجبه (٦٢) .

ص ٦٩ - ٧٠ . الطوسي ، ص ٣٣٠ . تاريخ الشهود ، ص ٤٣ .
(٥٣) الميزان الكبرى ، ج ٢ ، ص ٢٠١ . روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٢٣٩ .

(٥٤، ٥٥) للمصنف ، ج ٨ ، ص ٣٤٢ - ٣ .
(٥٦) الميزان الكبرى ، ج ١ ، ص ٢٠١ . اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ .

(٥٧) الميزان الكبرى ، ج ٢ ، ص ٢٠١ .
(٥٨) المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٣١ . السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٢١ .
حاشية رد المحتار ، ج ٥ ، ص ٤٧٣ . شرح الكنز ، ج ٤ ، ص ١٢١ .
(٥٩، ٦٠) السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٤٧ . الزيلعي ، ج ٤ ، ص ٢٢٠ .

(٦١) انظر مثلاً : اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ ، ٢٧٦ ، ٣٦٨ .
(٦٢) المصنف ، ج ٨ ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ . السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ .

ان احتياط القضاة والفقهاء لعدم توجه التهمة الى الشاهد ، احترازاً لصدق شهادته وسلامتها عن الطعن ، هو الذي جرهم الى هذا الخلاف ، الخلاف الذي لم يقتصر على ما ذكرناهم ، بل تعداه الى ما أخذ تتعلق بذات الشاهد نفسه جنسه (امرأة كانت ام رجلاً ، حراً أم عبداً) ، وسلامة شخصيته من الطعن ، في القذف او الفسق ، وموطنه ، في البادية أم في الحاضرة ، ومهنته ، او اتجاهه الفكري (٦٣) .

فشهادة المرأة لا تعادل شهادة الرجل ، وقد حددها القرآن فأقام للرأتين مقام الرجل (٦٤) . كما استقر العمل بالسنة ان لا تجوز شهادة النساء في الحدود (٦٥) ، بينما قبلت شهادتهن منفردة فيما لا يطلع عليه إلا النساء كالولادة ، والبكارة ، وفي كل ما تحت ثيابهن (٦٦) . لأن هذه الامور بما لا يحضرها الرجال ولا يطلعون عليها (٦٧) .

لقد ناقش الفقهاء مسألة قبول شهادة العبيد ، مناقشة مسببة ، فتمسك بعضهم بحرفية النص ، فاستعانوا بالقرآن لدعم معارضتهم لقبول شهاداتهم ، فذكروا الآية : « ولا يأبى الشهاد إذا ما دعوا » فقالوا : ان العبد ممنوع (٦٣) راجع تفاصيل ذلك في : اختلاف الفقهاء ، ص ١٨٤ وما بعدها .

(٦٤) قال تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » .

(٦٥) السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١١٣ - ٤ . اختلاف الفقهاء ، ص ١٩٦ . خزانة الفقه ، ص ٣٣٨ . حاشية رد المحتار ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ . (٦٦) معين الحكم ، ص ١١٧ . شرح الكنز ، ج ٤ ، ص ٢٠٩ . رحمة الامة ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ .

(٦٧) معين الحكم ، ص ١١٧ . شرح الكنز ، ج ٤ ، ص ٢٠٨ - ٩ .

من الاجابة للشهادة لحق الولي ، ومقدرته على منعه (٦٨) . ولتأكيد وجهة نظرهم هذه ذكروا الآية : « عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء » (٦٩) وقوله تعالى « شهيد من رجالكم » ، فسروها ، رجالكم الأحرار لا العبيد (٧٠) . فهؤلاء يذهبون ان الشهادة من باب الولاية ، ولا ولاية للعبد على نفسه ، فالاولى ان لا تكون له الولاية على الغير (٧١) .

وفي مجتمع يزخر بالعبيد ، وينتظم في دين لا يقر لأحد فضلاً على آخر غير التقوى ، تكتسب شهادة العبيد مركزاً مهماً ، خاصة وهم مسلمون ، مطالبون امام الله بما يطالب به الاحرار من فرائض .

ويبدو ان الاتجاه العام كان ينحو لقبول شهادتهم على الرغم من معارضة مالك وابي حنيفة والشافعي ، وقولهم ان « شهادة العبيد غير مقبولة على الإطلاق » (٧٢) . كان بعض قضاة صدر الاسلام يجيزون شهادة

(٦٨) اختلاف الفقهاء ، ص ١٨٨ . المحلى ، ج ٩ ، ص ٤١٤ . شرح الكنز ، ج ٤ ، ص ١١٨ .

(٦٩) والآية الكريمة : ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء (النحل ، ٧٥ : ١٦) .

(٧٠) المحلى ، ج ٩ ، ص ٤١٤ .

(٧١) الصرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٢٤ . شرح الكنز ، ج ٤ ، ص ١١٨ .

(٧٢) الميزان الكبير ، ج ٢ ، ص ١٩٩ . المحلى ، ج ٩ ، ص ٤١٣ .

رحمة الامة ، ج ٢ ، ص ٢٠٨ . الصرخسي ، ج ١٦ ، ص ١١٣ . وذكر الطوسي انه لا بأس بشهادة العبيد إذا كانوا عدولاً وعلى ظاهر الايمان (النهاية ، ص ٣٢٠) .

(٧٣) الزنجشيري ، ج ١ ، ص ٣٢٦ . ويروى عن شريح انه كان

العبيد في القضاء ، منهم شريح (٧٣) ، وإياس بن معاوية (٧٤) . وابن شبرمة (٧٥) .

وقد وفق ابن حزم في هجومه على معارضي قبول شهادة العبيد ، فذكر ان معارضتهم لا تستند إلى نص في قرآن أو سنة أو في شيء من احكام الشهادات ، إذ لو أراد الله ورسوله تخصيص عبد من حر في الشهادة « لكان مقدوراً عليه ، وما كان ربك نسيا ، (٧٦) . قال تعالى : « ممن ترضون من الشهداء » فإذا رضى الله عن العبد المؤمن العامل بالصلوات « فرض علينا ان نرضى عنه ، وفرض علينا قبول شهادته » (٧٧) أما من يدعي « شهيد من رجالكم » من الاحرار ، فهذا « تخصيص لكلام الله بلا برهان » (٧٨) ، ومن يعتمد على آيته « عبدأ مملوكأ لا يقدر على شيء » فهذه عنده « تحريف لكلام الله ، فلم يقل الله : « ان كل عبد فهو لا يقدر على شيء » (٧٩) إنما ضرب المثل بعبد من عباده هذه صفته ، وقد توجد هذه الصفة في كثير من الاحرار .

ويذكر ابن حزم قول بعض المعارضين : العبد سلعة ، فكيف تشهد سلعة فيرد على هذا الزعم رداً مليئاً بالسخرية : « تشهد السلعة كما يلزم السلعة الصلاة والصيام والقول بالحق » (٨٠) .

لا يجيز شهادة العبيد فقال له علي (رض) : « لكننا نجيزها ، فكان شريح بعد ذلك يجيزها إلا لسيدته (المحلي ، ج ٩ ، ص ٤١٣) . (٧٤) المحلي ، ج ٩ ، ص ٤١٣ . انظر كذلك الزمخشري ، ج ١ ، ص ٣٢٦ .

(٧٥) اختلاف الفقهاء ، ص ١٨٨ .

(٧٦) (٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠) المحلي ، ج ٩ ، ص ٤١٤ - ٥ .

ونجد خلافاً حول قبول شهادة من اسماهم الفقهاء « باهل الاهواء » (٨١) ،
 وهم اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم « معتقد أهل السنة » (٨٢) .
 وهوى هؤلاء لا يخرجهم عن الاسلام ، وإنما ادخلهم في الهوى الدين (٨٣) ،
 لهذا اجاز اغلب الفقهاء شهادتهم ، إذا كانوا عدولاً (٨٤) . ومن اجاز
 شهادتهم استثنى منهم الخطابية (٨٥) . هؤلاء يصدقون ويشهدون لكل
 واحد منهم ، بغض النظر عن تحققهم من صدق ادعائه (٨٦) .

يبدو ان القضية قلب عليهم الأخذ بشهادة هؤلاء ، فاسماعيل بن حماد
 بن أبي حنيفة ولي قضاء البصرة سنة ٢١٠ هـ ، فدخل المسجد الجامع ،
 وجلس عنده وجوه أهلها ، فقال له احدهم : « اصلح الله القاضي ان
 رأيت إلا تجيز شهادة اصحاب الاهواء ، قال : ولم ؟ قال : لأحدائهم ،
 قال : فلو شهدت اهل الجمل ما كنت تجيز شهادتهم وهم يقتل بعضهم

(٨١ ، ٨٢) التهريقات ، ص ٤١ .

(٨٣) اختلاف الفقهاء ، ص ١٨٦ . السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٣٣ .

حاشية رد المحتار ، ج ٥ ، ص ٤٧٢ .

(٨٤) من هؤلاء الفقهاء أبو حنيفة ، أبو يوسف ، الشافعي ، وخالفهم
 في ذلك مالك وابن حنبل (اختلاف الفقهاء ، ص ١٨٧ . رحمة الامة ،
 ج ٢ ، ص ٢١١) . ويذهب الطوسي الى عدم جواز شهادة من خالف
 الحق من أهل البدع والاعتقادات الباطلة ، وإن كانوا على ظاهر الاسلام
 (النهاية في مجرد الفقه والفتاوي ، ص ٣٢٧) .

(٨٥) الكرماني ، الفرق الاسلامية ، ص ٤٠ تحقيق سليمة عبدالرسول .

(٨٦) الميزان الكبرى ، ج ٢ ، ص ٢٠١ . حاشية رد المحتار ، ج

٥ ، ص ٤٧٢ .

بعضاً ؟ » (٨٧) فانهم في جواب القاضي هذا ، وسكت .
ولا تقبل شهادة اهل الذمة على المسلمين (٨٨) ، إلا في وصية المسلم
في السفر (٨٩) . وإن كان ابو حنيفة ومالك والشافعي ، رفضوها مطلقاً
لا في سفر ولا في حضر ، لعدم الوثوق بقول الكافر (٩٠) .
وكان شريح القاضي يقول : « لا تجوز شهادة النصراني واليهودي
على المسلم إلا في وصية ، ولا يجوز في وصية إلا ان يكون مسافراً » (٩١) ،
وهذا ما ذهب اليه ابن أبي ليلى ، فكان قبوله لشهادة الذمي أحد مسائل
خلافه مع أبي حنيفة (٩٢) .

أما شهادة الذميين بعضهم على بعض فكان اتجاه القضاة نحو قبولها (٩٣)
وهذا ما ذهب اليه جميع اصحاب أبي حنيفة ، فأهل الذمة عندهم ملة
واحدة ، وخالفهم في ذلك مالك والشافعي ، فعندهما لا تجوز شهادة اهل
الكفر بعضهم على بعض (٩٤) .

(٨٧) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٧٠ .

(٨٨) الميزان الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ . راجع أيضاً : احكام
الذميين والمستأمنين ، ص ٥٧٧ .

(٨٩ ، ٩٠) رحمة الامة ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ . راجع المسألة مفصلة في
المصنف ، ج ٨ ، ص ٣٥٩ .

(٩١) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٨١ . المصنف ، ج ٨ ، ص ٢٦٠ .

(٩٢) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، ص ٢٧٥ .

(٩٣) قبل شهادة اهل الذمة على بعضهم شريح ، والشعبي ، وابن أبي

ليلى ، والزهري (اختلاف الفقهاء ، ص ١٩٣ . السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٣٤) .

(٩٤) اختلاف الفقهاء ، ص ١٩٢ .

كما لا تقبل شهادة ذوي المهن الواطنة ، كالكناس ، والدباغ ، والزبال ، والنخال ، والحجام ، والقيم بالحمام (٩٥) . والخلاف في قبول شهادة هؤلاء ، بحجة دناءة مهنهم ، وقلة مروءتهم (٩٦) ، لا يتفق وقوله تعالى : « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » (٩٧) . اصف الى ذلك « ان هذه الصناعات مباحة ، وبالناس اليها حاجة ، فلم ترد شهادتهم ؟ يبدو ان ذلك يعكس واقعاً اجتماعياً شهدته المجتمع الاسلامي في القرن الاول ، فما لبثت شهادة اهل المهن حتى غدت حين تقدم الزمن مقبولة لدى القضاة (٩٨) ، حتى الحجام منهم (٩٩) .

وثمة خلاف يتعلق بذات الشاهد نفسه ، لا بالجماعة التي ينتمي اليها ، كخلافهم في قبول شهادة القاذف ، هل تقبل شهادته ام لا ؟ واذا قبلت هل يشترط فيها اعلان توبته ؟ وكيف التحقق من صحة توبته ؟

ذهب مالك والشافعي واحمد الى قبول شهادته اذا تاب ، سواء كانت توبته بعد الحد او قبله (١٠٠) . وتحقيق صحة توبته ، باصلاح سيرته ،

(٩٥ ، ٩٦) المذهب ، ج ٢ ، ص ٣٢٥ . راجع أيضاً : روضة القضاة ،

ج ١ ، ص ٢٤٠ . الطوسي ، ص ٣٢٦ .

(٩٧) الحجرات ، ١٣ : ٤٩ .

(٩٨) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٢٥ . المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٢٠ .

انظر كذلك : الدكتور الدوري ، نشوء الاصناف والحرف في الاسلام ، ص ١٤٤ . مجلة كلية الآداب العدد الاول سنة ١٩٥٩ م .

(٩٩) رسائل الجاحظ ، ج ١ ، ص ١٨١ .

(١٠٠) الميزان الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٩٨ . وراجع تفاصيل آرائهم

في المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٣١ - ٢ . رحمة الامة ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

وكثرة طاعته ، واعلان توبته للناس : « القذف باطل ولا اعود إلى ما قلت » (١٠١) .

اما المحدود بغير القذف ، فشهادته مقبولة بعد ان يعلن توبته ، ويشيت صحة سلوكه وعلمه (١٠٢) .

وكان شريح لا يجيز شهادة القاذف ، لأن ذلك عنده « قضاء من الله لا يجوز شهادة قاذف ، فتوبته فيما بينه وبين الله » (١٠٣) وقد شهد عنده رجل ضرب في القذف ، فقال له شريح « قم قد عرفناك فلم يجز شهادته » (١٠٤) . ولكن قاضي المدينة أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (تولى قضائهم سنة ٩٤ هـ) اجاز شهادة قاذف . كما ان الشعبي اجاز شهادة رجل حد في الخمر (١٠٥) و اجاز شريح شهادة رجل قطعت يده ورجله في السرقة ، سأله عنه « فذكر فيه خير ، فأجاز شهادته » (١٠٦) . وقد توقف بعض الفقهاء والقضاة ، عن قبول شهادة من عرف عنه مخالفة التقاليد العامة ، والسلوك المقبول اجتماعياً ، فتجرد من مروءته ،

السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٢٥ .

(١٠١) رحمة الامة ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ . الميزان الكبرى ، ج ٢ ،

ص ١٩٩ .

(١٠٢) السرخسي ، ج ١٦ ، ص ١٣٢ . انظر كذلك : الام ، ج ٦ ،

ص ٢٠٩ .

(١٠٣ ، ١٠٤) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ .

(١٠٥) المصنف ، ج ٨ ، ص ٢٢٨ - ٩ .

(١٠٦) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ .

كان يأكل في الاسواق (١٠٧). او يدخل الحمام بغير ازار (١٠٨) او
يقول قائماً (١٠٩). كما رفض بعض القضاة شهادة مغني (١١٠)، وشهادة
شاعر (١١١)، وشهادة من يصف شعره (١١٢).

ومنع الفقهاء قبول شهادة لاعب القمار (١١٣)، وتشددوا في قبول
شهادة لاعب الشطرنج (١١٤)، او اللاعب بالحمام (١١٥) والنزد (١١٦).

(١٠٧) المذهب، ج ٢، ص ٣٣٥. روضة القضاة، ج ١، ص ٢٣٩.
(١٠٨) خزائن الفقه، ص ٣٩٢. حاشية رد المحتار، ج ٥، ص
٤٨٢. اخبار القضاة، ج ٢، ص ١٥٣.

(١٠٩) اخبار القضاة، ج ١، ص ١٥٦.

(١١٠) ن. م، ج ٢، ص ٤٥ - ٦. انساب الاشراف، ج ٤،
ق ٢، ص ١٥١.

(١١١) ابن خلكان، ج ٥، ص ١٣٩. راجع أيضاً: الام، ج ٦،
ص ٢٧. «شهادة الشعراء».

(١١٢) اخبار القضاة، ج ٣، ص ١٣٦.

(١١٣) روضة القضاة، ج ١، ص ٢٤١. المذهب، ج ٢، ص ٣٢٥.

(١١٤) رحمة الامة، ج ٢، ص ٢٠٧. الميزان الكبرى، ج ٢،
ص ١٩٩.

(١١٥) المذهب، ج ٢، ص ٣٢٦. حاشية رد المحتار، ج ٥، ص
٤٨٢. السرخسي، ج ١٦، ص ١٣١. انظر كذلك:

Goldziher, P. 74.

(١١٦) المذهب، ج ٢، ص ٣٢٥. روضة القضاة، ج ١، ص

٢٤١. حاشية رد المحتار، ج ٥، ص ٤٨٢. ابن حجر، المطالب

العالية، ج ٢، ص ٢٥٤.

تشدداً كانوا فيه اميل الى رد شهادتهم من الاخذ بها (١١٧) .
والظاهر ان معرفة القاضي بصفات الشاهد عنده إنما تتأني من
معرفة لأحوال الناس في مصره ، ومن طعن المتهم في شهود خصمه ،
لأنه كان القضاة يقبلون شهادة الشهود إذا لم يطعن فيهم الخصم ، والظاهر
ان هذه هي المبدأ الأولى التي مر بها نظام الشهادة ، حيث كان القاضي
« يجيز شهادة المسلمين بعضهم على بعض إلا من جرحه الخصم » (١١٨) ،
فالخصم « هو الذي يجرح شهادة الشاهد » (١١٩) . وإن أحب أن
يسأل عنهم فله ذلك . فإذا ثبت للقاضي صحة ما جرح به الشاهد ،
توقف عن قبول شهادته (١٢٠) . وإذا اتهم الخصم من شهدوا عليه ، أنهم
شهدوا زوراً ، وثبت ذلك عند القاضي اسقط شهادتهم ، وأوقع فيهم
ما يقدره من عقوبة (١٢١) .

لقد اشارت المصادر الى شهود قبلت شهاداتهم عند القضاة لتوفر جميع
الشروط فيهم ، ومع ذلك تبين أنهم شهدوا زوراً ، ولما كان القرآن لم
يشر الى عقوبة شاهد الزور ، ليلتزم بها القضاة ، فقد ترك لهم تقديرها
بحسب اجتتهادهم وما يحيط بالدعوى من ظروف . فشريح ضرب شاهد
زور عشرين سوطاً (١٢٢) . وعرفه أهل المسجد (١٢٣) . كما عاقب شاهد

(١١٧) معين الأحكام ، ص ٨٣ .

(١١٨) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٨ .

(١١٩) ن . م . ، ج ٢ ، ص ١٣ .

(١٢٠) ن . م . ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ .

(١٢١) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، ص ٧٦ .

(١٢٢) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ . راجع أيضاً : المصنف ،

ج ٨ ، ص ٣٢٥ (باب عقوبة شاهد الزور) .

(١٢٣) المصنف ، ج ٨ ، ص ٣٢٥ .

زور « فنزع عمامته ، وخفقه خفقات وعرفه أهل المسجد » (١٢٤) .
وذكرت المصادر أن قاضي البصرة عبد الملك بن يعلي جمع قوماً
شهدوا زوراً سنة ١٠٣ هـ فضربهم وحلق انصاف رؤوسهم ، وسود وجوههم ،
وضربهم ضرباً غير مبرح ، وقال : « هؤلاء قوم شهدوا بزور والذي شهد
له معهم » (١٢٥) .

أما خالد بن طليق الحارثي ، قاضياً في عهد المهدي ، فقد ثبت على
أحدهم شهادة الزور ، فامر به إلى الحبس ، فحبس (١٢٦) . كما ضرب
قاضياً يحيى بن اكثم شاهد زور في المسجد ، واقامه للناس ليعرفوه ،
فتدمورت أموره من يومذاك (١٢٧) .

ويروي الاصبهاني : أنه كان في البصرة ، شهود يشهدون بالزور ،
وشرط بعضهم درهم ، وآخرون أربعة ، وآخرون شرطهم عشرون درهماً .
وكان شيخ في المعدلين يشهد بطفيف يهدي إليه ، فجاءه رجل بدرهمين
وسأله الشهادة فقال : « ما ضربت المشط بأقل من خمسة ولكني
اسألك » (١٢٨) .

يبدو لي أن استفحال شهادة الزور صار ظاهرة دفعت القائمين على
أمور القضاء إلى علاجها ، من قبل القاضي نفسه ، الذي صار يسأل عن
(١٢٤) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ .

(١٢٥) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٩ . المصنف ، ج ٨ ، ص

٢٢٦ - ٧ .

(١٢٦) ن . م ، ج ٢ ، ص ١٢٣ .

(١٢٧) ميزان الاعتدال ، ج ٣ ، ص ٤٠٠ .

(١٢٨) محاضرات الادباء ، ج ١ ، ص ١٠٣ .

شهوده ويتحرى عدالتهم مباشرة (١٢٩) .

د - السؤال عن الشهود :

كان القاضي يقبل شهادة الشهود في مجلسه اذا كانوا عدولاً « والمسلمون عدول بعضهم على بعض » (١٣٠) . وربما سأل القاضي الخصم عما يقوله في الشهود عليه ، قبل ان يحكم عليه بشهادتهم ، وهذا ما كان يفعله شريح في أول الامر (١٣١) ، كما فعله الحسن بن أبي الحسن البصري . فاذا قبل الخصم شهادتهم وقال انهم « عدول مرضيون » ، حكم بشهادتهم ، رافضاً الطعن بهدالتهم ، بعد صدور الحكم . وقد شهد شهود عند ابن أبي الحسن البصري ، فسأل الخصم عنهم « ما تقول في هؤلاء ؟ فقلت : عدول مرضيون ، فقضى علي ، فقلت : والله لقد قضيت بجور ، فقال : ذلك عملك بنفسك ، شهدت انهم عدول مرضيون » (١٣٢) .

ولا يفترض ان يكون الخصم على علم بعدالة من يشهد عليه ، وربما عجز من اثبات فقدانها لشروط الشهادة ، لهذا الغرض كان بعض القضاة

Tyan , E E . I . Vol ; I . p . 209 -- Adl . (١٢٩)

(١٣٠) البيان والتبيين ، ج ٢ ، ص ٤٩ . « كتاب عمر (رض)

الى أبي موسى الاشعري » .

(١٣١) كان شريح يسأل الخصم عن الشاهد ، فان قال : هو مرضي

اجاز شهادته (اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٢٣٧) انظر كذلك ابن

سعد ، ج ٦ ، ص ٩٣ - ٤ .

(١٣٢) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١١ .

يطلب من الشاهد ان يجيء بمن يزكيه ، فكان الشعبي مثلاً » يسأل الشاهد ان يجيء بمن يزكيه « (١٣٣) . ثم خطأ القضاة خطوة أخرى ، فكانوا يسألون عن الشهود بأنفسهم (١٣٤) .

وفي مصر كان غوث بن سليمان ، قاضي المنصور (١٤٠ - ٤ هـ) اول من سأل عن الشهود سرّاً ، قال الكندي عنه : « اول من سأل عن الشهود بمصر غوث ابن سليمان في خلافة المنصور ، وكان الناس قبل ذلك يشهدون فمن عرف منه خيراً قبل ومن عرف منه غير ذلك لم يقبل على ظاهر الأمر حتى كثرت شهادة الزور ، وفشت في زمن غوث فسأل عن الشهود في السر فكان الامر على ذلك » (١٣٥) .

وطبيعي ان ترهق عملية التحري هذه ، القاضي ، وربما اربكت عمله ، واخرت انجاز اعمال وظيفته . فكيف يتنبأ لقاض ان يسأل بنفسه عن الشهود في احياء الكوفة او البصرة مثلاً ؟ ان طبيعة الامور اقتضت ان يعهد القاضي لموظف خاص يرتبط به يتحرى بنفسه عن عدالة الشهود ، ويرفع بذلك تقرير أعينهم . وقد سمي هذا الموظف بـ « صاحب المسائل » (١٣٦) .

(١٣٣) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٤١٦ .

(١٣٤) ن . م ، ج ١ ، ص ١٩٤ . الولاة والقضاة ، ص ٤٣٧ .

ترتيب المدارك ، ج ١ ، ص ٣١٩ . انظر كذلك :

Tyan , E . I . Vol . I , P . ١٥٩ -- ١٥ , Adl .

(١٣٥) الولاة والقضاة ، ص ٣٦٣ .

(١٣٦) يذكر الكاساني ان القضاة من السلف كانوا يسألون بانفسهم

عن حال الشهود من اهل علمتهم واهل سوقهم ، ثم اتجه القضاة نحو قبول العدول ، تيسيراً للأمر ، لتعذر وصعوبة تحقق القاضي من عدالة

كما سمي عمله المتعلق برفع التقارير عن الشهود « بالتزكية » ، تلك التزكية التي ثبتت عدالة شهود معينين دون سواهم سمو بالشهود العدول . وهكذا فقد اضيفت مهمة شاقة وعسيرة إلى واجبات القاضي ، فعليه الآن ألا يحكم على خصم إلا بعد ان يطمأن ان من شهد عليه ، كان صادقاً في شهادته ، يحقق طمأنينته بنفسه ، فيسأل عن الشهود سرّاً ، فان زكوا قبل شهادتهم . ان التزكية السرية من قبل القاضي نفسه تعتبر تطوراً جديداً دخل على نظام الشهادة ، وكان شريح اول من أدخله ، فهو « اول من سأل في السر ... ف قيل له : يا أبا أمية احدث ، فقال : ان الناس احدثوا فأحدثت » (١٣٧) .

ولم يتقبل الناس الشك في عدالتهم الظاهرة ، والتحري عن اوضاعهم سرّاً ، هذا التحري الذي جاء رد فعل لتفشي شهادة الزور « احدثتم فأحدثنا » كما قال شريح (١٣٨) .

وفي البصرة ، قام سوار بما قام به شريح في الكوفة ، فكان « يسأل عن الشهود بنفسه ، يركب اليهم على بغلة ، ويطوف احياء البصرة ، فاذا خرج الرجل قال له : ما تقول في فلان ؟ قال : لا اعلم إلا خيراً ، فاني به عالم . فانصرف سوار ، ثم اتى بابا آخر ، ففعل برجل مثل ذلك » (١٣٩) .

كل شاهد « فاستحسنوا نصب العدول » (بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٠) انظر كذلك :

(١٣٧) ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٩٩ .

(١٣٨) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ .

(١٣٩) ن . م ، ج ٢ ، ص ٨٣ .

وإذا كانت العدالة صفة يجمع عليها لقبول شهادة الشاهد ، فنحن هنا ندرس العدالة ، لصفة من صفات الشاهد ، بل وظيفة قضائية تولاهـا طائفة من الشهود ، خصوا بالعدالة دون سواهم ، سمتهم المصادر بـ « الشهود المعدلين » (١٤٠) او « العدول » (١٤١) ، او « العدل » (١٤٢) او « المعدل » (١٤٣) .

وإلى هذه الوظيفة يشير ابن خلدون ، عندما يذكر : « العدالة : وهي وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن اذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملاً عند الاشهاد واداء عند التنازع وكتباً في السجلات تحفظ به حقوق الناس واملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم » (١٤٤) لقد غدا هذا الصنف من الشهود « كأنهم مختصون بالعدالة » (١٤٥) . على الرغم من ان العدالة من شروط اختصاصهم بهذه الوظيفة (١٤٦) .

ولمكانتهم هذه تشدد الفقهاء فيما يجب عليهم ان يسلكوه من سلوك اجتماعي ، يلتزمون فيه قواعد الشريعة ومثلها ، فوضعوا للعدل شروطاً كثيرة ، يفترق بعضها الى التحديد الدقيق .

(١٤٠) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ٥٩ آ . « م » .

(١٤١) اخبار الراضي ، ص ١٩١ . ذيل تاريخ مدينة السلام ، ص ٢٩٥ .

(١٤٢) الحوادث الجامعة ، ص ٣٨ .

(١٤٣) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٢٦٣ . السلامي ، تاريخ علماء

بغداد ، (بغداد ، ١٩٣٨ م) ص ٢٠٧ ، تحقيق المحامي عباس العزاوي .

(١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦) المقدمة ، ص ٣٩٧ .

ثانياً - العدول :

أ - التعريف بالعدالة والعدول :

ان التعريفات المختلفة التي وضعت عن مصطلح العدالة شاملة جداً ، وغير دقيقة تماماً (١٤٧) . وإذا كانت الشريعة تأمر بالعدالة الكلية ، وجدنا العدالة « لقب للمتمسك بالشريعة » (١٤٨) . فالعدالة عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محذور دينياً (١٤٩) . وقد اشار الفقهاء الى شرط وجودها في كل ولاية ، يذكر الماوردي ان العدالة : « ان يكون صادق للهجة ظاهر الامانة عفيفاً ، عن المحارم متوقياً للمآثم ، بعيداً من الريب ، مأموناً في الرضا والغضب ، مستعملاً لمروءة مثله في دينه ودنياه ، فاذا تكاملت فيه فهي العدالة التي تجوز بها شهادته وتصح معها ولايته ، وإن انخرم منها وصف منع من الشهادة والولاية ، فلم يسمع له قول ، ولم ينقد له حكم » (١٥٠) . ولكن مثل هذه الصفات لا يمكن ان توجد مجتمعة إلا في حالات استثنائية نادرة ، في القديسين (١٥١) . ولهذا نجد في بعض تعريفات الفقهاء تساعداً أكثر

(١٤٧) انظر عن هذه التعريفات :

(١٤٨) تهذيب الاخلاق ، ص ١٢٥ .

(١٤٩) التعريفات ، ص ١٥٢ .

(١٥٠) الاحكام السلطانية ، ص ٦٦ .

ما أورده الماوردي ، فالسرخسي يذكر : « العدالة : هي الاستقامة ، وليس لكمالها نهاية ، فانما يعتبر منها القدر الممكن ، وهو انزجاره عما يعتقد حراماً في دينه » (١٥٢) . فهي صفة تتمثل بالشاهد ، عندما تكون حسناته أكثر من سيئاته (١٥٣) . فهي تقيّد « الاطاعة العامة للشريعة والاخلاق » (١٥٤) . وهذه الصيغة هي التي حضيت بالقبول في النهاية (١٥٥) حيث أصبحت العدالة : هيئة راسخة في الناس ، تحت على ملازمة التقوى باجتناب الكبائر ، وتوقي الصغائر ، وتحاشي الرذائل المباحة (١٥٦) .

سئل شريح من العدل ؟ فقال : « الذي يجلس مجالس قومه ، ويشهد معهم الصلوات ولا يطعن عليه في فرج ولا بطن » (١٥٧) . ويعرف الشافعي : العدل ، « العامل بطاعة الله ، فمن رأوه عاملاً بها كان عدلاً ، ومن عمل بخلافها ، كان خلاف العدل » (١٥٨) . كما يذكر ، ان الشاهد إذا كان أكثر أمره الطاعة ، ولم يقدم على كبيرة فهو عدل (١٥٩) . وإن كان الأغلب من أمره المعصية ، وخلاف المروءة ردت شهادته (١٦٠) .

(١٥٢) المبسوط ، ج ١٦ ، ص ١١٣ . الطوسي ، ص ٣٢٥ وما بعدها .

(١٥٣) الدرر الحكم ، ج ٢ ، ص ٣٧٢ .

(١٥٤) Tyan , E . I . Vol . I , P . 210 ; Adl .

(١٥٥) Tyan , E . I . Vol . I , P . 210 , Adl .

(١٥٦) معين الحكم ، ص ٨٢ .

(١٥٧) اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ٣٨٥ .

(١٥٨) الرسالة ، ص ٦٤ .

(١٥٩ ، ١٦٠) اختلاف الفقهاء ، ص ٢٢٧ . الخطيب ، الكفاية في علم

الرواية ، ص ٧٩ . المحلى ، ج ٩ ، ص ٣٩٥ .

أما أبو حنيفة : فالمسلمون عنده على العدالة حتى يظعن الخصم فيهم ،
فاذا ظعن توقف القاضي عن قبول شهادته ، حتى تثبت له العدالة (١٦١) .
والعدالة عنده وعند أهل العراق هي : اظهار الاسلام ، وسلامة المسلم
من فسق ظاهر ، فمن كانت هذه حالة ، وجب ان يكون عدلاً (١٦٢) .
اما تلميذه أبو يوسف فيذكر : من سلم من الفواحش التي تجب فيها
الحدود ، وما يشبه ما يجب فيه الحدود ، من العظام . وكان يؤدي
الفرائض واخلاق البر فيه اكثر من المعاصي قبلنا شهادته ، لأنه لا يسلم
عبد من ذنب (١٦٣) .

يبدو ان التشديد في عدالة الشاهد ، لكي يصبح عدلاً ، ظاهرة
شهدتها القرون المتأخرة ، اما في القرن الاول ، حيث غلبت التقوى على
المسلمين ، فالانجاء السائد مثله قول عمر (رض) في رسالته لأبي موسى
الاشعري : « المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجرباً عليه شهادة زور
او ضميناً في ولاء او قرابة » (١٦٤) .

وقد قيل لعمر (رض) ان شهادة الزور قد فشفت فقال : « لا يؤسر
رجل في الاسلام بغير العدول » (١٦٥) . ومعنى قوله : ان العدول هم
المسلمون إلا من صحت عليه شهادة زور (١٦٦) . وقد مثل هذا الاتجاه
طائفة من الفقهاء ، فقالوا : « كل مسلم فهو عدل ، حتى يثبت عليه

(١٦١) المحلى ، ج ٩ ، ص ٣٩٤ .

(١٦٢) الكفاية في علم الرواية ، ص ٨٢ .

(١٦٣) المحلى ، ج ٩ ، ص ٣٩٥ .

(١٦٤) البيان والتبيين .

(١٦٥ ، ١٦٦) المحلى ، ج ٩ ، ص ٣٩٥ .

الفسق » (١٦٧) . واحتج اصحاب هذا الرأي ان المسلم عدل ، لأن الاسلام » خير بل هو جامع لكل خير « (١٦٨) ومن صح منه الخير فهو عدل حتى يوقن منه العكس .

غير ان الخطيب يعارض هذا الاتجاه ، فلا يكفي عنده اسلام الشاهد ليكون عدلاً ، لأن اجماع الامة استقر على انه : « لا يكفي في حالة الشهود على ما يقتضي الحقوق اظهار الاسلام دون تأمل احوال الشهود واختيارها » (١٦٩) فعنده العدالة : « شيء زائد على ظهور الاسلام يحصل بتتبع الافعال ، واختبار الاحوال » (١٧٠) وتتبع الاحوال الذي ذكرها الخطيب دفع بعضهم الى التشدد في قبول عدالة الشاهد فلا يكفي عندهم اجتناب كبائر الذنوب التي يسمي فاعلها فاسقاً ، بل عليه ان يرتفع عن كل ما يثلم الثقة به وبعдалته ، فعند هؤلاء « من احتملت امانته سرقة بصلمة وتطفييف حبة احتملت الكذب واخذ الرشاً على الشهادة ووضع الكذب في الحديث والاكتساب به » (١٧١) .

يبدو ان تشدد بعض الفقهاء في مستلزمات عدالة العدول ، ظاهرة لاحقة رافقت ظاهرة تزوير الاحاديث ، خاصة وقد رفض اهل الحديث رواية من لا تقبل شهادته ، فالعدل عندهم مقبول الرواية والشهادة . وهم يرددون الحديث القائل : « لا تقبلوا حديث من لا تجيزوا شهادته » (١٧٢) .

(١٦٧) ن . م ، ج ٩ ، ص ٣٩٣ .

(١٦٨) ن . م ، ج ٩ ، ص ٣٩٥ .

(١٦٩) ن . م ، ج ٩ ، ص ٣٩٥ .

(١٧٠) الكفاية في علم الرواية ، ص ٨٣ .

(١٧١) ن . م ، ص ٨١ .

(١٧٢) ن . م ، ص ١٥٨ .

ونخلص من كل هذا إلى أن العدل ، هو المسلم الذي سلك في حياته سلوكاً أبعد عن ارتكاب الكبائر من الذنوب ، ووقاه عما يشين في خلقه وإيمانه ، سلوكاً يكون فيه موضع رضى الفقهاء والقضاة ورجال الحديث ، ولهذا وجدنا غالبية العدول الذين ذكرهم الخطيب هم من أهل الحديث (١٧٣) .
والسؤال هنا ، كيف يتوصل القاضي إلى معرفة توفر هذه الشروط في الشاهد ، لتثبت عدالته عنده ، وليتميز الشاهد العدل عن غيره ، فيقبل شهادة الاول ، ويرد شهادة الثاني ؟ إن طريق معرفة العدل ، إنما هو سؤال القاضي عنه ، وتزكيته ، تزكية سرية على طريق صاحب المسائل (المزكي) (١٧٤) وتزكية علنية في مجلس القضاء ، يشهد فيها مزيكان وبحضور طرفي الدعوى ، أن هذا الشاهد ، عدل في شهادته ، فيقبل عندئذ القاضي شهادته ، ويثبت تزكيته (١٧٥) . ويلحق بالشهود المعدلين (١٧٦) .

ب - صاحب المسائل او (التزكية السرية) :

اول ذكر لصاحب المسائل ، يرد في عهد قاضي الكوفة ابن شبرمة ، الذي وصف بانه اول من سأل عن الشهود سرأ ، بواسطة اصحاب المسائل الذين سماهم بـ « الهداهد » . ذكر وكيع : « كان ابن شبرمة يسمى (١٧٣) وقد تشدد الشرع في الشهادة اكثر من الرواية لتوهم العداوة ، فاشتراط العدد والحرية (معين الحكام ، ص ٢١٦) .

(١٧٤) Tyant , E . I . Vol . I ; P . 209 -- 10 .

(١٧٥) بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١١ . انظر كذلك : ذيل تاريخ

مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ٨٨ ب ، ١٠٦ ب .

أصحاب المسائل الهداهد ، فسأل عن رجل فلم يجد عنده ، فتقدم إليه الرجل في شهادة فلم يقبلها ، فقال لم لم تقبل شهادتي ، فقال : سألت فلم تجل وعم سؤلنا فكم من عريف لطخته الهداهد » (١٧٧) . ويذكر ابن سعد إنه كان « يسمي الذين يسألون له عن الشهود الهداهد فاتاه رجل سئل عنه فاسقط فكمه في ذلك فأنشد عبد الله بن شبرمة يقول :
سألنا فلم يألوا وعم سؤلنا فكم من كريم طحطحته الهداهد » (١٧٨)
ولي ابن شبرمة قضاء الكوفة في ولاية يوسف بن عمر عليها (١٢٠ - ١٢٦ هـ) وفي العصر العباسي الاول ولاه عيسى بن موسى أمير الكوفة قضاء أرض الخراج (١٧٩) . وتوفي سنة ١٤٤ هـ (١٨٠) . مما يشير إلى أن هذه الوظيفة ظهرت في الكوفة في النصف الاول من القرن الثاني الهجري (١٨١) . وفي ولاية ابن أبي ليلى على الكوفة في خلافة المنصور ، كان له صاحب مسائل ، فقد شهد عنده شاهد عدل في يومين متتاليين ، مما أثار شكوك القاضي « فقال : لصاحب المسائل سل عنه ، فقد أصابه فقر ، لعله قد تغير » (١٨٢) .

(١٧٦) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ٤٥ .

(١٧٧) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١٠٦ .

(١٧٨) ابن سعد ، ج ٦ ، ص ٢٤٥ .

(١٧٩ ، ١٨٠) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٦ ، ص ٢٤٥ .

(١٨١) ويذكر هفتنك ، إنه منذ أواخر القرن الثاني الهجري عين

مساعد للقاضي لاستقصاء احوال الشهود ، وهو استقصاء يكون شاقا في كثير من الاحيان ، وهذا المساعد يسمى (صاحب المسائل) او المزكي . (دائرة

المعارف الاسلامية ، مج ١٣ ص ١٢٤) مادة : شاهد .

(١٨٢) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١٢٨ .

وفي البصرة ذكر « صاحب المسائل » في ولاية معاذ بن معاذ العنبري الذي استقضاه الرشيد سنة ١٨١ هـ . وكان على مسائله عفان بن مسلم البصري (ت ٢١٩ هـ) . والخطيب يذكر ان القاضي العنبري كان يوجه عثمان ليسأل له عن الشهود ، فيخرج و « كتاب المسألة في كنهه » (١٨٣) . ولم يكن مأموناً في وظيفته فهو يروي : « شهد فلان وفلان عند القاضي - والقاضي يومئذ معاذ بن معاذ العنبري - بأربعة آلاف دينار - على رجل فأمرني ان أسأل عنهما ، فجاءني صاحب الدنانير فقال لي : لك من هذا المال الذي لي على هذا الرجل نصفه - وهو ألفا دينار - وتعديل شاهدي ، فقلت استجيب لك - وشهوده عندنا غير مستورين » (١٨٤) وعثمان من أهل الحديث ، ثقة ثبتاً متقناً قليل الخطأ ، رفض القول بخلق القرآن في عهد المأمون ، مما سبب قطع ما كان يجري عليه خمسمائة درهم فنال بذلك رضى أهل الحديث (١٨٥) .

والراجع ان وظيفة (صاحب المسائل) وجدت في بغداد في العصر العباسي الاول ، وان كانت المصادر لا تحدد تاريخها بدقة ، كما هو الامر في مصر (١٨٦) . وينقل وكيع رواية تشير الى ان التزكية في بغداد في

(١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ٢٧٠ - ٧١ . وفي واسط

كان اول ذكر لصاحب المسائل ، في ولاية أبو شيبه ابراهيم بن عثمان ، قاضي المهدي . وهو « ابن بيده هرمز » ، كان يسأل لأبي شيبه عن الشهود » (اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٣٠٨) .

(١٨٦) يذكر الكندي ان المفضل بن فضالة قلده قضاء مصر سنة (١٧٤ - ١٧٧ هـ) وهو « اول من جعل صاحب مسائل ... جعل كاتبه فليح بن القمري فتحدث الناس انه كان يرتشي من اقوالهم ليذكرهم

عهد القاضي أبي يوسف ، كانت سرية ، وإن بعض الانقياء عدلوا سرّاً ، فصاروا من جملة المعدلين وإن أحد الخصوم رفع دعوى أمام أبي يوسف « فاحضر شهوداً وسماهم ، على أئمة المساجد المعدلين ، فلما شهدوا عند أبي يوسف سأل عنهم فعدلوا ، وذلك كانوا يعدلون في السر » (١٨٧) . وفي عهد المتوكل ، كان قاضي مدينة المنصور أحمد بن محمد بن سماعة « لا يعدل الشهود ظاهراً . أمر الناس أن يشهدوا عنده ثم يسأل عنهم سرّاً ويجيز شهادتهم ، ولا يعلم من منهم جازت شهادته » (١٨٨) .

بالعدالة » (الولاة والقضاة ، ص ٣٨٥) وقد زكى القمري هذا « فرسم اقواماً بالشهادة فكانوا عشرة رجال فرأى الناس أن قد أتى أمراً عظيماً » (ن . م ، ص ٣٨٦) ولما خلفه محمد بن مسروق سنة (١٧٧ - ١٨٤) على قضاء مصر « اتخذ قوماً من أهلها للشهادة رسمهم بها وأوقف سائر الناس فوثبوا به ووثب بهم فشتموه وشتمهم » (ن . م ، ص ٣٨٩) ثم ولي عبد الرحمن العمري سنة ١٨٥ هـ « وركب طريق محمد بن مسروق بانخاذ الشهود وجعل اسماءهم في كتاب وهو أول من فعل ذلك ، واسقط سائر الناس ثم فعلت ذلك القضاة من بعد حتى اليوم » (ن . م ، ص ٣٩٤) وقد فسدت أحوال هؤلاء العدول ، فأمر عيسى بن أبيه سنة (١٩٩ - ٢٠٤ هـ) صاحب مسائله أن يسأل عن شهوده في كل ستة أشهر (ن . م ، ص ٤٢٢) .

(١٨٧) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨١ .

(١٨٨) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ . وفي عصر الرشيد يذكر

وكيع « أهل السر والعدالة » (اخبار القضاة ، ج ٢ ، ص ١٤٤) .

والظاهر أن المقصود بهم « اصحاب المسائل » .

من المعلوم ان التزكية السرية ، إنما يقوم بها صاحب المسائل « المزكي » ووظيفته هذه لم تكن ثانوية ، فقد اشار لها الفقهاء وأكدوا على ضرورة توفر صفات معينة فيمن يتولاها .

قال الشافعي : « احب للقاضي ان يكون اصحاب مسائله جامعين للعفاف في الطعمة والأنفس وافرى العقول برآء من الشحناء بينهم وبين الناس ، او الحيف على احد بأن يكونوا من اهل الاهواء والعصبية والمحاظلة للناس . وإن يكونوا جامعين للأمانة في اديانهم وان يكونوا اهل عقول لا يتففلون بأن يسأل الرجل عن عدوه ليخفي حسناً ويقول قبيحاً فيكون ذلك جرحاً عندهم او يسأله عن صديقه فيخفي قبيحاً ويقول حسناً فيكون ذلك تعديلاً عندهم » (١٨٩) . وقد نقل الماوردي النص آنفاً (١٩٠) . وانتهى الى القول ، ان هذه الصفات اذا تكاملت فيهم « وان كان كمالها متعذراً » (١٩١) ، صاروا اهلاً ان يعول عليهم في البحث ويرجع الى قولهم في التعديل والجرح .

يعمل اصحاب المسائل تحت اشراف القاضي وتوجيهه ، فعليه اذن ان يضع الضوابط التي يعمل بموجبها هؤلاء ، والاطر الذي يتحركون فيه ، والاسلوب الذي ينتهجونه وهم يشبتون عدالة أو جرح من يسألون عنه . ويمكن ان تلخص اسلوب عمل القاضي معهم بالمبادئ التالية :

(اولاً) عليه ان يبقي اسماء اصحاب مسائله مخفية ، فيحرص على

(١٨٩) الام ، ج ٦ ، ص ٢٠٤ - ٥ . انظر كذلك : روضة القضاء ،

ج ١ ، ص ٢٢٦ ، وما بعدها شرح أدب القاضي ورقة ٨٤ - ٨٧ « الباب

الرابع والثلاثون في المسألة عن الشهود » .

(١٩٠ ، ١٩١) ادب القاضي ، ج ٢ ، ص ٢٤ - ٥ .

ان لا يعرفهم أحد ، ولا يعرفوا انفسهم لأحد . والمسألة هذه ذات علاقة وثيقة بنجاح مهمتهم ، فهل القاضي ان يعمل « ان لا يكون اصحاب مسائله معروفين عند الشهود له حتى لا يحتال في تعديل الشهود ، ولا عند المشهود عليه حتى لا يحتال لهم الاعداء في الجرح ولا الاصدقاء في التعديل » (١٩٢) وزيادة في حيلة القاضي ، عليه ان لا يعلم اصحاب المسائل بعضهم ببعض ، كي لا يجمعهم الهوى « على التواصي على الجرح والتعديل » (١٩٣) .
(ثانياً) لكي يحتاط القاضي في سلامة المزمكين من الوقوع بالخطأ او الالتباس في اسماء الشهود ، وما شهدوا فيه ، يثبت في رقاع (تسمى بـ « المستورة » (١٩٤) او « كتاب التزكية » (١٩٥) أو « كتاب المسألة » (١٩٦)) يوزعها عليهم ، صفات الشهود ، باسمائهم وانسابهم ، وصناعاتهم ، ومساكنهم واسواقهم ، حتى لا يشتبه عليهم المسؤول عنه من غيره (١٩٧) . كما يثبت من شهدوا له ، لئلا يكون ممن لا تقبل شهادتهم له (١٩٨) . وما شهدوا به (١٩٩) .

(ثالثاً) لا يستقر رأى القاضي في « جرح الشاهد أو تعديله » (٢٠٠)

(١٩٢، ١٩٣) المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

(١٩٤) بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٢ . تحفة الفقهاء ، ص ٦٤٥ .

(١٩٥) شرح أدب القاضي ورقة ٨٥ ب « م » .

(١٩٦) تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ٢٧١ .

(١٩٧) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٢٨ . معين الحكم ، ص ١٠٤ .

الام ، ج ٦ ، ص ٢٥٠ . روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٢٣٠ .

(١٩٨، ١٩٩) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٨٢ . المذهب ، ج ٢ ، ص

٢٩٥ . الام ، ج ٦ ، ص ٢٠٥ .

(٢٠٠) الام ، ج ٦ ، ص ٢٠٥ . المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

إلا بتزكية اثنين على قول الشافعي (٢٠١) . بينما يذهب الطرابلسي الى ان العدد في المزكي ليس بشرط ، فالواحد يكفي وان كان الاثنان أحوط . ومنشأ الخلاف في هل ان التعديل شهادة أم اخبار (٢٠٢) . ولا يجرحه إلا « بشهادة مزكيتين من اصحاب مسائله » (٢٠٣) . وهذا الاتجاه ذهب اليه مالك والشييباني (٢٠٤) . بينما ذكر أبو حنيفة وأبو يوسف ، جواز حكم القاضي في الجرح والتعديل بقول الواحد ، اجرياه مجرى الخبر (٢٠٥) . والظاهر ان ما ذهب اليه الشييباني ، والشافعي ومالك أكثر حيطة وحذراً في سلامة التعديل ، فلا يمكن للقاضي ان يركن الى تقرير واحد يرفعه مزك ، قد يتطرق الشك في سلامة نواياه . لهذا أوجب بعض الفقهاء الى ضرورة ان يكون للقاضي اربع أصحاب مسائل ، كل اثنين منهم يرفعا تقريراً عن شاهد (٢٠٦) .

(رابعاً) يشبث القاضي لصاحب مسائله كل ما يرغب ان يعرفه عن الشاهد ، وعلى صاحب المسائل ان يبذل وسعه لاستحصال المعلومات الكافية من الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الشاهد ، من السوق الذي يشتغل فيه ، والمحلة التي يسكنها ، والجامع الذي يتردد عليه ، فعليه ان « يتعرف احوال الشهود من يعرف حالهم فيسأل عنهم اهل الثقة والامانة

(٢٠١) الام ، ج ٦ ، ص ٢٠٥ . المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

(٢٠٢) معين الحكم ، ص ١٠٤ .

(٢٠٣ ، ٢٠٤) ادب القاضي ، ج ٢ ، ص ٣٠ . روضة القضاة ، ج ١ ،

ص ٢٨٨ .

(٢٠٥) ادب القاضي ، ج ٢ ، ص ٢٩ .

(٢٠٦) ادب القاضي ، ج ٢ ، ص ٢٩ - ٣٠ .

من جيرانهم واهل محلاتهم وان لم يكن في جيرانهم من يصلح للمسألة عنهم . . . يسأل من اهل أسواقهم لأنهم اعرف بحالهم » (٢٠٧) . ولا يقتصر المزكي في عمله هذا في السؤال عن عدالة الشاهد بل عليه ان يتعرف ما يربطهم من صلة بالمشهود له وعليه ، ان وجدت (٢٠٨) .

(خامساً) على صاحب المسائل إلا يقبل جرحاً ممن يسأل منهم ، في عدالة شاهد إلا بعد ان يتأكد ان ما ذكر يجرح الشاهد فعلاً عند القاضي ، فلا يجوز ان يعتمد على عبارات غير دقيقة وكافية لرد شهادة الشاهد كالإكتفاء بعبارة « ليس بعدل » ، حتى لو ان المعدل قال « هو عدل ولم يقل جائز الشهادة لا يقبل تعديله لجواز ان يكون الانسان عدلاً في نفسه ولا تجوز شهادته » (٢٠٩) .

فاذا قبل صاحب المسائل التعديل كتب في آخر الرقعة لديه « إنه عدل مرضي عندي جائز الشهادة ، وإن كان بخلاف ذلك كتب انه غير عدل ورد تلك الرقعة الى القاضي في السر » (٢١٠) .

(سادساً) ان حيلة القاضي وحرصه على تمام توفر العدالة في سير التزكية تدفعه الى عدم الركون التام الى التزكية السرية ، بل يتبعها بالتزكية العلنية ، فلا « يكتفي بتعديل السر ، خوفاً من الاحتيال والتزوير بان يسمى غير العدل باسم العدل » (٢١١) . ولهذا كان اتجاه القضاة

(٢٠٧) ادب القاضي ، ج ٢ ، ص ٢٩ .

(٢٠٨) معين الحكام ، ص ١٠٤ .

(٢٠٩) راجع في ذلك : بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١١ . الام ،

ج ٦ ، ص ٢٠٥ . معين الحكام ، ص ١٠٤ .

(٢١٠) معين الحكام ، ص ١٠٤ .

(٢١١) بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١١ .

ان يعقب التزكية في السر ، التزكية العلنية ، وذلك بأن « يطلب القاضي المزكي بعدما زكى الشهود في السر ، ان يزكيهم بين يدي القاضي ويشير اليهم فيقول هؤلاء عدول عندي ازالة للألتباس واحترازاً عن التبديل والتزوير » (٢١٢) .

وقد عبر ابو خازم قاضي بغداد خير التعبير عما ذكرناه عن التزكية السرية والعلنية عندما رشح له الخليفة شاهدين ، ليقبل شهادتهما فقال القاضي : يشهدان عندي ، واسأل عنهما ، فان زكيا قبلت شهادتهما (٢١٣) .
لم يذكر الخطيب البغدادي اسماء المزكين الاول في بغداد ، اصف إلى ذلك فان معلوماته عن المزكين الذين أورد اسماءهم قليلة ، وغير كافية ، فهو لم يذكر كيفية توليهم هذه الوظيفة ، وطريقة عملهم في التزكية او القضاة الذين عملوا معهم ، وكل ما اورده اسماء بعض رجال الحديث ، الذين كانوا مزكين في بغداد ، كما يذكر ان بعضهم مارس التزكية خارج بغداد (٢١٤) . من هؤلاء المزكين ذكر الخطيب :

١ - ابراهيم بن محمد بن يحيى بن سخطويه ، أبو اسحاق المزكي النيسابوري (ت ٣٦٢ هـ) . اثنى الخطيب على تدينه وورعه وكثرة حجه (٢١٥) . وقد نال في بغداد مكانة مرموقة في اوساط رجال الحديث ، وقد انفق من ماله الشيء الكثير على رجال الحديث . وصفه أحداهم :

(٢١٢) معين الحكام ، ص ١٠٥ . ادب القاضي ، ج ٢ ، ص ٥٣ .

(٢١٣) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٦٥ . نشوار المحاضرة ، ج ٤ ،

ص ١٣٨ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٥٤ .

(٢١٤) تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ٨١ .

(٢١٥) ن . م ، ج ٦ ، ص ١٦٨ - ٩ .

« كان ابراهيم بن محمد ابن يحيى المزكي من العباد المجتهدين الحاجين المنفقين على العلماء والمستورين » (٢١٦) .

٢ - احمد بن ابراهيم بن محمد بن يحيى المزكي النيسابوري (ت ٣٨٦ هـ) دخل بغداد مرات ، وحدث بها وكان معروفاً بالعبادة والاجتهاد من صباه الى ان توفي . بلغ من شدة تقواه ان قال عنه الخطيب « عندي ان الملك لم يكتب عنه خطبة » (٢١٧) .

٣ - محمد بن احمد بن محمد بن جعفر ، أبو عمر المزكي من اهل نيسابور (ت ٣٩٦ هـ) رحل إلى العراق بعد سنة ٣٦٠ هـ ، فدخل بغداد وحدث بها ، وكان في حديثه ثقة حافظاً مبرزاً في المذاكرة (٢١٨) .

٤ - احمد بن محمد بن ابراهيم ، المزكي المروزي ، قدم بغداد وحدث بها فكتب بعضهم عنه سنة ٣٩٨ هـ « (٢١٩) .

٥ - محمد بن يحيى بن ابراهيم بن محمد ، أبو بكر المزكي النيسابوري ، قدم بغداد في سنة ٤٤٨ هـ . فكتب عنه الخطيب احاديث يسيرة ، ثم خرج وعاد اليها ثانية سنة ٤٦٠ هـ (٢٢٠) .

هؤلاء هم كل من ذكرهم الخطيب من المزيكين في بغداد ، والغريب ان غالبيتهم من اهل نيسابور ، ومع ان ابن الاثير يذكر ان من اشتهر بهذه الوظيفة نيسابوري الاصل (٢٢١) ، إلا ان هذا لا يعني ان يكون

(٢١٦) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ١٦٨ - ٩ .

(٢١٧) ن . م . ، ج ٤ ، ص ٢٠ .

(٢١٨) ن . م . ، ج ١ ، ص ٣٥٠ .

(٢١٩) ن . م . ، ج ١ ، ص ٣٨٨ .

(٢٢٠) ن . م . ، ج ١ ، ص ٤٣٥ .

(٢٢١) اللباب ، ج ٣ ، ص ١٣٢ .

جميع المزكين من نيسابور . علماً ان التزكية العلنية كانت غالباً ما تسند إلى مزكين من أهل بغداد انفسهم (٢٢٢) .

ج - تعيين العدول وتمييزهم في بغداد :

ظهر في بغداد ، ومنذ عهد المنصور ، نظام قضائي فريد ، وهو قيام هيئة من الشهود العدول ، لم يكن لغيرهم حق الشهادة في مجلس القضاء ، ينتقون بعد عملية تحر دقيق ، تثبت اسمائهم في نهايتها في قائمة لدى القاضي ، حتى صارت « كلمة الشاهد يقصد بها هذا الشخص المسجل في القائمة » (٢٢٣) .

كانت اول اشارة واضحة إلى العدول ترجع إلى عهد الرشيد ، اوردها الخطيب في حديثه عن وفاة موسى الكاظم (ت ١٧٩ هـ) . يذكر السندي ابن شاهك عنه : « كان موسى بن جعفر عندنا محبوساً فلما مات بهتنا إلى جماعة من العدول من الكرخ فأدخلناهم عليه فاشهدناهم على موته » (٢٢٤) . ويذكر ابن خلـكان ان ابا يوسف لم يكن راضياً عن عدوله ، فقال له الرشيد مرة « بلغني انك تقول : ان هؤلاء الذين يشهدون عندك وتقبل أقوالهم متصنعة ، فقال : نعم يا أمير المؤمنين . قال وكيف ؟ قال : لأن

(٢٢٢) راجع : ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ٢٣ ، ٢٩ . المنذري ، مج

٣ ، ص ٥٢ - ٣ . ذيل تاريخ مدينة السلام ، مج ١ ، ص ١٣١ (المطبوع) .

ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ١١٠ أ ، « م » .

(٢٢٣) مولوي ، الادارة العربية ، ص ٣٣٩ .

(٢٢٤) تاريخ بغداد ، ج ١٣ ، ص ٢٧ - ٨ .

من صح ستره ، وخلصت امانته لم يعرفنا ولم نعرفه ، ومن ظهر امره وانكشف خبره لم يأتنا ولم نقبله ، وبقيت هذه الطبقة وهم هؤلاء المتصنعة الذين اظهروا السر وابطنوا غيره ، فتبسم الرشيد ، وقال : صدقت « (٢٢٥) . وفي عهد المأمون ، وبعد ان اعلن القول بخلق القرآن كتب إلى صاحب الشرطة في بغداد سنة ٢١٨ بامتحان القضاة ، ورد شهادة من لا يقول بخلق القرآن من الشهود « فمرهم بنص من يحضرهم من الشهود على الناس ، ومسئلتهم عن عملهم في القرآن وترك اثبات شهادة من لم يقر انه مخلوق محدث ... والامتناع من توقيعها عنده « (٢٢٦) . وفي كتابه الثاني ، أمر المأمون ان يمتحن قاضيان في بغداد « فان قالوا بقول أمير المؤمنين في ذلك فتقدم اليهما في امتحان من يحضر مجالسهما بالشهادات على الحقوق ونصهم عن قولهم في القرآن « (٢٢٧) . وفي نص آخر « امتحان من يحضر مجالسهما من الشهود « (٢٢٨) واستجابة لهذا القرار اذ عن الشهود بما أمروا به ، ذكر الخطيب ان احد عدول الخلعجي قال : « ما علمت ان القرآن مخلوق إلا اليوم » (٢٢٩) فلما سأله احدهم « وكيف علمت ؟ اجابك وحي ؟ قال : سمعت القاضي يقول « (٢٣٠) .

ويمكن اعتبار ولاية اسماعيل بن اسحاق لنضاء بغداد في الفترة (٢٤٦ - ٢٨٢ هـ) حداً فاصلاً وخطيراً في تاريخ عدول بغداد ، فقد

(٢٢٥) ابن خلكان ، ج ٥ ، ص ٤٣٠ .

(٢٢٦) الطبري ، ج ١١ ، ص ١١٥ هـ ، حوادث سنة ١١٨ هـ .

(٢٢٧ ، ٢٢٨) ن . م ، ج ١١ ، ص ١١٢٥ .

(٢٢٩) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٧٤ .

(٢٣٠) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٧٤ .

استحدث هذا القاضي ، هيئة من العدول المتميزين ، يسمع شهاداتهم دون غيرهم من الناس ، وكان العدالة خست بهم وحدهم ، واستمر هذا الاسلوب سائداً في بغداد في سنة توليه الى عهد الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) يقول الماوردي : « فاما تمييز الشهود وتعيينهم من جميع الناس حتى يعتمد الحاكم عليهم ولا يسمع شهادة غيرهم ، كالذي عليه الناس في زماننا فهو مستحدث ، اول من فعله اسماعيل بن اسحاق القاضي ، وكان مالكيًا يميز شهوده ، واقتصر على الحكم بشهادتهم ولم يقبل شهادة غيرهم ، وتلاه من تعقبه من القضاة ، إلى وقتنا ليكون شهود اعيان معدودين حتى لا يستشهد الخصوم بمجهول العدالة ، فيغروا ولا يطمع في الشهادة غير مستحق لها فيستسلوا » (٢٣١) .

ولا يعني هذا النص ان العدول في بغداد لم يكونوا معروفين قبل ولاية اسماعيل فقد اشارت الروايات الى وجودهم قبل هذا التاريخ ، فوكيع يذكر في عهد أبي يوسف ، الشهود المعدلين ، والشهود المشهورين (٢٣٢) . بل ان المسعودي يذكر بعض العدول المشهورين ، الذين صاروا « كبار اهل العدالة » (٢٣٢) و « شيوخ العدالة » (٢٣٤) . قبل ولاية اسماعيل ، ولكن الذي حدث ان اسماعيل القاضي عين عدولاً محدودي العدد ، خصهم بالشهادة في مجلسه دون غيرهم ، ويقول التنوخي : « لا نعرف ترتيب قوم مخصوصين للشهادة الى ان ولي اسماعيل » (٢٣٥) . بينما كان الأمر قبل

(٢٣١) أدب القاضي ، ج ٢ ، ص ٥٦ .

(٢٣٢) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٦٢ .

(٢٣٣ ، ٢٣٤) مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ١٠٣ .

(٢٣٥) نشوار المحاضرة ، ج ١ ، ص ٢٦٢ .

ولايته ان يسأل القاضي عن الشهود ، فان زكوا « سرأ وجهرأ » (٢٣٦) . قبلهم (٢٣٧) وإلا فاسقط عدالتهم (٢٣٨) . ففي هذه الفترة والتي تلتها صار الشهود معروفين للقاضي شخصياً بانهم عدول .

والغريب ان الخطيب البغدادي الذي أسهب في ترجمة حياة اسماعيل بن اسحاق ونقله في الولايات القضائية ، لم يشر إلى ما ادخله هذا القاضي من تغيير في نظام الشهادة عنده . ولعل سبب ذلك معارضته لهذا الاجراء ، الذي عده الفقهاء امرأ « مكروه من افعال القضاة » ، لأنه مستحدث خالف فيه المصدر الاول » (٢٣٩) . وقد عقب الماوردي على اجراء اسماعيل هذا إنه « ليس يكره ان يكون له شهود يقبلهم ، وإنما المكروه ان لا يقبل غيرهم ، اقتصاراً عليهم ، لأن في الناس من العدول امثالهم ، فلم يجوز ان يقتصر على بعض العدول دون بعض فيخص ، وقد عم الله تعالى ولم يخص » (٢٤٠) . ولهذا لم يكتفم الفقهاء استيائهم ، فأعربوا عن معارضتهم لما اقدم عليه اسماعيل ، الذي دافع عن سياسته ، إتجاه العدول وبرر عمله : « ان الناس قد فسدوا ولا سبيل الى ضبط الشهادة إلا بهذا » (٢٤١) . ومع وجاهة دفاعه ، فان الماوردي استطاع ان يثبت اربعة مأخذ على سياسته ، هي : (٢٤٢)

(٢٣٦) ن . م ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٢٣٧) راجع الطبري ، ج ١١ ، ص ١٤٢٥ . حوادث سنة ٢٤١ .

(٢٣٨) اخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ٢٧٢ - ٣ .

(٢٣٩ ، ٢٤٠) ادب القاضي ، ج ٢ ، ص ٥٧ - ٨ .

(٢٤١) السكتورامي ، محاضرة الاوائل ومسامرة الاواخر ، ص ٩٨ .

(٢٤٢) ادب القاضي ، ج ٢ ، ص ٥٨ . عنوس ، تاريخ القضاء في

١ - ان للناس حقوقاً ، تتجدد يشهدا من اتفق ، فاذا لم يسمع إلا شهادة شاهد معين بطلت .

٢ - ان في تعيين العدول مشقة على من يطلب الشهادة له ، مشقة الطالب ينتظر إستجابة المطلوب له .

٣ - ان في الناس من قلة امانتهم ، فاذا علموا ان لا تقبل فيهم شهادة من حضرهم تجاحدوا ، وإذا لم يعلموا تناصفوا .

٤ - وربما يتهاافت الناس في المعاصي ، ليأصمهم من قبول شهادتهم ، ويمتنعون منها عند ظنهم قبول شهادتهم عند القضاة .

استعملت المصادر تعابير متعددة في اشارتها للشهود العدول في بغداد فيذكر الخطيب تعابير : (المعدل) (٢٤٣) ، و (الشاهد) (٢٤٤) و (احد الشهود المعدلين) (٢٤٥) و (احد العدول الثقات) (٢٤٦) ، كما يذكر من (قبلت شهادته عند الحاكم) (٢٤٧) ، ومن (كان مقبول الشهادة عند الحاكم) (٢٤٨) . ويستعمل ابن الجوزي تعبير « المعدل » المقبول عند الحاكم (٢٤٩) . ويذكر ابن الديبشي دائماً تعبير « العدول بمدينة الاسلام ، ص ١٣٣ .

(٢٤٣) تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ٢٦٣ . ج ٢ ، ص ١٥٣ ، ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٢٤٤) ن . م . ج ٢ ، ص ١٤٧ ، ٢٥٤ . وعند الخطيب يرد تعبير

« الشاهد » بمعنى « المعدل » (تاريخ بغداد ، ج ١٢ ، ص ٩٣) .

(٢٤٥) ن . م . ج ١ ص ٣٢٤ ، ج ٢ ، ص ٥٦ . ج ٥ ، ص ٤٧٥ .

(٢٤٦) ن . م . ج ١ ، ص ١٥٣ .

(٢٤٧) ن . م . ج ٣ ، ص ٩٥ . ج ٤ ، ص ١٧٣ .

(١٤٨) ن . م . ج ٤ ، ص ٣٦٢ .

(٢٤٩) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٥ .

السلام « (٢٥٠) . اما ابن الساعي فيشير إلى « الشهود المعدلين بمدينة السلام » (٢٥١) . او « المعدلين بمدينة السلام » . بتعبير مؤلف الحوادث الجامعة (٢٥٢) . وعلى كثرة ما ذكر الخطيب من عدول بغداد ، من أواسط رجال الحديث ، فإنه أهمل الإشارة الى سنة تعديلهم ، او القاضي الذي عدلوا عنده ، سوى ما ذكره عن شاهدين عدلين ، كانا من أوائل عدول بغداد عند اسماعيل بن اسحاق . أولهم : محمد بن الحسن بن سيدرة ابو العباس البزاز المعدل (ت ٢٨٧ هـ) وثقة الخطيب ، وذكر له روى شيئاً من الحديث يسيراً ، ثم « ترك الشهادة عند اسماعيل بن اسحاق القاضي » (٢٥٣) ، والثاني : محمد ابن عبيد بن احمد أبو الحسين الدقاق (ت ٣٢٦ هـ) ذكر عنه ولده : « اول ما شهد أبي عند اسماعيل القاضي » (٢٥٤) .

وذكر الخطيب اسماء أربعة عدول توفروا في الثلث الاخير من القرن الثالث الهجري وهم :

١ - جعفر بن محمد ، أبو الفضل البزاز ، من أهل سر من رأى (ت ٣٧٢ هـ) صدوق في حديثه « كان أحد الشهود المعدلين » (٢٥٥) .

(٢٥٠) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ص ٢٩٥ . وهو نفس

تعبير المنذري (التكملة لوفيات النقلة ، مج ٣ ، ص ٢٣٩) .

(٢٥١) الجامع المختصر ، ج ٩ ، ص ٢٩ .

(٢٥٢) الحوادث الجامعة ، ص ١٦ .

(٢٥٣) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ١٨٥ .

(٢٥٤) ن . م ، ج ٢ ، ص ٣٧٠ .

(٢٥٥) ن . م ، ج ٧ ، ص ١٨١ . المنتظم ، ج ٥ ، ص ٨٥ .

٢ - احمد بن حرب بن مسمع ، أبو جعفر المعدل (ت ٢٧٥ هـ)
كان من قراء القرآن ، واحد الشهود المعدلين الذين رغبوا في آخر اعمارهم
عن الشهادة (٢٥٦) .

٣ - احمد بن زياد بن مهران ، أبو جعفر البزاز ، ويقال السمسار
(ت ٢٨١ هـ) كان أحد الشهود المعدلين ، والرواة للمؤمنين ، ينزل في
الجانب الشرقي من بغداد (٢٥٧) .

٤ - اسحاق بن حاجب بن ثابت المعدل (ت ٢٩٤ هـ) . كان
ثقة (٢٥٨) .

ان من ذكرتهم ، هم كل من وجدتهم من العدول في القرن الثالث
عند الخطيب ويلاحظ ان بعضهم وصف بمهنة « البزاز » ولم يذكر لأحد
منهم مذهباً فقهياً معيناً ، والغالب عليهم انهم من رجال الحديث الثقات .
والظاهر ان هذا العدد اليسير ، لا يمثل طبقة العدول في بغداد في
النصف الثاني من القرن الثالث ، وربما مثل جزء من رجال الحديث
المعدلين الذين اهتم الخطيب بتراجهم .

وفي القرن الرابع الهجري ، تكاملت طبقة العدول وضوحاً فأخذت
المصادر تشير إلى سني تعديلهم ، والقاضي الذي عدلوا عنده ، والمدة التي
مكثوا فيها عدولاً ، فيذكر الخطيب ان عبد الملك بن الحسن بن يوسف ،
ابو عمر المعدل شهد عند القاضي أبي عمر محمد بن يوسف في سنة
٣١١ هـ ، ولم يزل مقبول الشهادة عند القضاة إلى وفاته سنة ٣٦٢ هـ ،

(٢٥٦) ن . م ، ج ٤ ، ص ١٢٠ .

(٢٥٧) ن . م ، ج ٤ ، ص ٦٤ .

(٢٥٨) ن . م ، ج ٦ ، ص ٣٨٤ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٦١ .

فمكث في العدالة نحو نصف قرن (٢٥٩) .

وفي سنة ٣٦٠ هـ ، قبل ابن معروف شهادة أبي سعيد الحسن بن عبيد الله السيرافي ، واستخلفه على الحكم من الجانب الشرقي ، وقبل أيضاً شهادة أبي الحسن علي بن عيسى الرمانى النحوي (٢٦٠) . ويذكر الخطيب أن ابن مخلد بن جعفر المعروف بالباقر حي (ت ٤١٠ هـ) كان من أهل العلم استخلفه القاضي أبو بكر بن صبر على الفرض ، وشهد عنده بعد سنة ٣٧٠ هـ ، وشهد أيضاً عند أبي عبد الله الضبي ، وأبي محمد بن الاكفاني وغيرهم . وكان ينتحل في الفقه مذهب محمد بن جرير الطبري ، ومسكنه في الجانب الشرقي (٢٦١) . وفي سنة ٣٨٤ هـ قبل القاضي أبا محمد عبد الله بن محمد بن الاكفاني شهادة أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي ، في المحرم ، وشهادة أبي بكر بن الأخضر في رجب ، وفي صفر قبل القاضي أبو عبد الله الضبي شهادة أبي العلاء محمد بن علي بن يعقوب الواسطي (٢٦٢) . وفي سنة ٣٩١ هـ قبل القاضي أبو عبد الله الضبي ، شهادة جماعة من الشهود ، ففي رمضان قبل شهادة أبي الحسن علي ابن احمد ، وفي شوال قبل شهادة ابن أبي القاسم ابن علان ، وأبي علي بن العلان ، وأبي عبد الله بن طالب ، وفي صفر قبل شهادة ، أبي القاسم علي بن محمد ابن الحسين الوراق (٢٦٣) .

(٢٥٩) تاريخ بغداد ، ج ١٠ ، ص ٤٣٠ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ٦٣ .

(٢٦٠) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٥٤ .

(٢٦١) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ١٩٠ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٩٤ .

(٢٦٢) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٧٤ .

(٢٦٣) تاريخ الصابي ، ج ٨ ، ص ٤٠٨ . ذيل الروذراوي .

وذكرت المصادر عدولاً في بغداد ، شهدوا في أكثر من مدينة واحدة ، منهم ابراهيم بن احمد بن محمد ، ابو اسحاق الطبري المقرئ (ت ٣٩٣ هـ) كان احد الشهود المعدلين في بغداد ، كما شهد أيضاً بالبصرة ، والابلّة ، وواسط ، والاهواز ، والكوفة ، ومكة والمدينة . وكان مالكي المذهب (٢٦٤) . وقد اطلق ابن الجوزي على هذا العدل « شيخ الشهود ومقدمهم » (٢٦٥) ، مما يشير الى زيادة أهمية طبقة العدول ، وظهور بعض المتميزين فيهم في درجة عدالته (٢٦٦) . مثل ذلك ، طلحة بن محمد بن جعفر (ت ٣٨٠ هـ) الشاهد العدل « كان المتقدم في وقته على جماعة الشهود » (٢٦٧) . على الرغم من كونه سيئ الحال في الحديث ، ويذهب إلى الاعتزال ويدعو إليه (٢٦٨) .

ويمكن اعتبار القرن الرابع الهجري ، القرن الذي تكاملت فيه طبقة الشهود العدول في بغداد ، وقد ذكرت المصادر كما بينت ، اسماء القضاة الذين عدلواهم ، كما ذكرت بعض وظائفهم ، ومكانتهم العلمية ، إلا إنها اغفلت ذكر من ذكاهم ، فلم تشر إلى اسماء المزمكين في مجالس القضاة ، هذه الاشارات التي اكثرت المصادر من ايرادها في القرون التالية :

(٢٦٤) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ١٩ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٢٣ .

(٢٦٥) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣٢٣ . انظر كذلك : تاريخ بغداد ،

ج ٣ ، ص ٣٢٠ .

Tyan , E . I . Vol . I , P . 210 . (٢٦٦)

(٢٦٧) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٥٤ .

(٢٦٨) ن . م ، ج ٧ ، ص ١٥٤ .

د - اختيار العدول :

يختار القاضي في بغداد عدوله من الوسط الذي ينتهي إليه ، الوسط الديني لهذا وجدنا غالبية عدول بغداد ينتقون من أوساط الفقهاء (٢٦٩) ، ورجال الحديث (٢٧٠) ، وخطباء المساجد (٢٧١) ، واهل الفتيا (٢٧٢) ، والقراء (٢٧٣) . وقد ذكر عدد غير قليل منهم ، أمتهنوا التجارة (٢٧٤) ، كما وصف بعضهم بـ « اليزاز » (٢٧٥) . كما كان منهم النحوى (٢٧٦) ، والشاعر (٢٧٧) . امامذاهبهم ، على قسمة ذكرها ، فقد وصف بعضهم

- (٢٦٩) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ . المنتظم ، ج ١٠ ، ص ١٤ .
(٢٧٠) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٣٢ .
(٢٧١) ابن الساعي ، ص ١٣٣ . تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ .
(٢٧٢) الجواهر المضية ، ج ٣ ، ص ١٤١ . تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٣٣٩ . شذرات الذهب ، ج ٤ ، ص ٣٣٩ .
(٢٧٣) المنتظم ، ج ٨ ، ص ٢٩٦ . تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .
(٢٧٤) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٣١ . المنتظم ، ج ٨ ، ص ٣٧ .
(٢٧٥) ن . م ، ج ٧ ، ص ١٨١ . المنتظم ، ج ٥ ، ص ٨٥ . تاريخ الصابي ، ج ٨ ، ص ١٠٤ .
(٢٧٦) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٥٤ .
(٢٧٧) تاريخ بغداد ، ج ٦ ، ص ١٢ .

بالحنفي (٢٧٨) ، والحنبلي (٢٧٩) ، والمالكي (٢٨٠) ، والشافعي (٢٨١) ،
والمعتزلي ذو الميل إلى التشيع (٢٨٢) .

وقد وصف غالبية العدول بـ « البغداديين » (٢٨٣) . كما قدم بعضهم
للسكن في بغداد ، من بقية مدن العراق ، كالأنبار (٢٨٤) ، وتكريت (٢٨٥) ،
وسر من رأى (٢٨٦) ، وواسط (٢٨٧) . كما أن بعضهم قدم من
نصيبين (٢٨٨) ، وشيراز (٢٨٩) ، ونيسابور (٢٩٠) .

(٢٧٨) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ١٤ .

(٢٧٩) ن . م ، ج ١٠ ، ص ١٤٠ - ١ . شذرات الذهب ، ج ٤ ،

ص ٣٣٩ .

(٢٨٠) الذهبي ، العبر ، ج ٣ ، ص ٥٤ .

(٢٨١) المختصر المحتاج إليه ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٢٨٢) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٥٤ ، ج ٨ ، ص ٦٨ .

(٢٨٣) المنذري ، مج ٣ ، ص ٢٨٨ . تلخيص مجمع الآداب ، ج ٤ ،

ق ١ ، ص ٤٩٥ . الانساب ، ج ٢ ، ص ٤٩ .

(٢٨٤) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ص ١٣١ .

(٢٨٥) الحوادث الجامعة ، ص ٥٩ .

(٢٨٦) تاريخ بغداد ، ج ٧ ، ص ٧٧ .

(٢٨٧) ابن الساعي ، ص ٢٩٧ - ٨ . الرواقي بالوفيات ، ج ٣ ،

ص ١٠٢ .

(٢٨٨) تاريخ بغداد ، ج ٥ ، ص ٢٢٠ .

(٢٨٩) ن . م ، ج ١٢ ، ص ٩٥ .

(٢٩٠) ن . م ، ج ٩ ، ص ٣٥٧ .

وعلى اختلاف أصولهم وانتماءاتهم ، فقد شكلوا في بغداد رافداً قوياً في التيار الديني ، المساند للخلافة بوجهه تسلط القوى الاجنبية عليها ، حتى وجدنا صلة العدول بالخلافة اقوى من صلتهم بالقضاة (٢٩١) . ولهذا لم يغفل الخلفاء أهمية التأكيد على القضاة في اختيار عدولهم ، في كتب العهود لهم . ففي نسخة عهد للقاضي ابن فضال عن الناصر لدين الله ، أمره الخليفة : « ان يتصفح أحوال الشهود المسموعة أقوالهم في الحقوق والحدود ، المرجوع إلى امانتهم ، المعمول بشهادتهم ، الذين بهم تقام الحجج وتدحض ، وتبرم الاحكام وتنقض ، وتثبت الدعاوي وتبطل ، وتمضي القضايا وتسجل ، يجتهداً في البحث عن طرائقهم وأحوالهم ، وانتقاء تصاريقهم وأفعالهم ، واستشفاف سجاياهم ، وعرفان مزاياهم ، مخصصاً بالتمييز من كان حميد الخلال ، مرضي الفعال ، راجعاً إلى ورع ودين ، متمسكاً من الامانة والنزاهة بالسبب المتين ، قال الله تعالى : (واشهدوا ذو عدل منكم) » (٢٩٢) .

وقد خوات كتب العهود هذه القاضي ان « يتصفح أحوال الشهود المعدلين » (٢٩٣) ، فيثبت من كان منهم عدلاً ، ويرد شهادة من كان منهم بالعدالة بخلاً . معتمد في ذلك على « المزكي الأمين » (٢٩٤) .

ان مهمة انتقاء العدول في بغداد ، كانت من مسؤوليات القاضي ، فهو يستدعي إلى مجلسه من رآه اهلاً للعدالة ، فاذا حضر المجلس ثبت القاضي عدالته بشهادة عدلين من عدول بغداد الثقات ، تثبيت تزكيتيه

(٢٩١) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٩٥ .

(٢٩٢) صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ٢٨٩ .

(٢٩٣ ، ٢٩٤) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٨٩ .

واستقامته ، فيصبح « أحد العدول ببغداد » (٢٩٥) ويلحق « بالمعدلين بمدينة السلام » (٢٩٦) على تعبير ابن الساعي .
 ان القاعدة السائدة في بغداد ، إلا يصبح الشاهد عدلاً ، إلا بتزكية عدلين في مجلس القضاء ، فمحمد بن المظفر ابن بكران الحموي ، شهد عند قاضي القضاء أبي عبد الله الدامغاني في ربيع الاول سنة ٤٥٢ هـ ، وزكاه القاضي أبو يعلى بن الفراء ، وأبو الحسين بن السمناني . وناب عنه في ربيع المدينة (٢٩٧) . ومحمد بن أبي المظفر بن علي الدوري ، كان عارفاً بالفرائض وقسمة التركات ، شهد عند قاضي القضاء القاسم ابن الشهرزوري في ١٨ ذي الحجة من سنة ٥٩٥ هـ وزكاه العدلان أبو الحسن علي ابن المبارك بن جابر وأبو العباس احمد بن علي بن الممتدي بالله (٢٩٨) .
 وعبد الله بن احمد بن سالم ابن ناقا البزاز أحد الشهود للمعدلين بمدينة السلام ، شهد عند قاضي القضاء علي بن سامان الحلي ١١ شوال ، سنة ٥٩٨ هـ وزكاه العدلان أبو محمد عبد الله بن احمد بن المأمون واحمد بن عمر بن بكر بن بكر (٢٩٩) . وصدقة بن المبارك بن سعيد بن الرزاز ، شهد عند قاضي القضاء المذكور سنة ٥٩٩ هـ ، وزكاه العدلان احمد بن زهير ، وعبد المنعم الباجسرائي (٣٠٠) ومحمد بن احمد بن صالح بن شافع الجيلي

(٢٩٥) المنذري ، مج ٣ ، ص ٢٨٩ .

(٢٩٦) ابن الساعي ، ص ٤٥ . المنذري ، مج ٣ ، ص ٢٨٨ .

(٢٩٧) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٩٥ . انظر كذلك : ابن الساعي ،

ص ٥٩٦ .

(٢٩٨) ابن الساعي ، ص ٩٣ .

(٢٩٩) ابن الساعي ، ص ٢٤٧ .

(٣٠٠) ن . م ، ص ٩٨ .

الاصل البغدادي المولد والدار ، أحد الشهود المعدلين هو وأبوه وجده
ومن بيت الحديث والفقه والعدالة ، شهد عند القاضي محمود بن أحمد
الزنجاني النائب في الحكم والقضاء بمدينة السلام يوم الثلاثاء ، ١٨ جمادي
الاول سنة ٦١٢ هـ ، وزكاه العدلان : أبو منصور سعيد بن محمد بن
الرزاز وأبو نصر أحمد بن صدقة بن زهير (٣٠١) . وقد ورد الكثير من
هؤلاء العدول في مصادر متعددة . والملاحظ على ما أورده هذه المصادر
أن العدول كانوا يزكون من قبل شهود عدول سبقوهم في نيل العدالة عند
القضاة في بغداد ، وقد ترسخت مكانتهم حتى غدوا من « مقدمي الشهود
العدول » (٣٠٢) .

غير أن بعض حالات تزكية العدول أوردها المصادر دون ذكر لمن
زكاهم ، فيوسف بن المبارك بن هبة الله شهد عند قاضي القضاة ابن
الشهرزوري سنة ٥٩٧ هـ « والحق بالمعدلين بمدينة السلام » (٣٠٣) دون
ذكر لمن زكاه . وفي رمضان من سنة ٦٠٣ هـ شهد الشيخ عماد الدين أبو
صالح نصر بن عبد الرزاق بن عبد القادر ، وأبو منصور بن عبد الملك
وأبو العباس بن محمد بن محمد بن الفراء ، شهدوا عند قاضي القضاة
أبو القاسم عبد الله بن الدامغاني « فقبل شهادتهم وسمع تزكيتهم » دون
ذكر لمن زكاهم (٣٠٤) .

وذكرت حالات استثنائية نال بها بعض العدول تكريماً من لدن

(٣٠١) ذيل مدينة السلام ، مج ١ ، ص ١٥٧ .

(٣٠٢) ابن الساعي ، ص ٤٤ . ابن النجار ، ورقة ١٢٥ ب (الذيل) .

(٣٠٣) ن . م ، ج ٩ ، ص ٤٤ .

(٣٠٤) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ٢٠٢ .

قضاة بغداد لمكانتهم الاجتماعية . فأبو يعلى القراء ، كان أحد شهود الحضرة بمدينة السلام ، حضر عنده في داره محمد بن صبر قاضي الطائفة ، فشهد عنده في داره ، « ولم يسمع ان قاضياً قصد أحداً في داره ليشهد بين يدين سواء » (٣٠٥) . وعبد الوهاب بن اقضى القضاة الماوردي شهد عند ابن مأكولا في سنة ٤٣١ « وقبيل شهادته في بيت النوبة ولم يفعل ذلك مع غيره إحتراماً لأبيه » (٣٠٦) . وقد يلحق بعض الشهود بهدول مدينة السلام بأمر القاضي ، دون ان يحضر جلسات الحكم مثل الشيخ أبو الفضل الحسن بن محمد الصنعاني ، شيخ وقته ومقدم أهل زمانه في علم اللغة ، مع معرفة بعلم الحديث والتفسير والفقه على مذهب أبي حنيفة ، قدم بغداد سنة ٦١٥ هـ « والحقه القاضي محمود بن احمد الزنجاني بالمعدلين فلم يحضر مجلس قاض ولا شهد » (٣٠٧) . واقصى ما يناله الشاهد من تكريم ، ان يصدر الخليفة أمراً بثبوت عدالته ، كما صدر لعبد الملك ابن محمد بن يوسف ، قبل القضاة شهادته سنة ٤٣٧ « بأمر الخليفة (٣٠٨) . وذكر احمد بن بختيار المندائي في كتابه « تاريخ الحكم بمدينة السلام » ان محمد بن علي بن محمد بن محمد بن عبد الملك الداغاني ، من بيت القضاة والعدالة في بغداد « برز في حقه توقيع (٤٠٩) شريف

(٣٠٥) طبقات الحنابلة ، ج ٢ ، ص ١٩٤ .

(٣٠٦) المنتظم ، ج ٨ ، ص ١٤٣ .

(٣٠٧) الحوادث الجامعة ، ص ٢٦٢ - ٣ .

(٣٠٨) المنتظم ، ج ٨ ، ص ١٢٧ .

(٣٠٩) يذكر الدكتور ناجي معروف ان التوقيع - مع : اصطلاح يطلق

على نسخة أمر أو تشریف خليفة يرسم بتعيين موظف في أحد الوظائف

من الامام المستظهر بالله تتضمن ثبوت عدالته ووضوح تزكيته بحضرته « (٣١٠) .
ونيل العدالة يكسب الفرد في المجتمع البغدادي مكانة اجتماعية
مرموقة (٣١١) أضف إلى ذلك فهي خطوة لنيل الوظائف الرسمية (٣١٢) ،
فلا عجب ان بذلت محاولات وتوسّطات من قبل البعض لنيلها عند قضاة
بغداد فالوزير ابن الفرات توسط لعبد الوهاب بن احمد بن ماشاء الله
فخطب « أبا عمر القاضي في قبول شهادته وإظهار عدالته » (٣١٣) .
وعد من مآثر عضد الدولة امتناعه عن التدخل في تعديل الشهود عند
قضاة بغداد ، فيذكر الروذراوي ان محمد بن نصر بن احمد بن مكرم
الشاهد ، أراد ان تقبل شهادة ابنه ، فوسط لهذا الامر أحد قواد عضد
الدولة المقربين له : « احببت ان تقبل شهادته وشرعت في أخذ الخطوط
بتزكيته ، وهذا أمر في يدك فان ساعدتني عليه مشى وان وقف فما يقف
إلا بك » (٣١٤) . وقد حاول هذا القائد إقناع عضد الدولة بالتدخل
في تعديل هذا الشاهد فما أفلح ، « مالك وللخطاب في مثل هذا وفي
الهامة (التوقيعات التدريسية ، ص ٢٦) . انظر كذلك للدكتور معروف :
اصالة الحضارة العربية ، ص ٣٥٦ .

(٣١٠) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ٨٨ أ « م » .
(٣١١) معجم الادباء ، ج ٨ ، ص ١٥٦ - ٧ . ذيل تاريخ مدينة
السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ٨٨ أ « م » .
(٣١٢) الدكتور جعفر خصباك ، القضاء في العراق في العصر السلجوقي ،
ص ١٠٤ .

(٣١٣) الصابي ، الوزراء ، ص ٢٣٤ .
(٣١٤) ذيل قارب الأمم ، ص ٦٥ - ٦ حوادث سنة ٣٧٢ .

الشهادة والشهود ؟ إنما يتعلق بك الخطاب على زيادة قائد أو ... نقل رتبة إلى رتبة فأما قبول الشهادة فليس لنا ولك قول فيه وهذا متعلق بالقضاة ومتى عرفوا من إنساناً ما يرون معه قبول شهادته فعلوا ذلك بغير أمر ولا شفاعاة شافع اليهم والينا » (٣١٥) .

ولا تقتصر مهمة القاضي في بغداد على اختيار عدوله ، وتثبيت تزكيتهم في مجلسه فعليه تقع مسؤولية مراقبة سلوكهم الاجتماعي واسقاط عدالة بعضهم ، إذا ارتكبوا ما يشين في عدالتهم ويجرح تزكيتهم (٣١٦) . فبعد وفاة القاضي ابن معروف سنة ٢٨١ هـ (٣١٧) . استغلف ظاهراً قبول العدالة بالشفاعة والوساطة ، « كثر قبول الشهود بالبذل والشفاعات حتى بلغت عدد الشهود ٣٠٣ أنفس » (٣١٨) . وقد أمر علي بن محمد الكوكبي ، الذي كان قد استولى على أمور الدولة كلها ، « باسقاط جميع من قبل من الشهود بعد أبي محمد بن معروف وان لا يقبل في الشهادة إلا ما كان ارتضاه » (٣١٩) .

لا ريب ان تعديل الشهود واسقاط عدالتهم من صلاحيات القضاة وحدهم ، وما فعله الكوكبي عدم تدخله في شؤون العدالة ، ما لبث ان أوقفه هو ، فأمر بقبول شهادة جميع من عزلهم (٣٢٠) .

(٣١٥) ذيل تجارب الأمم ، ص ٦٥ - ٦ . حوادث سنة ٣٧٢ .

(٣١٦) معين الحكام ، ص ٢٢ .

(٣١٧) شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ١٠١ .

(٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٦٨ . وأهمية هذا النص

تتجلى في كشفه عن عدد عدول بغداد في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري . علماً ان العدد المذكور يبدو قليلاً إذا ما قورن بعدد

ان اسقاط العدالة بسبب فسق الشاهد أمر أقرته الشريعة (٣٢١) ،
وركز عليه الفقهاء كثيراً (٣٢٢) . وقد عزل بعض العدول ، بعد قبول
شهادتهم وثبوت تزكيتهم ، بوقت قليل (٣٢٣) . فعبيد الله بن علي بن
محمد ، الفراء (ت ٥٠٨ هـ) من بيت علم وقضاء وعدالة ، عزل عن
العدالة لما ظهر من دنسه وخلاعته وتناوله ما لا يجوز (٣٢٤) . ويذكر
ابن الجوزي إنه في سنة ٥٣٥ هـ « عزل جماعة من المعدلين ابن غالب
واحمد ابن الشارسوكي وابن جابر وابن شافع وابن الحداد وابن الصباغ
وابن جوانوه ثم عزل آخرون فقارب عدد الكل ثلاثين » (٣٢٥) .

وقد عزل بعض العدول ثم نجحوا في إعادة عدالتهم ففي سنة ٦٠٣ هـ
شهد عند قاضي القضاة ابو عبد الله ابن الدامغاني « الشريف محمد ابن
الحسن بن عبد الجليل الشنكاتي ، وقد كان قبل ذلك من جملة المعدلين
بمدينة السلام ، وعزل عن الشهادة فرجع إلى سماع قوله وقبول
شهادته » (٣٢٦) . أما نور الدين عبد اللطيف بن نفيس البغدادي الحنبلي
عدول بغداد في النصف الاول من القرن الرابع الهجري ، حيث بلغ
١٨٠٠ شاهد عدل « ليس فيهم من شهد إلا بفضيلة محضة في دين او علم
او مال او شرف » (المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٠٥ - ٦) .

(٣٢١) معين الحكم ، ص ٨١ - ٢ .

(٣٢٢) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١١ .

(٣٢٣) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ١٢٨ ب . م .

(٣٢٤) المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الديبشي ، ج ٢ ، ص ١٨٠ .

(٣٢٥) المنتظم ، ج ١٠ ، ص ٨٩ .

(٣٢٦) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ٢٠٢ .

المعدل ، فقد ارتكب ما أدى إلى حبسه مديدة ، واسقطت عدالته ، ثم أفرج عنه واعد عدالته قاضي القضاة ابن مقبل ، ثم اسقطت ، ثم اعاد عدالته قاضي القضاة أبو صالح الجيلي « (٢٢٧) .

وكما تعرض بعض العدول إلى العزل ، فقد تعرض آخرون إلى الاعتقال (٢٢٨) أو الإقامة الجبرية في بيوتهم (٢٢٩) ، أو التشهير (٢٣٠) . كما صودرت أموال بعضهم ، دون ذكر للأسباب الموجبة للمصادرة . ففي سنة ٣٣١ هـ ، قبض في بغداد على جماعة من التجار والعدول وطولبوا بمال (٢٣١) . وفي نفس السنة حبس عليج العدل « وهو من أجل الشهود بعد أن أدى مئة ألف درهم » (٢٣٢) ، وفي سنة ٣٣٥ هـ صودر التجار والشهود « (٢٣٣) . وماله دلالة أن يذكر ابن الجوزي أن محمد بن محمد ابن ابراهيم التاجر (ت ٤١٩ هـ) ، كان ذا نعمة ومال « عرضت عليه الشهادة فأبأها واشفق من المصادرة » (٢٣٤) . ويذكر ابن الفوطي أن مسعود بن علي البغدادي المعدل ، كان أحد المعدلين بمدينة السلام ،

(٢٢٧) شذرات الذهب ، ج ٥ ، ص ٢٤٥ .

(٢٢٨) الجواهر المضية ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

(٢٢٩) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١١ .

(٢٣٠) ن . م ، ج ٩ ، ص ٢٧١ . ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ،

ج ١ ، ورقة ١٢٨ أ « م » .

(٢٣١) اخبار الراضي ، ص ٢٤٣ .

(٢٣٢) ن . م ، ص ٢٥٢ .

(٢٣٣) الهمداني ، التكملة ، ص ٢٩٢ .

(٢٣٤) المنتظم ، ج ٨ ، ص ٣٧ .

من أناروا استياء الناس ، نكب ، فذهب الناس ماله ، ثم تعطف الخليفة عليه ، ورد ماله إليه (٣٣٥) .

ان المصادر تشير بوضوح إلى أن مثل هذه الحالات ، استثنائية فقد غلب على جماعة العدول في بغداد ، التدين المشوب بالورع ، والاستقامة والنزاهة ، مع الاحاطة بالعلوم واحكام القضاء (٣٣٦) . واستمر غالبيتهم على ما تلبسوا به من عدالة ، من يوم أن عدلوا إلى توفوا (٣٣٧) . ورسوخ العدالة هذه في بعض العدول سرى إلى بقية أفراد أسرهم ، فالحسن بن احمد بن عبد الله بن احمد بن عسكر البندنجي الاصل ، البغدادي المولد والدار (ت ٥٨٣ هـ) . من أهل باب الطاق ومحلة مشهد أبي حنيفة ، زكي سنة ٥٧٦ هـ ، وهو « من بيت العدالة والقضاء هو وأبوه وجده وأخوه » (٣٣٨) . ومحمد بن احمد بن صالح بن شافع ، أحد الشهود المعدلين هو وأبوه وجده ، من بيت الحديث والرواية والعدالة ، شهد عند القاضي محمود بن احمد الزنجاني سنة ٦١٢ هـ ، وزكاه العدلان أبو منصور سعيد بن محمد بن الرزاز وأبو نصر احمد بن صدقة بن زهير (٣٣٩) . والمصادر تشير إلى عدد كبير من العدول في بغداد ، انتموا إلى عوائل

(٣٣٥) تلخيص مجمع الآداب ، ق ٤ ، ج ٢ ، ص ٨٦١ .

(٣٣٦) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ٢٩٧ - ٨ . ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ١٠ أ .

(٣٣٧) ن . م ، ج ٩ ، ص ٢٠٧ - ٨ .

(٣٣٨) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة

١٥٥ أ « م » .

(٣٣٩) ن . م ، مج ١ ، ص ١٥٧ .

اشتهرت بالرواية والقضاء والعدالة (٣٤٠) ، وهذه العوائل رسخت ظاهرة
« بيوتات العدول بالعراق » (٣٤١) .

ان شهرة هذه العوائل بالقضاء والعدالة ، رافقتها ظاهرة بروز بعض
العدول المتقدمين على جماعتهم ، فبعد ان تنامت طبقة العدول في بغداد ،
وإزداد اعتماد المؤسسات الادارية في اختيار موظفيها منهم ، ظهرت نوعيات
متميزة منهم كونوا طبقة خاصة ، ظهر منها :

(كبار العدول) : مثل أبي اسحاق ابراهيم بن احمد الصقال الطيبي
الأزجي الفقيه الحنبلي ، مفتي العراق (ت ٥٩٩ هـ) كان من أكابر العدول
وشهود الحضرة (٣٤٢) . وعفيف الدين أبو العز عبد المغيث بن محمد
البغدادى العدل كان « من أكابر الشهود المعدلين بمدينة السلام » (٣٤٣) .
وقد عرف عن كبار العدول ، شهرتهم « بالرياسة واليسار » (٣٤٤) .
(شيوخ العدول) : ويطلق عليهم « شيوخ الحضرة القدماء » (٣٤٥) .
وشيوخ الشهود هو اكبرهم سنأ (٣٤٦) . وقد اشتهر بهذه الصفة طائفة من

(٣٤٠) ن . م ، مج ١ ، ص ٢٤٠ . المنذري ، مج ٤ ، ص ٢٤٥-٦ .

ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ٢٣ .

(٣٤١) تلخيص مجمع الآداب ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٥٠ .

(٣٤٢) شذرات الذهب ، ج ٤ ، ص ٣٣٩ .

(٣٤٣) تلخيص مجمع الآداب ، مج ٤ ، ق ١ ، ص ٤٩٥ . ولم بشر

ابن الفوطي الى سنة وفاته ، إنما ذكر مولده سنة ٦١٩ هـ .

(٣٤٤) مروج الذهب ، ج ٤ ، ص ٢٥٦ .

(٣٤٥) نشوار المعاضرة ، ج ٣ ، ص ١٢٩ .

(٣٤٦) ن . م ، ج ١ ، ص ٢٤٠ . ابن النجار ، ورقة ١٠٨ ب (الذيل) .

عدول بغداد نذكر منهم : ابراهيم بن احمد بن محمد أبو اسحاق الطبري
(هـ ٢٩٢) . من المعدلين في مدينة السلام « وكان شيخ الشهود
ومقدمهم » مفضلاً عند أهل العلم (٣٤٧) . وأبو علي بن أدریس الجمال
(ت ٢٢٩ هـ) كان من قدماء العدول في بغداد (٣٤٨) .

(اعيان العدول) ويطلق عليهم « اعيان الشهود المعدلين بمدينة
السلام » (٣٤٩) منهم العدل مجد الدين أبو القاسم هبة الله بن المنصوري ،
قلد نقابة نقباء العباسيين والصلاة والخطابة سنة ٦٣٠ هـ « وهو من اعيان
عدول مدينة السلام » (٣٥٠) . وعلي بن الحسن بن يوسف البغدادي
الحنبلي ، أحد معيدي الحنابلة بالمدرسة المستنصرية « وكان من اعيان
العدول ببغداد » (٣٥١) .

(مقدمو العدول) : وهؤلاء يقصدون على سواهم من العدول في
الشهادة ، وفي المواكب الرسمية ، والمكانة الاجتماعية منهم :

محمد بن نصر ابن مكرم (ت ٣٣٥ هـ) كان مقدماً في الشهادة (٣٥٢) .
يذكر الخطيب : « ما رأينا مثله في الشهادة » (٣٥٣) . وطاحه بن محمد
ابن جعفر (ت ٣٨٠ هـ) كان المتقدم في وقته على جماعة الشهود (٣٥٤) .

(٣٤٧) المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٣٣ . الذهبي ، العبر ، ج ٣ ، ص ٥٤ .

(٣٤٨) الصولي ، اخبار الرازي ، ص ٢١٢ .

(٣٤٩) ابن النجار ، ورقة ٥٧ .

(٣٥٠) الحوادث الجامعة ، ص ٣٨ . حوادث سنة ٦٣٠ هـ .

(٣٥١) نكت الهميان ، ص ٢١٠ .

(٣٥٢) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٣١ .

(٣٥٣) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٣٢٠ .

(٣٥٤) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٥٤ .

ويذكر الخطيب في بغداد ، كان ثلاثة يتقدمون « ثلاثة اصناف » من ابناء جسنهم فلا يزاحمهم أحد ، الحسين بن احمد الموسوي يتقدم الطالبين فلا يزاحمه أحد ، ومحمد بن أبي موسى يتقدم العباسيين فلا يزاحمه أحد ، وأبو بكر الاكفاني يتقدم الشهود فلا يزاحمه أحد (٣٥٥) .

(وجوه العدول) : ويدعون هؤلاء إلى دار الخلافة في المناسبات الرسمية ، فبعد ترشيح المتقي للخلافة . جمع مشايخ بني هاشم ، ومشايخ الكتاب « ووجوه العدول » ليقع اجماعهم عليه (٣٥٦) .

والظاهرة البارزة في تاريخ عدول بغداد استئثارهم بالوظائف الرسمية للدولة ، وبخاصة القضاء ، فنواب القضاة في بغداد جميعهم اختيروا من الشهود العدول ، فلم تذكر المصادر ان استنيب أحدهم بقضاء بغداد قبل ثبوت عدالته وتزكيته عند قضاة بغداد (٣٥٧) ، غير علي بن علي بن سعادة الفارقي الفقيه الشافعي ، (ت ٦٠٢ هـ) ولد بميفارقين ، وتفقه بتبريز ، وقدم بغداد ، وتكلم في الوعظ ثم سكن المدرسة النظامية متفقاً ، وجعل معيذاً بها . ولما تولى اقضى القضاة أبو طالب علي بن علي ابن البخاري استنابه في الحكم عنه ، ثم قبل شهادته سنة ٥٠٨ هـ ، وزكاه العدلان أبو جعفر هارون بن المهتدي الخطيب ، وأبو العباس احمد بن المأمون الحريفيان . ولم يزل ينوب عنه ويشهد إلى ان عزل نفسه سنة ٥٨٣ هـ عن النيابة في الحكم وترك الدخول في الشهادات وتوفر على اعادة المدرسة النظامية (٣٥٨) .

(٣٥٥) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .

(٣٥٦) اخبار الرازي ، ص ١٨٧ .

(٣٥٧) راجع : ابن الساعي ، ص ٢٠٢ .

(٣٥٨) ابن الساعي ، ص ١٨٩ .

ومن الطبيعي ان يكون جميع قضاة العراق ، من بين عدول بغداد ، وقد اشارت المصادر إلى عدول بغداد ، حينوا على قضاء : دجيل (٣٥٩) ، وشهربان (٣٦٠) ، وهيئت (٣٦١) ، وواسط (٣٦٢) ، وقرية عبد الله بواسط (٢٦٣) .

وقد اختير موظفو الحسبة من بين العدول (٣٦٤) ، واطلق على الواحد منهم : « العدل المحتسب » (٣٦٥) نذكر منهم يحي الدين أبو محمد يوسف ابن عبد الرحمن بن الجوزي ، شهد عند قاضي القضاة عبد الله ابن الحسين الدامغانى سنة ٦٠٤ هـ فقبل شهادته واثبت تزكيتة « وولاه الحسبة بجاني مدينة السلام وخلع عليه أهبة سوداء وطريحة كحلمية » (٣٦٦) . ويذكر ابن الفوطي ان شرف الدين عبد الله رتب محتسباً وخلع عليه « من غير ان يشهد عند القاضي ولم يعلم ان محتسباً تولى غير شاهد سواء » (٣٦٧) . ويمكن ان نقرر ان الوظائف التالية أختير اصحابها من بين عدول

(٣٥٩) ن . م ، ص ٢١٨ . حوادث سنة ٦٠٤ .

(٣٦٠) ن . م ، ص ١٧٩ .

(٣٦١) الجواهر المضية ، ج ٢ ، ص ١٣٦ . ذيل تاريخ مدينة السلام

بغداد ، ج ١ ، ورقة ١٥٢ ب .

(٣٦٢) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١٥٤ .

(٣٦٣) ن . م ، ج ١ ، ورقة ١٢٦ أ « م » .

(٣٦٤) المنتظم ، ج ٨ ، ٣٢٣ . معجم الآداب ، ق ٢ ، صفحة ٧٦٦ .

(٣٦٥) معجم الآداب ، ق ٤ ، ص ٨٢٣ - ٤ .

(٣٦٦) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ٢٣١ .

(٣٦٧) الحوادث الجامعة ، ص ٢٨٨ .

بغداد :

- ١ - الاشراف على الوقوف العامة (٣٦٨) .
- ٢ - ناظرية ديوان الجوالي (٣٦٩) وديوان التركات (٣٧٠) .
- ٣ - المعينون في حلقات الافتاء (٣٧١) .
- ٤ - الاشراف على العقار الخاص (٣٧٢) .
- ٥ - تقدير ضريبة الخراج (٣٧٣) .
- ٦ - خطباء الجوامع (٣٧٤) .
- ٧ - بعض معيدي المدرسة النظامية والمستنصرية (٣٧٥) .
- ٨ - ناظر مصالحي المدرسة المستنصرية ، والمشرق ، والكاتب ،
والخازن فيها (٣٧٦) .

(٣٦٨) تلخيص مجمع الآداب ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ٢١٠ ابن الساعي ،

ج ٩ ، ص ٢٨١ .

(٣٦٩) الحوادث الجامعة ، ص ١٦ . تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٣٦٢ .

(٣٧٠) ابن الساعي ، ص ٢٥٩ . حوادث سنة ٦٠٥ هـ ، وديوان

التركات ، يختص بحفظ الاموال التي لا وارث لها سوى بيت المال (ابن

الساعي ، ج ٩ ، ص ١٠٧) .

(٣٧١) الجواهر المضية ، ج ٣ ، ص ١٤١ .

(٣٧٢) تلخيص مجمع الآداب ، ق ٤ ، ص ٨٦٤ .

(٣٧٣) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١٦ .

(٣٧٤) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٣٣٥ . المنتظم ، ج ٨ ، ص ٢٨٣ .

(٣٧٥) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١٨٩ . الصفدي ، نكت الهميان ، ص ٢١٠ .

(٣٧٦) الحوادث الجامعة ، ص ٥٩ . تاريخ علماء المستنصرية ، ص ٤١ .

- ٩ - السفارة في مهمات رسمية للخلفاء (٣٧٧) .
١٠ - الوكالة للخليفة (٣٧٨) وأفراد أسرته (٣٧٩) .
وارتقت مكانة عدلين في بغداد ، إلى درجة الوزارة .
كان أولهم علي بن الحسن بن احمد المعروف بابن المسلمة ، كان أحد
الشهود المعدلين ببغداد ، استوزره القائم بأمر الله (٣٨٠) . وثانيهم عبيد الله
ابن يونس ، استوزره الناصر لدين الله . ومن الطريف ان الوزير المذكور ،
لما استوزر مشى ارباب الدولة في ركابه حتى قاضي القضاء - الذي كان
ابن يونس من عدوله - وكان يمشي ويقول : « لعن الله طول العمر » (٣٨١) .

هـ - الواجبات القضائية للعدول :

أسهم العدول في بغداد بدور كبير في ترسيخ قواعد النظام القضائي
للخلافة العباسية ، ويمكننا ان نحصر واجباتهم القضائية بالنقاط التالية :

١ - الشهادة في مجلس القضاء : أوضحت ان العدول ، لهم وحدهم

(٣٧٧) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ٢٩٧ - ٨ .

(٣٧٨) ن . م ، ج ٩ ، ص ٢٨١ . الغساني ، المسجد المسجوك والجوهر
المحكوك ، ج ٢ ، ص ٥٥١ . تحقيق شاكر محمود عبد المنعم . رسالة
ماجستير قدمت إلى جامعة بغداد .

(٣٧٩) الحوادث الجامعة ، ص ٣٢٠ . تلخيص مجمع الآداب ، ج ٤ ،

ق ١ ، ص ١٣٤ .

(٣٨٠) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٣٩١ .

(٣٨١) الكامل في التاريخ ، ج ٩ ، ص ١٨٩ .

حق الشهادة في مجلس القضاء ، في الدعاوي التي تنظر فيه ، فعلى المدعى ان يحضر لهذا المجلس « مدولاً قد عرفهم القاضي » (٣٨٢) . اضيف إلى ذلك ، فان القاضي لا يمكن ان يسجل حكمه إلا بحضور شاهدين عدلين على أقل تقدير (٣٨٣) ، ليشهدا على اسجاله هذا ويكتبوا « خطوطهم بالشهادة بذلك » (٣٨٤) . وقد لاحظنا ان وظيفة « المدير » في مجلس القضاء ، هي ان يدير هذه السجلات على الشهود العدول ليشهدوا فيها (٣٨٥) . ولهذا كانت قرارات القضاة في بغداد تأخذ صيغة : شهد بذلك في مجلس الحكم ، او شهد المعدلون بذلك أو هذه شهادة المعدلين وخطوطهم ، وقول الاصل الذي هو شهادة الشهود (٣٨٦) . وغيرها من الصيغ التي أشار لها الفقهاء (٣٨٧) .

ولحاجة القاضي لعدوله ، وجدناهم مرافقين دائمين له . يواظبون على

(٣٨٢) الطبري ، اختلاف الفقهاء ، ص ٩٢ . ويذكر ديموبين إنه يجب ان تكون الثقة التي يمنحها القاضي للشهادة وافية تامة ، ولتطبيق هذا « فان القاضي يصدر قائمة بأشخاص تكون أمانتهم في مفهوم العدالة وبعد التحقيق مشهوداً بها . هؤلاء الاشخاص المنتخبون . . . وهم الشهود العدول ، هم وحدهم فقط يمكنهم اداء الشهادة وتزويد القاضي بالمواد التي يبني عليها قراره » (النظم الاسلامية ، ص ١٧٤ - ٥) .

(٣٨٣) الكازروني ، مقامة في قواعد بغداد في الدولة العباسية ، ص ٢٢ .

(٢٨٤) تاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ١٩١ .

(٣٨٥) راجع الفصل الثالث ، ص ٢٤٧ .

(٣٨٦ ، ٣٨٧) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١١٦ . معين الحكم ، ص ٤٥

حضور مجلسه (٣٨٨) ، بل ويرافقونه في المناسبات الرسمية (٣٨٩) .
ومع ان للخليفة الحق في تعديل أي شاهد ، بدون ان تثبت للقاضي
تزكيته في مجلسه ، وجدنا بعض القضاة يمتنعون عن قبول شهادة بعض
الشهود الذين رشحهم الخليفة للشهادة في قضية معينة ، كان الخليفة طرفاً
فيها (٣٩٠) . وطبيعي ان مثل هذه الامور إنما تتبع قوة الخليفة أو القاضي
نفسه . وقد ذكرت المصادر بعض الحالات استطاع فيها الخلفاء إيقاف
القاضي وتعطيل عمله في مجلسه ، بالأمر إلى الشهود العدول في مقاطعة
جلساته (٣٩١) .

أما نواب القضاة في بغداد . فالقاعدة إلا يحضر العدول بحالهم إلا
إذا اذن القاضي الاصيل لهم « بالشهادة عنده له وعليه في ما يجلسه » (٣٩٢)
وكان العرف السائد في بغداد ان القاضي ينتقي الشاهد فإذا « قبل شهادته
واثبت تزكيته » (٣٩٣) . انابه في القضاء عنه ، ثم اذن للشهود في
حضور مجلسه ، والشهادة عليه فيما يسجله ، غير ان حالة واحدة فقط تم
فيها استنابة قاض في بغداد ، والاذن للشهود في حضور مجلسه ، ثم قبلت
فيها (٣٨٨) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١١٤ . ذيل تاريخ مدينة السلام

بغداد ، ج ١ ، ورقة ٣٢ ب « م » .

(٣٨٩) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٦١ .

(٣٩٠) تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٦٤ . نشوار المحاضرة ، ج ٤ ،

ص ١٢٨ . المنتظم ، ج ٦ ، ص ٥٤ .

(٣٩١) المنتظم ، ج ٩ ، ص ٩٥ .

(٣٩٢) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١١٣ .

(٣٩٣) ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ج ١ ، ق ٢ ، ورقة ٧٧ « م » .

بعدئذ شهادته وتزكيته . وهو محمد بن الحسين بن احمد بن علي بن محمد بن علي الدامغاني (ت ٦١٥ هـ) من بيت القضاء والعـدالة ، استنابه أخوه قاضي القضاة يوم ولايته ، ٢٥ رمضان سنة ٦٠٣ هـ . في الحكم بدار الخلافة المعظمة وما يليها ، واذن للشهود بالشهادة عنده وعليه فيما يسجله ، ثم قبل شهادته يوم العشرين من شوال من السنة المذكورة ، وزكاه العدلان : أبو منصور سعيد بن محمد ابن الرزاز وسعد بن احمد ابن الخلال الانباري (٣٩٤) .

وللعـدول الحق في الشهادة على الشهادة ، لكي تقبل عند القاضي (٣٩٥) . وقد ذكرت في بغداد حالة واحدة من هذا القبيل ، كاد المشهود عليه ان يتعرض للقتل بشهادة عدول بغداد ، لولا ما تحلى به من ذكاء في دفاعه عن نفسه . يذكر الخطيب ان ابن ابي عوف (ت ٢٩٧ هـ) كان ذا سطوة ونفوذ في الدولة والمجتمع البغدادي ، أراد ان يوقع برجل يعرف بسوقه ، كان ابن ابي عوف يطلبه بسبب المذهب ، وكان عدول بغداد يطيعونه لتنفيذه ، فقال لهم : « اشهدوا على شهادتي عند السلطان على ان موته بالحد حلال الدم ، فشهد وشهدوا على شهادته » (٣٩٦) وعندما حضر الرجل مجلس الخليفة سأله عما اتهم به « فنظر فاذا هو اكذب العـدول أوجب على نفسه عقوبة ، وإن سكنت حقق على نفسه ، فقال : أطال الله بقاء أمير المؤمنين ؟ أنا تائب من كل مذهب خالف التوحيد والاسلام

(٣٩٤) ن م ، ج ١ ، ص ٢٤٠ « المطبوع » .

(٣٩٥) والشهادة على الشهادة من اوسع المواضيع التي ناقشها الفقهاء ،

يراجع عنها : معين الحكم ، ص ١٣٧ .

(٣٩٦) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٤٦ - ٧ .

واشهد ان لا إله إلا الله وإن محمد عبده ورسوله » (٣٩٧) ، فغفى عنه الخليفة ، وإنصرف العدول (٣٩٨) .

وتكسب شهادة النساء أهمية خاصة لما يجب ان يتحلى به العدول من أمانة فتثبت القاضي من هويتهن إنما يعتمد على معرفة العدول لهن ، ومع ان العدول اختيروا من محلات بغداد المختلفة ، كباب الأزج (٣٩٩) ، ومحلة أبي حنيفة (٤٠٠) ، وباب البصرة (٤٠١) ، وباب الطاق (٤٠٢) . إلا أن هذا لا يعني بطبيعة الحال معرفتهم لنساء هذه المحلات ، فكان ان اعتمدوا على العامة من الناس ، وأرباب المهن ، والدلالين ثم يأتي الواحد منهم مجلس القاضي ، ليشهد « على اقرار فلانة بنت فلان ، وقد عرفتها بعينها واسمها ونسبها » (٤٠٣) . ولم يرجع إلا لمن ذكرناهم من الناس (٤٠٤) .

وإذا كان مسلك العدول في الشهادة على معرفة النساء في بغداد ، ما ذكرناه كان من الطبيعي ان تزور شهادات بعضهم فأبو القاسم عبد الله ابن علي بن محمد الحنفي (ت ٥٧٨ هـ) اشترك في شهادة زور على امرأة في كتاب « فأنكرت المرأة المشهود عليها ذلك الاشهاد فكان سبباً في عزله عن الشهادة » (٤٠٥) بعد ان ثبت تزويره بشهادة شهود عدول .

-
- (٣٩٧، ٣٩٨) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٢٤٦ - ٧ .
 (٣٩٩) ذيل تاريخ مدينة السلام ، ج ١ ، ورقة ١٦١ ب « م » .
 (٤٠٠) ن . م ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ٢٠٠ ب « م » .
 (٤٠١) ن . م ، ج ٢ ، ق ١ ، ورقة ١١٩ ب « م » .
 (٤٠٢) ن . م ، ج ١ ، ورقة ١٦١ « م » .
 (٤٠٣، ٤٠٤) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .
 (٤٠٥) شذرات الذهب ، ج ٤ ، ص ٢٦٤ - ٥ .

ويذكر ابن الجوزي أن أبا الحسين أحمد بن قاضي القضاة أبي الحسن الدامغاني ، اعتمد على امرأة فاشهد عليها بجملة من المال ديناً له عليها وقال هذه أختي زوجة ابن يعيش وشهد عليها شاهدان الأرموي والمنبجي ، فلما علمت أخته وزوجها أنكرا ذلك وشكيا إلى المسترشد فكشف الحال ، فقال : اني اخطأت في اسمها وإنما هي أختي الصغرى فأبدل اسم بأسم فوافقه على ذلك المنبجي وأما الأرموي فقال : ما شهدت إلى على الكبرى وكشط من الكتاب الكبرى وكتب اسم الصغرى فصعب هذا عند الخليفة وتقدم في حقه بالعضائم واختفى أبو الحسين « (٤٠٦) . بينما حاول أخوه تاج القضاة أن يشير تزويراً آخر اسم فيه قاضي القضاة أبو الحسن الدامغاني ، في تزوير إقرار زوجة الوزير عميد الدولة بن صدقة لأخيها بجملة من المال نحو ثلاثة آلاف دينار ، دفاعاً عن أخيه « وإنه ثبت على قاضي القضاة أبي الحسن الدامغاني إنه زور على أخته وظهر هذا للشهود حتى رجعوا عن الشهادة ، فإن كان أخي قد اخطأ ومعه شاهد واحد وقد خالفه شاهد واحد ، فهذا قاضي القضاة اليوم يكذبه إثنا عشر شاهداً » (٤٠٧) فكتب بهذا التزوير الجديد إلى الخليفة أيضاً ، « فخرج التوقيع بالسكوت عن القصتين جميعاً » (٤٠٨) .

وشبهياً لهذا فضيحة التزوير التي عزل بسببها قاضي القضاة العباسي سنة ٥٨٨ بسبب كتاب اثبته بأسم الحسن بن زرنكر الاسترلابادي التاجر بدين على فاطمة بنت محمد بن حديدة زوجة سعيد بن حديدة الذي كان

وزيراً (٤٠٩) . « مزوراً على وأقرانه كان مزوراً » (٤١٠) وسئل قاضي
القضاة العباسي عن هذا التزوير ، فأنكر وقال : « هذا سجلي وثبت عندي
بشهادة الشاهدين المذكورين ، فحضر محمد بن محمد بن المهتدي بالله وأنكر
أنه شهد على المرأة المذكورة وأنه شهد عند العباسي به » (٤١١) . ولما
استفتي الفقهاء الحاضرين فيما إذا أنكر الشاهد إنه شهد عند القاضي فهل
القول قوله أو قول القاضي ؟ « فأفتوا ان القول قول الشاهد » فعزل قاضي
القضاة عن منصبه ، وأمر بأسقاط عدالة ابن الحراني (٤١٢) . واسقاط
عدالة شاهدين آخرين « كان خطهما على ظهر السجل لمعارضته لأصله » (٤١٣)
وهما ابن ساع وابن البندنجي (٤١٤) . وقد نجح ابن البندنجي ان
(٤٠٩) والوزير المذكور وزير للناصر لدين الله سنة ٥٨٤ هـ وتوفي سنة
٦١٠ هـ (زمباور ، ص ١٠) .

(٤١٠ ، ٤١١) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١٠ - ١١ . ذيل تاريخ مدينة
السلام بغداد ، ج ١ ، ورقة ١٣٨ أ « م » .
(٤١٢) ابن الحراني ، محمد بن محمود بن اسحاق . كان مقبول الشهادة
عند القضاة ، شهد عند قاضي القضاة جعفر بن عبد الواحد سنة ٥٦٢ هـ
وزكاه العدلان روح ابن احمد الحديثي ، ومحمد بن سعيد ، إلا إنه لم يكن
مرضي السلوك في عدالته ، فعزل بعد اشتراكه بهذا التزوير ، واشهر
على جل وورائه من ينادي في شوارع بغداد « هذا جزاء من يزور الباطل »
(ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ج ١ ، ورقة ١٣٨ « م ») .

(٤١٣) ابن الساعي ، ج ٩ ، ص ١٠ .
(٤١٤) ابن البندنجي ، هو : الشيخ أبو العباس احمد بن أبي بكر . . .
البندنجي الاصل البغدادي المولد الازجي العدل ببغداد (ت ٦١٥ هـ) =

يوسط ، للخليفة الناصر لدين الله ، فيأمر بإعادته إلى العدالة فشهد سنة ٦٠٧ هـ عند قاضي القضاة أبي القاسم الدامغاني فقبله من غير تزكية ، اعتماداً على تزكيته الأولى (٤١٥) .

والظاهر ان مثل هذه الحادثة ، وما سبقها في عهود مختلفة ، ساعدة على تكوين رأي معاد للعدول ، عبر عن نفسه بالمثل القائل « الناس كلهم عدول إلا العدول » (٤١٦) .

وبشعر الشاعر الذي قال :

ما للعدول أراني الله جمعهم في مرجل مطبق في جوف تنور
قوم إذا غضبوا كانت سيوفهم قطع الشهادة بين القوم بالزور (٤١٧)
كما شبههم الثعالي بالذئاب ، وذكر ان « ريق العدول سم قاتل » (٤١٨)
غير ان واقع الحال ، لا يساعد على تعميم مثل هذه الاوصاف على جميع العدول ، خاصة في بغداد ، حيث اشتهر عدولها ، بسلوك قويم والتزام
= (المنذري ، مج ٤ ، ٣٤٥ - ٦) قال الذهبي في تاريخ الاسلام عن عزله : « فأحضر الى دار الخلافة ورفع طيلسانه وكشف رأسه واركب جلاً وطيف به وبشاهدين آخرين وصفعوا ونودي عليهم : هذا جزاء من يشهد الزور . وحبسوا مدة » (الذهبي ، تاريخ الاسلام ، مخطوطة باريس ، رقم ١٥٨٢) نقلاً عن المنذري مج ٤ ، ص ٣٤٥ .

(٤١٥) الذهبي ، تاريخ الاسلام ، نقلاً من المنذري ، مج ٤ ، ص

٣٤٥ - ٦ .

(٤١٦) الاصبهاني ، محاضرات الادباء ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

(٤١٧) ن . م ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

(٤١٨) التمثيل والمحاضرة ، ص ١٩٤ .

بقواعد العدل الذي حملوا اسمه (٤١٩) .

٢ - الشهادة على الصكوك (٤٢٠) ، وكتب البيع والشراء (٤٢١) :

لا تقتصر واجبات العدول على الشهادة في مجلس القضاء ، أو تزكية الشهود المرشحين للعدالة ، بوصفهم شهود عدول دائمين عند القضاة ، بل تتعداهما إلى تسيير وتسجيل معاملات الناس وعلاقاتهم التجارية ، التي يقتضيها التطور الاقتصادي ، مثل تصديق صكوك الديون واكسابها الصفة (٤١٩) للتدليل على صحة ما ذهبنا إليه يمكن مراجعة : ابن الساعي ،

ج ٩ ، ص ٢٧٧ . المنذري ، مج ٤ ، ص ١٢١ - ٢ .

(٤٢٠) الصك : الكتاب ، فارسي معرب ، وجمعه صك وصكوك وصكاك ، والصك الذي يكتب للعهد ، معرب أصله جك ، وكانت الارزاق تسمى صكاً كذا لأنها كانت تخرج مكتوبة . وكان الامراء يكتبون للناس بأرزاقهم واعطياتهم كتباً فيبيحون ما فيها قبل ان يقبضوها معجلاً ، ويعطون المشتري الصك يمضي ويقبضه . فنهوا عن ذلك لأنه بيع مالم يقبض (لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٤٥٧) مادة صك .

(٤٢١) ولم تقتصر شهادتهم على هذه الكتب فقط ، فمحمد بن الحسن بن يعقوب المقرئ (ت ٣٥٤) قرأ بحروف تخلف الاجماع فأمرته السلطة بأعلان توبته ، فكتب محضراً بتوبته « وشهد عليه الحكام والشهود المقبولين عند الحكام لترك ما اوقع نفسه فيه من الضلالة » (المنتظم ، ج ٧ ، ص ٣١) .

القانونية .

ان تصديق مثل هذه الوثائق (٤٢٢) من جهة قضائية ، ظاهرة شهدها النظام القضائي الاسلامي في عهد مبكر (٤٢٣) . وفي العصر العباسي ، وبعد النشاط التجاري الذي شهدته بغداد ، وجدنا الناس في القرن الرابع الهجري إعتادوا على تدوين قيم المبالغ في معاملاتهم بصكوك ، يشهد على صحة ما فيها عدول بغداد ، نستنتج هذا بما ذكره التنوخي عن قوم كانوا يطعنون على الشهود العدول ويعيبونهم عند سلامة الحاجب ، فقال لهم سلامة : « ما رأيت اعجب من أمركم ، من فيكم يطمئن ان يشتري من ابنه ، أو أخيه ، ضيعة بعشرة آلاف دينار ، ولا يشهد عليه العدول ؟

فقالوا : ما فينا أحد بهذه الصورة .

قال : افتستظرون لأنفسكم ، واعقابكم ، في هذا القدر الكثير من المال ، وما هو أكثر منه ، إلا بالشهادة ، وتعتاضون بخطوطهم في جلد يساوي دائق فضة ، من ذلك المال العظيم . حتى تأخذوا الصك ، بدلاً من المال ، فتجعلونه تحت رؤوسكم لشدة حفظه .

قالوا : نعم . قال : فمن كان هذا حكمه عندكم ، لم تطعنون .

(٤٢٢) يراجع ما كتبه شاخت عن مكانة وأهمية الوثائق في القضاء الاسلامي . (القانون ، ص ١١٤ - ٥) الوحدة والتنوع في الحضارة الاسلامية .

(٤٢٣) وشهادة الشهود على الصكوك لتثبيت ما بها من ديون . ظاهرة عرفها النظام القضائي الاسلامي منذ أوائل القرن الثاني الهجري وفي عهد القاضي اياس بن معاوية (اخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٣٤٣) .

فيه ؟ » (٤٢٤) . ان في النص المذكور دلالة واضحة على أهمية توقيع العدول على كتب البيوع بين الناس .

ان تصديق العقود التي يتعاقد عليها الناس ، يشترط فيه شهادة العدول ، يذكر التنوخي ان احـد الاثرياء اقـرض تاجراً قرضاً لأجل « اقـرضته ثلاثين الف درهم ، وكتب بها عليه قبالة (كفالة) (٤٢٥) واسمـدت فيها جماعة عدول البلد » (٤٢٦) .

لقد إنتهت الدولة إلى أهمية شهادة العدول على مثل هذا العقود فأصدر الخليفة القادر أمراً إلى قضاة الارباع في بغداد ان لا يقبلوا في تصديق أي عقد « إلا بشهادة الشهود المعدلين » (٤٢٧) فلما خالف بعض القضاة هذا الامر ، أمر الخليفة بأسقاطهم وقرى توقيع في ذلك من على منبر المسجد الجامع في بغداد (٤٢٨) . وشهادة العدول على القروض لا تقتصر على ما يقترضه عامة الناس ، ففي أبان حرب الزنج ، وحاجة الدولة إلى المال في أشدها ، يذكر ابن الجوزي « ان القضاة والشهود بمدينة السلام أدخلوا على المعتمد على الله للشهادة عليه في دين كان اقترضه عند الاضافة بالانفاق على صاحب الزنج » (٤٢٩) .

(٤٢٤) نشوار المحاضرة ، ج ٣ ، ص ٢٥٣ . ابن النجار ، التاريخ

لمجدد لمدينة السلام ، ورقة ٩٧ « م » .

(٤٢٥) لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٥٤٤ ، مادة (قبل) .

(٤٢٦) نشوار المحاضرة ، ج ٣ ، ص ٢١٨ .

(٤٢٧ ، ٤٢٨) الروذراوري ، ذيل تجارب الامم ، ص ٢٧٨ - ٩ .

(٤٢٩) المنتظم ، ج ٦ ، ص ٤٨ - ٩ . نشوار المحاضرة ، ج ٢ ،

وفي كتب الابتياح بين الناس وغيرها من الكتب ، اشتطت الدولة شهادة العدول عليها ، على ان لا يشهدوا في كتاب يخلو من علامة رسمية يضعها عليها موظف خاص يتولى هذه المهمة (٤٣٠) . ففي سنة ٤٢٧ هـ أمر الخليفة « بترك التعامل بالدنانير المغربية وأمر الشهود ان لا يشهدوا في كتاب أبتياح ولا اجازة ولا مداينة يذكر فيها هذا الصنف فعدل الناس إلى القادرية والنيسابورية والقاشانية » (٤٣١) . وفي سنة ٥٦٥ هـ تم في بغداد عقد زواج غريب ، فقد خطب أحد النصارى المتنفذين ابنة مسلم ، فرفض المسلم ، فالتجأ النصرائي إلى ممارسة نفوذه « وأخذ من غلمان الباب والفراشين جماعة فأحضر الجائليق واستاذ الدار البنت فأذنت فعقدوا عليها وحملوها » (٤٣٢) وقد استاء الخليفة لهذا التصرف المشين ، فأمر بفسخ الزواج ومعاقبة النصرائي مائة خشبة ، وكل من تعاون معه من الموظفين « وفوضت العلامة في الكتب إلى ابن البراج فلا تشهد الشهود إلا في كتاب فيه علامته » (٤٣٣) ومعنى ذلك إلا يشهد العدول في كتاب أو عقد زواج لا توجد فيه هذه العلامة الرسمية .

(٤٣٠) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٣٠ .

(٤٣١) ن . م ، ج ٨ ، ص ٨٨ . حوادث سنة ٤٢٧ هـ . الكامل

في التاريخ ، ج ٨ ، ص ١٢ .

(٤٣٢) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٣٠ . حوادث سنة ٥٦٥ هـ .

(٤٣٣) ن . م ، ج ١٠ ، ص ٢٣٠ .

٣ - الشهادة على كتب العهود السياسية :

منحت الدولة العباسية ، متمثلة بالخليفة عهوداً متنوعة لولاة العهد ، أو الامراء ، وبعض القواد ، وكانت شهادة العدول على هذه العهود لغرض توثيقها ظاهرة واضحة اشارت اليها المصادر (٤٣٤) . يذكر ابن الجوزي مثلاً في حوادث سنة ٣٧٧ هـ ، في شهر صفر « عقد مجلس حضره الاشراف والقضاة والشهود وجددت فيه التوثقة بين الطائفتين لله وشرف الدولة » (٤٣٥) . ان تزايد أهمية ومكانة الشهود العدول في النظام القضائي دفعت بعض المؤرخين في محاولة لتعيين وظيفتهم ، فوصفهم شاخس بأنيهم يؤدون « وظائف كتاب العدول » (٤٣٦) كما وصفهم هفنيك بالمحاميين الناشئين يسند اليهم القضاء فيما بعد (٤٣٧) . وشارتنيان إلى إنهم كانوا فئة « مساعدي القضاة » (٤٣٨) .

(٤٣٤) الصولي ، أخبار الراضي ، ص ١٨٧ . نشوار المحاضرة ، ج ٣ ، ص ٢٠٦ - ٧ . المنتظم ، ج ٧ ، ص ٢٥٥ . مختصر التاريخ ، ص ٢٢٦ . وقد ذكر أحد عدول بغداد إنه كان أحد الشهود الاربعة الذين ادخلوا على المطيع لما خلع نفسه « شهدنا على المطيع لله بأنه قد خلع نفسه ، وقرأنا عليه رقعة الخلع وقررناه بما فيها وخرجنا » (نشوار المحاضرة ، ج ٣ ، ص ٢٠٦) . كما دخل هؤلاء العدول على الامير المطيع « فجلسنا مجلس قريب من بجلسه لنوقع خطوطنا بالشهادة في كتاب الخلع » (نشوار المحاضرة ، ج ٣ ، ص ٢٠٦ - ٧) .

(٤٣٥) المنتظم ، ج ٧ ، ص ١٣٥ .

(٤٣٦) القانون ، ص ١١٥ .

(٤٣٧) دائرة المعارف الاسلامية ، مج ١٣ ، ص ١٢٤ مادة (شاهد) .

(٤٣٨) Tyan . E . I . Vol . ١ , p . 210 -- 11 .

مراجع ومصادر الرسالة

اولا - المخطوطات :

- الجزري ، أبو الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣ هـ) .
١ - الدرجات العلية في طبقات العلماء الحنفية . مخطوطة مصورة في
معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية (القاهرة) برقم ٢٣٨ .
ابن الديبشي ، محمد بن سعيد (ت ٦٣٧ هـ) .
٢ - ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، ثلاث مجلدات ، مخطوطة مصورة
في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب (جامعة بغداد) وهي نسخة
مصورة بالمفوتستات عن نسخة دار الكتب الوطنية بباريس الرقم ٣٥٠ .
ابن الرفعة ، احمد بن محمد نجم الدين .
٣ - عجائب الرتبة في طلب الحسبة ، مخطوطة مصورة في المكتبة
المركزية لجامعة بغداد برقم ٨٥ .
أبو زرعة الدمشقي ، عبد الرحمة بن عمر (ت ٢٨١ هـ) .
٤ - تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، تحقيق شكر الله نعمة الله . وهي
رسالة ماجستير قدمت لجامعة بغداد سنة ١٩٧٢ .
السجلناسي ، أبو اسحاق ابراهيم بن هلال (ت ٩٠٣ هـ) .
٥ - اختصار الديباع المذهب لابن فرحون في طبقات المالكية ، مخطوطة
مصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية (القاهرة) برقم ١٣٥٠ .

- ابن الشيخ سنان ، محمد كامي بن ابراهيم (ت ١١٣٦ هـ) .
- ٦ - مهام الفقهاء ، مخطوطة مصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية (القاهرة) برقم ٥٣٣ .
- الصفدي ، صلاح الدين خليل بن ايبك (ت ٧٦٤ هـ) .
- ٧ - الوافي بالوفيات ، ١٥ مجلد ، مخطوطة في المكتبة المركزية بجامعة بغداد برقم ٩٢٠ .
- الفساني ، أبو العباس اسماعيل (ت ٨٠٣ هـ) .
- ٨ - المسجد المسبوك والجوهر المحكوك ، تحقيق شاكر محمود عبد المنعم ، رسالة ماجستير قدمت لجامعة بغداد سنة ١٩٧٠ .
- قدامة ، ابن جعفر (ت ٢٣٧ هـ) .
- ٩ - صنعة الكتابة ، مخطوطة مصورة في المكتبة المركزية لجامعة بغداد برقم ١٦ . وهو المرجع المعروف بالخراج وصنعة الكتابة .
- ابن مازة ، برهان الدين أبو المعالي الحنفي (ت ٦١٦ هـ) .
- ١٠ - شرح أدب القاضي للخصاف ، مخطوطة في مكتبة الاوقاف العامة ببغداد برقم ٣٥٠٥ .
- مجهول ،
- ١١ - مناقب الامام أبي يوسف ، يعقوب بن ابراهيم ومناقب الامام محمد بن الحسن الشيباني ، مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة بغداد .
- المكناسي ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٩١٧ هـ) .
- ١٢ - مجالس القضاة والحكام ، مخطوطة في مكتبة جامعة محمد الخامس ، الرباط ، برقم ٨٤٤ .

- ابن النجار ، محمد بن محمد بن محاسن البغدادي (ت ٦٤٣ هـ) .
١٣ - التاريخ المجدد لمدينة السلام ، مخطوطة مصورة في مكتبة
الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة بغداد برقم ٥٧٥ .
١٤ - ذيل التاريخ لمدينة السلام واخبار فضلائها الاعلام ومن ودرها
من علماء الانام ، مخطوطة مصورة في مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب
بجامعة بغداد ، برقم ١٢٨٣ .

ثانياً - المراجع المطبوعة :

- ابن الاثير ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني (ت ٦٣٠ هـ) .
١٥ - الكامل في التاريخ ، ٩ أجزاء (بيروت ، ١٩٦٧ م) .
١٦ - اللباب في تهذيب الانساب ، ٣ أجزاء ، (القاهرة ، ١٣٥٦ هـ) .
١٣٦٩ هـ) .
ابن الأخوة ، محمد بن محمد القرشي (ت ٧٢٩ هـ) .
١٧ - كتاب معالم القرية في احكام الحسبة (كمبردج ، ١٩٣٧ م) ،
باعثنا روين ليوى .
ابن آدم ، يحيى القرشي ، (ت ٢٠٣ هـ) .
١٨ - كتاب الخراج ، (القاهرة ، ١٣٨٤ هـ) ط ٢ .
الأربلي ، عبد الرحمن سنبط قنيتو (ت ٧١٧ هـ) .
١٩ - خلاصة الذهب المسبوك مختصر في سير الملوك (بغداد ،
١٩٦٤ م) ، وقف على تصحيحه مكى السيد جاسم .
الاسنوي ، جمال الدين عبد الرحمن بن الحسن (ت ٧٧٢ هـ) .

٢٠ - طبقات الشافعية ، ج ٢ ، (بغداد ، ١٣٩١ هـ) ، تحقيق عبد الله الجبوري .

الاصمهباني الكاتب ، عماد الدين (ت ٥٩٧ هـ) .

٢١ - خريدة القصر وجريدة العصر (بغداد ، ١٩٧٣ م) ، ج ٤ ،
مج ١ ، تحقيق محمد بهجة الأثري .

الاصمهباني ، أبو القاسم حسين بن محمد (ت ٥٠٢ هـ) .

٢٢ - محاضرات الادباء ومحاورات الشعراء البلغاء ، ٤ ج ، (بيروت ،
١٩٦١ م) .

الاصمهباني ، أبو الفرج علي بن الحسين ، (ت ٣٥٦ هـ) .

٢٣ - الاغانى ، ٢٢ ج (بيروت ، ١٩٦١ م) تحقيق عبد السلام
محمد فراج .

٢٤ - مقاتل الطالبين ، ٢ ج (بيروت ، ١٩٦١ م) بإشراف
ابراهيم الزين .

الباجي ، سليمان بن خلف الاندلسي .

٢٥ - كتاب الحدود في الاصول (بيروت ، ١٩٧٣ م) تحرير
نزيه حماد .

البخاري ، محمد بن اسماعيل الجعفي (٢٥٦ هـ) .

٢٦ - كتاب الجامع الصحيح ، ٤ ج (لندن ، ١٩٦٢ - ٨ م) باعتماد
لودلف قرهل .

٢٧ - كتاب التاريخ الكبير ، ٤ ج (حيدر آباد الدكن ، ١٩٥٨

- ٦٢ م) .

ابن بسام ، محمد بن احمد .

- ٢٨ - نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، (بغداد ، ١٩٦٨ م) تحقيق الدكتور حسام الدين السامرائي .
- البسقي ، محمد بن حبان (ت ٣٥٤ هـ) .
- ٢٩ - كتاب مشاهير علماء الامصار (القاهرة ، ١٩٥٩ م) تحقيق فلا يشهر .
- ٣٠ - كتاب الثمناة في الصحابة والتابعين وإتباع التابعين (حيدر آباد الدكن ، ١٩٦٨ م) باعثناء عبد الخالق الافغاني .
- ابن بكار ، الزبير (ت ٢٥٦ هـ) .
- ٣١ - جهرة نسب قریش واخبارها (القاهرة ، ١٣٨١ هـ) تحقيق محمود محمد شاكر .
- ٣٢ - الاخبار الموفقيات (بغداد ، لا . ت) تحقيق سامي مكّي العاني .
- البلاذري ، احمد بن يحيى (ت ٢٧٩ هـ) .
- ٣٣ - انساب الاشراف ، ج ٤ ، ق ٢ (القدس ، ١٩٣٨ م) تحقيق ماكس شلوسنجر .
- ٣٤ - فتوح البلدان ، (القاهرة ، لا . ت) تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد .
- البیرونی ، محمد بن احمد (ت ٤٤٠ هـ) .
- ٣٥ - الآثار الباقية ، على القرون الخالية (لندن ، ١٩٢٣ م) .
- البیهقي ، ابراهيم بن محمد (ت ٤٧٠ هـ) .
- ٣٦ - كتاب المحاسن والمساوي (ليبسك ، ١٣١٩ هـ) باعثناء فريدريك شوالي .
- التطيلي ، بنيامين ، بن يونه الاندلسي (ت ٥٦٩ هـ) .

- ٢٧ - رحلة بنيامين (بغداد ، ١٩٤٥ م) ط ١ ، ترجمة عزرا حداد .
التميمي ، تقي الدين بن عبد القادر الحنفي (ت ١٠٠٥ هـ) .
- ٣٨ - التابقات السننية في تراجم الحنفية ، ج ١ ، (القاهرة ، ١٩٧٠ م)
تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو .
- التنوشي ، أبو علي المحسن بن علي (ت ٣٨٤ هـ) .
- ٣٩ - نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة ، ٨ ج ، (بيروت ، ١٩٧١ م)
- ١٩٧٣ م) تحقيق المعامي عبود الشالجي .
- ٤٠ - الفرج بعد الشدة ، ٢ ج (القاهرة ، ١٩٥٥ م) .
- الشمالي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩ هـ) .
- ٤٢ - التمثيل والمحاضرة (القاهرة ، ١٩٦١ م) تحقيق عبد الفتاح
محمد الحلو .
- الشميني ، عبد العزيز (ت ١٢٢٣ هـ) .
- ٤٣ - الورد البسام في رياض الاحكام (تونس ، ١٣٤٥ هـ) تحقيق
محمد بن صالح الشميني .
- الجاحظ ، عمر بن بحر (ت ٢٥٥ هـ) .
- ٤٤ - البيان والتبيين ، ٤ ج (القاهرة ، ١٩٦٠ م) تحقيق عبد السلام
هارون .
- ٤٥ - الحيوان ، ٧ ج ، (القاهرة ، ١٩٣٨ م) ط ١ ، تحقيق
عبد السلام هارون .
- ٤٦ - رسائل الجاحظ ، ٢ ج (القاهرة ، ١٩٦٤ - ٦٥ م) ط ٢ ،
تحقيق عبد السلام هارون .
- الجرجاني ، علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ) .

- ٤٧ - كتاب التعريفات (بيروت ، ١٩٦٩ م) .
ابن جزى ، محمد بن احمد بن محمد (ت ٧٤١ هـ) .
٤٨ - كتاب القوانين الفقهية (فاس ، ١٣٥٤ هـ) .
الجهشياري ، محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ) .
٤٩ - كتاب الوزراء والكتاب (القاهرة ، ١٩٣٨ م) ط ١ .
ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ) .
٥٠ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ٦ ج (حيدر آباد الدكن ، ١٣٥٧ - ٨ هـ) .
٥١ - تاريخ عمر بن الخطاب (القاهرة ، لا . ت) .
٥٢ - كتاب صفة الصفوة (حيدر آباد الدكن ، ١٣٥٥ هـ) ط ١ .
ابن حجر ، احمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) .
٥٣ - الاصابة في تمييز الصحابة ، ٤ ج (القاهرة ، ١٩٣٩ م) .
٥٤ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، ٤ ج (الكويت ، لا . ت) تحقيق حبيب الرحمن الاعظم .
٥٥ - تهذيب التهذيب ، ١٢ ج (حيدر آباد الدكن ، ١٣٢٥ هـ) .
٥٦ - رفع الأصر عن قضاة مصر ، ٢ ج (القاهرة ، ١٩٥٧ م) تحقيق الدكتور حامد عبد المجيد ومحمد المهدي أبو سنة .
ابن أبي الحديد (ت ٦٥٥ هـ) .
٥٧ - شرح نهج البلاغة ، ٥ ج (بيروت ، ١٩٦٣ م) .
ابن حزم ، علي بن احمد بن سعيد (ت ٤٥٦ هـ) .
٥٨ - المحلى ، ٩ ج (القاهرة ، ١٣٥١ هـ) ط ١ .
٥٩ - الاحكام في أصول الاحكام ، ٨ ج (القاهرة ، ١٣٤٥ هـ) ط ١ .

٦٠ - جمهرة انساب العرب (القاهرة ، ١٩٦٢ م) تحقيق ليفي بروفنسال .

الحسيني ، أبو الحسن علي (القرن السابع الهجري) .

٦١ - أخبار الدولة السلجوقية (لاهور ، ١٩٣٣ م) باعثناء محمد أقبال .

ابن خردادبة (ت ، في حدود ٣٠٠) .

٦٢ - كتاب المسالك والممالك (لندن ، ١٣٠٩ هـ) .

الحشني ، محمد بن حارث القيرواني (ت ٣٦١ هـ) .

٦٣ - قضاة قرطبة (القاهرة ، ١٩٦٦ م) .

الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت ٤٦٢ هـ) .

٦٤ - تاريخ بغداد ، ١٤ ج (بيروت ، لا . ت) .

٦٥ - الكفاية في علم الرواية (القاهرة ، ١٩٧٢ م) مراجعة عبد الحليم

محمد عبد الحليم .

ابن خلدون ، عبد الرحمن (ت ٨٠٨ هـ) .

٦٦ - مقدمة ابن خلدون (القاهرة ، ١٣٧٤ هـ) باعثناء نصر الهوري .

ابن خلكان ، شمس الدين بن أحمد (ت ٦٨١ هـ) .

٦٧ - وفيات الاعيان ، ٦ ج (القاهرة ، ١٩٤٨ م) تحقيق محمد

عبي الدين عبد الحميد .

الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧ هـ) .

٦٨ - مفاتيح العلوم (القاهرة ، ١٣٤٢ هـ)

ابن الدبيشي ، محمد بن سعيد (ت ٦٣٧ هـ) .

٦٩ - ذيل تاريخ مدينة السلام بغداد ، مج ١ (بغداد ، ١٩٧٤)

تحقيق الاستاذ بشار عواد معروف .

- ابن دحية ، أبو الخطاب عمر بن الشيخ حسن (ت ٦٣٣ هـ) .
٧٠ - النبراس في تاريخ بني العباس (بغداد ، ١٩٤٦ م) تحقيق
عباس العزاوي .
الدسوقي ، محمد بن احمد (ت ١٢٣٠ هـ) .
٧١ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ٤ ج (القاهرة ، لا . ت) .
الدمشقي ، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن (من علماء القرن
الثامن الهجري) .
٧٢ - رحمة الامة في اختلاف الائمة . بهامش الميزان الكبرى للشعراني .
الدواداري ، أبو بكر بن عبد الملك بن ايبك (ت بعد سنة ٧٣٦ هـ) .
٧٣ - كنز الدرر وجامع الغرر ، ج ٧ (القاهرة ، ١٩٧٢ م) تحقيق
الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور .
الديار بكري ، حسين بن محمد بن الحسن (ت ٨٤٢ هـ) .
٧٤ - تاريخ الخميس في احوال أنفس نفيس ، ٢ ج (بيروت ، لا . ت) .
الذهبي ، أبو عبد محمد بن احمد (ت ٧٤٨ هـ) .
٧٥ - العبر في خبر من غير ، ٣ ج (الكويت ، ١٩٦٠ - ٦١ م)
تحقيق فؤاد السيد .
٧٦ - المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الديبشي ، ٢ ج (بغداد ،
١٩٥١ - ١٩٦٣ م) تحقيق الدكتور مصطفى جواد .
٧٧ - تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والاعلام ، ٦ ج (القاهرة ،
١٣٦٧ هـ) .
٧٨ - تجريد اسماء الصحابة ، ٤ ج (الهند ، ١٩٦٩ - ٧٤ م)
بأعتناء صاحبة عبد الكريم .

- ٧٩ - تذكرة الحفاظ ، ٤ ج (حيدر آباد الدكن ، ١٩٦٦ م) .
- ٨٠ - دول الاسلام ، ٢ ج (حيدر آباد الدكن ، ١٩٦٤ هـ) .
- ٨١ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ٤ ج (القاهرة ، ١٩٦٣ م) تحقيق علي محمد البجاوي .
- الرازي ، عبد الرحمن بن ابي حاتم (٣٢٧ هـ) .
- ٨٢ - مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (حيدر آباد الدكن ، ١٩٥٢ م) ط ١ .
- ٨٣ - كتاب الجرح والتعديل ، ٧ ج (حيدر آباد الدكن ، ١٩٥٣) .
- ابن رجب ، عبد الرحمن بن شهاب الدين (ت ٥٤٠ هـ) .
- ٨٤ - كتاب الذيل على طبقات الحنابلة (بهوت ، ١٩٥١ م) تحقيق هنري لاوست وسامي الدهان .
- ابن رسته ، ابو علي احمد (كان حيا سنة ٢٩٠ هـ) .
- ٨٥ - كتاب العلاقات النفيسة ، ٧ (لندن ، ١٨٩١ م) باعثناء ديغويه .
- الروذراوري ، ابو شعجاع محمد بن الحسن (٤٨٨ هـ) .
- ٨٦ - ذيل كتاب تجارب الامم (القاهرة ، ١٩١٦ م) .
- زاده ، طاش كبرى (ت ٩٦٨ هـ) .
- ٨٧ - طبقات الفقهاء (الموصل ، ١٩٦١ م) .
- الزبيدي ، محمد مرتضى (ت ١٢٠٥ هـ) .
- ٨٨ - تاج العروس (العروس ، ١٣٠٦ هـ) ، ١٠ ج .
- الزنجشيري ، جار الله ابي القاسم محمد بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) .
- ٨٩ - كتاب خصائص العشرة الكرام البررة (بيروت ، لا . ت) تحقيق الدكتور بهجت باقر الحسني .

- ٩٠ - تفسير الكشاف ، ٤ ج (بيروت ، لا . ت) .
الزيلعي ، فخر الدين عثمان بن علي (ت ٧٤٢ هـ) .
٩١ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، ٦ ج (بولاق ، ١٣١٣ هـ) ط ١ .
ابن الساعي ، علي بن انجب (ت ٦٧٤ هـ) .
٩٢ - الجامع المختصر ، ج ٩ (بغداد : ١٩٣٤ م) تحقيق الدكتور مصطفى جواد .
سبط ابن الجوزي ، ابو المصفر يوسف بن قزاوغي (ت ٦٥٤ هـ) .
٩٣ - مرآة الزمان في تاريخ الاعيان (حيدر آباد الدكن ، ١٩٥١ م) .
السبكي ، عبد الوهاب بن علي (٧٧١ هـ) .
٩٤ - الطبقات الشافعية الكبرى ، ٦ ج (القاهرة ، ١٩٦٤ م) تحقيق محمود الطنطاوي وعبد الطعناوي وعبد الفتاح محمد الخلو .
السخاوي ، شمس الدين (ت ٩٠٢ هـ) .
٩٥ - التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ، ٣ ج (القاهرة ١٩٥٨ م)
باعثناه اسعد الحسيني .
السرخسي ، شمس الدين (ت ٤٩٠ هـ) .
٩٦ - المبسوط ، ٣٠ ج (القاهرة ، ١٣٢٤ هـ) .
ابن سعد ، محمد (ت ٢٣٠ هـ) .
٩٧ - كتاب الطبقات الكبير ، ٩ ج (ليدن ، ١٣٢٢ - ٥٩ هـ)
باعثناه ادوار سنخو .
السكرتاري ، علاء علي دده (فرغ من كتابه سنة ٩٩٨ هـ) .
٩٨ - محاضرة الاوائل ومسامرة الاواخر (القاهرة ، ١٣١١ هـ) ط ١ .
السلامي ، ابو المعالي محمد بن رافع (ت ٧٧٤ هـ) .

- ٩٩ - تاريخ علماء بغداد (بغداد ، ١٩٣٨ م) تحقيق عباس المزوي .
ابن سليمان .
- ١٠٠ - اخبار فطاركة كرسي المشرق من كتاب المجلد (روما ، ١٨٩٩ م)
السمرقندي ، علاء الدين (٥٣٩ هـ) .
- ١٠١ - تحفة الفقهاء ، ٣ ج (دمشق ، ١٩٥٠ م) ط ١ ، تحقيق
الدكتور محمد زكي عبد البر .
- السمرقندي ، نصر بن احمد (من علماء القرن الرابع الهجري) .
- ١٠٢ - خزنة الفقه وعيون المسائل (بغداد ، ١٩٦٥ م) تحقيق
الدكتور صلاح الدين الناهي .
- ١٠٣ - تنبيه الغافلين (القاهرة ، لا . ت) .
- السمعاني ، عبد الكريم محمد منصور (ت ٥٦٢ هـ) .
- ١٠٤ - الانساب ، ٥ ج (حيدر آباد الدكن ، ١٩٦٣ - ١٩٦٦ م)
باعثاء عبد الرحمن بن يحيى .
- السمناني ، علي بن محمد بن احمد الرحبي (ت ٤٩٩ هـ) .
- ١٠٥ - روضة القضاء وطريق النجاة ، ٤ ج (بغداد ، ١٩٧١ - ٧٥ م)
تحقيق الدكتور صلاح الدين الناهي .
- الصابي ، ابو الحسين هلال ابن المحسن بن ابراهيم (٤٤٨ هـ) .
- ١٠٦ - تاريخ الصابي ، ٨ ج (القاهرة ، ١٩١٩ م) باعثاء هـ ، ف
آمد روز ، ملحق بذييل كتاب تجارب الامم للروذراوري .
- ١٠٧ - رسوم دار الخلافة (بغداد ، ١٩٦٤ م) تحقيق ميخائيل عواد
- ١٠٨ - الوزراء (القاهرة ، ١٩٥٨ م) تحقيق عبد الستار احمد فراج .
- الصابي ، ابو اسحاق ابراهيم بن هلال (ت ٣٨٤ هـ) .

- ١٠٩ - رسائل الصابي والشريف الرضي (الكـويت ، ١٩٦١ م)
تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم .
- الصفدي ، صلاح الدين خليل بن ابيك (ت ٧٦٤ هـ) .
- ١١٠ - كتاب الولفي بالوفيات ، ج ١ (فيسبادن ، ١٩٦٢ م) باعتهاء
(دمشق ، ١٩٥٣ م) باعتهاء س . ديدرلغ .
- ١١١ - نكت الهميان في نكت العميان (القاهرة ، ١٩٧١ م) باعتهاء
احمد زكي .
- ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن الشررزوري (ت ٦٤٣ هـ) .
- ١١٢ - مصطلح الحديث (حلب ، ١٩٦٦ م) تحقيق نور الدين عتر .
- الصنعاني محمد بن اسماعيل (محمد بن اسماعيل) (ت ١٨٢ هـ) .
- ١١٣ - المصنف ، ١٠ ج (بيروت ، ١٩٦٠ م) ط ١ باعتهاء الشيخ
حبيب الرحمن الاعظمي .
- الشافعي ، محمد بن ادريس (ت ٢٠٤ هـ) .
- ١١٤ - الام ، ٦ ج (القاهرة ١٩٦١ م) باشراف محمد زهري النجار .
- ١١٥ - الرسالة (القاهرة ، ١٩٦٩ م) ط ١ ، تحقيق محمد سيد كيلاني .
- ابو شامة ، شهاب الدين ابو محمد عبد الرحمن الدمشقي (ت ٦٦٥) .
- ١١٦ - تراجم رجال القرنين السادس والسابع (القاهرة ، ١٩٤٧ م) ط ١
ابن الشحنة ، ابراهيم بن ابي اليمن الحنفي (ت ٨٨٢ هـ)
- ١١٧ - لسان الحكم في معرفة الاحكام بهامش معين الحكم للطرابلسي .
- الشرشي ، احمد عبد المؤمن (ت ٦٢٠ هـ) .
- ١١٨ - شرح مقامات الحريري ، ٤ ج (القاهرة ، ١٩٥٢ م) .
- الشعراني ، عبد الوهاب بن احمد بن علي الانصاري (ت ٩٨٣ هـ) .

- ١١٩ - الميزان الكبير ، ٢ ج (القاهرة ، لا . ت) .
- الشيباني ، محمد بن الحسن (ت ١٨٩ هـ) .
- ١٢٠ - الحجّة على اهل المدينة ، ٣ ج (حيدر آباد الدكن ، ١٣٨٩ هـ)
- شيخ زاده ، عهد الرحمن بن محمد بن سليمان .
- ١٢٢ - مجمع الانهر في شرح ملتقى الابرار ، باعتماد صائب بك ،
المطبعة العثمانية ، ١٣٢٧ هـ .
- الشيرازي ، ابو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦ هـ) .
- ١٢٣ - المذهب في فقه مذهب الامام الشافعي ، ٢ ج (القاهرة لا ، ت)
- الشيزري ، عبد الرحمن بن نصر (ت ٥٨٩ هـ) .
- ١٢٤ - كتاب نهاية الرتبة في طلب الحجة (القاهرة ، ١٩٤٦ م)
- نشرة الباز العربي .
- الطحاوي ، احمد بن محمد بن سلامة الحنفي (ت ٣٢١ هـ) .
- ١٢٥ - اختلاف الفقهاء (اسلام آباد ، ١٣٢٩ هـ) تحقيق الدكتور
محمد صغير .
- ١٢٦ - مختصر الطحاوي (القاهرة ، ١٣٧٠ هـ) تحقيق ابو الوفاء الافغاني .
- الطرابلسي ، ابو عبد الله محمد بن محمد (ت ٩٥٤ هـ) .
- ١٢٧ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١٨٢٩ هـ) .
- الطرابلسي ، علاء الدين علي بن خليل (ت ٨٤٤ هـ) .
- ١٢٨ - كتاب معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام
(القاهرة ، ١٣٠٦ هـ) .
- الطرطوسي ، نجم الدين ابراهيم (٧٥٨ هـ) .

١٢٩ - الفتاوي الطرطوسية (القاهرة ، ١٣٤٤ هـ) تصحيح مصطفى

محمد خفاجي .

الطرطوشي ، محمد بن محمد بن الوليد المالكي (٥٢٠ هـ) .

١٣٠ - سراج الملوك (بولاق ، ١٢٨٨ هـ) .

ابن الطقطقي ، محمد بن علي (ت ٧٠٩ هـ) .

١٣١ - الفخري في الاحكام السلطانية (بيروت ، ١٩٦٦ م) .

الطوسي ، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) .

١٣٢ - النهاية في مجرد الفقه والفتاوى (بيروت ، ١٩٧٠ م) .

ابن طولون ، شمس الدين (ت ٩٥٣ هـ) .

١٣٣ - قضاة دمشق (دمشق ، ١٩٥٠ م) تحقيق صلاح الدين المنجد .

ابن طيفور ، احمد بن ابي طاهر (ت ٣١٣ هـ) .

١٣٤ - كتاب بغداد (سويسرا ، ١٩٠٨ م) منس كثر .

ابن عابدين ، محمد امين (١٢٥٢ هـ) .

١٣٥ - حاشية رد المحتار ، ٦ ج (القاهرة ، ١٩٦٦ م) ط ٢ .

العاملي ، محمد بن الحسن (١١٠٤ هـ) .

١٣٦ - الفصول المهمة في اصول الأئمة عليهم السلام (النجف ، ١٣٧٨ هـ)

١٣٧ - وسائل الشيعة الى معرفة مسائل الشريعة ١٨ ج (طهران ، ١٣٨٨ هـ)

تحقيق الشيخ محمد الازي .

ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله بن محمد (٤٦٣ هـ) .

١٣٨ - بهجة المجالس وانس المجالس (القاهرة ، ١٩٦٨ م) تحقيق

محمد مرسي .

١٣٩ - الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، مطبوع مع الاصابة لابن حجر .

- ابن عبد الحكيم ، ابو القاسم عبد الرحمن (ت ٢٤٢ هـ) .
١٤٠ - فتوح مصر واخبارها (١٩٢٠ م) .
ابن عبد ربه ، احمد بن محمد (ت ٣٢٨ هـ) .
١٤١ - العقد الفريد ، ٨ ج (القاهرة ، ١٩٥٣ م) ط ١ ، تحقيق
محمد سعيد العريان .
ابن العبري ، غريغوريوس الملقبي (ت ٦٨٥ هـ) .
١٤٢ - تاريخ مختصر الدول (بيروت ، ١٩٥٨ م) ط ٢ .
ابن عربي ، يحيى الدين (ت ٦٣٨ هـ) .
١٤٣ - كتاب محاضرة الابرار ومسامرة الاخيار (بيروت ، ١٩٦٨ م) .
عريب ، ابن سعيد القرطبي (ت ٣٦١ هـ) .
١٤٤ - صلة تاريخ الطبري (لندن ، ١٨٩٧ م) .
العسكري ، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥ هـ) .
١٤٥ - الاوائل (طنجة ، لا . ت) تحرير محمد السيد الوكيل .
ابن العماد الحنبلي ، ابو الفرج عبد الحي (ت ١٠٨٩ هـ) .
١٤٦ - شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، ٨ ج (القاهرة ، ١٣٥٠ هـ)
عياض ، ابو الفضل عياض بن موسى القاضي (ت ٤٤٤ هـ) .
١٤٧ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك (بيروت ، لا . ت) تحقيق
احمد بكر محمود .
العيني ، حموة (٨٥٥ هـ) .
١٤٨ - شرح الكنز ٢ ج (القاهرة ، ١٣٠٤ هـ) .
الغزالي ، محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ)
١٤٩ - الرد على فضائح الباطنية (لندن ، ١٩٥٥ م) باعثناء غولد زيهر .

- ١٥٠ - الوجيز في فقه مذهب الشافعي ، ٢ ج (القاهرة ، ١٣١٧ هـ) .
ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم بن علي (ت ٧٩٩ هـ) .
١٥١ - كتاب الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب
(القاهرة ، ١٣٥١ هـ) .
١٥٢ - تبصرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الحكام (القاهرة ،
١٣٠٢ هـ) .
ابن الفوطي ، كمال الدين ابو الفضل عبد الرزاق الشيباني (ت ٧٢٣ هـ) .
١٥٣ - تلخيص مجمع الآداب في معجم الالقاب ، ج ٤ (دمشق ،
١٩٦٢ م) تحقيق الدكتور مصطفى جواد .
ابن قتيبة ، ابو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) .
١٥٤ - الامامة والسياسة (المنسوب) (القاهرة ، ١٩٦٣ م) .
١٥٥ - عيون الاخبار (القاهرة ، ١٣٤٩ هـ) .
ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠ هـ) .
١٥٦ - المغني ، ٩ ج (القاهرة ، ١٣٦٧ هـ) ط ٣ .
القرافي ، احمد بن ادريس (ت ٦٨٤ هـ) .
١٥٧ - الاحكام في تمييز الفتاوي عن الاحكام (القاهرة ، ١٩٣٨ م) .
القريشي ، يحيى الدين عبد القادر بن محمد (ت ٧٧٥ هـ) .
١٥٨ - الجواهر المضية في الطبقات الحنفية ، ٢ ج (حيدر آباد
الدكن ، ١٣٣٢ هـ) .
القرطبي ، محمد بن احمد بن محمد (ت ٥٩٥ هـ) .
١٥٩ - بداية المجتهد ، ٢ ج (القاهرة ، لا . ت) .
القزويني ، زكريا بن محمد (ت ٦٨٢ هـ) .

- ١٦٠ - آثار البلاد واخبار العباد (بيروت ، ١٩٦٠ م) .
القلقشندي ، أحمد بن عبد الله (ت ٨٢١ هـ) .
١٦١ - صبح الالهى في صناعة الانشا ، ١٤ ج (القاهرة ، لا . ت)
١٦٢ - مآثر الأنافة في معالم الخلافة ، ٢ ج (الكويت ، ١٦٤ م)
تحقيق عبد الستار احمد فراج .
القمي ، الشيخ عباس .
١٦٣ - الكنى والالقب ، ٣ ج (النجف ، ١٩٥٦ م) .
ابن القيسراني ، محمد بن طاهر (ت ٥٠٧ هـ) .
١٦٤ - الانساب المتفقة (لندن ، ١٨٦٥ م) .
ابن قيم الجوزية ، عبد الله بن احمد (ت ٧٥١ هـ) .
١٦٥ - احكام اهل الذمة ، ٢ ج (دمشق ، ١٩٦١ م) ط ١ ، تحقيق
الدكتور صبحي صالح .
١٦٦ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (القاهرة ، ١٩٦١ م)
تصحيح احمد عبد الحليم العسكري .
١٦٧ - اعلام الموقعين ، ٣ ج (القاهرة ، ١٣٢٥ هـ) .
الكازروني ، ظهير الدين علي بن محمد البغدادي (ت ٦٩٧ هـ) .
١٦٨ - مختصر التاريخ (بغداد ، ١٩٧٠ م) تحقيق الدكتور مصطفى جواد
١٦٩ - مقامة في قواعد بغداد في الدولة العباسية (بغداد ، ١٩٦٢ م)
تحقيق كوركيس عواد وميخائيل عواد .
الكاساني علاء الدين بن مسعود الحنفي (ت ٥٨٧ هـ) .
١٧٠ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ٧ ج (القاهرة ، ١٩١٠ م) ط ١
الكناني ، عبد الحي (ت ١٣٣٣ هـ) .

- ١٧١ - التراتيب الادارية ، ٢ ج (بيروت لا . ت) .
الكتبي ، محمد بن شاکر (ت ٧٦٤ هـ) .
١٧٢ - فوات الوفیات ، ٢ ج (القاهرة ، ١٩٥١ م) تحقيق محي الدين
عبد الحميد .
ابن كثير ، الحافظ (ت ٧٧٤ هـ) .
١٧٣ - البداية والنهاية ، ١٢ ج (بيروت ، ١٩٦٦ م) .
الكندي ، ابو عمر محمد بن يوسف (ت ٣٥٠ هـ)
١٧٤ - كتاب الولاة وكتاب القضاة (القاهرة ، ١٩٠٨ م) باعثناء
رفن كست .
مالك ، مالك بن انس (ت ١٧٩ هـ) .
١٧٥ - الموطأ (القاهرة ، لا . ت) رواية محمد بن الحسن الشيباني .
ابن مأكولا ، ابو نصر علي بن هبة الله (ت ٤٧٥ هـ) .
١٧٦ - الاكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف من الاسماء
والكنى والانساب ، ٦ ج (حيدر آباد الدکن ، ١٨٣١ هـ) .
الماوردي ، علي بن محمد (ت ٤٥٠ هـ) .
١٧٧ - ادب القاضي ، ٢ ج (بغداد ، ١٩٧٢ م) تحقيق محي هلال
السرхан .
١٧٨ - الاحكام السلطانية (القاهرة ، ١٩٦٦ م) ط ٣ .
المبرد ، ابو العباس (ت ٢٨٥ هـ) .
١٧٩ - الكامل في اللغة والادب والنحو والتصريف (القاهرة ،
١٩٣٦ م) ط ١ .
المجلسي ، محمد باقر (ت ١١١١ هـ) .

- ١٨٠ - بحار الانوار (طهران ، لا . ت) ، ٦ ج .
مرتضى افندي ، نظمي زادة (ت ١١٣٦ هـ) .
١٨١ - كلشن خلفا (بغداد ، لا . ت) نقله الى العربية موسى
كاظم نورسن .
المسعودي ، علي بن الحسين بن علي (ت ٢٤٦ هـ) .
١٨٢ - مروج الذهب ، ٤ ج (القاهرة ، ١٩٦٧ م) تحقيق محمد
عبد الهادي ابو ريده .
مسكويه ، احمد بن محمد (ت ٤٢١ هـ) .
١٨٣ - تجارب الامم ، ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ (القاهرة ، ١٩١٤ م)
باعتناء هـ . ف آمدروز ، ٦ ج (لندن ، ١٨٧١ م) .
١٨٤ - تهذيب الاخلاق (بيروت ، ١٩٦٦ م) تحقيق قسطنطين زيرق .
المقدسي ، البشاري (ت ٣٧٥ هـ) .
١٨٥ - احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم (لندن ، ١٩٠٦ م) .
المقدسي ، بهاء الدين عبد الرحمن بن ابراهيم (ت ٦٢٤ هـ) .
١٨٦ - العدة شرح العمدة (القاهرة ، لا . ت) .
المقدسي ، ابو زيد احمد بن سهل البلخي (ت ٣٢٢ هـ) .
١٨٧ - كتاب البدء والتاريخ ، ٦ ج (باريس ، ١٩٦٦ م) باعتناء
كلمان هوار .
المقريزي ، تقي الدين احمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ) .
١٨٨ - الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك (القاهرة
١٩٢٥ م) جمال الدين الشيال .
١٨٩ - كتاب التنازع والتخاصم فيما بين بني امية وهاشم (لندن ، ١٨٨٨ م)

١٩٠ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ٢ ج (القاهرة ، ١٢٧٠ هـ) .

ابن المقفع ، عبد الله (ت ١٤٢ هـ) .

١٩١ - الادب الكبير والادب الصغير ورسالة الصحابة (بيروت ، ١٩٦٠ م)
ملا خسرو (ت ٨٨٥٤ هـ) .

١٩٢ - درر الحكم في شرح غرر الاحكام (القاهرة ، ١٣٠٤ هـ) .
ابن الملك ، عبد اللطيف (ت ٨٥٥ هـ) .

١٩٣ - شرح مدار الانوار في اصول الفقه (اسطنبول ، لا . ت) .
المنذري ، زكي الدين عبد العظيم (ت ٦٥٦ هـ) .

١٩٤ - التكملة لوفيات النقلة ، ٤ ج (النجف ، ١٩٧١ م) تحقيق
بشار عواد معروف .

ابن منصور ، جمال الدين ابن محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) .
١٩٥ - لسان العرب ، ٥ ج (بيروت ، ١٩٥٥ م) .
مؤلف مجهول .

١٩٦ - اخبار الدولة العباسية (بيروت ، ١٩٧١ م) تحقيق الدكتور
عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطليبي .

١٩٧ - الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة (بغداد ،
١٣٥١ هـ) تحقيق الدكتور مصطفى جواد .

١٩٨ - العيون والحدائق في اخبار الحقائق ، ٤ ج (النجف ، ١٩٧١ م)
تحقيق نبيلة عبد المنعم داود .

١٩٩ - مناقب بغداد ، (بغداد ، ١٣٤٢ هـ) باعثناء محمد بهجة الاثري ،
النباهي ، ابو الحسن علي بن عبد الله بن محمد (كان على قيد الحياة

سنة ٧٩٣ هـ) .

٢٠٠ - تاريخ قضاة الاندس (بيروت ، لا . ت) باعثناء ليفي بروفنسال .

ابن النديم ، محمد بن اسحاق (ت ٣٧٨ هـ) .

٢٠١ - الفهرست (القاهرة ، لا . ت) .

نظام ، الشيخ .

٢٠٢ - الفتاوى الهندية ، وتسمى ايضاً الفتاوى العالمكيرية جمع جماعة

من علماء الهند برياسة الشيخ نظام (بولاق ، ١٣١٠ هـ) .

النويري ، احمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ) .

٢٠٣ - نهاية الارب في فنون الادب (القاهرة ، ١٩٢٩م - ١٩٥٥م) ١٨ ج .

الهمذاني ، محمد بن عبد الله (ت ٥٢١ هـ) .

٢٠٤ - تكملة تساريف الطبري (بيروت ، ١٩١٢ م) ط ٢ ، تحقيق

البرت يوسف كنهان .

وكيع ، محمد بن خلف بن حيان (ت ٣٠٦ هـ) .

٢٠٥ - اخبار القضاة ، ٣ ج (القاهرة ، ١٩٤٧ - ١٩٥٠ م) ط ١

تصحيح عبد العزيز مصطفى المراغي .

الياقي ، ابو محمد عبد الله بن اسعد (ت ٧٦٨ هـ) .

٢٠٦ - مرآة الجنان وهبرة اليقضان ، ٤ ج (حيدر آباد الدكن ،

١٣٣٧ هـ) ط ١ .

ياقوت الحموي ، ابو عبد الله (ت ٦٢٦ هـ) .

٢٠٧ - معجم الادباء ، ٢٠ ج (القاهرة ، لا . ت) تحقيق احمد

فريد رفاعي .

٢٠٨ - معجم البلدان ، ٥ ج (بيروت ، ١٩١٥ م) .

٢٠٩ - كتاب المشترك وضعها والمفترق صقعا (لیدن، ١٨٤٦ م) تحرير فردنناد وستنفلد .

اليهقوبي ، احمد بن يعقوب بن جعفر (ت ٢٨٤ هـ) .

٢١٠ - تاريخ الیهقوبي ، ٣ ج (النجف ، ١٩٦٤ م) .

٢١١ - كتاب البلدان ، مطبوع مع الاعلاق النفسية لابن رسته .

٢١٢ - مشاكلة الناس لزمانهم (بيروت ، ١٩٦٢ م) ط ٣ ، تحقيق

وليم ملورد .

ابن ابي يعلى ، ابو الحسين محمد (ت ٥٢٧ هـ) .

٢١٣ - طبقات الحنابلة ، ٢ ج (القاهرة ، ١٩٥٢ م) طبع محمد

حامد الفقي .

اليغموري ، يوسف بن احمد بن محمود (ت ٦٧٣ هـ) .

٢١٤ - كتاب نور القبس المختصر من المقتبس (فيسبادن ، ١٩٦٤ م)

تحقيق رودلف زلهاييم .

ابو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٢ هـ) .

٢١٥ - اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى (حيدر آباد الدكن ،

١٣٥٧ هـ) ط ١ ، باعثناء ابو الوفاء الافغاني .

٢١٦ - كتاب الخراج (القاهرة ، ١٣٨٢ هـ) ط ٣ .

ثالثا - المصادر العربية :

الانباري ، عبد الرزاق علي .

٢١٧ - منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية ، رسالة ماجستير

مطبوعة على الآلة الطابعة ، قدمت لجامعة بغداد سنة ١٩٧١ ونالت الامتياز .

بروكلمان ، كارل .

- ٢١٨ - تاريخ الادب العربي ، ٣ ج (القاهرة ، ١٩٦٨ م) ترجمة
الدكتور عبد الحليم النجار .
- ٢١٩ - تاريخ الشعوب الاسلامية (لا . ت) ط ٤ ، ترجمة الدكتور
امين فارس ومنير البعلبكي .
- ترتون ، الدكتور أ . س .
- ٢٢٠ - اهل الذمة في الاسلام (القاهرة ، ١٩٦٧ م) ط ٢ ، ترجمة
الدكتور حسن حبشي .
- جب ، هاملتون .
- ٢٢١ - دراسات في حضارة الاسلام (بيروت ، ١٩٦٤ م) ترجمة
الدكتور احسان عباس والدكتور محمد يوسف نجم والدكتور محمود زايد .
- جواد ، الدكتور مصطفى مع الدكتور احمد سوسة .
- ٢٢٢ - دليل خارطة بغداد المفصل (بغداد ، ١٩٥٨ م) .
- حقي ، الدكتور فيليب .
- ٢٢٣ - تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ٢ ج (بيروت ، ١٩٥٥ م) .
- الحجري ، محمد بن الحسن .
- ٢٢٤ - الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي (الرباط ، ١٣٤٠ هـ) .
- حسن ، الدكتور الباشا .
- ٢٢٥ - الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية ، ٣ ج
(القاهرة ، ١٩٦٥ - ٦ م) .
- حسيني مولوى ، أ ق .
- ٢٢٦ - الادارة العربية (القاهرة ، ١٩٥٨) ترجمة الدكتور ابراهيم
احمد العدوى .

- حميد الله ، الدكتور احمد .
- ٢٢٧ - مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة (بيروت ١٩٦٩ م) ط ٣ .
- خصباك ، الدكتور جعفر ،
- ٢٢٨ - القضاء في العراق في العصر السلجوقي ، مستل من مجلة الجمعية التاريخية ، العدد الثالث (بغداد ، ١٩٧٤ م) .
- الدوري ، الدكتور عبد العزيز .
- ٢٢٩ - العصر العباسي الاول (بغداد ، ١٩٤٤ م) .
- ١٣٠ - النظم الاسلامية (بغداد ، ١٩٥٠ م) .
- ٢٣١ - دراسات في العصور العباسية المتأخرة (بغداد ، ١٩٤٥ م) .
- ٢٣٢ - نشوء الاصناف والحرف في الاسلام ، مجلة كلية الآداب ، العدد الاول سنة ١٩٥٩ م) .
- دوزي ، رينهارت .
- ٢٢٣ - المعجم المفصل باسماء الملابس عند العرب (بغداد ، ١٩٧٠ م)
- ترجمة الدكتور اكرم فاضل .
- دي بور ، ت ج .
- ٢٣٤ - تاريخ الفلسفة في الاسلام (القاهرة ، ١٩٥٧ م) ط ٤ ،
- ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريبة .
- ديموبين ، غود فروا .
- ٢٣٥ - النظم الاسلامية (بغداد ، ١٩٥٢ م) ط ١ ، ترجمة الدكتور فيصل السامر وصالح الشماع .
- زيدان ، الدكتور عبد الكريم .

- ٢٣٦ - أحكام الذميين والمستأمنين في دار الاسلام (بغداد ، ١٩٦٣ م) ط ١ .
- ٢٣٧ - المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية (بغداد ، ١٩٦٧ م) ط ٣ .
ابو زهرة ، الشيخ .
- ٢٣٨ - تاريخ المذاهب الاسلامية ، ٢ ج (القاهرة ، لا . ت) .
السامرائي ، الدكتور حسام قوام الدين .
- ٢٣٩ - المؤسسات الادارية في الدولة العربية خلال الفترة (٢٤٧ - ٣٣٤ هـ) (بغداد ، ١٩٧١ م) .
السامر ، الدكتور فيصل .
- ٢٤٠ - ثورة الزنج (بيروت ، ١٩٧١ م) ط ٢ .
سانتيلا ، دافيد . دى .
- ٢٤١ - القانون والمجتمع . بحث من كتاب (تراث الاسلام ، بيروت ١٩٧٢ م) ط ٢ باشراف توماس آرنولد ، تهريب جرجيس فتح الله .
السنهوري ، الدكتور عبد الرزاق بالاشترار مع حشمت ابو ستيت .
- ٢٤٢ - اصول القانون (القاهرة ، ١٩٥٠ م) .
شاخت ، جوزيف .
- ٢٤٣ - القانون ، بحث من كتاب (الوحدة والتنوع في الحضارة الاسلامية ، بغداد ، ١٩٦٩ م) تحرير كرونباوم ، مراجعة الدكتور صالح احمد العلي .
- ٢٤٤ - ثلاث محاضرات في تاريخ الفقه الاسلامي ، بحث من كتاب (المنتقى من دراسات المستشرقين ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٥٥ م) ترجمة عبد السلام هارون .
عامر ، الدكتور عبد العزيز .

- ٢٤٥ - التعزير في الشريعة الاسلامية (القاهرة ، ١٩٥٧ م) ط ٣ .
عبد الباقي ، محمد فؤاد .
- ٢٤٦ - المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ، (١٣٦٤ هـ) .
عرفوس ، محمود بن محمد .
- ٢٤٧ - كتاب تاريخ القضاء في الاسلام (القاهرة ، لا . ت) .
عمر ، الدكتور فاروق .
- ٢٤٢ - العباسيون الاوائل ، ٢ ج (بيروت ، ١٩٧٣ م) ط ١ .
العلي ، الدكتور صالح احمد .
- ٢٤٩ - التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة (بيروت ،
١٩٦٩ م) ط ٢ .
- ٢٥٠ - قصاة بغداد في العصر العباسي ، مستل من المجلد الثامن عشر
من مجلة المجمع العلمي العراقي ، (١٩٦٩ م) .
- ٢٥١ - مصادر دراسة خطط بغداد في العصور العباسية ، مستل من
المجلد الرابع عشر من مجلة المجمع العراقي (بغداد ، ١٩٦٧ م) .
- ٢٥٢ - اهمية كتب الفقه في دراسة التاريخ الاسلامي . بحث في
مجلة القضاء العراقية ، العدد العدد ٢ ، (بغداد ، ١٩٥٤ م) .
- علي ، حيدر .
- ٢٥٣ - درر الحكم ، شرح مجلة الاحكام ، ٤ ج (بيروت ، لا . ت) .
علي ، سيد امير .
- ٢٥٤ - مختصر تاريخ العرب والتمدن العربي (القاهرة ، ١٩٣٨ م)
ترجمة راض رافت .
- غولد تسهير ، اغناس .

- ٢٥٥ - العقيدة والشريعة في الاسلام (القاهرة ، لا . ت) ط ١ ،
نقله الى العربية الدكتور محمد يوسف والدكتور علي حسن عبد القادر
والدكتور عبد العزيز عبد الحسين .
القاضي ، الدكتور مختار .
- ٢٥٦ - اصول القانون (القاهرة ، ١٩٦٧ م) ط ٣ .
القزاز ، الدكتور محمد صالح داود .
- ٢٥٧ - الحياة السياسية في العراق في العصر العباسي الاخير
(بغداد ، ١٩٦٨ م) .
لسترانج ، غي .
- ٢٥٨ - بغداد في عهد الخلافة العباسية (بغداد ، ١٩٣٦ م) ط ١ .
- ٢٥٩ - بلدان الخلافة الشرقية (بغداد ، ١٩٥٤ م) ترجمة بشير فرنسيس
وكوركيس عواد .
متز ، آدم .
- ٢٦٠ - الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ٢ ج (القاهرة ،
١٩٥٧ م) ط ٣ ، ترجمة محمد عبد الهادي ابو زيدة .
محمد فهد ، الدكتور بدري .
- ٢٦١ - تاريخ اليهود ، مجلة كلية الشريعة ، العدد الثالث ، ١٩٦٦ - ٧ .
- ٢٦٢ - تاريخ العراق في العصر العباسي الاخير (بغداد ، ١٩٧٣) .
محمصاني ، الدكتور صبحي .
- ٢٦٣ - الاوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها
(بيروت ، ١٩٦٢ م) ط ٢ .
مدكور ، سلام .

- ٢٦٤ - المدخل للفقه الاسلامي (القاهرة ، ١٩٥٤ م) ط ١ .
مشرفة ، الدكتور عطية .
- ٢٦٥ - القضاء في الاسلام (بيروت ، ١٩٦٦ م) ط ١ .
معروف ، الدكتور ناجي .
- ٢٦٦ - اصالة الحضارة العربية (بغداد ، ١٩٦٩ م) .
- ٢٦٧ - التوقيعات التدريسية (بغداد ، ١٩٦٣ م) .
- ٢٦٨ - تخطيط بغداد (بغداد ، ١٩٦٦ م) .
- ٢٦٩ - تاريخ علماء المستنصرية (بغداد ، ١٩٥٩) ط ١ ، (بغداد ، ١٩٦٩) ط ٢ .
مرصفي ، سيد بن علي .
- ٢٧٠ - كتاب رغبة الامل من كتاب الكامل ، ٩ ج (القاهرة ، ١٩٢٩) .
الناهي ، الدكتور صلاح الدين .
- ٢٧١ - النظرية العامة في القانون الموازن وعلم الخلاف (بغداد ، ١٩٦٨) .
- ٢٧٢ - نصوص قانونية وشرعية (بغداد ، ١٩٦٩) ط ٢ .
النجم ، عبد الرحمن .
- ٢٧٣ - البحرين (بغداد ، ١٩٧٢ م) .
الوائلي ، أحمد .
- ٢٧٤ - احكام السجون في الشريعة والقانون ، رسالة ماجستير مكتوبة
على الآلة الطابعة قدمت الى جامعة القاهرة .
ونستك ، الدكتور ، أ . ي . ي . ب . منسج .
- ٢٧٥ - المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي (ليدن ، ١٩٣٦ م
- ١٩٦٩ م) ، ٧ ج .

رابعاً - المصادر الأجنبية :

- Cahen , Cl , E . I . Vol . I , Ahdath . - ٢٢٦
- Goldziher , Ignaz , Muslim Studies . Vol . ٢ (London - ٢٧٧
١٩٧١) .
- Hamidullah , Muhammed ; Islamic Culture , (April - ٢٧٨
١٩٣٧) Administrati on of Justice In Early Islam .
- Kabir , M . A , Mafizullah , The Buwayhid Dynasty - ٢٧٩
of Baghdad (Calcutta - ١٩٦٤) .
- Khadduri , Majid and Lie Besny , Herbeat J . Law In - ٢٨٠
Middle East , Vol . I , Origin And DeveloPment of Islamic
Law (Washington - ١٩٥٥) .
- Massignon , Louis . OPera Minora (Beirut - ١٩٦٣) - ٢٨١
Cadis Et Naqibs Baghdadiens .
- Schacht , JosePh . An Introduction to Islamic Law - ٢٨٢
(London - ١٩٢٤) .
- The Origins of Muhammadan JurisPaudence - ٢٨٣
(London - ١٩٥٠) Tritton , A . S . Islam Belief and practices
(London - ١٩٦٢) .
- Tyan , Enile ; Historie De L ; Organisation - ٢٨٤
Judiciaire EnPays D , Islam (Leiden - ١٩٦٠) .
- E . I . Vol . I , Adl .

SUMMARY :

This Dissertation as an attempt to study the Judicial system in Baghdad during the Abassi period between (1258 - 762 A , D 656 - 145). It contains four chapters, in the first one I studied the study of the Judicial System in the Islam its rise development until the time of Baghdad construction .

In this Chapter I studied the Justice in Islamic Sharia also Judicial function in Islam , the appearance of Judge Function in Islam , and how he practice his Judicial authority in the three towns : Madina , Basra and Kufa .

In the second chapter I discussed the Judicial administration in Baghdad . I studied Abassid religious Policy , its influence on the Judicial administration , also in this chapter I studied the Judicial district in Baghdad in regard . to its historical appearance .

I also indicated three Judicial centers in Baghdad , Baghdad Center as a whole , and the two centers in the Western and the Eastern well . in this chapter I studied the Phenomenon of the extension of Judge authority outside Baghdad . and

his appointment of the deputies , who practised their Judicial authority as he entiteled it to them .

In the third chapter I to give an integral picture to the Judicial Council in Baghdad . So I studied the Investiture of Judges , the promises given to them . Already I explained in this study teh members of the Judicial who the Judge , The Counsellors ; Vereciets writers , Lawyers : Janitor : and all aother supporters .

Already I chose some trial of cases in which the Judges of Baghdad had their opinion , and now this cases related to the Civil and commercial law .

In the fourth chapter I studied the Udul witnesses . The Udul are a class who in advance elected and acquainted to thes System appearep before Udul in Baghdad at the Mansur Caliphate time .

I paid an attention to the duties of Udul in Witnesses in the Judicial Council in addition they confirmed the nomination of witness to the Justic .

محتويات الرسالة

الصفحة

الموضوع

- المقدمة : نطاق البحث وتحليل المصادر ٧
- الفصل الأول : النظام القضائي في الاسلام نشأته وتطوره
حتى بناء بغداد
- اولاً - العدل في الشريعة الاسلامية ٢٣
- ثانياً - الجرائم والعقوبات في الشريعة الاسلامية
(القانون الجنائي في الاسلام) ٢٧
- أ - الحدود (حقوق الله) ٢٨
- ١ - حد الزنا ٣٠
- ٢ - حد السرقة ٣٤
- ٣ - حد القذف ٣٦
- ٤ - حد الخمر ٣٧
- ٥ - حد قطع الطريق ٣٩
- ب - القصاص (حقوق العباد) ٤٢
- ١ - جرائم الاعتداء على النفس ٤٧
- أ - القتل العمد
- ب - القتل شبه العمد
- ج - القتل الخطأ

- ٢ - جرائم الاعتداء على ما دون النفس
- ج - التعزيز
- ٥٠ ثلثاً - الوظيفة القضائية في الدولة الاسلامية
- ٦٠ أ - السلطة القضائية في الاسلام
- ب - القضاء في الامصار (المدينة ، البصرة الكوفة)
- ٦٤ حتى بناء بغداد
- ١ - المدينة
- ٧٩ ٢ - البصرة
- ٨٧ ٣ - الكوفة
- ٩٥ الفصل الثاني : الادارة القضائية في بغداد
- ٩٧ اولاً - سياسة العباسيين الدينية واثرها في الادارة القضائية
- ١٠٠ أ - سلطة تعيين القضاة
- ١٠٤ ب - النظر في المظالم
- ١١٩ ج - محاولة تقنين التشريع
- ١٢٥ د - هل تبني العباسيون مذهباً فقهياً رسمياً ؟
- ١٣٤ ثانياً - المناطق القضائية في بغداد
- ١٣٧ أ - مدينة المنصور
- ١٦١ ب - الشرقية - الكرخ
- ١٨٠ ح - عسكر المهدي - الرصافة
- ١٩٢ د - باب الطاق

الموضوع	الصفحة
هـ - باب الازج	١٩٧
و - حريم دار الخلافة	٢٠٢
ز - باب النوبي	٢٠٩
ح - نهر المهي	٢١٠
ثالثاً - ارباع بغداد القضائية	٢١٢
رابعاً - المراكز القضائية في بغداد	٢١٥
خامساً - امتداد سلطات القاضي خارج بغداد	٢٢٤
سادساً - الاستخلاف والاستنابة في القضاء	٢٣٠
الفصل الثالث : مجلس القضاء في بغداد	٢٤٥
اولاً - تقاليد القضاء	٢٤٧
ثانياً - عهود القضاء	٢٥٩
أ - تسلم ديوان القضاء	٢٦٧
ب - تقمّد احوال المحبوسين	٢٧٠
ج - النظر في امور الاوصياء	٢٧٣
د - النظر في امور امناء القضاة	٢٧٤
هـ - النظر في الوقوف العامة والخاصة	٢٧٥
رابعاً - مكان مجلس القضاء	٢٧٦
أ - المسجد الجامع	٢٧٧
ب - دار القاضي	٢٨٠
خامساً - هيئة مجلس القضاء	٢٨١

الصفحة	الموضوع
٢٨٢	أ - القاضي
٢٨٣	ب - المشاورون في مجلس القضاء
٢٨٩	ج - كاتب الاحكام
٢٩١	د - الوكلاء
٣٠٥	هـ - الحاجب
٣٠٧	و - الفارض
٣٠٨	ز - خازن ديوان الحكم
٣٠٨	ح - المدير
٣١٠	ط - الاعوان
	سادساً - القاضي ينظر في دعاوى الخصوم
٣١٨	أ - جلوس القاضي للحكم
٣٢٣	ب - سير الدعوى في مجلس القضاء
٣٢٩	سابعاً - القاضي يحكم في دعاوى الخصوم
٣٦٢	ثامناً - حبس القاضي في بغداد
٣٧٣	تاسعاً - اشراف القاضي على اموال الايتام والاعاق
	أ - اموال الايتام
٣٧٧	ب - اموال الاعاق
٣٨١	الفصل الرابع : الشهود العدول
	اولاً - الشهود
٣٨٣	أ - التعريف بالشهادة والشهود

الموضوع	الصفحة
ب - شروط الشاهد	٢٨٧
ح - من لا تقبل شهادته	٢٩٠
د - السؤال عن الشهود	٤٠٣
ثانياً - العدول	٤٠٧
أ - التمييز بالعدالة والعدول	
ب - صاحب المسائل (التزكية السرية)	٤١١
تعيين العدول وتمييزهم في بغداد	٤٢١
د - اختيار العدول	٤٣٠
هـ - الواجبات القضائية للعدول	٤٤٦
١ - الشهادة في مجلس القضاء	
٢ - الشهادة على الصكوك والبيع والشراء	٤٥٤
مراجع ومصادر الرسالة	٤٥٩
اولاً - المخطوطات	
ثانياً - المراجع المطبوعة	٤٦١
ثالثاً - المصادر العربية	٤٨١
رابعاً - المصادر الاجنبية	٤٨٨

المؤلف :

- * من مواليد ١٩٣٩ .
- * تخرج من الثانوية سنة ١٩٥٨ وكان الاول على دورته .
- * تخرج من الكلية سنة ١٩٦٢ بمرتبة الشرف .
- * حصل على الماجستير سنة ١٩٧١ بمرتبة الامتياز .
- * حصل على الدكتوراه سنة ١٩٧٤ في أول مجموعة قبلت في جامعة بغداد لدراسة الدكتوراه .
- * عين سنة ١٩٧٤ للتدريس في جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، كلية التربية .
- * يشغل في وزارة التربية عضوية اللجنة العليا للمناهج والوسائل الامتحانية .

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٧١ لسنة ١٩٧٨ - ٢١ / ٢ / ١٩٧٨